الأمم المتحدة

E/2001/35

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
29 January 2002
Arabic
Original: English

تقرير المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان عن أعماله خلال عام ٢٠٠١

130202 130202 02-23637 (A)
0223637

المحتويات

الفصل الصفحة

الجزء الأول – الدورة العادية الأولى

أولا – المسائل التنظيمية ٥

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا – خطط عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ ..... ١٠

ثالثا – أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة ٢٦

رابعا – التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ٤٩

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

خامسا – التقارير المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٣

سادسا – توصيات مجلس مراجعي الحسابات ١٩٩٨-١٩٩٩: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٦٠

سابعا – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ٦٧

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثامنا – البرامج القطرية والمسائل المتعلقة بها ٧٥

تاسعا – مسائل أخرى ٨٥

الاجتماع المشترك للمجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بمشاركة برنامج الأغذية العالمي (٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)

عاشرا– أطر مؤشرات التقييم القطري المشترك ٩٠

الجزء الثاني – الدورة السنوية

أولا – المسائل التنظيمية ١٠٤

جزء صندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا – تقرير المديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٠ ..... ١٠٥

ثالثا – الالتزامات بالتمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٢١

رابعا – استراتيجية الإعلام والاتصالات ١٢٤

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

خامسا – عملية البرمجة ١٢٨

سادسا – المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية ١٣٢

سابعا – تقريرا الزيارتين الميدانيتين إلى هندوراس والبوسنة والهرسك ١٣٨

ثامنا – تقريرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن مساهمتيهما في الخطة الاستراتيجية للأمم المتحدة بشأن برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ١٤٢

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تاسعا – التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ٢٠٠٠ ..... ١٥٠

عاشرا – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ١٦٩

حادي عشر – تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية ١٧١

ثاني عشر – الموارد المالية ١٧٤

ثالث عشر – أطر التعاون والمسائل ذات الصلة ١٧٨

رابع عشر – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ١٨٠

خامس عشر – التقييم ١٨٣

سادس عشر – مسائل أخرى ١٨٥

الجزء الثالث ـ الدورة العادية الثانية

أولا – المسائل التنظيمية ١٨٨

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا – الشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة ١٩٠

ثالثا – الإطار التمويلي المتعدد السنوات ٢٠٠

رابعا – التقييم ٢٠١
خامسا – أطر التعاون القطرية والمسائل ذات الصلة ٢٠٢
سادسا – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: الشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة ٢١١

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

سابعا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة ٢١٤
ثامنا – المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة ٢٢٢
تاسعا – مسائل أخرى ٢٢٨

المرفقات

الأول – المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي خلال عام ٢٠٠١ ..... ٢٢٩
الثاني – عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠١ ..... ٢٦٢

الجزء الأول
الدورة العادية الأولى

المعقـودة في مقـر الأمـم المتحـدة، نيويـورك، في الفـترة ٢٦ و ٢٩ كـانون الثاني/يناير إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١

أولا – المسائل التنظيمية

١ – انتخب المجلس التنفيذي أعضاء مكتب المجلس لعام ٢٠٠١ على النحو التالي

الرئيس: سعادة السيد غيرت روزنتال (غواتيمالا)

نائب الرئيس: السيد غرانت روبرتسون (نيوزيلندا)

نائب الرئيس: السيد آزاناو تاديسّي أبريها (إثيوبيا)

نائب الرئيس: السيد لي وا ترانغ (فييت نام)

نائب الرئيس: السيد فولوديمير كروكمال (أوكرانيا)

٢ – ولاحظ المجلس التنفيذي انسحاب جزر القمر وقيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بانتخاب جيبوتي لتحل محلها عضوا في المجلس للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣.

٣ – وذكر الرئيس بنود جدول الأعمال الثلاثة المترابطة التي تناولها المجلس التنفيذي أثناء العام السابق، وهي: إصلاح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار خطط العمل، ٢٠٠٠-٢٠٠٣، التي قدمها مدير البرنامج؛ وتعبئة الموارد؛ وحشد الإرادة السياسية لدى الدول المانحة وكذلك البلدان التي تنفذ فيها البرامج. وأشار إلى أن الإرادة السياسية موجودة، كما يشهد على ذلك الاجتماع الوزاري الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وأن المهم هو إعطاء هذه الأركان الثلاثة استمرارية، وبعث الحياة في البرنامج، وكذلك إعطاء توجيهات إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمكنه من الوفاء بالتزاماته تجاه البلدان التي تنفذ فيها البرامج، وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان رحب بالسيدة ثريا عبيد المدير التنفيذي الجديد. وقال إن المجلس سيناقش خلال العام الحالي استعراض التزامات التمويل والتقارير السنوية التي تقوم على أساس النتائج للمنظمتين في الدورة العادية لعام ٢٠٠١، وميزانية السنتين للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في الدورة العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وأعرب عن أمله في أن تتاح

الفرصة أثناء السنة للتركيز على دور المجلس التنفيذي في إصدار توجيهات السياسة العامة. وشجع على مواصلة الكفاءة والشفافية وروح الحوار التي تميزت بها دائما أعمال المجلس.

٤ - وعرضت أمينة المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت، والشروح عليه، وقائمة الوثائق وخطة العمل للدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١، الواردة في الوثيقة DP/2001/L.1 و Corr.1. وأشارت إلى أن عددا من التصويبات قد صدرت: DP/2001/4/Corr.1 و DP/CCF/BIH/2/Corr.1 و DP/CCF/RUS/2/Corr.1 و DP/CRR/YEM/1/Corr.1 وأن إطار النتائج الاستراتيجية المنقح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٠ وملامح مديري المكاتب الإقليمية الجدد قد تم توزيعها. وقالت إن ورقة غرفة الاجتماعات بشأن الخيارات المتعلقة بأدوات البرمجة على المستوى القطري (DP/2001/CRP.1) تم سحبها لكي لا تستبق نتائج الفريق العامل المخصص المعني بعمليات البرمجة، التابع للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، الذي سيعرض تقريره على الدورة السنوية لعام ٢٠٠١. وقالت لم يتقدم أحد بطلب لإجراء مناقشة منفصلة لأي من أطر التعاون القطرية وفق ما جاء بالمقرر ٧/٩٦. وتقرر عقد اجتماع غير رسمي بشأن استخدام الاحتياطي التشغيلي من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في ٣١ كانون الثاني/يناير. كما سيعقد اجتماع ثان غير رسمي يوم ٢ شباط/فبراير بشأن الشراكة في التقييم مع البنك الدولي.

٥ - وأبلغ رئيس فرع المجلس التنفيذي في صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية مجلس الإدارة أن السيدة ثريا عبيد، المدير التنفيذي الجديد لبرنامج الأمم المتحدة للسكان ستوجه أول خطاب لها إلى المجلس يوم الاثنين ٥ شباط/فبراير. وقال إن الخطاب سيكون عبارة عن نظرة إلى ما عليه صندوق الأمم المتحدة للسكان حاليا، وإلى أين يتجه والتحديات التي تواجهها المنظمة. وأشار إلى أن لجنة التنسيق المعنية بالصحة ستجتمع في نيسان/أبريل ٢٠٠١.

٦ - ووافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال (DP/2001/L.1 و Corr.1) وعلى خطة العمل المنقحة بالصيغة التي وزعت بها وعدلت بها شفويا.

٧ - ووافق المجلس التنفيذي على تقرير الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ (DP/2001/1).

خطة العمل السنوية، ٢٠٠١

٨ - عرضت أمينة المجلس التنفيذي خطة العمل السنوية لعام ٢٠٠١، الواردة في الوثيقة DP/2001/3، وأشارت إلى أنه تم الانتهاء منها بمراعاة التعليقات التي أبديت على إطار الخطة (DP/2000/CRP.13) الذي قدم أثناء الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠، وبالتشاور الوثيق مع مكتب المجلس. وذكرت أن الإشارة الواردة في الفقرة ٥ يجب أن تكون إلى ''٢٠٠١''.

وقالت إنه سيتم عقد ثلاث دورات في عام ٢٠٠١ لأول مرة في تاريخ المجلس، وهو ما يمثل انخفاضا قدره دورة واحدة. وقالت إن الدورات ستتناول قضايا محددة بقدر الإمكان، على أن يتم النظر في المسائل التنظيمية وبعض مسائل السياسة العامة في الدورة العادية الأولى؛ وفي قضايا السياسة العامة والاستراتيجية في الدورة السنوية؛ وفي القضايا المتعلقة بالميزانية والمالية في الدورة العادية الثانية. وسوف يجري تنقيح خطة العمل لعام ٢٠٠١ حسب الحاجة وفقا لمقتضيات عمل المجلس. ولاحظت أنه يعقد في كل سنة اجتماع مشترك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وباشتراك برنامج الأغذية العالمي. وقالت إنها ترحب بأي مدخلات من جانب الوفود بشأن الاجتماعات المشتركة. وأضافت أنه ستعقد مناسبة خاصة أثناء الدورة السنوية، تركز على العمل التطوعي، بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة والسنة الدولية للمتطوعين، حسبما اتفق عليه في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠.

٩ - ولاحظت أن البنود الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١ تنطلق من التغييرات التي حدثت في المنظمة في عام ٢٠٠٠. وسوف يقدم التقرير السنوي الثاني الذي يركز على النتائج في الدورة السنوية ولأول مرة سيتم الربط بينه وبين الاجتماع الخاص بتعهدات التمويل. وقد وردت الأهداف الفرعية لإطار التمويل المتعدد السنوات التي سيركز عليها تقرير ٢٠٠٠ الذي يركز على النتائج في خطة العمل. وسيقدم صندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية تقريره الأول المتجه نحو النتائج في عام ٢٠٠١. وسيقدم تقييم مهم بشأن التمويل غير الأساسي في الدورة السنوية لعام ٢٠٠١. وستقدم ميزانيات السنتين لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١.

١٠ - وذكر مدير مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية أن الفئات الثلاث الواردة تحت الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشمل المجالات الرئيسية للمنظمة، بما في ذلك متابعة الاجتماع الوزاري، وهو الاجتماع الذي يمكن أن يؤثر على جدول أعمال المجلس التنفيذي لبقية هذه السنة. وكان هناك اهتمام واسع بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الكوارث وحالات ما بعد الصراع. ولاحظ أيضا أنه سيقدم تقرير عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تكنولوجيا المعلومات في الدورة السنوية، بناء على طلب عدد من البلدان. وبالإضافة إلى التقرير السنوي المعتاد للمجلس، سينشر تقرير توضيحي في نفس موعد الدورة السنوية. وسيقدم عدد كبير ومهم من الوثائق البرنامجية إلى المجلس في دورته عام ٢٠٠١، بما في ذلك أطر التعاون الثانية للبرنامج العالمي وللتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. أما التقرير الثاني الذي يركز على النتائج فسوف يستفيد من التقدم الذي تحقق في

الإبلاغ عن النتائج في الدورة السنوية لعام ٢٠٠١. وفي الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١ ستعرض الميزانية، وستناقش ورقة غرفة اجتماعات، في إطار العرض المقدم في الدورة السنوية لعام ٢٠٠١، بشأن القضايا والمبادئ المتعلقة بنموذج توزيع الموارد ونظام التخصيص، على أن ينظر في هذه الأمور بالتفصيل في عام ٢٠٠٢. وستقدم مذكرة تشتمل على ردود مدير البرنامج على تقييم التمويل غير الأساسي مع تقرير التقييم. وقال إنه وإن كان الاجتماع الخاص بتعهدات التمويل سيعقد أثناء الدورة السنوية، إلا أن من المتوقع وصول التعهدات كتابة في وقت سابق للدورة في هذه السنة.

١١ - وذكر رئيس فرع المجلس التنفيذي بصندوق الأمم المتحدة للسكان أن عام ٢٠٠١ سيكون عاما للتدبر وسيكون عاما انتقاليا. وقد أشير في خطة العمل إلى أنه سيجري النظر في عدد من العمليات القائمة في ضوء الدروس المستفادة. وسيقدم صندوق السكان في الدورة السنوية تقريرا سنويا يلقي نظرة على سجل عام ٢٠٠٠ ويعطي معلومات عن تنفيذ إطار التمويل المتعدد السنوات للصندوق. وقد تم إجراء تحليل لحالة إطار التمويل المتعدد السنوات. وقال إن الإدارة التي تقوم على النتائج ستكون أحد الموضوعات الرئيسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وهو يمضي قدما في رسالته. وأعرب عن الأمل في أن تقدم تعهدات التمويل، التي ستناقش في الدورة السنوية، كتابة قبل نهاية آذار/مارس ٢٠٠١. وقال إنه ستكون هناك مناقشة هامة في الدورة السنوية بشأن عملية الموافقة على البرامج، مع تقرير عن نتائج الفريق العامل المخصص التابع للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. وقال إنه سيجري استعراض استراتيجية المعلومات والاتصالات في الاجتماع السنوي لعام ٢٠٠١.

١٢ - وأشار أحد الوفود إلى البيان الذي أدلى به في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠، والذي تمنى فيه على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم بدور أكثر نشاطا في التنسيق والتنفيذ الفعلي للإطار المتكامل للمساعدة التقنية في الأنشطة ذات الصلة بالتجارة في أقل البلدان نموا عن طريق إدماج المسائل المتعلقة بالتجارة في استراتيجيات التنمية. وطلب هذا الوفد، بتأييد من أحد الوفود الأخرى، وضع بند بشأن الإطار المتكامل في خطة العمل لعام ٢٠٠١.

١٣ - وأبلغت الأمينة المجلس التنفيذي بأنه قد يقتضي الأمر عقد اجتماع غير رسمي للمجلس قبل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي سيعقد في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١.

١٤ - ووافق المجلس التنفيذي على خطة العمل السنوية لعام ٢٠٠١ (DP/2001/3).

مواعيد الدورات المقبلة

١٥ - وافق المجلس التنفيذي على الجدول التالي للدورات المقبلة للمجلس في عام ٢٠٠١:

الدورة السنوية لعام ٢٠٠١: ١١ - ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١: ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١*

* رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات

١٦ - ووافق المجلس التنفيذي على خطة العمل للدورة السنوية لعام ٢٠٠١، كما وردت في مرفق المقرر ٢٠٠١/٧.

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا – خطط عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٣

١٧ – قدم مدير البرنامج تقارير عن تحديث خطط عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٣ (DP/2001/CRP.2) وعن متابعة الاجتماع الوزاري المعقود في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (DP/2001/CRP.3).

١٨ – وقال إن خطط العمل للفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٣ قد أسفرت عن أكثر التغييرات شمولا حتى الآن في مقر البرنامج، وأضاف أن الاجتماع الوزاري كان ناجحا نجاحا كبيرا. وقال إن البرنامج الإنمائي سيلتزم في عام ٢٠٠١ بأن يجد حلا للهوة القائمة والمستمرة بين تطلعات البرنامج وتوقعات المجلس وبين مستوى الموارد المتاحة. وقال إنه وإن كان هناك ارتياح كبير للإرادة السياسية التي أعرب عنها الاجتماع الوزاري وإلى إحساس التجديد والمبادرة في داخل البرنامج الإنمائي، فإن المستوى الحالي للموارد لا يزال مبعث قلق كبير.

١٩ – وأعلن مدير البرنامج عن تعيينات المديرين المساعدين الجدد والمدراء الإقليميين، وهم السيدة ريما خلف هنيدي للدول العربية والسيد حافظ باشا لآسيا والمحيط الهادئ والسيد كالمان ميزي لأوروبا وكمنولث الدول المستقلة. كما أعلن أن السيدة صفياتو با – إندو ستتولى منصب مدير الوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢٠ – وقال إن قوة العمل في المقر قد انخفضت بنسبة صافية تبلغ ١٤ في المائة، وسيصل هذا الرقم إلى الهدف الجاري تنفيذه وهو ٢٥ في المائة بنهاية ٢٠٠١. وقال إن عدد موظفي البرنامج سيصل لأول مرة منذ سنوات عديدة إلى أقل من ١٠٠٠ موظف في نيويورك. وقد تمت إعادة هيكلة مكتب السياسة الإنمائية وتم تحديد ١٠٠ وظيفة لنقلها إلى الميدان. وتم قبول اتفاقات بشأن الانفصال من الخدمة من ٢٤٢ موظفا. وقال إنه قد تم الآن وضع قيادة جديدة لبرنامج التنمية، مما يؤذن ببدء عملية حيوية من التجديد التنظيمي عن طريق تعيين ٢٠ موظفا مهنيا في أول السلم الوظيفي. وتم استيعاب مفهوم الإدارة على أساس النتائج كأداة من أدوات البرمجة والإدارة. وتم إشاعة جو جديد من قياس الأداء والمساءلة في جميع أرجاء المنظمة مع نظام جديد لتقييم الموظفين، بما في ذلك استعراض الـ ٣٦٠ درجة. وشكر المدير البلدان التي قدمت لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى تاريخه ٨,٥ مليون دولار بالإضافة إلى دعمها للميزانية الأصلية، من مجموع ١٣ مليون دولار مطلوبة لإكمال خطط العمل للفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٣.

٢١ - وقال إن نتائج المسح العام للموظفين في عام ٢٠٠٠ جاءت مشجعة. فقد ارتفعت نسبة الموظفين في المقر الذين يعتقدون أن عملية التغيير ستحسن الأداء العام من ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٥٤ في المائة في عام ٢٠٠٠، وكذلك زادت النسبة في المكاتب الإقليمية من ٥٨ في المائة إلى ٦٣ في المائة. ولوحظ أيضا زيادة الثقة في الإدارة وفي عملية الاتصال الداخلية. وكان هناك تحسن كبير أيضا في تقييم مدى التزام الإدارة العليا بتعهداتها، إذ زادت النسبة من ٤١ في المائة إلى ٥٠ في المائة في المكاتب الإقليمية ومن ٢٢ في المائة إلى ٤٤ في المائة في المقر. وذكر أكثر من ٨٠ في المائة من الموظفين أنهم يحسون بالفخر وهم يعملون في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأنهم متحمسون في العمل كما ذكر ٩٠ في المائة أنه يؤيدون أهداف البرنامج.

٢٢ - ومع ذلك فلا يزال الطريق طويلا، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين المقر والميدان. فلكي ينتقل البرنامج من الأبحاث العامة في مجال السياسة العامة إلى الخدمات الاستشارية التطبيقية الحقيقية التي تستجيب مباشرة للاحتياجات في الميدان، لا بد من أن يرتقي نظام المعارف في الإدارة والموظفون إلى مستوى الطموحات. وقد تم التوسع في شبكة مرافق المعلومات دون الإقليمية بإضافة ٩ مواقع جديدة ونقل عدد آخر من الموظفين من نيويورك إلى الميدان. وقد تم تحديد نحو ٦٠ وظيفة لمستشارين في مجال السياسة العامة لشغلها من قبل مرشحين خارجيين، عن طريق حملة توظيف كبيرة، تشمل الإعلان في النشرات المعروفة على النطاق العالمي والإقليمي.

٢٣ - وقد استهدف هذا التحرك تنشيط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جديد كما توخته خطط العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وقد انصب التركيز على مجالات الحكم الديمقراطي السليم، والقضاء على الفقر، ومنع الأزمات والانتعاش، والطاقة المستدامة والبيئة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتكنولوجيا الإعلام والاتصالات من أجل التنمية.

٢٤ - ووصف المدير الإجراءات المتخذة على الصعيد القطري، ومنها تخفيض المصروفات الإدارية الأساسية في الميدان بنسبة ١٥ في المائة؛ وتعزيز الدعوة والشراكات؛ وإشاعة ثقافة جديدة للقيادة والشراكة في المكاتب القطرية عن طريق اختيار منسقين/ممثلين مقيمين، وتبسيط عمليات البرنامج وآليات التنفيذ.

٢٥ - وأشار المدير إلى أن تدني الموارد الأساسية فذكر أن أنشطة البرنامج الإنمائي الجديد لا يمكن القيام بها ما لم يحدث تحول كبير في حالة الموارد المتاحة للبرنامج. وقال إن حشد الموارد غير الأساسية سيستمر، إلا أنه أشار إلى أن تكلفة المعاملات المتعلقة بتعبئة الموارد من هذا النوع ستكون عالية كما أن الموارد ستكون أقل مرونة من الموارد الأساسية. وأشار إلى

استعادة الإرادة السياسية لصالح الموارد الأساسية في الاجتماع الوزاري، فإنه لا يبدو حدوث زيادة عامة في الموارد الأساسية على الرغم من أن ١١ من المانحين قد زادوا من تبرعاتهم للبرنامج في عام ٢٠٠٠. وقال إن الموارد الأساسية للبرنامج قد زادت بالقيمة المحلية للعملات، إلا أن الالتزامات قد تراجعت بمقدار ١٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ فوصلت إلى ٦٦٣ مليون دولار. وقال إن أثر هذا النقص في الموارد الأساسية هو أمر محسوس في الخدمات الأساسية. ومن أمثلة ذلك أن الميزانية الأساسية المخصصة لأنشطة المنسقين المقيمين قد نقصت بنسبة ٤٠ في المائة منذ عام ١٩٩٨ وأن البرنامج الإنمائي اضطر إلى الاعتماد بشكل متزايد على الموارد من خارج الموارد الأساسية لتكملة الوظائف الأساسية للبرنامج. وقد استجاب المانحون بمبلغ ١,٧ مليون دولار لأنشطة التنسيق. وقال إن الخدمات الحيوية المتعلقة بالتنسيق والتنمية الأساسية لا يجب أن تعتمد على الموارد غير الأساسية، علما بأن ٣٠ في المائة من موظفي المقر هم الآن على وظائف تعتمد على غير الموارد الأساسية. وأضاف أن استراتيجية الاعتماد بنشاط على الموارد التكميلية غير الأساسية تحتاج إلى تأمين موارد أساسية كافية لتأمين النفقات الأساسية للمبادرات البرنامجية وتأمين قاعدة موثوق بها للبرامج.

٢٦ - وذكر مدير البرنامج على وجه التخصيص تراجع موارد البرنامج الخاصة بأفريقيا بنسبة ٦٠ في المائة منذ عام ١٩٩٢، وأكد على أن هذا النقص في الموارد الأساسية قد أبعد البرنامج الإنمائي كثيرا عن تركيزه على أفقر البلدان.

٢٧ - وذكر المدير أنه بسبب حالة الموارد فإن الأمر يدعو إلى اجتماع وزاري ثان. وقد كانت هناك إشارات إيجابية من المجتمع الأوروبي بشأن التمويل الأساسي وبشائر جديدة بشأن دعم البرامج. وشكر كلا من الرئاستين الفرنسية والسويدية للاتحاد الأوروبي وكذلك مفوض الاتحاد بول نيلسون على قيادتهم للاتحاد. وقال إنه لو تقرر عقد اجتماع وزاري ثان فإنه سيحيط علما بالتقدم الذي حدث ويستكشف كيف يمكن الاستفادة من الأحداث المقبلة، مثل الحدث الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، في تأمين مزيد من التعاون الإنمائي الثابت والمستقر لبرامج الأمم المتحدة الإنمائية عملا على الحد من نواحي الضعف الخطيرة القائمة في التمويل الطوعي. وليس من الضروري يكون الاجتماع الوزاري حدثا سنويا، وإنما يمكن على المدى الطويل أن تكون الدورة السنوية للمجلس على مستوى مديري العموم هي أفضل الحلول لتعزيز الدعم اللازم، إلا أن الظروف الحالية تحتاج إلى دفعة كبيرة أخيرة.

٢٨ - وأثنت الوفود على التقدم الذي حققه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٠ في دعم الأداء التنظيمي من خلال إعادة الهيكلة، وتفويض الصلاحيات إلى المكاتب الميدانية وتقوية الشراكات. كما امتدحت الوفود التدابير المتخذة لتعزيز الأداء الفردي من خلال نظام التقييم الجديد الذي يعتمد على النتائج. وفي هذا الصدد رحب المتحدثون بما يوليه المدير من اهتمام لتعزيز الأداء على المستوى القطري. ولاحظت بعض الوفود أن هذه العملية لم تكن سهلة بالنسبة لموظفي البرنامج وامتدحوا إخلاصهم لهدف التنمية وإزالة الفقر. ورحب المتحدثون ترحيبا حارا بالمديرين الإقليميين الجدد. وأشار أحد الوفود إلى مساهمته بمبلغ ٢,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ من أجل تنفيذ خطة العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣.

٢٩ - وكان هناك ترحيب بإعادة تشكيل مكتب السياسات الإنمائية وبالاستخدام المتزايد لمرفق الموارد دون الإقليمية وشبكات المعرفة. وشجع كثير من المتحدثين الدور القيادي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العمليات العالمية مثل مؤتمر أقل البلدان نموا ومؤتمر تمويل التنمية، ورحبوا بزيادة الاعتماد على المؤسسات والخبرات الموجودة في بلدان البرامج. وأبدى بعض المتحدثين قلقا إزاء الأنشطة التي تم الاستغناء عنها وأكدوا ضرورة وفاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باحتياجات بلدان البرامج في مناطق الأولوية المتفق عليها.

٣٠ - وقالت الوفود إنهم يتطلعون إلى الإبلاغ عن نتائج البرامج في إطار التقرير السنوي القائم على أساس النتائج في الدورة السنوية لعام ٢٠٠١. ورحبوا بالتقدم الذي حدث في تنفيذ مبدأ الإدارة القائمة على النتائج. وشجعوا على مزيد من الشراكات مع منظمات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والاتحاد الأوروبي، خاصة على المستوى القطري.وأبرزوا دور البرنامج الإنمائي في التنسيق على المستوى القطري. وأكد عدد من المتحدثين ضرورة أن تستفيد البلدان التي يخدمها البرنامج من برامجه حسب احتياجات تلك البلدان وبالتنسيق الكامل مع الحكومة. وأبرز أحد المتحدثين أهمية البرامج المشتركة وبرامج العمل الشاملة للقطاعات. وطلب متحدث آخر معلومات عن كيفية قياس الكفاءة في المكاتب القطرية.

٣١ - وأبرز كثير من المتحدثين الحاجة الملحة إلى تعبئة الموارد الأساسية. وأشاروا إلى أنه بالرغم من أن الاجتماع الوزاري قد عزز من الدعم السياسي وأن بعض المانحين قد زادوا من مساهماتهم إلا أنه لم تحدث زيادة عامة في الموارد الأساسية. وحذر أحد المتحدثين من أن عدد المكاتب القطرية يمكن أن ينخفض إذا استمر النقص في التمويل الأساسي. وأكد عدد من المتحدثين على ضرورة عرض القضية بقوة على الدوائر الخارجية مثل وسائط الإعلام والقطاع الخاص والمجتمع المدني وكذلك صانعي القرارات على المستوى الحكومي والمشرعين. ولاحظ بعض المتحدثين أن حكوماتهم تعتزم زيادة مساهماتهم في الموارد الأساسية

في عام ٢٠٠١ أو الإبقاء على مستواها الحالي. وأعلن أحد الوفود أيضا عن زيادة مساهمة بلده في صندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية وفي صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وحث بعض الوفود المانحين الذين لم يفوا بتعهداتهم على زيادة أنصبتهم في التمويل الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشار بعض الوفود إلى أنهم دفعوا مبالغ كبيرة في تكاليف المكاتب الحكومية المحلية.

٣٢ - ورحب كثير من الوفود بالصناديق الاستئمانية الموضوعية، على أمل أن تستفيد منها أقل البلدان نموا. واقترح أحد الوفود أن تستفيد الصناديق الاستئمانية من المنح التي تقدم من القطاع الخاص. إلا أن أحد الوفود حذر من أن ينحرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أولوياته الرئيسية. وأشار عدد من المتحدثين إلى تقييم الموارد غير الأساسية التي ستقدم في الدورة السنوية لعام ٢٠٠١.

٣٣ - وأعرب بعض المتحدثين عن تفضيلهم لعدم عقد اجتماع وزاري آخر في عام ٢٠٠١، نظرا لتكلفة الموظفين ووقتهم، واقترح آخرون انتظار نتائج اجتماع التمويل في الدورة السنوية لعام ٢٠٠١ قبل اتخاذ قرار. وفضل أحد الوفود عقد اجتماع على مستوى عال كجزء من الدورة السنوية لعام ٢٠٠١، ينظر فيه في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج وفي اجتماع التمويل. ومن رأي بعض الوفود أن يعقد اجتماع وزاري مرة كل أربع سنوات يتصادف مع استعراض خطط العمل. وقدم بديل آخر يتلخص في عقد أحد اجتماعات مكتب المجلس التنفيذي على المستوى الوزاري. وأشار أحد الوفود إلى ضرورة استعراض الكيفية التي يعمل بها المجلس التنفيذي من حيث أنه يقدم الدعم السياسي والمالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وذكر أنه يجب أيضا دراسة النتائج المحتملة لقد اجتماع وزاري آخر.

٣٤ - وأعرب أحد الوفود عن شكوكه في أن يكون تنفيذ الاتفاق العالمي الذي اقترحه الأمين العام من أولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو أن يكون جزءا من ولايته، ولكن وفدا آخر رحب بتنفيذ تلك المبادرة على المستوى المحلي. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن لجنة المجتمع المدني.

الردود

٣٥ - قام مدير البرنامج بالرد على ملاحظات الوفود، فمن حيث عقد اجتماع وزاري في عام ٢٠٠١ قال إنه يتفق مع المتحدثين الذين أوصوا بأن تشتمل الدورة السنوية لعام ٢٠٠١ على جزء يكون الاشتراك فيه رفيع المستوى أثناء استعراض التزامات التمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أن تبلغ النتائج فيما بعد للوزراء. وإذا كان من رأي الوزراء أن أزمة

التمويل لا تزال مستمرة، فيمكن إذن أن يلتقوا في اجتماع غير رسمي أثناء الجمعية العامة. وقال إنه يتفق مع الرأي القائل بأن البرنامج الإنمائي ليس بحاجة إلى عملية مستديمة تنطوي على اشتراك الوزراء، إلا أنه يؤيد بقوة أن تكون الوفود في الدورات السنوية على مستوى عال وأن يكون الوزراء على صلة بالعملية برمتها. وقال إن من المهم الرجوع إلى الوزراء بعد اشتراكهم في الاجتماع الوزاري في عام ٢٠٠٠.

٣٦ - وأكد أن التمويل خارج التمويل الأساسي للبرامج لا يمكن أن يكون بديلا عن الموارد الأساسية. وقال إن الصناديق الاستئمانية الموضوعية إنما هي موجهة لمزيد من التمويل غير الأساسي من أجل أولويات البرامج في البلدان وهي تركز على المجالات التي يكون الطلب عليها كبيرا. وردا على أحد الأسئلة التي أثيرت قال إن البرنامج الإنمائي بدأ في السنوات الخيرة يبني مصادر قوته الذاتية التي تنافس قدرات الوكالات المتخصصة وصناديقها وبرامجها، مما خلق نوعا من الازدواجية. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيواصل تقديم خدمات استشارية من أجل التعاون الإنمائي من خلال شراكات قوية مع الوكالات المتخصصة وسائر الشركاء.

٣٧ - وأكد للمدير على أهمية أن تكون أبواب الاتصال مفتوحة مع البلدان المانحة، من خلال أنشطة العلاقات العامة. بما في ذلك الاتصال بالبرلمانات والمنظمات غير الحكومية. وردا على ملاحظة بعض الوفود قال إن أحد الأحداث التي شهدها شملت اجتماع ''بدائل دافوس'' الذي حضره أكثر من ١٠ ٠٠٠ من الناشطين من الجمعيات غير الحكومية أثناء المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في دافوس في سويسرا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وأضاف أن من الواضح أنه قد بدأت فترة من النقاش الجديد بشأن السياسات الاقتصادية العالمية والوطنية وأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باعتباره منظمة إنمائية، يتحمل مسؤولية خاصة بشأن إعلان الآراء وتضمينها في النقاش العالمي.

٣٨ - وقال المدير المعاون للبرنامج إنه لا بد من إيجاد توازن في العمل في البلدان التي تواجه أزمات والعمل المتعلق بالتنمية على الأجل الطويل. وأكد على أهمية التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز، خاصة فيما يتعلق بأوراق استراتيجية تخفيف حدة الفقر. وردا على أحد الأسئلة قال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أوشك على الانتهاء من وضع معايير لتقييم أداء الممثلين المقيمين. وقال في هذا الصدد إن سياسات الإدارة السليمة وبناء علاقات وشراكات خلاقة وحُسن إدارة الموارد المالية المتاحة وضمان التنسيق كلها أمور تتسم بأهمية قصوى.

٣٩ - وتقدم المدير المساعد ومدير مكتب الإدارة بالشكر للوفود على ملاحظاتها الداعمة والبناءة. وفيما يتعلق بعدم استواء الأداء على المستوى القطري، وهو أمر أشير إليه أيضا أثناء الاجتماع الوزاري، قال إن من أولويات المنظمة في عام ٢٠٠١ وضع ملامح للمكاتب القطرية المعنية وتنظيمها في إطار خطط العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وقال إن إعداد الملامح الجديدة ينطوي على وضع مجموعة من الأهداف العريضة وكذلك أهداف محددة لكل من المكاتب القطرية الـ ١٣٦. وأعرب عن أمله في أن تكون للمكاتب القطرية في المستقبل أعداد أقل من الموظفين ومهارات أفضل. وفيما يتعلق بفصل الموظفين المحليين أثناء عام ٢٠٠٠، قال إن ذلك يرجع إلى تغير في النمط الوظيفي فيما بين الأقاليم، بما في ذلك زيادة الموظفين في أفريقيا وأوروبا الشرقية وكمنولث الدول المستقلة. وقال إن مسائل الأداء كانت أيضا من أسباب خروج هؤلاء الموظفين. وقال إن برنامج خروج الموظفين سيتسع في عام ٢٠٠١ ليشمل المكاتب القطرية؛ وستستخدم الوفورات في تدريب موظفي المكتب القطري. وسيجري تدعيم ثقافة الإدارة الحديثة التي تعتمد على الأداء والنتائج في أطر نتائج الاستراتيجية الجديدة وتقديم التقارير التي تقوم على أساس النتائج، وستكون تقارير ميزانيات الأداء قائمة على أساس تقارير الأداء التي تعكس المرحلة التحولية في خطط العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وأضاف أن جهودا كبيرة تبذل فيما يتعلق بتبسيط عمليات خطط العمليات. وسوف تتيح الخدمات الاستشارية في مجال السياسة العامة للمكاتب القطرية الاستفادة من وظائف مكتب السياسات الإنمائية التي نقلت إلى الميدان من موارد المرافق دون الإقليمية ومن الاتصال من خلال شبكات المعرفة. وقال إنه يتطلع إلى مناقشات غير رسمية مع المجلس التنفيذي بشأن ميزانية السنتين للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٤٠ - وأكد مدير مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية أن الشراكات هي عنصر أساسي في خطط العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وردا على أحد الأسئلة قال إن استبيانات مسح الشراكات قد أرسلت على أساس تجريبي إلى ١٧ بلدا. وسيبلغ المجلس التنفيذي بالنتائج في أقرب وقت. وقال أيضا إن الإشارة إلى حوافز الشراكات كان المقصود بها عرض من المملكة المتحدة لتمويل مبادرات تحولية يمكن بموجبها إشراك الممثلين المقيمين على المستوى القطري. ومن شأن المبادرة أن تقدم دعما أساسيا في وقت تشح فيه الموارد. وأكد على أن الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص تتم بالاتصال مع الحكومات على المستوى القطري. وأكد أيضا على ضرورة ضمان احترام طلبات البلد فيما يتعلق بالأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية. ولاحظ أن التمويل للموارد غير الأساسية وارد في الإطار التمويلي المتعدد السنوات وفي إطار النتائج الاستراتيجية. وقال إن من الضروري أن يبدي

المجلس التنفيذي دعمه لإشراك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المشاورات الجارية على المستوى القطري حسبما جرت مناقشته في الاجتماع الوزاري.

٤١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتحديث خطط العمل للبرنامج الإنمائي ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/2001/CRP.2) وبتقرير متابعة الاجتماع الوزاري المعقود في ١١ أيلول/سبتمبر (DP/2001/CRP.3) مع الملاحظات التي أبديت.

دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الأزمات وحالات ما بعد الصراع

٤٢ - عرض مدير البرنامج التقرير المعنون دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الأزمات وحالات ما بعد الصراع (DP/2001/4 و Corr.1)، وذكر أنه قد جرت مشاورات مكثفة منذ الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠، التي ناقش فيها المجلس التنفيذي هذا الموضوع لأول مرة.

٤٣ - وأضاف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتمتع بسجل كبير من الإنجازات في العمل أثناء الأزمات وفي حالات ما بعد الصراع. ولا تسعى المنظمة إلى تفويض جديد بتدخلات جديدة ولا إلى ولايات جديدة، وإنما تهدف إلى الاستفادة من خبراتها ومن العمل على المستوى الجماهيري في حالات الأزمات وحالات ما بعد الصراع في إطار الممارسات العملية للبرنامج الإنمائي. وأضاف أن حياد المنظمة وقدرتها على المساعدة في بناء التحالفات من أجل التخفيف من الفقر أمر له أهمية خاصة في الأزمات وفي حالات ما بعد الصراع، كما أثبت البرنامج قدرته على العمل في المجالات الحساسة، ومنها دعم الانتخابات وسيادة القانون والمصالحة الوطنية. ومع ذلك فالبرنامج الإنمائي لا بد أن يكون لدوره التشغيلي مصداقية، من حيث إيجاد توازن بين النتائج الملموسة التي تنعكس على الضعاف وغير المحظوظين، وبين دوره المحسوس بشكل أقل ولكنه يتسم بنفس الأهمية كشريك وجهة فاعلة في تيسير وضع السياسات وبناء القدرات على المستوى الأعلى من اتخاذ القرارات. وهو يقوم بهذا الدور الأخير بعدة وسائل: (أ) كرئيس للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة وبصفته البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، بدعم وتقوية قدرات الأفرقة القطرية والمنسقين المقيمين ؛ (ب) بالقيام بدور خاص في المساعدة على سد الفجوة في التمويل والتخطيط بين المساعدات الإنسانية ومساعدات التنمية؛ (ج) بالعمل من خلال برامج التنمية في المنطقة، باعتبارها توفر محفلا للبرمجة المتعددة الوكالات وتستفيد من الخبرات الخاصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في المجالات الحيوية مثل إزالة الألغام وجمع الأسلحة الصغيرة وإعادة الإدماج؛ و (د) بتحسين السرعة والكفاءة عن طريق تشجيع الأفرقة القطرية على استغلال كل الخيارات التنفيذية المتاحة من المنظمات غير الحكومية إلى الوكالات بل والتنفيذ المباشر إذا اقتضى الأمر.

٤٤ - ولاحظ المدير أن تقرير فرقة الأمم المتحدة العاملة المعنية بعمليات السلام (تقرير الأخضر الإبراهيمي) ذكر أن هياكل الأمم المتحدة القائمة لم تستغل استغلالا كاملا في الإسهام في الجانب الإنمائي من عملية بناء السلم. وفي هذا الإطار فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لديه الولاية ولديه الالتزام بمساعدة المجتمعات على التقليل من حالات الصراع ومن آثارها عن طريق استهداف ديناميات الضعف الاقتصادي والاجتماعي. وأضاف أن استعادة الثقة بين السلطات والسكان هو أمر يتسم بنفس الأهمية الحيوية في عملية بناء السلم ومنع الصراع من الاندلاع من جديد. ومن ثم فإن خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم الرشيد وبناء القدرات، بالإضافة إلى طاقاتها التنفيذية، إنما تكمل الاستراتيجيات السياسية واستراتيجيات حفظ السلام التي تقوم بها إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام. وأضاف أن من الضروري أيضا إقامة شراكات ناجحة فيما بين منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج متطوعي الأمم المتحدة، والمنظمات الشريكة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وأيضا مع البنك الدولي.

٤٥ - ومضى يقول إن التقرير يصف العمل الجاري والذي سيتطلب قدرا كبيرا من إعادة التنظيم الداخلي تتصل بالصلاحيات الأساسية والخدمات الأساسية. وقال إن شُعبة الاستجابة للطوارئ تقوم بدور حيوي في وضع الاستراتيجيات وتطويرها وتبسيط الإجراءات الإدارية والعملية ودعم العمليات ووضع مجموعة من الأدوات البرنامجية تكون مبسطة ومرنة. وأضاف أن المشاورات الداخلية مع الشركاء إنما تتصل بتغييرات أوسع من شأنها دعم المهارات والمعارف القائمة مع تقديم دعم أقوى لنظام المنسق المقيم، بما في ذلك تحسين تكامل الدعم المقدم من المركز الرئيسي للبلدان التي تمر بأزمات، ولأفرقة الإنعاش المرحلية، وتحسين الاتصال من خلال شبكة المعارف فيما يتعلق بحالات الأزمات وحالات ما بعد الصراع.

٤٦ - وأكد مدير البرنامج أن هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية للحالات الإنمائية الخاصة (البند ١-١-٣) سيظل في حدود ٥ في المائة. ومع ذلك أكد أنه مع تراجع الموارد، فإن مجموع موارد البند ١-١-٣ قد هبطت من نحو ٥٠ مليون دولار قبل ٤ سنوات إلى أقل من ٢٠ مليون دولار في عام ٢٠٠١، وأن الموارد غير الأموال الأساسية تتزايد أهميتها من أجل مواصلة جدول الأعمال المتعلق بالأزمات وحالة ما بعد الصراع، ولكن تظل موارد البند ١-١-٣ لازمة بشكل حيوي لهذا النوع من التمويل. وعلى المستوى المركزي وحده قامت شُعبة الاستجابة للطوارئ بجمع مبلغ ٦٠ مليون دولار من الموارد غير الأساسية في عام ٢٠٠٠ من أجل الصناديق الاستئمانية العالمية. وقد تم جمع ما

يزيد على ثلاثة أضعاف هذا المبلغ من خلال اتفاقات المشاركة في النفقات على المستوى القطري.

٤٧ - وقال مدير البرنامج في ختام بيانه إن الحالة تدعو إلى مزيد من العمل الجاد، إذ كانت توجد الآن خريطة واضحة لما ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم بعمله ولكيفية قيامه بهذا العمل. وهي توفر القاعدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكي يحارب الصلات التي يعلوها الصدأ بين الفقر والأزمات والصراع، والتي حالت لوقت طويل دون تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي في كثير من أفقر بقاع العالم.

٤٨ - ورحبت الوفود بتقرير مدير البرنامج وبالبيان الذي أدلى به. وأعرب كثير من الوفود عن التأييد لدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الأزمات وفي حالات ما بعد الصراع في المجالات التي له فيها ميزة نسبية كما جاء في التقرير. ولوحظ أن ربع البلدان التي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برامج فيها هي موضع أزمات أو في مرحلة ما بعد الصراع. وأشار كثير من الوفود إلى أمثلة من الأعمال التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان التي يخدمها في حالات الأزمات وفي حالات ما بعد الصراع، بما في ذلك حالات الكوارث الطبيعية.

٤٩ - وأوضح كثير من المتحدثين أهمية دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التنسيق على المستوى القطري من خلال نظام المنسق المقيم. وفي هذا الصدد طلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن موقع الدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الأزمات وفي حالات ما بعد الصراع بالنسبة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وللتقييم القطري المشترك. وذكر أحد الوفود أن دور البرنامج الإنمائي في مرحلة الانتقال ما بين مرحلة الإغاثة ومرحلة التنمية يتسم بأهمية خاصة.

٥٠ - وأيد عدد من الوفود بقوة دور البرنامج الإنمائي في بناء القدرات وإزالة الأسباب العميقة للفقر باعتبار ذلك دور البرنامج الرئيسي في حالات الأزمات وحالات ما بعد الصراع. وأكد أحد المتحدثين على أهمية دور البرنامج الإنمائي في صلاح الحكم، وفي أنشطة منها سيادة القانون والمصالحة الوطنية ودعم العمليات الانتخابية. وأعرب عدد من الوفود عن أنهم بحاجة إلى مزيد من الإيضاحات بشأن طبيعة دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأزمات وفي حالات ما بعد الصراع، خاصة في مجال منع الصراعات. وأكد آخرون على الدور الحيوي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقييم المخاطر وأوجه الضعف لدى البلدان في مواجهة الكوارث الطبيعية، وفي التخفيف من تلك الآثار. وطالب أحد الوفود باستراتيجيات أكثر تحديدا للتخفيف من الكوارث على المستويين القطري والإقليمي.

٥١ - وأعرب عدد من المتحدثين عن دعم قوي لدور البرنامج الإنمائي في منع الصراعات، خاصة فيما يتعلق بالتدابير المشار إليها في الفقرة ٤٥ من الوثيقة DP/2001/4، وعلى وجه التحديد في مجالات مثل السيطرة على انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ونبه بعض الوفود إلى زيادة اهتمام البرنامج بنظم الإنذار المبكر بالنسبة للكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان. وطلب متحدثون آخرون مزيدا من المعلومات عن كيفية عمل البرنامج الإنمائي في منع الصراع، ولاحظ بعضهم أن هناك جوانب معينة في تحديد الأمن الإنساني لم يتم الاتفاق على تعريفها بعد من جانب جميع الدول.

٥٢ - وأشار كثير من المتحدثين إلى أهمية المسائل التي تتصل بأنشطة البرنامج في أوقات الأزمات وفي حالات ما بعد الصراع وأثرها على التنمية الوطنية. وأكد عدد من المتحدثين على أهمية ملكية الحكومة للبرامج الوطنية، مؤكدين أن البرنامج الإنمائي يجب أن يقوم بالأنشطة في حالات الأزمات وفي حالات ما بعد الصراع بدعوة من الحكومات فقط. وأشار أحد الوفود إلى أن الوثيقة كان يمكن أن تشير بشكل أوضح إلى بعض نقاط الضعف في الماضي وأن تحدد المجالات التي يبدو دور البرنامج الإنمائي فيها هامشيا بالنسبة للأزمات أو حالات ما بعد الصراع. وأعرب عدد من الوفود عن أهمية إيلاء مزيد من الاهتمام إلى توضيح أثر البرنامج في حالات الأزمات وحالات ما بعد الصراع، واقترح أحد المتحدثين أن يقوم البرنامج الإنمائي بوضع برنامج لتقييم آثار الصراع.

٥٣ - وأشار عدد من المتحدثين إلى أنه لم يتم اتفاق عام حتى الآن بشأن عدد من المقترحات الواردة في الوثيقة، بما فيها المقترحات الصادرة عن تقرير الأخضر الإبراهيمي، وهي مقترحات لم تحظ بموافقة جميع الدول. وطلب أحد الوفود إرجاء مناقشة التقرير إلى الاجتماع السنوي لعام ٢٠٠١.

٥٤ - وأكد كثير من المتحدثين على أهمية التنسيق والتعاون بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية (كمنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الإقليمية لأفريقيا) وأن تكون الولايات والهياكل واضحة فيما بينها وذلك بالنسبة لمجال الأزمات وحالات ما بعد الصراع. وذكر عدد من الوفود على وجه التخصيص أن المطلوب مزيد من التعاون بين البرنامج الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية ومكتب تنسيق المساعدة الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام. وذكر بعض المتحدثين أن إدارة الشؤون السياسية ومكتب تنسيق المساعدات الإنسانية ليس لهما دور تنفيذي في البلدان التي تحل بها الكوارث وأن من المأمول أن تعي الإدارتان دورهما باعتبارهما مستقلتين ولكن يكمل

بعضهما بعضا ويعززان دور المنسق المقيم. وأعربت بعض الوفود عن تأييدها لدور المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة في تنسيق جدول أعمال التنمية في المقر في مجالات الأزمات وحالات ما بعد الصراع، بما في ذلك ما يتعلق بالأعمال الوقائية. وطالب البعض بمزيد من التفصيل في المستقبل عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار عمليات إطار عمل المم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري المشترك.

٥٥ - وأكد أحد الوفود على أهمية إجراء مزيد من التحليل للتناسق بين عمليات البرامج والجهات الفاعلة الأخرى. وطلب هذا المتحدث، وأيده آخرون، مزيدا من المعلومات عن الصلة بين استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الشراكات وعملية Brookings، التي تتناول الفجوة بين المساعدات الإنسانية والمساعدات الإنمائية. كذلك طُلب المزيد من البيانات عن العلاقة بين إقامة وحدة لبناء السلم في إدارة الشؤون السياسية والمناقشة التي تدور حول بناء السلم في مجلس الأمن. وطُلب مزيد من الإيضاحات عن أحدث الشراكات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وما إذا كانت هذه الشراكات تتضمن وضع سياسات مشتركة وبرامج مشتركة.

٥٦ - وذكر بعض المتحدثين أن منسق المساعدة الإنسانية يجب في بعض الحالات أن يكون شخصا آخر غير المنسق المقيم. وطالبوا بمزيد من الاهتمام لعملية اختيار المنسقين المقيمين ممن لهم خلفية جيدة في المساعدة الإنسانية. وذكر أحد المتحدثين أن المنسقين المقيمين، باعتبارهم ممثلين خاصين للأمين العام، يجب أن يتم تقييمهم كلا على حدة، كما جاء في تقرير الأخضر الإبراهيمي.

٥٧ - وطلب أحد المتحدثين إيضاحا للنقاط الواردة في الفقرة ٨ من الوثيقة DP/2001/4 وذكر أن تعبير ''المشردون داخليا'' لم يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وذكر متحدث آخر أن من الصعب على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن الكيفية التي استعاد بها الأمن في بلدان البرامج، كما هو موصوف في الفقرة ٣٦ (د). وشكك متحدث آخر في الإشارة الواردة في الفقرة ٣٩ إلى دعم سيادة القانون، محذرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الدخول في مجالات لا مجال فيها إلا لإصدار أحكام قيمية.

٥٨ - وأكدت الوفود على الوضع الصعب للموارد. وطلب بعض المتحدثين الحفاظ على نسبة الـ ٥ في المائة في البند ١-١-٣ حتى لا تتحول الأموال الرئيسية عن أنشطة إنمائية أخرى. وشجع بعض الوفود البرنامج الإنمائي على تحري وتنفيذ حلول مبتكرة لإدارة أزمة التمويل. وأبلغ أحد الوفود المجلس التنفيذي عن عزمه على تقديم تمويل للأموال غير الأساسية من أجل أعمال البرنامج الإنمائي في الأزمات وفي حالات ما بعد الصراع. وطلب وفد آخر

إحصاءات عن التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي لأنشطة الأزمات وحالات ما بعد الصراع على أساس سنوي. وطلب أحد المتحدثين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدء مناقشة في الأمم المتحدة عن الآثار الإنمائية للاستراتيجيات الحالية التي يقوم كثير من المانحين بموجبها بتحديد أهداف المساعدة، بما في ذلك تخفيف الدين، إلى بلدان أداؤها جيد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يستبعد كثيرا من البلدان التي هي في أزمة أو في حالات ما بعد الصراع.

٥٩ - ودعا متحدثون إلى ضرورة بناء قدرة البرنامج على التشغيل في الأزمات وفي حالات ما بعد الصراع، بما في ذلك عن طريق تقوية شُعبة الاستجابة للطوارئ وتدريب المنسقين المقيمين وسائر الموظفين. ورحب بعض المتحدثين بإدماج الأعمال المتعلقة بالكوارث وحالات ما بعد الصراع في المكاتب الإقليمية وبإقامة شبكات المعرفة. ورحب آخرون بوضع مشاريع نموذجية على غرار أفرقة الانتعاش الانتقالية. ورحبت بعض الوفود بمفهوم تقرير الضعف على النطاق العالمي، إلا أن آخرين طلبوا مزيدا من المعلومات عن طبيعة التقرير.

٦٠ - وتحدث ممثل منظمة العمل الدولية عن أعمال المنظمة في حالات الأزمات وحالات ما بعد الصراع، فلاحظ أن المنظمة مرشحة أكثر من غيرها للقيام بالتعاون مع شركاء إنمائيين آخرين بالتدخل في المراحل الأولى. فمن الضروري أن تؤمن عملية التعمير فرص عمل كريم للأعداد الكبيرة من العاطلين الذين يعانون من الفقر ومن الاستبعاد الاجتماعي نتيجة للأزمة. وعلاوة على ذلك لا بد من مراعاة التمسك بالحقوق الإنسانية والمبادئ في العمل وبمعايير العمل، وقال إن منظمة العمل الدولية ملتزمة بالعمل مع المنظمات التي تقدم المساعدة الإنسانية والمنظمات الإنمائية لمواجهة البطالة وسائر الآثار الاقتصادية والاجتماعية في جميع المراحل.

٦١ - وتحدث ممثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة فأكد أهمية العمل الذي يقوم به البرنامج الإنمائي من أجل الأطفال والشباب وخاصة في درء الصراعات والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية. وأكد على أهمية دعم الخدمات الاجتماعية الأساسية في أوقات الأزمة. وقال إن صندوق الطفولة قد أعار بعض موظفيه إلى الأفرقة القطرية وهو يقدر قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعيين منسقين مقيمين من ذوي الخبرة الكبيرة في المجال الإنساني.

٦٢ - وأعرب ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن تأييده للوثيقة DP/2001/4، ولخص أعمال المفوضية في حالات ما بعد الصراع وتمنى أن يقوم البرنامج الإنمائي بالمساعدة في بناء الطاقة الاستيعابية للمجتمعات الخارجة من الصراع لكي تستطيع هذه المجتمعات أن

ترعى مواطنيها، بمن فيهم اللاجئون العائدون. وأعرب عن الأمل في أن يقوم البرنامج الإنمائي أيضا ببناء القدرة على التكيف لدى المواطنين، بمن فيهن اللاجئون العائدون. وقال إن المفوضية تؤيد رغبة البرنامج الإنمائي في الاستفادة من البرامج الإنسانية السابقة في ضمان أن تصبح مدخلات البرنامج الإنمائي رصيدا مهما في التنمية. وقال إن المفوضية تؤيد العمل مع البرنامج الإنمائي لضمان التحول السلس في مواقف الأزمات بأسرع ما يمكن من خلال أنشطة التخطيط المشتركة. وقال إن المنظمتين لهما تجارب إيجابية وسلبية يمكن التعلم منها. فعلى سبيل المثال هناك وحدة البرمجة المشتركة بشأن إعادة الإدماج في رواندا وهي الآن موضع تقييم، وهي تعتبر نموذجا مهما يمكن اقتباسه في بعض مواقف الأزمات الأخرى. وقال إن هناك مناقشات الآن حول الأنشطة المشتركة التي يمكن القيام بها بين البرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين في عدد من البلدان.

٦٣ - وقال مدير البرنامج الإنمائي إن من بين ٣٤ بلدا من البلدان التي تخلفت كثيرا عن الأهداف الإنمائية الدولية هناك ٢٢ منها تعرضت لصراعات داخلية حديثة أو هي في موقف صراع فعلا. ولا يوجد خلاف على أن هناك روابط بين انعدام التنمية المستدامة ووجود الفقر وحالات الصراع. وقال إن البرنامج الإنمائي لا بد من أن يكون له وجود باعتباره منظمة إنمائية محايدة. وأكد أن البرنامج الإنمائي له حضور في البلدان في جميع مراحل الصراع قبل وأثناء وبعد الصراع. وأضاف أن من واجب المنظمة أن تعظم مدخلاتها خلال كل مرحلة من المراحل وأن تفهم المظالم التي تؤدي إلى الصراع. وقال أيضا إن البرامج الإنمائي يجب أن يشجع الحكومات على اتباع استراتيجيات إنمائية تتجه نحو جذور الصراع وأن تطور نماذج يمكن عن طريقها تأمين وصول الخدمات الأساسية والأنشطة التنفيذية للدعم في مرحلة ما بعد الصراع في مجالات منها الحكم الرشيد. وقال إن دور الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحكم هو بناء القدرات وليس التدخل في الشؤون السياسية، سواء في حالات ما بعد الصراع أو في الظروف الطبيعية. وقال أيضا إن البرنامج الإنمائي يشترك في توزيع المواد أثناء حالات الطوارئ على نطاق محدود وبالتعاون مع مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية. وأضاف أن التخصص أدى إلى شراكات جيدة بين مختلف المنظمات المشتركة في العمل في الأزمات وفي حالات ما بعد الصراع. فقد أدى التكامل إلى توزيع المسؤوليات. وقال فيما يتعلق بالفترة الفاصلة وبعملية Brookings إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم بمساهمة مهمة من خلال مسؤولياته التنفيذية ومن خلال دور المنسق المقيم في الفترة الفاصلة، حيث تكون هناك حاجة لبدء البرامج، وفي وقت لا يكون فيه البنك الدولي والاتحاد الأوروبي قادرين بعد على بدء برامج التعمير. وأعرب عن الأمل في أن يقوم البرنامج الإنمائي بدور أكبر في الفترة الفاصلة ولكن الاعتماد على الموارد غير الأساسية في تلك الفترة يؤدي إلى تأخيرات في

التنفيذ. وفي الوقت الحالي الذي تتناقص فيه الموارد الأساسية تتضح أهمية الأسباب التي تدعو إلى الاستمرار في البحث عن موارد غير أساسية لمواجهة الأزمات وأنشطة ما بعد الصراع. ورحب المدير بعبارات التأييد القوية للبرنامج الإنمائي التي ذكرت في المناقشة وأكد من جديد أن البرنامج الإنمائي لن يتولى مسؤوليات جديدة في مجال الأزمات وحالات ما بعد الصراع.

٦٤ - وأشار معاون مدير البرنامج إلى الحذر الذي أعربت عنه بعض الوفود أثناء المناقشة بشأن ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو إمكانية تحوله إلى الأنشطة السياسية أو استخدام مفاهيم جديدة. وقال إنه يريد أن يؤكد استمرار الحوار في عملية المتابعة لدورة المجلس التنفيذي. وقال إن البرنامج الإنمائي يواجه الآن حالات جديدة في مجال الصراع، وهي حالات نتجت عن صراعات داخلية ودخل فيها في الغالب فاعلون آخرون. وأكد على أن أهم ما يقوم به البرنامج، كما تشير إلى ذلك الفقرة ٣٥ من الوثيقة DP/2001/4 هو مكافحة الفقر وتقديم المنافع لأضعف الفئات، وهي أنشطة تقوم على البرمجة للمستقبل. ولاحظ وجود بُعد إنمائي واضح في منع الصراعات. وأوضح أن البرنامج الإنمائي مهتم بالاشتراك في مناقشة تقرير الأخضر الإبراهيمي ويزمع المساهمة في تحقيق التوصيات التي حظيت بقبول والتي تدخل في ولايته.

٦٥ - وذكر مدير شعبة الاستجابة للطوارئ أن المناقشات غير الرسمية ستستمر مع المجلس التنفيذي، لأن كثيرا من جوانب المناقشات هي عن العمل الجاري المستمر، وخاصة المناقشات المتعلقة بتوصيات تقرير الإبراهيمي وعملية Brookings. ولاحظ أن البرنامج الإنمائي مشترك في فريق عامل مع إدارة عمليات حفظ السلام من أجل تحديد العناصر التي يمكن التعاون بشأنها مع عمليات حفظ السلام. وأضاف أن هناك جهودا كثيرة تبذل لتعزيز قدرة الفريق القطري على التعامل مع الحالات الإنسانية. وأضاف أن البرنامج الإنمائي يعمل داخليا وبالتعاون مع مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية بشأن الاستعداد للكوارث. وقال إن المشاورات ستستمر مع المجلس فيما يتعلق بإصدار أول تقرير عالمي عن الضعف. وأن البرنامج استجاب لطلبات من عدة بلدان للمساعدة في الاستعداد لحالات الكوارث. وأشار إلى أن الفجوة التي تحدث في أعقاب حالات الأزمات ليست ذات طبيعة مالية فحسب ولكنها تنطوي أيضا على نقص القدرات. وأفرقة الإنعاش المرحلية هدفها التصدي لتلك الفجوة وهي تشمل أطرافا كثيرة وتركز على عملية الإنعاش على المدى الطويل. وسيجري اختبار هذا المفهوم خلال الشهور القادمة. وشدد على أن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأزمات وفي حالات ما بعد الصراع هو عمل متواصل ومن ثم ستكون هناك مشاورات متواصلة مع المجلس بهذا الصدد.

٦٦ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١/٢٠٠١ (انظر المرفق الأول).

٦٧ - وذكر أحد الوفود أنه لا يعارض اعتماد المقرر بشأن الأزمات وحالات ما بعد الصراع ولكنه يود في الوقت نفسه أن يقدم بعض التعليقات. فهو أولا يرى أن تدخل البرنامج الإنمائي في الأزمات وحالات ما بعد الصراع يدخل بعدا سياسيا لأنشطة المنظمة ولا يتمشى مع مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما وافق عليها المجلس التنفيذي في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦. ومع ذلك فإن وفده يؤيد تدخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الكوارث الطبيعية. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا ينبغي، ثانيا، أن يدخل أنشطة من شأنها أن تثير التنافس على موارده المحدودة التي أتيحت له لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. وثالثا، يحتاج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى خبرات كثيرة قبل أن يبدأ العمل في مجال منع الصراع إذا كان لا يود الخروج على ولايته. ورابعا، إن اعتماد المقرر لا يعني القبول بمفاهيم معينة منها الأمن الإنساني، وهي مفاهيم لم يتم تحديدها أو اعتمادها من قبل المجتمع الدولي. وخامسا، يجب ألا يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأي عمل في حالات الأزمات أو حالات ما بعد الصراع إذا كان هذا العمل يدخل ضمن ولاية مجلس الأمن.

ثالثا – أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

أطر التعاون القطري والإقليمي، والتمديدات، وتقارير الاستعراض القطرية والإقليمية

٦٨ – أعرب مدير البرنامج المعاون عن العزاء والمساواة لشعوب وحكومة باكستان والسلفادور والهند لما تعرضت له من خسائر في الأرواح بسبب الزلزالين الأخيرين في بلدانهم. ولاحظ أن المنسق المقيم في الهند كان على اتصال وثيق مع السلطات ومع البلدان المانحة للمساعدة في ضمان تنسيق عروض المساعدة. وأوفد فريق لتقييم الكوارث تابع للأمم المتحدة إلى المنطقة.

٦٩ – وقدم المدير المعاون مديري المكاتب الإقليمية الثلاثة الجدد وهم السيدة ريما خلف هنيدي، المدير المساعد والمدير الإقليمي لمكتب الدول العربية؛ والسيد حافظ باشا، المدير المساعد والمدير الإقليمي لمكتب آسيا والمحيط الهادئ، والسيد كالمان ميزي، المدير المساعد ومدير مكتب منطقة أوروبا وكمنولث الدول المستقلة.

٧٠ – وعرض تقارير الاستعراض القطرية الخاصة بليسوتو (DP/CRR/LES/1)، وليتوانيا (DP/CRR/LIT/1) ونيبال (DP/CRR/NEP/1) واليمن (DP/CRR/YEM/1 و Corr.1) واستعراض أول إطار للتعاون الإقليمي للدول العربية (DP/RRR/RAS/1). ولاحظ أنه قد تم إعداد ٢٢ استعراضا لأطر التعاون القطري خلال عام ١٩٩٩ و ٥١ استعراضا في عام ٢٠٠٠. والاستعراضات التي أجريت في عام ٢٠٠٠ دللت على وجود اهتمام أكبر بنهج تحقيق النتائج في عمليات البرنامج الإنمائي. إلا أن الاستعراضات أسفرت أيضا عن الحاجة إلى مزيد من العمل في تنفيذ خطط العمل التي وضعها المدير العام للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣؛ وخاصة تقوية الأنشطة على مستوى الإدارة العليا. وقال إن انتداب عدد من الموظفين المختصين في مجال المشورة في أمور السياسة العامة، والمفترض تمويله جزئيا من إطار التعاون العالمي، سيتيح للبرنامج الإنمائي إحراز تقدم كبير في هذا الصدد.

٧١ – وقال إن أطر التعاون القطري التي عرضت على المجلس التنفيذي لاعتمادها تتضمن إطار التعاون القطري لتركيا (DP/CCF/TUR./1) وموريشيوس (DP/CCF/MAR/2) وأوغندا (DP/CCF/UGA/2)، وبنغلاديش (DP/CCF/BGD/2)، وكمبوديا (DP/CCF/CMB/2)، وبيلاروس (DP/CCF/BLR/2)، والبوسنة والهرسك (DP/CCF/BIH/2 و Corr.1)، وكرواتيا (DP/CCF/CRO/2)، وجورجيا (DP/CCF/GEO/2)، ولاتفيا (DP/CCF/LAT/2) وليتوانيا (DP/CCF/LIT/2)، والاتحاد الروسي (DP/CCF/RUS/2 و Corr.1)، وسانت هيلانه (DP/CCF/STH/2)، والمملكة العربية السعودية (DP/CCF/SAU/2). وعرضت على المجلس التنفيذي أيضا ستة تمديدات لأطر التعاون القطري للعلم؛ كما عرضت ثلاثة تمديدات لأطر

التعاون القطري للموافقة. وعرض أيضا التمديد الثاني لأول إطار للتعاون الإقليمي لأوروبا وكمنولث الدول المستقلة (DP/RCF/REC/1/EXTENSION II) للموافقة.

٧٢ - ونظرا لعدم تقديم أي طلبات لمناقشة أي من أطر التعاون القطري، وافق المجلس على إطار التعاون القطري الأول لتركيا (DP/CCF/TUR/1) وإطار التعاون القطري الثاني لموريشيوس (DP/CCF/MAR/2) وأوغندا (DP/CCF/UGA/2) وبنغلاديش (DP/CCF/BGD/2) وكمبوديا (DP/CCF/CMB/2) وبيلاروس (DP/CCF/BLR/2) والبوسنة والهرسك (DP/CCF/BIH/2 وكرواتيا (DP/CCF/CRO/2) وجورجيا (DP/CCF/GEO/2) ولاتفيا (DP/CCF/LAT/2) وليتوانيا (DP/CCF/LIT/2) والاتحاد الروسي (DP/CCF/RUS/2 و Corr. 1) وسانت هيلانه (DP/CCF/STH/2) والمملكة العربية السعودية (DP/CCF/SAU/2).

٧٣ - وقام كثير من الوفود بتهنئة المديرين الإقليميين الجدد على تعيينهم.

أطر التعاون القطري

٧٤ - أدلى أحد الوفود بملاحظة عامة بشأن أطر التعاون القطري فذكر أنه لا توجد أي إشارات في أطر التعاون القطري إلى البرامج القطرية التابعة لصناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى. وقال إنه سيرحب بأي معلومات عن الكيفية التي تسهم بها أطر التعاون القطري التابعة للبرنامج الإنمائي في برامج تلك الكيانات الأخرى.

٧٥ - وذكر أحد الوفود أن إطار التعاون القطري لبنغلاديش (DP/CCF/BGD/2) يشتمل على عدد كبير من التدخلات الصغيرة وغير الاستراتيجية، ولا يوجد تنسيق جيد بينها وبين الأنشطة التي يقوم بها سائر المانحين. ونتيجة لذلك تم تمديد أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر من اللازم، مما يجعل من الصعب عليه أن يؤدي وظيفته التنسيقية الأساسية.

٧٦ - وذكر الممثل الدائم لبنغلاديش أن إطار التعاون القطري الثاني تم تطويره على أساس الخبرة المكتسبة من إطار التعاون القطري الأول ويعكس الدروس المستفادة. ومن المسلم به أن إطار التعاون القطري الثاني يعكس الرؤية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال إن إطار التعاون القطري الثاني قد تم الاضطلاع به وفقا لتنسيق فترات البرمجة بين صناديق وبرامج الأمم المتحدة. وأضاف أن تحول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من نهج المشاريع إلى نهج البرامج كان أمرا مفيدا. ولاحظ زيادة في موارد إطار التعاون القطري الثاني أكثر مما حظي به إطار التعاون القطري الأول الذي كان يركز على برنامج يتجه نحو إزالة الفقر وصادف نجاحا كبيرا من خلال المشروعات المجتمعية. وأضاف أن الأنشطة في مجال إصلاح إدارة الخدمة المدنية، وبناء السلم، وحل النزاع وترسيخ الديمقراطية كانت ناجحة. وذكر أن

مواصلة استراتيجية الوقوف إلى جانب الفقراء إنما هو أمر مشكور، وينطبق ذلك أيضا على الأنشطة المخططة لإطار التعاون القطري الثاني. وقال إن الحكومة عملت عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التقييم القطري المشترك، وهي تأمل أن تؤخذ تعليقاتها في الاعتبار.

٧٧ - وعلق ممثل بيلاروس على إطار التعاون القطري الثاني لبلده (DP/CCF/BLR/2). وقال إن الوثيقة تقوم على أساس استعراض لإطار التعاون القطري الأول. وسيركز إطار التعاون القطري الثاني على التعاون الاقتصادي عن طريق تقوية الإدارة الديمقراطية والإدارة البيئية. ولاحظ أن كمية ضخمة من التساقط الذي حدث نتيجة لكارثة تشيرنوبل قد سقطت في بيلاروس. وقال إن إطار التعاون القطري الثاني يوفر أساسا جيدا للبحث عن حلول للمشاكل القائمة بهدف تهيئة الظروف المناسبة للتنمية البشرية المستدامة.

٧٨ - وعلق أحد الوفود على إطار التعاون القطري للبوسنة والهرسك (DP/CCF/BIH/2 و Corr.1) فأعرب عن تأييده لملامح إطار التعاون، خاصة تنمية المحليات وتقويتها. أما فيما يتعلق بقضايا الأمن الإنساني، فقال إنه قد تكون هناك مشاكل خطيرة تتعلق ببرنامج العمل بشأن الألغام، إذ أن هناك تصرفات غير سليمة منسوبة إلى مسؤولين من المستويات العليا. وقال إن تحقيقا أجراه الممثل السامي للأمم المتحدة ستظهر نتائجه قريبا. وأضاف أنه يتوقع إطارا للتعاون القطري يشتمل على استراتيجية مناسبة تستفيد من دروس الماضي في التقليل من مخاطر المستقبل في برنامج العمل في الألغام. وأعرب وفد آخر عن سروره لاشتراكه في العملية التشاورية لإطار التعاون القطري الثاني. وبوجه عام كان هناك ترحيب بتأكيد الإطار القطري على تنمية القدرات الوطنية لمواجهة المسائل المتعلقة بالتنمية البشرية وبالأمن الإنساني. وتحدث البعض عن أن نهج التنمية الذي يقوم على ظروف المنطقة هو نهج ناجح، وأن هناك إمكانية لكي تعضد جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة الإنمائية السويسرية بعضها البعض في المجالات المتعلقة بأنشطة الشباب. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن الميزة النسبية التي يتمتع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برنامج العمل في حقل الألغام. وتمنى بعض الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يصبح أكثر اهتماما بمسألة تنسيق المساعدة خاصة على المدى الطويل. ونوه أحد الوفود بالتركيز الواضح على بناء الهياكل المستدامة، وقال إن من الواجب تسليمها للحكومة في أقرب فرصة ممكنة. وقال أحد الوفود إن إطار التعاون القطري يتفق مع المقررات المتخذة في الاجتماع الوزاري لمجلس تنفيذ السلام المنبثق عن اتفاق دايتون للسلام.

٧٩ - ونوه أحد الوفود بالتقدم الرائع الذي تحقق في كمبوديا في السنوات العشر الماضية وخاصة مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إزالة الفقر، وفي البيئة وفي إدخال البُعد الجنساني في التنمية وفي بناء المؤسسات. وأكد متحدث آخر على الحاجة إلى مزيد من الدعم من المانحين، وإلى مشاركة أوسع من الأمم المتحدة وعلى تقوية الملكية الوطنية. وأثنى وفد آخر على البرنامج الإنمائي للتحليلات العميقة والوصف الدقيق للوضع الراهن. ونوه وفد آخر بنجاح إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لكمبوديا. إلا أنه ذكر أنه يمكن تحسين هيكل الوثيقة، بما في ذلك استخدام تحليل منطقي للإطار. وذكر ممثل آخر أن من الضروري إبداء مزيد من التركيز وتعريف المجالات التي يتمتع فيها البرنامج الإنمائي بميزة نسبية وبروابط أفضل مع استراتيجية تخفيف الفقر في كمبوديا. وأبدى المتحدث تأييده للتحرك نحو التنفيذ الوطني، مضيفا أن هذا ينبغي أن يتم وفقا للقدرات الوطنية.

٨٠ - وشكر ممثل كمبوديا المجلس على الموافقة على إطار التعاون القطري الثاني (DP/CCF/CMB/2) وشكر المانحين على مساعداتهم. وقال إن إزالة الفقر هو أهم اهتمامات الحكومة. وعبر عن تقديره لدور المشورة الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لإصلاح الإدارة العامة. وأشار إلى المشاكل الصحية الخطيرة ومنها انتشار مرض الإيدز. وقال إن النساء والمجتمعات الضعيفة ينبغي أن تلعب دورا أكبر في البرامج الوطنية. ورحب بالانتقال إلى التخطيط الشامل للقطاعات.

٨١ - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لإطار التعاون القطري الثاني لكرواتيا (DP/CCF/CRO/2) خاصة في مجال تنشيط الاقتصاد على مستوى المناطق. وذكر المتحدث أن برنامج العمل الوطني في مجال الألغام يمكن أن يستفيد من زيادة التعاون مع البرنامج الإنمائي.

٨٢ - وتساءل أحد الوفود عن الإشارة في إطار التعاون القطري للاتفيا (DP/CCF/LAT/2) إلى الإدماج الاجتماعي لغير المواطنين وإلى حماية حقوق الإنسان. وقال إن الإشارة الواردة في الفقرة ٢٣ من الوثيقة DP/CCF/LAT/2 لا تبدو موضوعية، وأن التجمعات التي تتحدث بالروسية في لاتفيا ذكرت أنه لا يبدو ظهور تحسن كبير في هذه المجالات المشار إليها في تلك الفقرة.

٨٣ - وذكر ممثل لاتفيا أن إطار التعاون القطري للاتفيا (DP/CCF/LAT/2) كان نتيجة مشاورات بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يقوم على أساس الاستعراض القطري وتقييم التعاون القطري وتقارير التنمية البشرية الوطنية خلال السنوات الثلاث السابقة. وقال إن الإطار يلخص الاستراتيجية المتفق عليها لكل برامج التعاون التي يقوم بها

البرنامج الإنمائي مع مراعاة الأنشطة التي يقوم بها الفرقاء الآخرون. وأبدى تقديره للمساعدة التي يقدمها موظفو البرنامج الإنمائي سواء في المقر أو في ريكا وكذلك المساعدات المقدمة من كثير من المانحين. وقال إن لاتفيا، على الرغم من أنها متلقية للمعونة وعضو مشارك في الاتحاد الأوروبي، فإنها آخذة في الظهور كأحد المانحين، إذ تعهدت بتقديم مبالغ متواضعة للموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال إن أثر مساعدة البرنامج الإنمائي في لاتفيا واضحة وأدت إلى تغيرات مفيدة في السياسة وإلى إدخال قوانين وإصلاحات جديدة في البرامج الوطنية، وخاصة من حيث إدماج الأقليات في المجتمع عن طريق مكتب حقوق الإنسان الوطني وبرامج التدريب اللغوي. وردا على ملاحظة أحد الوفود قال إن لاتفيا قد حققت تقدما وأظهرت عزمها على تحقيق الحكم الرشيد والديمقراطية.

٨٤ - وأعرب ممثل لتوانيا عن تقدير حكومته للمساعدة المقدمة إلى بلده وقال إن حكومته تعمل بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز اشتراكها في المجتمع الدولي وتسخير الموارد الوطنية للتنمية. وقال إن إطار التعاون القطري (DP/CCF/LIT/2) أعد على أساس الدروس المستفادة من إطار التعاون القطري الأول وأنه سيركز على دعم جدول الأعمال الذي وضعته ليتوانيا لتنميتها المستدامة.

٨٥ - وعلق ممثل الاتحاد الروسي على إطار التعاون القطري لبلده (DP/CCF/RUS/2 و Corr.1) فقال إن الفترة الانتقالية بين البرنامج الإنمائي والاتحاد الروسي قد انتهت. وأشار إلى أن تلك الفترة بدأت بفتح مكتب جديد للبرنامج في موسكو، وبدأ المكتب يعمل بموارد أساسية محدودة مخصصة للبرنامج القطري. وكان من أهم نتائج البرنامج أن البرنامج الإنمائي قد اكتسب ثقة الحكومة سواء على المستوى الاتحادي أو على المستويات الإقليمية. وأضاف أن التعاون في ظل إطار التعاون القطري الثاني سوف يشمل تنمية الموارد البشرية وتحسين العمالة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتشريعات وتحسين مناخ الاستثمار وحماية البيئة، بما في ذلك إدخال التكنولوجيات السليمة بيئيا.

٨٦ - وأثنى أحد الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما قام به من عمل في إعداد إطار التعاون القطري الثاني لسانت هيلانة (DP/CCF/STH/2)، مشيرا إلى أن هذا الإطار قد تم إعداده بالرغم من صعوبة الاتصالات.

٨٧ - وأبدى أحد الوفود تأييده للعناصر الواردة في إطار التعاون القطري للمملكة العربية السعودية (DP/CCF/SAU/2) وخاصة إقامة قطاع عام مسؤول وتشجيع انضمام العناصر الوطنية إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة، لأن المتطوعين المغتربين سيكونون أقل قدرة على إحداث تدخلات مستدامة. وأثار عدد من المتحدثين استفسارات عن وضع المرأة، وهو أمر

لم تتطرق إليه الوثيقة DP/CCF/SAU/2. وأوصى الوفود أيضا بمزيد من إشراك البرنامج الإنمائي في القضايا البيئية وتحسين تنسيق المساعدات. ونوهت وفود بالعلاقة الإيجابية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة المملكة العربية السعودية.

٨٨ - وعقب ممثل تركيا على إطار التعاون القطري الأول (DP/CCF/TUR/1) فأكد على العلاقات الممتازة بين الحكومة والبرنامج الإنمائي. وأكد على ضرورة تقوية الدور الحاسم الذي يقوم به البرنامج الإنمائي في حالات الطوارئ وفي التخفيف من الكوارث، مشيرا إلى الدور الإيجابي الذي قامت به المنظمة في أعقاب الزلازل الأخيرة.

٨٩ - وامتدح عدد من الوفود إطار التعاون القطري لأوغندا (DP/CCF/UGA/2) وأشاروا إلى نماذج إيجابية للأنشطة التي تمت في مجال الحكم الرشيد. وأكد متحدثان على دور البرنامج الإنمائي في مساعدة الحكومة في الوفاء بالتزاماتها تجاه المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، مشيرا إلى أن الحكومة وجهات أخرى كانت نشطة في مجال حقوق الإنسان في أوغندا. وقال إن النهج الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تأكيد النظرة الكلية لحقوق الإنسان في أوغندا كان مفيدا جدا وأعرب عن الأمل في قيام برامج على هذا النحو في أماكن أخرى. ورحب متحدث آخر بإدماج البُعد الجنساني في التنمية، وكذلك البيئة ومكافحة مرض الإيدز باعتبارها من أبرز نواحي إطار التعاون القطري. وقال إن التقدم في مجال الحكم هو أمر حيوي من أجل تنمية البلد، وأن من الضروري تعزيز قدرات التخطيط، خاصة على المستوى المحلي. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن استخدام النهج الشامل للقطاعات. وذكر أحد الوفود أن بلده يعتزم التعاون بشكل أوثق مع البرنامج الإنمائي في تنفيذ إطار التعاون القطري لأوغندا. وأثار أحد المتحدثين تساؤلات عن تكوين الأنشطة المتعلقة بتنمية مشاريع العمال ولكنه قال إنه سيناقش المسألة مباشرة مع الفريق القطري.

التمديدات

٩٠ - علق أحد الوفود على التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/CCF/LAO/1/EXTENSION I) فذكر أن القيود الحكومية الشديدة وعدم وجود منظمات غير حكومية وطنية تجعل من اشتراك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومة بشكل وثيق أمرا لا بد منه، ولكن هناك إحساسا بين المانحين على المستوى القطري أن العلاقة وثيقة أكثر من اللازم. وأضاف أن بعض المانحين بدءوا يتساءلون عن القدرة الاستيعابية للحكومة وعن مدى التزامها بالتحرك نحو اقتصاد السوق. وقال إن البرنامج الإنمائي قد حقق بعض التقدم في برامج الحكم، بما في ذلك ما قام به من عمل مع الجمعية

الوطنية ووزارة العدل في تعزيز حكم القانون. وأثنى كذلك على العمل الذي قام به البرنامج الإنمائي في إصلاح الخدمة المدنية. واقترح البعض أن يركز البرنامج الإنمائي مساعداته بشكل مباشر على التنمية القائمة على أساس المجتمع، إلى أن تبدي الحكومة مزيدا من الالتزام بالإسراع في تغيير سياساتها الاقتصادية وممارساتها السياسية التي تبطئ عملية التنمية.

٩١ - ونوه ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالعلاقة الطويلة والوثيقة بين بلده وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأشار إلى المجالات الموضوعية لإطار التعاون القطري الأول. وقال إن تنفيذ الإطار قد ساهم في بناء اقتصاد البلد وفي تقوية الطاقة المؤسسية على رصد الأنشطة الإنمائية. وشكر البرنامج الإنمائي وجميع المانحين على مساعداتهم. وقال إن تمديد الإطار القطري سيتيح تنفيذ المشاريع الجارية من إطار التعاون القطري الأول. وردا على ملاحظة أثارها أحد الوفود بشأن تمديد إطار التعاون أكد أن الحكومة ملتزمة التزاما جادا بنظام اقتصاد السوق. وذكر أيضا أن هناك منظمات غير حكومية دولية كثيرة نشطة في البلد، ولكنه لاحظ أن بعض المنظمات الأخرى قد لا تكون مهتمة بالأنشطة التي تفيد البلد. وقال إن الحكومة تساند تنمية المنظمات المجتمعية وحكم القانون، ولكنه قال إن تنفيذ هذه السياسات يتم بالتدريج. وأكد أن التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم على أساس الأولويات الوطنية.

٩٢ - وعلق ممثل الجمهورية العربية السورية على تمديد إطار التعاون القطري الأول لسوريا (DP/CCF/SYR/1/EXTENSION I).

٩٣ - وعلق أحد الوفود على التمديد الثاني لإطار التعاون الإقليمي الأول لأوروبا وكمنولث الدول المستقلة (DP/RCF/REC/1/EXTENSION II) فأعرب عن تأييده لجهود البرنامج الإنمائي في تنظيم الأنشطة في مجالات موضوعية وفي تحديد أهدافه وفقا للموارد وعلى أساس خبرات البرنامج الإنمائي في مجالات معينة والتزامه بالتنسيق الإقليمي. ورحب المتحدث بإقامة شبكة معارف بين المانحين. ونوه متحدث آخر بأهمية التركيز على إزالة الفقر في تنفيذ إطار التعاون.

تقارير الاستعراض القطرية

٩٤ - علق أحد الوفود على تقرير الاستعراض القطري الأول لنيبال (DP/CRR/NEP/1) فذكر أن الدور النشط الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنسيق المساعدة كان مفيدا للغاية وأن التنسيق مع البنك الدولي كان يسير سيرا حسنا. وكان البرنامج الإنمائي قد ترأس المجموعة الموضوعية للمانحين بشأن البيئة وإدارة الكوارث والفريق غير الرسمي للمانحين بشأن دعم السلام. ولاحظ المتحدث وجود آفاق متزايدة للتعاون في مجال حقوق الإنسان.

وتمنى أن يقوم البرنامج الإنمائي بدور أكثر نشاطا في خطط القطاعات الشاملة في نيبال. واقترح مزيدا من التنسيق بين تقييم التعاون القطري وعملية الأوراق الاستراتيجية الخاصة بالتخفيف من الفقر، لأن الحكومة تخطط لاستخدام الورقة الاستراتيجية للتخفيف من الفقر في خطتها الخمسية المقبلة. وقال إن جميع المانحين ينبغي أن يسهموا في جعل هذه العملية عملية مملوكة وطنيا مما يتطلب التوافق بين الورقة الاستراتيجية وبين إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وذكر أن سياسة المساعدة الخارجية يجب أن ينظر إليها جميع المانحين نظرة جدية، مما يعني نقل المزيد من تخطيط المشاريع من البرنامج الإنمائي إلى الحكومة. وكان هناك تشجيع للاتجاه نحو المشاريع الكبيرة. وقال متحدث إن العمل المتعلق بالرصد والتقييم يجب أن يكون استراتيجيا بشكل أكبر وأن تقوم فيه الحكومة بدور أكبر. وأشار متحدث آخر إلى الإنجازات الإيجابية في مجال التنمية الاجتماعية في نيبال، وذكر أيضا أنه يجب إعطاء الملكية الوطنية مزيدا من العناية.

٩٥ - وذكر ممثل نيبال أن تقرير الاستعراض القطري يأتي في وقت يقوم فيه البرنامج الإنمائي بتنسيق أعماله مع الخطة الإنمائية التاسعة ومجالات الأولوية التي تحددها الحكومة. ولاحظ أن الفقرتين ٦ و ٣٢ تشيران إلى تعزيز الحوار مع الحكومة وفي داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق باتباع نهج يقوم على حقوق الإنسان على أساس تجريبي. وأكد المتحدث أن النهج الحالي الذي يقوم على أساس تلبية الاحتياجات ظل حتى الآن خاليا من أي محتوى سياسي. وقال إن الوضوح الشامل مطلوب قبل النظر في أي نهج يتبع.

٩٦ - وعلق أحد الوفود على تقرير الاستعراض القطري الأول لليمن (DP/CRR/YEM/1 و Corr.1) فلاحظ أن المنسق المقيم نجح نجاحا كبيرا في وضع البرنامج الذي يعطي دعما فعالا للعمليات الديمقراطية في الإطار الحكومي. وفيما يخص تقييم التعاون القطري، لاحظ المتحدث أن إدخال مؤشرات سوف يؤدي إلى مزيد من التوازن في الوثيقة. وأثار المتحدث سؤالا عما إذا كانت السياحة يمكن أن تكون مصدرا من مصادر التنمية المقبلة في اليمن، وذكر أن تنمية مصايد الأسماك قد تحقق نجاحا أكبر.

الردود

٩٧ - شكر مدير البرنامج المعاون الوفود على تعليقاتها وذكر أن بعض الاستفسارات سيكون الرد عليها بصفة ثنائية. وفيما يتعلق بالتعليقات التي أثيرت بشأن برنامج العمل في الألغام في البوسنة والهرسك قال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو أحد رؤساء مجلس برنامج إزالة الألغام، هو وبعض المانحين الآخرين. وقال إنه كان هناك تحقيق منذ وقت قريب في تهم الفساد في برنامج إزالة الألغام، مما أدى إلى تنحية اللجنة السابقة. وقد أبلغ برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي جميع المانحين بالإجراء المتخذ. وقال إن البرنامج الإنمائي لا يمول أنشطة إزالة الألغام في البوسنة والهرسك. وأكد أن البُعد الجنساني في التنمية وارد في إطار التعاون القطري للمملكة العربية السعودية وكذلك في أطر التعاون القطري الأخرى. وأوضح أن بعض أطر التعاون القطري تشتمل على برامج محددة في موضوع المساواة بين الجنسين، بينما بعضها الآخر يدخل هذا العنصر في جميع البرامج أو يتم القيام به من خلال أطر التعاون الإقليمية. وأكد على أهمية عملية الأوراق الاستراتيجية لمكافحة الفقر، التي أشار إليها عدد من الوفود، مؤكدا أن هذه العملية تعتمد على العناصر الوطنية، وتشترك فيها منظومة الأمم المتحدة، وستستفيد من بعض الممارسات ومنها خريطة الفقر.

٩٨ - وذكرت المديرة المساعدة ومديرة المكتب الإقليمي للدول العربية أن مسالة البيئة تظل من المكونات الهامة لإطار التعاون القطري للمملكة العربية السعودية، وخاصة بناء القدرات الوطنية في هذا البلد. وقالت إن تدخل البرنامج الإنمائي في مجال المساواة بين الجنسين في عملية التنمية في المملكة العربية السعودية يتم من خلال إطار التعاون القطري ومن خلال إطار التعاون الإقليمي. وأشارت إلى عدد من الأنشطة التي يمولها البرنامج الإنمائي في هذا الصدد. وقالت إنها أحاطت علما بالمقترحات التي قدمتها وفود أخرى فيما يتعلق بالمجالات البرنامجية في أطر التعاون القطرية الأخرى.

٩٩ - وعلق القائم بأعمال المكتب الإقليمي لأوروبا وكمنولث الدول المستقلة على برنامج إزالة الألغام في جمهورية البوسنة والهرسك، فأوضح أن المسائل التي أثيرت تتصل باللجنة الوطنية لإزالة الألغام، وهي اللجنة المناظرة لعملية إزالة الألغام. وأوضح على وجه الخصوص أن البرامج المتعلقة بالأنشطة التجارية لإزالة الألغام ليست ممولة من البرنامج الإنمائي. وقال إن دور البرنامج الإنمائي يتصل بمراكز العمل في مجال الألغام، وهي المراكز التي تحدد الأولويات، وتنسق الأنشطة التجارية في مجال إزالة الألغام وتفتش عليها، للتأكد من أنها تتبع المعايير الإنسانية الدولية. وقال إنه نتيجة للتحقيق المشترك الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الممثل السامي، أدخلت عدد من التعديلات في هيكل برنامج العمل في مجال الألغام. وقال إن الوضع الحالي مرض بالنسبة للمانحين ويتم القيام به في إطار متين. ونظرا للعمل الإيجابي الذي تم القيام به فمن المأمول أن يستمر المانحون في الإسهام في الصندوق الاستئماني لأنشطة إزالة الألغام. وردا على التعليق بشأن إطار التعاون القطري للاتفيا أوضح أن برنامج الإدماج الوطني يشمل المجالات الرئيسية ذات الأولوية وهي حقوق الإنسان المواطنة والبرنامج اللغوي للاتفيين. وقال إن البرنامج قُصد به أن يفيد القطاعات المهمشة من المجتمع اللاتفي إذ يتيح لعدد أكبر من المواطنين الاستفادة من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. وقال إن تقييم البرنامج قد أسفر عن حدوث تقدم ملحوظ. وأضاف أن

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر المانحين يدركون مع ذلك أن برنامج الاندماج الوطني لا يزال جاريا وأن البرنامج سيواصل جهوده ونطاقه في مجالات التعليم وفرص العمل والمزايا الاجتماعية.

١٠٠ -وأشار المدير المساعد ومدير المكتب الإقليمي لأفريقيا إلى التعليقات على إطار التعاون القطري لأوغندا، فذكر أنه يحس بالامتنان للزيارة الأخيرة التي قام بها وزير التعاون الإنمائي في النرويج ويأمل في أن يقوم مسؤولون حكوميون آخرون من البلدان المانحة بزيارة البلد. وقال إن البرنامج الإنمائي سيواصل أنشطته في مجال حقوق الإنسان في أوغندا وفي سائر البلدان في أفريقيا، وأن البرنامج سيسهم في وضع نهج على مستوى القطاعات الشاملة لأنشطة الحكم. وأضاف أن البرنامج الإنمائي يعمل بشكل وثيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عملية الورقة الاستراتيجية للتخفيف من الفقر، خاصة في مجالات تبادل المعلومات وبناء القدرات والرصد والتقييم.

١٠١ -وشكر المدير المساعد ومدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ المتحدثين على ملاحظاتهم بشأن تنسيق المساعدة وبشأن الحاجة إلى تركيز أكبر في عملية البرمجة وبشأن الملكية والاستدامة، وكلها مسائل سوف تؤخذ في الاعتبار في المستقبل. وردا على أحد الأسئلة قال إن أكثر من ٤٠ في المائة من موارد البرنامج الإنمائي في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مكرس للتنمية المجتمعية الريفية. وقال إن الجهود جارية في سبيل تحول المجتمع إلى الاقتصاد السوقي. وأوضح بأن حكومة نيبال تقوم بدور قوي في ملكية البرامج التي يقوم بها البرنامج الإنمائي هناك. وأضاف أن البرنامج الإنمائي سيركز في البداية على نواحي الازدواجية وعلى المجالات المشتركة بين الاحتياجات والحقوق. وأكد أن البرنامج الإنمائي سيعمل بشكل وثيق مع حكومة الهند في مواجهة آثار الزلازل. وقال إن إطار التحليل المنطقي سوف يستخدم في سياق أطر النتائج الاستراتيجية.

١٠٢ -ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الثاني لإطار التعاون القطري لإريتريا (DP/CCF/ERI/1/EXTENSION II) وأستونيا (DP/CCF/EST/1/EXTENSION II) وجمهورية مولدوفا (DP/CCF/MOL/1/EXTENSION II) وعلى إطار التعاون الإقليمي الأول لأوروبا وكمنولث الدول المستقلة (DP/CCF/REC/1/EXTENSION II).

١٠٣ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتمديدات الأولى لإطار التعاون القطري الأول لبورندي (DP/CCF/BDI/1/EXTENTION I) و جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/CCF/LAO/1/EXTENSION I) والكويت (DP/CCF/KUW/1/EXTENSION I)

والجماهيرية العربية الليبية (DP/CCF/LIB/1/EXTENSION I) ورواندا (DP/CCF/RWA/1/EXTENSION I) وسوريا (DP/CCF/SYR/1/EXTENSION I).

١٠٤ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالاستعراضات القطرية الأولى لليسوتو (DP/CRR/LES/1) وليتوانيا (DP/CRR/LIT/1) ونيبال (DP/CRR/NEP/1) واليمن (DP/CRR/YEM/1 و Corr.1) وباستعراض إطار التعاون الإقليمي الأول للدول العربية (DP/RRR/RAS/1).

تقديم المساعدة إلى ميانمار

١٠٥ -عرض المدير المعاون مذكرة المدير بشأن المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ميانمار (DP/2001/5). واستعرض الإطار التاريخي للولايات التي تحكم المساعدات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ١٩٩٤ حتى الآن، بموجب مقررات محددة صادرة عن مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي ٢١/٩٣ و ١/٩٦ و ١٤/٩٨. وقال إنه وفقا للخطوط التوجيهية الواردة في هذه المقررات يجري تنفيذ مشاريع معينة في إطار مبادرة التنمية البشرية في مجالات الرعاية الصحية الأولية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتدريب والتعليم، والبيئة والأمن الغذائي. وأبلغ المجلس أيضا أنه وفقا لما جاء في هذه المقررات فقد أجريت استعراضات وتقييمات مستقلة لمبادرة التنمية البشرية ويبلغ المجلس بنتائجها على أساس سنوي. وقال إن آخر استعراض من هذا النوع أجري في منتصف عام ٢٠٠٠ وقدم تقرير شفوي عن أهم نتائج الاستعراض إلى المجلس في دورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ قام به الممثل المقيم في ميانمار على أساس أن المدير سيقدم مذكرة شاملة إلى المجلس في دورته الحالية.

١٠٦ -ووجه المدير المعاون أنظار المجلس إلى أهم الاستنتاجات في بعثة التقييم وهي: (أ) إن جميع أنشطة مشروع مبادرة التنمية البشرية تمت صياغتها ويجري تنفيذها مع الالتزام الكامل بقرارات المجلس؛ و (ب) أن مداخلات مشروع مبادرة التنمية البشرية أحدثت تغيرا كبيرا في حياة السكان في المناطق الريفية في مناطق المشروع. وقال إن البعثة أبرزت أيضا عدة تحديات يواجهها تنفيذ مشاريع مبادرة التنمية البشرية وقدمت توصيات معينة من أجل زيادة أثر المبادرة. ثم دعا المدير المعاون الممثل المقيم في ميانمار إلى توضيح النقاط الرئيسية والاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن بعثة التقييم.

١٠٧ -وأبلغ الممثل المقيم أعضاء المجلس بأن مبادرة التنمية البشرية التي دخلت الآن مرحلتها الثالثة تركز بشكل حصري على المشروعات التي تؤثر تأثيرا مباشرا على المستوى الشعبي انطلاقا من الالتزام الكامل بالخطوط التوجيهية التي تشتمل عليها قرارات المجلس. إذ تواصل

جميع المشاريع استهداف القطاعات الأفقر بين السكان في مناطق البلد الأكثر حرمانا، من خلال مفاهيم وممارسات التعبئة الاجتماعية، مما يمكن لسكان القرى أنفسهم ويعينهم على وضع استراتيجيات تنموية ترفع من مستوى معيشتهم. ومن ثم فإن مشاريع مبادرة التنمية البشرية تعمل على تحقيق أهدافها بنجاح وفعالية على مستوى القواعد الشعبية.

١٠٨ -وتطرق الممثل المقيم بعد ذلك إلى عدد من المسائل الاستراتيجية على المستوى التشغيلي ومستوى السياسة العامة التي أبرزها تقرير بعثة التقييم. وقال إن هذه المسائل تعوق أنشطة مبادرة التنمية البشرية بشكل كبير وتحول بينها وبين تحقيق أقصى إمكانياتها في تخفيف الفقر وتؤثر على تنسيق مبادرات الأمم المتحدة المشتركة بشكل عام في ميانمار. وأبلغ المجلس بتوصيات البعثة لمواجهة هذه المسائل من أجل تعزيز وتوسيع مساعدة البرنامج الإنمائي ومواصلتها.

١٠٩ -وقال إن نتائج بعثة التقييم أكدت أيضا أنه من المرغوب تحقيق اتساق أفضل بين الولايات التي تنظم عمليات منظومة الأمم المتحدة في ميانمار. ومن أمثلة ذلك أن مشاريع مبادرة التنمية البشرية لا تستطيع في قطاعات رئيسية معينة الاستفادة من الخبرة الفنية الهامة التي تقدمها بعض الوكالات المتخصصة بسبب التناقض الظاهر بين ولايات البرنامج الإنمائي وتلك البعثات. ولذلك فهناك حاجة ماسة إلى وجود ربط مؤسسي بين المبادرات القائمة على خدمة المجتمع وبين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الأوسع حتى تحقق نواتج مبادرات التنمية البشرية أهدافها بالكامل.

١١٠ -وانتقل الممثل المقيم إلى التأكيد على مجالين مهمين في تقرير البعثة، قال التقرير عنهما إن المساعدات المقدمة من البرنامج الإنمائي يمكن أن تستهدف بشكل فعال التخفيف من الفقر، وهما قطاعا الأمن الغذائي/الزراعي والبيئة. ومن دواعي القلق الشديد الأخرى ما يحدثه مرض الإيدز من أثر مدمر، حيث تبلغ التقديرات الحالية للإصابة ١,٩ في المائة من السكان. ولاحظ أن البرنامج الإنمائي أعد خطة عمل مشتركة، في إطار مشروعه الخاص بالإيدز، وبالتعاون مع المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في إطار برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز، سوف تعرض على المجتمع الدولي. وبناء على توصية اللجنة طلب من المجلس أن ينظر في إمكانية أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما يلي: (أ) أن يقوم بمسح شامل للأسر المعيشية/تقييم للفقر ودراسات قطاعية في مجالي الأمن الغذائي/الزراعي والبيئة؛ و (ب) أن يعطى مرونة أكبر في معالجة وضع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المستوى الوطني، بما في ذلك من خلال جمع تبرعات، لما يتمتع به من

ميزة استراتيجية بالنظر للعمل الممتاز الذي تم القيام به حتى الآن من خلال مشروع الإيدز في حدود الموارد المالية المتاحة.

١١١ -ومن المسائل الهامة الأخرى التي ركز عليها تقرير البعثة تلك المدة الطويلة التي تنقضي في التخطيط والإعداد لمراحل مبادرة التنمية البشرية والعمليات التي تنطوي عليها هذه الأنشطة، بالرغم من قصر الإطار الزمني المخصص لكل مرحلة من مراحل المشروع وهو سنتان ونصف. وأكدت البعثة أن مساعدات مبادرة التنمية البشرية في المستقبل ستحتاج إلى وقت أطول لكي تتصدى للفقر والاحتياجات الإنسانية بشكل أكثر فعالية ولكي يتحقق الاستخدام الأفضل للموارد الثمينة.

١١٢ -وفي الختام وجه الممثل المقيم انتباه المجلس إلى الفقرتين ٢٢ (أ) و (ب) من الفصل الخامس من الوثيقة DP/2001/5. وقال إنه يلتمس توجيهات من أعضاء المجلس بشأن التوصيات والمسائل الاستراتيجية التي أثارها تقرير البعثة كما يطلب موافقتهم على المضي قدما في تصميم وإعداد التدخلات المناسبة من جانب البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بمستقبل المساعدة إلى ميانمار، حيث أن المرحلة الحالية ستنتهي خلال ١٢ شهرا تقريبا وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ١٤/٩٨.

١١٣ -وأثنى جميع الوفود بشكل عام ثناء عاطرا على الأثر الإيجابي لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مستوى القواعد الشعبية وأعربوا عن تقديرهم لأنشطة مبادرة التنمية البشرية والتزامها بالولاية التي حددتها مختلف قرارات مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي. وأبدت الوفود تأييدها لضرورة استمرار المساعدة المقدمة بشكل مباشر إلى الفقراء في ميانمار، وفق المنهج الجاري الذي يتبعه البرنامج الإنمائي. وأبدى بعض الوفود قلقا إزاء نقص التنسيق بين برامج الأمم المتحدة وعملياتها وأكدوا على ضرورة مزيد من التنسيق في جهود الأمم المتحدة الإنمائية. وطلب اثنان من الوفود السماح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الوزارات الحكومية المختصة من أجل القيام بالبرنامج القطري في ميانمار بشكل كامل، بينما أعرب آخرون عن رأيهم بأن الوقت ليس مناسبا لأحداث تغيير في الولاية. وأعرب أحد الوفود عن رأيه بأن تتحرك جميع وكالات الأمم المتحدة في نفس الاتجاه الذي يتحرك فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١١٤ -وأعربت معظم الوفود عن تفاؤلها بشأن التطورات الإيجابية في الحوار السياسي الدائر بين الحكومة والرابطة الوطنية للديمقراطية، التي نتجت عن الزيارة الأخيرة التي قام بها الممثل الخاص للأمين العام. وأعرب أحد الوفود عن الأمل في أن تؤدي هذه المناقشات إلى ديمقراطية حقيقية من قبل الحكومة، مما يمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من إعداد برنامج

قطري كامل. وقال وفد آخر إنه ينظر إلى هذه العملية بتفاؤل حذر، وسأل في نفس الوقت عن موقف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إزاء القرار الأخير الصادر عن منظمة العمل الدولية بشأن العمالة الإجبارية في ميانمار. وسأل أحد الوفود عما إذا كان الممثل المقيم يجري مشاورات دورية مع الرابطة الوطنية للديمقراطية.

١١٥ -وأثار عدد من الوفود تساؤلات عن حالة برنامج المساعدة في تلبية الحاجات الأساسية في ولاية راخين الشمالية وعن تحضيرات هذا البرنامج، وأعرب عن الأمل في أن يتم الإسراع بالعملية الانتقالية مع مفوضية الأمم المتحدة للاجئين من أجل التمكن من تنفيذ برنامج المساعدة في وقت مبكر. وأبدي تأييد كبير لبرنامج المساعدة لتلبية الحاجات الأساسية. وحث أحد الوفود المجتمع الدولي على النظر في تمويل برنامج تلبية الحاجات الأساسية عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على نفس مستوى المساعدة المقدم حاليا إلى ولاية راخين الشمالية.

١١٦ -وأكد اثنان من الوفود على أهمية دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميانمار وقالا إن هذه المهمة يجب أن تكون من أولى الأولويات.

١١٧ -وأعرب جميع الوفود عن تأييدهم الكامل للتوصيات الواردة في تقرير التقييم لمبادرة التنمية البشرية، خاصة فيما يتعلق بالمسح الشامل للأسر المعيشية/تقييم الفقر واستعراضات الأمن الغذائي/الزراعي والبيئة وبشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بشرط أن تظل هذه الأنشطة ضمن إطار وتوجيهات الولايات الحالية التي تنظم مساعدة البرنامج الإنمائي إلى ميانمار.

١١٨ -وشكر الممثل المقيم الوفود على تعليقاتهم الإيجابية وعلى دعمهم لأنشطة مبادرة التنمية البشرية التي يقوم بها البرنامج الإنمائي في ميانمار. ولاحظ أن البرنامج الإنمائي هو أهم مصدر للتمويل في ميانمار فيما يتعلق بمسائل الإيدز وأن ٦٥ في المائة من مجموع التمويل السنوي تأتي من مشروع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقال إنه نظرا لأن تدخلات البرنامج الإنمائي تتم على مستوى القواعد الشعبية، فإن ذلك يجعله في وضع استراتيجي يمكنه من الحصول على معلومات مباشرة وتقديمها إلى سائر منظمات الأمم المتحدة، مثل برنامج الإيدز. وقال إنه تم وضع برنامج عمل مشترك بالتعاون مع شركاء من الأمم المتحدة وسوف يقدم إلى المجتمع الدولي خلال الشهور القليلة القادمة وهو يتطلب تمويلا بمبلغ ١٢ مليون دولار لمدة سنتين. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيواصل أداء دوره المهم في هذا الإطار. وأضاف أن الممثل الخاص للأمين العام أكد باستمرار في زيارته الأخيرة إلى ميانمار

على أهمية العمل بشكل جماعي في التصدي لموضوع الإيدز، وذكر أن ذلك من شأنه أن يمثل نقطة انطلاق مهمة لمنظومة الأمم المتحدة في التعامل مع الوضع على نطاق أوسع.

١١٩ -وأعرب الممثل المقيم عن تقديره للتأييد الذي أبداه المجلس لتوصيات البعثة، خاصة فيما يتعلق بالمسح الشامل للأسر المعيشية/ تقييم الفقر والاستعراضات القطاعية للأمن الغذائي/الزراعي والبيئة وقال إن هذا سيمثل خريطة هامة للمساعدات التي يقدمها البرنامج الإنمائي في المستقبل إلى ميانمار. وأكد للمجلس أن هذه التوصيات سيتم تنفيذها في إطار الولايات المحددة السارية لأنشطة مبادرة التنمية البشرية التي يقوم بها البرنامج الإنمائي.

١٢٠ -وفيما يتعلق بولاية راخين الشمالية لاحظ الممثل المقيم ما تنطوي عليه هذه الممارسة من تعقيدات. وقال إنه أشار في بيانه الشفوي في الدورة الثالثة لعام ٢٠٠٠ للمجلس التنفيذي، أن مفوضية شؤون اللاجئين قد مددت مؤخرا مذكرة التفاهم مع حكومة ميانمار إلى نهاية عام ٢٠٠١. وبناء على ذلك فإن برنامج تلبية الحاجات الأساسية الذي يمكن أن يمثل مرحلة انتقالية مع مفوضية شؤون اللاجئين في ولاية راخين الشمالية يحتاج الآن إلى إعادة تصميم بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين في ضوء هذا التمديد. وقال إن مؤسسات الأمم المتحدة قد حققت تقدما ملحوظا في برنامج تلبية الحاجات الأساسية ويجب عقد مشاورات مع الحكومة أيضا بشأن الترتيبات الانتقالية. وذكر الممثل المقيم أنه تم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ اجتماع غير رسمي لإطلاع السفارات الدبلوماسية في يانجون على آخر المعلومات بشأن التقدم والتطورات في برنامج الحاجات الأساسية. وفي ذلك الاجتماع أشار بعض الوفود إلى أنهم ليسوا في موقف يمكنهم من تقديم تمويل مباشر للبرنامج الإنمائي وأنه يجب تحديد آلية مناسبة للتمويل لبرنامج الحاجات الأساسية. وقال إن المسألة هي الآن قيد الاستعراض وسوف تجد حلا قريبا.

١٢١ -وردا على السؤال الذي أثير بشأن التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالقرار الصادر عن منظمة العمل الدولية أخيرا بشأن العمالة الإجبارية في ميانمار، أشار إلى أن جميع الوكالات تلقت رسائل من منظمة العمل الدولية وناقشت هذا الموضوع بشكل مشترك. وأضاف أن البرنامج الإنمائي قام باستعراض دقيق لمشروعاته في ميانمار في إطار قرار منظمة العمل الدولية ويستطيع أن يؤكد أن كل الأنشطة على مستوى القواعد الشعبية تتم بمشاركة واضحة من المجتمع. وقال إنه لا توجد أي أنشطة ممولة من الأمم المتحدة تمارس فيها بشكل مباشر أو غير مباشر أساليب العمل الإجباري. وقد أعدت مذكرة بهذا الصدد وسيرسل الرد قريبا إلى منظمة العمل الدولية.

١٢٢ -وأبلغ الممثل المقيم أعضاء المجلس بأنه تجري اجتماعات منتظمة في الحدود الممكنة مع الأمين العام للرابطة الوطنية الديمقراطية. وقال إن بعثة التقييم التي قامت بعملها في عام ٢٠٠٠ التقت مع الأمين العام للرابطة وناقشت معه نتائج وتوصيات تقريرها. وقال إن الممثل المقيم والمنسق المقيم يقومان في العادة بمرافقة الممثل الخاص للأمين العام في لقاءاته مع الرابطة. وأضاف أن من المتوقع إجراء مزيد من المناقشات بين الرابطة الوطنية للديمقراطية والممثل المقيم في المستقبل القريب.

١٢٣ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بمذكرة مدير البرنامج بشأن تقديم المساعدة إلى ميانمار (DP/2001/5)، وطلب من المدير تقديم اقتراح إلى المجلس في أقرب فرصة ممكنة، مع مراعاة نتائج وتوصيات بعثة التقييم المستقلة، بشأن استمرار مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ميانمار.

١٢٤ -وأعرب وفد ميانمار عن تقديره لمدير البرنامج ومدير المعاون على التقرير القيم وللممثل المقيم على مساهمته. وأعرب الوفد عن تهنئته للمدير المساعد والمدير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ الجديد وعن استعداد ميانمار للتعاون الكامل معه في أداء عمله. وأشار الوفد إلى أن مبادرة التنمية البشرية يجري تنفيذها منذ سبع سنوات، وأعرب عن ارتياحه لأن أهداف البرنامج يتم تنفيذها بنجاح رغم التحديات والقيود الكبيرة.

١٢٥ -وأعرب الوفد أيضا عن تقديره للمجلس على مواصلة مساعدته إلى ميانمار. وأشار الوفد إلى أنه، في ضوء الحاجة الماسة إلى مزيد من المساعدة الإنمائية المستدامة، فإنهم يحثون المجلس التنفيذي على النظر في برنامج قطري دائم لميانمار، لأن الطرائق التشغيلية الجارية لا ترقى إلى مستوى البرنامج القطري العادي. وأشاروا كذلك إلى التزام حكومة ميانمار بتنمية البلد وإلى أن المساعدات المقدمة تتفق تماما مع احتياجات السكان.

إطار التعاون العالمي الثاني

١٢٦ -عرض مدير البرنامج إطار التعاون العالمي الثاني (DP/GCF/2) وإطار التعاون الثاني للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (DP/CF/TCDC/2) (انظر الفصل ٤). وأكد على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل جاهدا على إعادة تجهيز نفسه للاستجابة بشكل أكثر فعالية إلى التحديات المعقدة التي يواجهها العالم في ظل العولمة. وقال إن المنظمة تصغي جيدا لأهم عملائها، وهي دول البرنامج، وتسعى إلى تعزيز خبراتها الداخلية وفعاليتها في المجالات التي تستجيب إلى الخدمات الرئيسية التي تطلبها هذه البلدان. وقال إن إطار التعاون العالمي، وما صاحبه من إعادة تشكيل مكتب السياسة الإنمائية، من العناصر التي لا غنى عنها لتجديد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد ساعدت هذه الأمور البرنامج الإنمائي على الاستجابة

بشكل أفضل للتحديات الجديدة، مثل ثورة المعلومات، في الوقت الذي تركز فيه بشكل متجدد على مواطن القوة لدى البرنامج وعلى ولايته: ألا وهي تقديم دعم بشكل مبتكر وعملي إلى البلدان النامية من أجل تخفيف الفقر ومن أجل التنمية البشرية. وبنفس القدر فإن إعادة التركيز على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إنما يهدف إلى التعرف على أفضل الخبرات المتاحة في الجنوب وتسخيرها لصالحها، سواء عن طريق ترسيخ التعاون بين بلدان الجنوب من خلال برنامج عمل البرنامج الإنمائي أو من خلال قيام البرنامج الإنمائي بدور العامل المساعد في تقاسم المعلومات والخبرات فيما بين البلدان النامية.

١٢٧ -ويركز إطار التعاون العالمي على أن يضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صميم عمله البرنامجي تقديم الخدمات الاستشارية والتطوير المؤسسي بما يتيح للمنظمة أن تكون داعية له صوت مسموع يوثق به في المجالات الحيوية. ومن شأن إطار التعاون العالمي أيضا أن يعزز من مركز البرنامج الإنمائي باعتباره شريكا يعتمد عليه وناصحا أمينا على المستوى الوطني عن طريق وضع مناهج مبتكرة وتعزيزها وإشاعتها للعمل على التخفيف من الفقر تكون قاعدتها أبحاث وتحاليل عميقة وواقعية. ويساعد الإطار على تكامل ما يقوم به البرنامج الإنمائي من تفكير ودعوة من أجل التنمية العالمية مع الممارسات التي تجري على الصعيد القطري. وسيعمل البرنامج على تنسيق سياسته بشكل أفضل مع تقرير التنمية البشرية وما يقوم به مكتب الدراسات الإنمائية من أعمال. وسيتم التكامل في البرامج العالمية والدعم السياسي الذي يقدمه البرنامج الإنمائي في مجالات ثلاثة رئيسية: (أ) تكامل رأسي أوثق يربط بين البرامج القطرية والإقليمية والعالمية دعما للتغيرات السياسية الكبيرة؛ (ب) مزيد من التكامل الجغرافي عن طريق تعزيز المزيد من تبادل وجهات النظر والتعاون فيما بين دول الجنوب في المناطق الإقليمية؛ (ج) مزيد من تكامل الموضوعات عن طريق ربط الموضوعات والقطاعات ذات الصلة بعضها ببعض بشكل يعمل على أن يعزز كل منها الأخرى. وسيركز مكتب السياسة الإنمائية على المشورة التطبيقية، ويساعده في ذلك نقل مائة من الموظفين إلى الميدان، منهم خمسون من المختصين في مجالات موضوعية يمولها إطار التعاون العالمي. ويتناول الإطار العالمي ستة مجالات موضوعية رئيسية تلتئم فيها أفضل الممارسات ونظم الإحالة التي تتم بشكل نشط ومن خلال شبكات الاتصال. والمجالات الستة هي: سياسات تتجه نحو الفقراء، والحكم الديمقراطي، والطاقة المستدامة والبيئة المستدامة، والوقاية من الأزمات والإنعاش، والإيدز، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وستواصل التركيز على القضايا الجنسانية والدور الخاص الذي يقوم به البرنامج الإنمائي في عملية التنسيق. وسيتم تعزيز الشراكات مع نطاق واسع من المؤسسات التي تتفق أهدافها مع الأهداف الإنمائية للبرنامج الإنمائي، والتي لديها من مصادر القوة ما يكمل بعضها بعضا، مع

التركيز على الشراكات مع مؤسسات الجنوب التي لديها طاقات فكرية ومع المؤسسات الإنمائية.

١٢٨ -وعلى غرار الدروس المستفادة من إطار التعاون العالمي فإن الدروس المستفادة من إطار التعاون الأول فيما يخص التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تدل على الحاجة إلى مزيد من التركيز حول المسائل الاستراتيجية ذات الاهتمام المشترك لعدد كبير من البلدان النامية. وقد تحدد الإطار الجديد في مجالين اثنين من مجالات التركيز هما: استخدام الدعوة من أجل تعبئة دعم واسع لجدول أعمال أكثر نشاطا للتعاون فيما بين دول الجنوب يعطي بعدا جنوبيا قويا لدور الخدمات الاستشارية. وستقوم الوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بمساعدة شبكات المعرفة الجديدة التي أنشأها مكتب سياسات التنمية وفي الوقت نفسه تقوم بتقديم دعم مباشر للمشروعات الرائدة التي توضع بالاشتراك مع الشركاء الاستراتيجيين. وسيكون من بين أخصائي السياسة العامة الذين سينقلون إلى الميدان اثنان من موظفي الوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٢٩ -وقدمت المديرة المساعدة ومديرة مكتب سياسة التنمية مزيدا من التفاصيل عن إطار التعاون العالمي الثاني. ويضم الإطار ثلاثة أنشطة: (أ) الدعوة والتحليل على المستوى العالمي من أجل الحصول على المعارف وبناء التحالفات وتعزيز الأطر التمكينية فيما يتعلق بقضايا التنمية الرئيسية؛ (ب) المشورة في مجال السياسة العامة والدعم والتنسيق فيما بين البرامج، مستفيدين في ذلك من إمكانات الشبكة العالمية لأخصائيي السياسة العامة؛ (ج) الاتصال الشبكي لقواعد المعرفة وتبادل الخبرات فيما يتعلق بأفضل الممارسات. وشرحت الأنشطة التي سيتم القيام بها في كل مجال من المجالات الثلاثة.

١٣٠ -وقالت إنه في خلال العام الماضي خاض مكتب سياسات التنمية جولة ضخمة من إعادة التوجيه. فقد أنشئ هيكل جديد، ونقص عدد الموظفين بنسبة ٣٢ في المائة وأعيد توزيع وحدات المكتب بحيث تصبح مجموعات ذات اختصاصات محددة. وانطوت هذه العملية على إعداد وتصنيف ما يزيد على مائة من المواصفات الوظيفية والموافقة عليها وإعادة إنشاء نحو ١٠٠ وظيفة في ٢٣ موقعا مختلفا. وكان هناك تنافس في معظم هذه الوظائف بين موظفي مكتب سياسة التنمية وبين مرشحين داخليين آخرين تقدموا لهذه الوظائف وتم ذلك فيما سمي بمعرض الوظائف الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ والذي قام باستعراض ٤٣٥ مرشحا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن بين الذين لم يتم اختيارهم لمكتب سياسات التنمية الجديد أنهيت خدمات ٨٠ موظفا منهم وسوف تنتهي خدمة ٣٠ آخرين أو نحو ذلك بنهاية عام ٢٠٠١. وستجري عملية توظيف خارجية من أجل تعيين ٦٠

أخصائيا في مجال السياسة العامة في الوظائف المتبقية. وقد تم القيام بكل خطوة من خطوات التصميم واختيار الموظفين بالتشاور مع المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، والعملاء الرئيسيين لمكتب سياسات التنمية، وذلك ضمانا للملكية المشتركة للهيكل الجديد. وأعيد كذلك تنسيق إدارة الأنشطة العالمية التي كانت تتم بشكل مجزأ في الماضي، وأسفر هذا عن إنهاء نحو ٧٠٠ مشروع وإجراء عشرة تقييمات ومحاسبات جديدة.

١٣١ -وقالت إن الظروف مهيأة الآن بشكل جيد لضمان تنسيق السياسات بين الأنشطة العالمية والإقليمية والقطرية. وقد تم تحديد خدمات الدعم في مجال السياسة العامة بناء على الطلب. وسوف تمكن الصناديق الاستئمانية التي لا تتعلق بالموارد الرئيسية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أن يظل متسقا في أنشطته مع الأولويات التي يتم تحديدها من خلال عملية إطار النتائج الاستراتيجي/التقرير السنوي الذي يقوم على أساس النتائج (SRF/ROAR) وعلى تفادي التجزؤ في الموارد الذي كان حادثا في الماضي.

١٣٢ -ورحبت الوفود بما يتسم به إطار التعاون العالمي الثاني من تركيز وبأهدافه وبمجالات الدعم ذات الأولوية. ولاحظ أحد الوفود، متحدثا أيضا باسم ثلاثة آخرين، أن إطار التعاون العالمي الثاني يتفق تماما مع ما خلص إليه تقييم إطار التعاون العالمي حسب النتائج المقدمة إلى الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠. وقالوا إنه قد اتضحت الآن الروابط بين إطار التعاون العالمي والتفكير الإنمائي الذي يسيطر على مكتب تقرير التنمية البشرية ومكتب دراسات التنمية ومكتب سياسات التنمية. وقالوا إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن يستفيد من نواحي القوة عنده باعتباره وسيطا مؤتمنا على المستوى الميداني، وأن دوره الفكري لا يمكن التقليل منه. وطلب عدد من الوفود مزيدا من المعلومات بشأن العلاقة بين إطار التعاون العالمي والبرامج العالمية الأخرى لأعضاء المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالتكلفة المقدرة لإطار التعاون العالمي أثارت الوفود استفسارات بشأن احتمالات تعبئة موارد من غير الموارد الأساسية للمنظمة من أجل أنشطة التعاون العالمي. ورحبت الوفود بالإيضاحات التي قدمت بشأن إعادة تشكيل مكتب السياسات الإنمائية.

١٣٣ -وأشار أحد الوفود إلى أوجه التكامل بين البرنامج العالمي الجديد والإطار المقترح للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والصلة بينه وبين الأطر الإقليمية. ورحب البعض بتقوية الشراكة الاستراتيجية مع سائر منظمات الأمم المتحدة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية. وقال المتحدث إن الأنشطة العالمية في حالات الأزمات يمكن أن تؤدي إلى النتائج المطلوبة من خلال التعاون مع شُعبة الاستجابة للطوارئ.

١٣٤ -وأشار أحد الوفود إلى أن البرنامج الإنمائي له وزن كبير على الساحة العالمية ويجب أن يظل مهتما بالنقاش الدائر على الساحة العالمية حول التنمية لصالح بلدان البرنامج. وقال إن اهتمام البرنامج الإنمائي بالنقاش العالمي سوف يسهم أيضا في تحسين صورة البرنامج مما يساعد في زيادة الدعم السياسي والمالي له. وأعرب ذلك الوفد عن تأييده الكامل لأهداف إطار التعاون العالمي الثاني ومجالات الدعم ذات الأولوية، إلا أنه أعرب عن أنه يجد صعوبة في تحديد ما يعتزم البرنامج عمله على وجه التحديد، باستثناء عنصرين قال الوفد إنه يؤيدهما بقوة، وهما تقرير التنمية البشرية ومبادرة السلع العامة العالمية. وقال إن مبادرة الفقر والبيئة سوف تسهم في العملية التحضيرية لمؤتمر ريو + ١٠: أي مؤتمر القمة للتنمية المستدامة. واقترح الوفد معيارين إضافيين لاستخدامهما في تصميم المبادرات في المستقبل، بالإضافة إلى ما هو مذكور في الوثيقة. وأول المعيارين المقترحين هو أن تكون المبادرة العالمية متفقة تماما مع فئات النتائج المحددة في إطار النتائج الاستراتيجي. أما المعيار الثاني فيكفل عدم استخدام الموارد المخصصة لإطار التعاون العالمي كبدائل لهدف تخصيص الموارد من البند الرئيسي ١-١-١.

١٣٥ -وأعرب أحد الوفود عن تأييده للروابط مع البرامج الوطنية، ولتوزيع الخبراء على نطاق لا مركزي ولإقامة شبكات للمعرفة. ورحب أيضا باستخدام مؤسسات الجنوب في المساعدة على تطوير السياسات. وقال إنه يحب تفادي الازدواجية. وطلب مزيدا من المعلومات عن اللجنة الاستشارية المشار إليها في الفقرتين ٥١ و ٥٢ من الوثيقة DP/GCF/2. وتحدث أحد الوفود باسمه وباسم وفد آخر فرحب بالتركيز على الحكم الصالح والديمقراطية ودعم المجتمع المدني. إلا أنه ذكر أن معايير التعاون مع المنظمات الإقليمية يجب أن تكون أكثر وضوحا من أجل تفادي الازدواجية ولتكون فعالة من ناحية التكاليف.

١٣٦ -وطلب عدد من الوفود معلومات عن الكيفية التي يعتزم بها البرنامج الإنمائي الاشتراك في العمليات والقضايا المتصلة بالتنمية، مثل مؤتمر أقل البلدان نموا، واجتماع تمويل التنمية، والإطار المتكامل للأنشطة المتعلقة بالتجارة في أقل البلدان نموا.

١٣٧ -وأعرب أحد الوفود عن رغبته في دعم إطار التعاون العالمي ماليا وبالمشاركة في تقديم الخبرة. وطلب متحدث آخر مزيدا من الوضوح فيما يتعلق بتنفيذ المداخلات والأنشطة التي يمولها الصناديق الاستئمانية المواضيعية. وأعرب عن التأييد لإعادة تقييم الأساس المنهجي لتقرير التنمية البشرية. وأكد أحد الوفود على ضرورة أن يستخدم البرنامج الإنمائي نهجه العالمي في تحليل الكيفية التي يمكن بها للفقراء أن يستفيدوا بطريق مباشر أو غير مباشر من العولمة ولفهم الروابط بين زيادة اشتراك الفقراء والنتائج السياسية والشراكات مع

القطاع الخاص. ورحب أحد المتحدثين بمزيد من الالتزام بمكافحة مرض الإيدز. وطلب أحد الوفود مواصلة ما يقدمه البرنامج الإنمائي من مدخلات إلى الفريق الاستشاري بشأن الأبحاث الزراعية الدولية، بما في ذلك مواصلة رعاية البرنامج الإنمائي له.

١٣٨ - ورحبت إحدى المتحدثات أحد المتحدثين بتعزيز التعاون فيما بين دول الجنوب من خلال إطار التعاون العالمي، وأكدت تأييدها لدور تقرير التنمية البشرية في رصد الاتجاهات العالمية وفي الدعوة ولاحظت التغيرات في السياسة العامة من أجل الإسراع بالتخفيف من الفقر. وقالت إن تقرير التنمية البشرية قد ساعد في بلدها على إحداث تأثير إيجابي في السياسات العامة من خلال التقارير الوطنية والمحلية بشأن التنمية البشرية. وقالت المتحدثة إنه توجد مسافة كبيرة تفصل بين اتخاذ القرارات في المقر والقيام بالعمل على الصعيد القطري. وقالت إن من الأهمية القصوى ضمان التنسيق بين الأولويات التي تبرز من خلال التقارير القائمة على أساس النتائج والأعمال التي تتم على المستوى القطري. وقالت إن وفدها يرى أن المعايير المستخدمة في البرنامج العالمي يمكن تطويرها وتبسيطها.

١٣٩ - وركز متحدثون آخرون على دور البرنامج الإنمائي في إتاحة الفرص أمام البلدان النامية للتكيف مع تحديات العولمة. وقالوا إن إطار التعاون العالمي الثاني يتسم برؤية واضحة ويشبه في ذلك الإعلان الصادر عن القمة الألفية. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات بشأن الصناديق الاستئمانية المواضيعية والدور التنسيقي للبرنامج الإنمائي. وطلب أحد الوفود أن يعرض على المجلس إطار منطقي لمؤشرات الأهداف والنتائج لإطار التعاون العالمي.

١٤٠ - وأشار أحد الوفود إلى الضغط الرهيب الذي تواجهه البلدان النامية بسبب المصالح التجارية. ومن أجل ذلك يرحب الوفد بآفاق التنمية البشرية المستدامة في إطار التعاون العالمي، وخاصة إقامة شبكات اتصال في إطار الجنوب واستخدام الخبرات الموجودة في الجنوب. وشكك أحد الوفود في مسألة إدراج منع وإدارة الكوارث ضمن مجالات الأولوية الأربعة لإطار التعاون العالمي، حيث أن إطار التعاون العالمي الأول قد أنهى مسألة الاستعداد للكوارث، والمساعدة الطارئة، والتعمير وإعادة التأهيل، واللاجئين والأشخاص المشردين، وهي بنود كانت تمول من خلال آلية الدورة الخامسة. وطلب الوفد شرحا لأسباب العدول عن ذلك.

١٤١ - وذكرت ممثلة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أن منظمتها لها نفس الأولويات التي للبرنامج الإنمائي. ونوهت بوجوب دعم التنسيق بين البرامج العالمية كما دعت إلى الربط بين شبكات الاتصال في جميع منظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك مرافق الموارد دون الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٤٢ -وتوجهت المديرة المساعدة ومديرة مكتب سياسات التنمية بالشكر إلى المجلس على ملاحظاته. وقالت إنها سجلت نواحي القلق وطلبات التوضيح التي قدمت، وأنها ستجيب على الأسئلة الخاصة بشكل ثنائي. وأوضحت أن الصناديق الاستئمانية الموضوعية ستنشأ في مجالات الأولوية التي تظهر نتيجة لعملية إطار الاستعراض دون الإقليمي/التقارير التي تقوم على أساس النتائج من أجل إتاحة المزيد من الموارد غير الأساسية لبلدان البرنامج. وقالت إن التنسيق بين مختلف الصناديق الاستئمانية وشبكة مكتب السياسات الإنمائية يتم عن طريق قيام الإحصائيين في مجال السياسة العامة على المستوى العالمي وعلى المستوى الإقليمي (من خلال مرافق الموارد دون الإقليمية) بدعم تصميم المشاريع من خلال الدعم التقني والدعم على صعيد السياسة العامة للمكاتب القطرية. وقالت إنه نظرا لمحدودية الموارد، خاصة محدودية المتاح من الموظفين، فإنه لا يوجد ازدواجية عمليا. وأضافت أن التنسيق والروابط مع شبكات المعرفة للوكالات المتخصصة والثنائية هو جزء من تصميم العملية. وبالنظر إلى إعادة هيكلة أولويات مكتب السياسات الإنمائية في الشهور القليلة الأخيرة فإن المناقشات مع الشركاء لم تتقدم بالقدر المرغوب. وقالت إنه سيتم وضع أساليب جديدة للتنسيق في الشهور القليلة القادمة باعتبار ذلك من الأولويات. وردا على بعض الأسئلة المثارة قالت إن البرنامج الإنمائي يفضل أن يركز على المداخلات الاستراتيجية في العمليات العالمية مثل اجتماع التمويل من أجل التنمية واجتماع ريو + ١٠ ومؤتمر أقل البلدان نموا. ولاحظت أن مكتب السياسات الإنمائية يشترك بنشاط في مشروع إرشادي لإدماج البُعد التجاري في الورقة الاستراتيجية للتخفيف من الفقر في بلدين، كجزء من العمل المتعلق بإطار التجارة المتكاملة لأقل البلدان نموا. وإذا ما تمت الموافقة على إطار التعاون العالمي فسيبدأ البرنامج الإنمائي عملية البرنامج ويضع وثائق البرنامج، بما في ذلك المؤشرات وسيبلغ المجلس بذلك بالتفصيل. وفيما يتعلق بالمجلس الاستشاري قالت إن البرنامج الإنمائي سيتشاور مع مكتب المجلس.

١٤٣ -وأكد نائب المدير المساعد ونائب مدير مكتب سياسات التنمية على الرابطة بين التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار التعاون العالمي، مشيرا إلى أن مكتب سياسات التنمية يمثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفريق الفرعي المعني بالمسائل البرنامجية التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باستعمال مرافق الموارد دون الإقليمية، يساعد المكاتب القطرية والأفرقة القطرية في عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفيما يتعلق بالإدارة على أساس النتائج، قال إنه قد أعد جدول، وإن كان لم يوزع بعد، يتصل بالطلب والأهداف. وقال إن مكتب السياسات الإنمائية كان مشتركا إلى حد كبير في تحليل أطر النتائج الاستراتيجية وإن مرافق

الموارد دون الإقليمية تساعد البلدان في وضع أطرها للنتائج الاستراتيجية. وعلى هذا الأساس يستطيع مكتب السياسات الإنمائية باستمرار تحديد خدمات الدعم للمكاتب القطرية. وقال إن التحليل المنطقي للأطر لا يستخدم حتى الآن لأن مستوى التجميعات عال جدا ولأن الرجوع إلى المؤشرات في كل مجال مرجعي سيكون أمرا في غاية الصعوبة. ولاحظ أن نقص التمويل قد سبب ضرورة اللجوء إلى التمويل غير لأساسي. وأعرب عن الأمل في أن يحتفظ تقرير التنمية البشرية باستقلاليته. وقال إن وجود صندوق استئماني لتقرير التنمية البشرية سيجعل دعم الأنشطة غير الرئيسية في مكتب تقرير التنمية البشرية، بما في ذلك تقارير التنمية البشرية القطرية، أمرا ممكنا. وقال إن الصناديق الاستئمانية الموضوعية ستعمل على تنسيق التبرعات على المستويين الإقليمي والقطري. وأضاف إن فرقة العمل قد حددت دورا خاصا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باختياره لريادة العمل في إنشاء الصندوق الاستئماني الدولي. وبالنسبة للسؤال الذي أثير عن البلاد التي في حالة أزمة، لاحظ أنه في أثناء الدورة الخامسة كانت جميع الأنشطة المتصلة ببلدان الأزمات ممولة من خلال موارد برنامجية خاصة يديرها مكتب سياسات التنمية أما في الدورة السادسة فقد خصص بند الميزانية ١-١-٣ للأزمات والطوارئ. وقال إن من الواضح أن الأنشطة الإنمائية لا يمكن فصلها عن الأنشطة المتعلقة بالأزمات، وأن من المهم تتبع القضايا ذات الصلة بمنع الأزمات وبناء الدولة في فترة ما بعد الأزمات، بشكل وثيق، من الناحيتين التشغيلية والمفاهيمية/ السياسية.

١٤٤ -ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون العالمي الثاني (PP/GCF/2).

رابعا – التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

١٤٥ –عرض المدير المعاون إطار التعاون الثاني للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (DP/CF/TCDC/2). (ملاحظة: تقرير التعاون التقني فيما بين البلدان النامية: متابعة المقرر ١١/٩٩ (DP/2000/36)، قدم أصلا إلى الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠، وأعيد تقديمه في الدورة الحالية).

١٤٦ –وقال المدير المعاون إنه خلال الفترة ١٩٩٧–٢٠٠٠ اعتمد المجلس التنفيذي ٠,٥ في المائة من الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أي نحو ١٥ مليون دولار، للأنشطة التي تدعمها الوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقال إن إطار التعاون الأول للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية كان يركز على دعم التنمية المستدامة من خلال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وعلى تعزيز وتنسيق هذا التعاون على الصعيد العالمي وعلى صعيد منظومة الأمم المتحدة. ويستفيد الإطار الثاني من الدروس الكبيرة المستخلصة من خلال تنفيذ البرنامج الأول، بما في ذلك الحاجة على التركيز على المسائل الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك لعدد كبير من البلدان النامية، وعلى دعم شبكات المعرفة فيما بين بلدان الجنوب، وعلى بناء شراكات عريضة القاعدة، وعلى العمل مع الشركاء الاستراتيجيين. وقال إن إطار التعاون الثاني مصمم بشكل يستفيد إلى أقصى حد ممكن من الموارد المحدودة عن طريق التركيز على حشد الدعم العالمي للتعاون بين بلدان الجنوب وأن يكون بمثابة عامل حفاز في عملية وضع نماذج مبتكرة للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب.

١٤٧ –ويركز الإطار الثاني على ضرورة أن تقوم البلدان النامية ببناء القدرات اللازمة للاشتراك بشكل فعال في العمليات المتعددة الأطراف، وتقاسم هذه القدرات، وعلى ضرورة انتهاك سياسات محلية وترتيبات مؤسسية تتفق مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والحاجة إلى حماية مصالحها الإنمائية وتعزيزها عن طريق اكتساب المعارف والمهارات التي تمكن البلدان النامية من التنافس بفعالية في بيئة اقتصادية واجتماعية شديدة التنافس. وقال إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو ممكن الآن أكثر من أي وقت مضى ولذلك يركز الإطار الثاني أنشطة الوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على المسائل التي تدعو إلى حلول فيما بين بلدان الجنوب في إطار من التعاون الإنمائي الدولي. ومن أهم الأنشطة التي يدعمها البرنامج مبادرات من أجل تبسيط طرائق استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي منظومة الأمم المتحدة. وسيساند هذه الجهود تحسين خدمات الاتصال على شبكة الإنترنت العالمية عن طريق ربط خدمات الإعلام الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (WIDE) بقواعد البيانات الأخرى في منظومة

الأمم المتحدة، بما في ذلك مرافق الموارد دون الإقليمية. وسينقل اثنان من موظفي الوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى منطقتي آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا. وقال إن الهدف من إطار التعاون الثاني هو حشد حلول فيما بين بلدان الجنوب لمواجهة تحديات العولمة وتحرير التجارة. وستعتمد نماذج التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي سيتم تطويرها في إطار التعاون الثاني على الخبرة والدراية الفنية المستقاة من الجنوب في تحسين القدرات المؤسسية وقدرات السياسة العامة في بلدان الجنوب لكي تستفيد من الفرص التي تتيحها العولمة.

١٤٨ -وقدم القائم بأعمال الوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية عرضا لإطار التعاون الثاني والعمل الذي تقوم به الوحدة.

١٤٩ -ورحبت الوفود بالإطار الثاني للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبالعروض المقدمة بشأنه. وأكد كثير من المتحدثين على أهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ورحبوا بالأنشطة المخططة في الإطار الجديد، بما في ذلك زيادة الدعوة من أجل طرائق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ورحبوا أيضا بإدراج الأجوبة على الأسئلة التي أثيرت أثناء الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠. وبوجه خاص أعربت الوفود عن تأييدها للأنشطة المتعلقة بالتجارة وبالمالية، والعمل من أجل تقريب الانقسام الرقمي، وتقديم المساعدة إلى البلدان النامية من أجل بناء القدرات في مجال المفاوضات واستيفاء القواعد والمعايير الدولية. وسأل أحد الوفود عن إدخال الأمن الغذائي في الإطار الجديد. وتحدثت الوفود بإيجابية عن التركيز على بناء الشبكات فيما بين بلدان الجنوب، وتبادل الخبرات بين تلك البلدان، وتعزيز شبكات المعلومات عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وزيادة الاستفادة من خدمات الخبراء من الجنوب. وذكروا أن زيادة استخدام الشراكات سوف يساعد على زيادة فعالية الإطار الثاني ويجب أن يتضمن العمل مع المنظمات الدولية ومنها اتحاد الناطقين بالبرتغالية. وأعرب البعض عن تأييدهم للتعاون الثلاثي الأبعاد وقالوا إنه يجب تطويره. وأشارت بعض الوفود إلى أنشطة معينة من أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي تقوم بها حكوماتهم.

١٥٠ -ورحبت وفود بالتوجه إلى جعل استخدام طرائق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أسلوبا شائعا في جميع أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة. ونوه بعض المتحدثين بما هو مخطط من زيادة التعاون بين أنشطة الوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في سياق إطار التعاون العالمي ومع البرامج الإقليمية. وأكد بعض المتحدثين على ضرورة ضمان إدخال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وفي أطر النتائج الاستراتيجية، وفي أطر التعاون القطري

وفي التقارير السنوية التي تركز على النتائج. وأكد أحد الوفود على أنه ينبغي للحكومات أن تشترك بشكل مباشر في تنفيذ أنشطة الإطار وأن تكون الأعمال التي تقوم بها الوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية مكملة للمبادرات الثنائية.

١٥١ -ودعا عدد من المتحدثين إلى زيادة الموارد المالية الرئيسية لأنشطة الوحدة الخاصة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية خلال الفترة البرنامجية الراهنة، وإن كان آخرون يفضلون زيادة التمويل من خلال الموارد غير الأساسية، خاصة من خلال التبرعات إلى الصندوق الاستئماني لبلدان الجنوب. وأشار عدد من المتحدثين إلى أنهم قد أسهموا بالفعل في الصندوق. وقالوا إن مخصصات التمويل الأساسية للوحدة الخاصة يمكن مناقشتها في إطار الفترة البرنامجية التالية، التي سيناقشها المجلس في عام ٢٠٠٢. وأشار عدد من المتحدثين إلى أن الجمعية العامة خصت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور خاص في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في منظومة الأمم المتحدة.

١٥٢ -وذكر أحد الوفود أن كثيرا من الأنشطة التي تم القيام بها في سياق إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الأول كانت ذات قيمة كبير، ولكنه قال إن هناك أنشطة أخرى يبدو أنها ذات قيمة محدودة من وجهة نظر التنمية البشرية المستدامة. وقال المتحدث إنه لا يتفق مع فكرة توجيه مداخلات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية نحو السياسات العامة وأن تكون استراتيجية، وإنما يجب أن تدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تطوير السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي تعمل على تخفيف الفقر والإسراع بالتنمية. وقال أحد الوفود إنه لا يؤيد فحسب مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوصول إلى اتفاق في الرأي بين بلدان الجنوب بشأن السياسات التي تجري مناقشتها في المنظمات الدولية بل إنه يرى ضرورة وجود اتفاق عالمي في الرأي في الأمم المتحدة. وفي هذا السياق أشارت ممثلة الوفد إلى ما أعربت عنه من قبل من قلق من أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيد موقفا منحازا بشأن المواقف التفاوضية في إحدى نشرات مركز الجنوب، دعا فيه إلى وضع استراتيجية مشتركة للتفاوض بين مجموعة الـ ٧٧. وحثت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الاستمرار في العمل في تزويد المفاوضين من العالم النامي بالمهارات والأدوات التي تساعدهم على التفاوض بشكل أكثر كفاءة وأن يتركا تطوير المواقف لكل بلد ترغب في التعاون مع الآخرين. وقالت إن الإشارة في الوثيقة DP/CF/TCDC/2 إلى دعم الحوار بشأن السياسة العامة فيما بين دول الجنوب من خلال ''تحليل السياسات ونشر مطبوعات تعكس رؤية الجنوب'' لا يخفف من مخاوفها. ومع ذلك ذكرت المتحدثة أنها مسرورة لتطمينات مدير البرنامج بأن المساعدة في مجال السياسة العامة في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ستكون أساسا في شكل بناء القدرات.

١٥٣ -وأعرب المدير المعاون عن ارتياحه لما بدا من إدراك قوي في الملاحظات التي أبديت لأهمية التعاون بين بلدان الجنوب. وأكد على الدور الرئيسي الذي تقوم به الحكومات في تنفيذ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقال إنه يتوقع شراكات مع المنظمات الإقليمية. وأعرب عن أمله في أن يستخدم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بشكل منتظم في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، كما ذكر بعض المتحدثين. وأشار إلى القلق الذي أبداه أحد الوفود فيما يتعلق بزيادة التركيز على الأنشطة الفوقية وإزاء مفهوم النظام الاقتصادي العالمي، وقال إن هذه المسائل يمكن أن يناقشها على مستوى ثنائي. وأشار إلى أن الموارد المتاحة حاليا للوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية محدودة ويمكن التوسع فيها من خلال حشد موارد غير أساسية.

١٥٤ -وأشار القائم بأعمال الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى أن النية متجهة لجمع ١٥ مليون دولار لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال الصندوق الاستئماني للتبرعات لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وذكر أن الوحدة الخاصة ستعمل مع مكتب السياسات الإنمائية على ضمان وضع أدوات سياسية تكفل الإدماج الكامل للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في جميع برامج البرنامج الإنمائي على جميع المستويات. وقال إن الوحدة الخاصة تعتزم أيضا تقديم الدعم إلى الجهود التي تبذل في جميع أرجاء الأمم المتحدة في سبيل إدماج الدعم التقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية. وأضاف أن منظومة الأمم المتحدة سوف تتبنى إطارا مشتركا للموارد من أجل قياس التقدم في عملية الإدماج هذه كما طلبت اللجنة الرفيعة المستوى بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والجمعية العامة. وفيما يتعلق بالأنشطة المتعلقة بالتجارة كما وردت في إطار التعاون، قال إن الوحدة الخاصة تعتزم تقديم الدعم من أجل تقوية القدرات المؤسسية وقدرات السياسة العامة في البلدان على الاستجابة للقضايا العالمية الناشئة. وأشار إلى العمل الذي يجري دعما لتنويع أنواع الأرز مع رابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا كمثال على الإسهام في الأمن الغذائي. وكمثال إيجابي آخر للشراكات أشار إلى منتدى الأعمال التجارية الأفريقي الآسيوي. وردا على استفسار أثير بشأن التركيز على العولمة، لاحظ أن هناك عدة مجالات للتدخل في الإطار لا تركز بشكل خاص على هذا الموضوع. وأكد على أن جميع المبادرات سوف تشترك فيها الحكومات وكذلك الشركاء الآخرون. وذكر أن الوحدة الخاصة ستعمل على أن تكون كل أنشطتها متصلة اتصالا وثيقا بالأطر القطرية والإقليمية والعالمية.

١٥٥ -ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون الثاني للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (DP/CF/TCDC/2) واعتمد المقرر ٢/٢٠٠١ (انظر المرفق الأول).

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

خامسا – التقارير المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٥٦ –عرض المدير المعاون تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/2001/6) ملاحظا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وافقت على اعتماد شكل ونهج موحدين في إعداد تقرير كل منها إلى المجلس. وأفاد بأن هذا التقرير يشكل إسهاما قيما في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات بخصوص الأنشطة التشغيلية والذي من المقرر أن تجريه الجمعية العامة في وقت لاحق من هذا العام. وكان من الواضح أن البرنامج حقق تقدما كبيرا في الأخذ بتوجيهات قرارات ومقررات الجمعية العامة، ومنها التوجيهات الواردة في القرار ١٩٢/٥٣. وإلى جانب الأعضاء الآخرين في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وضمن منظومة الأمم المتحدة بشكل أوسع، ظل البرنامج يقدم المساعدة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تقييم التقدم المحرز في الاستجابة للقرار ١٩٢/٥٣. وستقدم مدخلات منسقة إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠١.

١٥٧ –وأضاف بأن التقرير ركز على التقدم المحرز في إصلاح لجنة التنسيق الإدارية وهيئاتها الفرعية وفي تبسيط عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال استحداث ''شروط الآجال المحددة'' للأفرقة العاملة التابعة للمجموعة. وأفاد بأن التقرير بحث موضوعي التمويل والموارد في ضوء الأخذ بإطار التمويل المتعدد السنوات والتقرير السنوي الذي يركز على النتائج فضلا عن الاجتماع الوزاري للبرنامج المنعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولوحظ إحراز تقدم كبير في مجالي نظام المنسقين المقيمين وتنفيذ التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقال في هذا الصدد إن الشراكة مع مؤسسات بريتون وودز على الصعيد القطري شكلت أولوية قصوى ولا سيما من خلال التعاون مع البنك الدولي في سياق الإطار الإنمائي الشامل وورقات استراتيجية الحد من الفقر، والتقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والعلاقة العضوية القائمة بين هذه الهيئات والآليات.

١٥٨ –وأفاد أنه من المجالات الأخرى التي تطرق إليها التقرير تنسيق فترات البرمجة وإجراءاتها، وتعميم المنظور الجنساني، وتحقيق التوازن بين الجنسين، وبناء القدرات، والأماكن

والخدمات المشتركة، والرصد والتقييم، ومتابعة المؤتمرات الدولية، ومتابعة تقديم أشكال خاصة من المساعدة الاقتصادية والإنسانية والغوثية في حالات الطوارئ.

تعليقات الوفود

١٥٩ -أشاد العديد من الوفود بالشكل الموحد الذي عرض به كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف تقاريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك بتقديم التقارير في الدورات العادية الأولى للمجالس التنفيذية كل على حدة. واعتُبرت هذه التقارير بمثابة إسهامات مفيدة في المناقشة التي ستشهدها الدورة الموضوعية للمجلس في عام ٢٠٠١ ولعملية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات.

١٦٠ -وكان التركيز الشديد على تنفيذ برنامج الإصلاح للأمين العام موضع ترحيب. كما اعتُبر تشكيل لجنة البرامج الرفيعة المستوى مبادرة طيبة. وطلب أحد الوفود توضيحا يتعلق بالتعبيرات المختلفة المستعملة في الوثيقتين DP/2001/6 و DP/FPA/2001/1 فيما يخص ''شروط الآجال المحددة'' المتعلقة بالأفرقة العاملة التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٦١ -ولاحظ أحد الوفود أن ما تشير إليه الفقرة ١٠ (ج) من تدن مستمر في التمويل الأساسي ''للصناديق والبرامج الأخرى'' ليس صحيحا. وأبدى وفد آخر تأييده لما ورد في الفقرة ١٠ (د) التي تقترح بأن يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي توصيات بشأن مصير مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات آخذا في الاعتبار الخبرة المكتسبة من الاجتماع التمويلي الثاني الذي عقد في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٠، علاوة على خبرة الصناديق والبرامج الأخرى.

١٦٢ -وأشار العديد من الوفود إلى أن ٩٣ بلدا من البلدان المشمولة بالبرامج القطرية وفقت بين دوراتها للبرمجة، إلا أنه قد عرضت على المجالس التنفيذية لكل من الصناديق والبرامج، في دوراتها العادية الأولى لعام ٢٠٠١ برامج قطرية أو أطر تعاون قطرية مغايرة تماما. وعلاوة على ذلك، ورغم التوفيق بين دورات البرمجة، لم يكن هناك دليل كاف يثبت حصول التعاون في البرمجة على الصعيد القطري أو الاشتراك في البرمجة. وفي هذا الصدد، طلب المتكلمون تقديم مزيد من المعلومات بشأن التقدم الذي أحرزه الفريق العامل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في توحيد وتبسيط عمليات البرمجة والموافقة عليها، في الدورة السنوية لعام ٢٠٠١ لدى تقديم تقرير مرحلي عن متابعة المقرر ١٢/٢٠٠٠ إلى المجلس التنفيذي. وأعربت بعض الوفود عن الحاجة إلى مواصلة تبسيط المبادئ التوجيهية المتعلقة

بالبرمجة والشؤون الإدارية والمالية. وجرى التشديد على ضرورة تحقيق قدر أكبر من التوفيق بين فترات البرمجة وإجراءاتها والعمليات المتصلة بالميزانية ودورات التخطيط الوطنية.

١٦٣ - وشجع الوفود بذل مزيد من الجهود لتبسيط أدوات البرمجة بالاقتران مع إحراز التقدم في استحداث التقييمات القطرية المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ولا سيما من أجل التخفيف من العبء الملقى على كاهل الأجهزة الوطنية التي تتحمل أكثر من طاقتها أصلا. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي الإشارة بوضوح إلى التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في أطر التعاون القطرية التابعة للبرنامج وفي البرامج القطرية التابعة للصندوق، وإلى كيفية ارتباط بعضها ببعض من حيث الأهداف والمقاصد والشراكات المتفق عليها بين الفريق القطري والحكومة المعنية. وطلب آخرون توضيح الروابط بين الأهداف المتوخاة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأهداف التنمية الدولية. وشدد بعض المتكلمين على الدور الريادي الذي تضطلع به الحكومات الوطنية في البرمجة على الصعيد القطري وفي متابعة المؤتمرات الدولية.

١٦٤ - وأكدت وفود عدة مجددا تأييدها إقامة تعاون أوثق على الصعيد القطري بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وجرى التشديد على الدور التنسيقي العام الذي تضطلع به السلطات الوطنية. وأعرب أحد الوفود عن عزم حكومته على رصد نتائج التعاون الميداني بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وتقديم تقرير عنها. ودعا المتكلمون أيضا إلى إقامة مزيد من الربط بين التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والإطار الإنمائي الشامل وورقات استراتيجية الحد من الفقر، حيثما أمكن.

١٦٥ - ودعا المتكلمون إلى إحراز مزيد من التقدم في إدراج الاعتبارات الجنسانية ضمن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، واقترح أحد الوفود الاستفادة من خبرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في هذا المجال.

١٦٦ - وأشار العديد من الوفود إلى عدم إحراز أي تقدم في تحقيق التوازن بين الجنسين في الوظائف العليا بالبرنامج لا سيما بين المنسقين المقيمين. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن الطريقة التي يعتزم بها البرنامج بلوغ الأهداف المحددة تحقيقا للتوازن بين الجنسين.

١٦٧ - وطلب أحد الوفود تعديل نص الفقرة ٧٤ (أ) لتصبح: ''يحيط علما بالوثيقة DP/2001/4 المتعلقة بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الأزمات وما بعد

الصراع، فضلا عن التعليقات التي أدلى بها أعضاء المجلس التنفيذي، إلى جانب نُهُج الصناديق والبرامج الشريكة الواردة في التقارير التي تُرفع من قِبَل كل منها إلى المجلس''.

١٦٨ -وشددت ممثلة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على ضرورة تعزيز عمليتي التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتكلمت أيضا عن الدور ا لتنسيقي الهام الذي يؤديه البرنامج كمنسق داخل منظومة الأمم المتحدة، وعن الأهمية الحيوية التي يكتسيها الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لوضع السياسات والبرامج وتقديم الخدمات التقنية. وأفادت بأن مسألة تحقيق التوازن بين الجنسين في وظائف المنسقين المقيمين مسألة حساسة سيما وأن منظمات عدة لم تعين نساء في المناصب الرفيعة أو أنها غير راغبة في انتداب النساء لتلك المناصب.

ردود الإدارة

١٦٩ -ردا على ما أُدلي به من تعليقات، أشار المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى عدم وجود تباين بين البرنامج وبرنامج الأمم المتحدة للسكان بشأن الآراء المتعلقة بـ ''شروط الآجال المحددة'' الخاصة بالمجموعات الفرعية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. أما بالنسبة إلى التوازن بين الجنسين فأوضح أن تعيين المنسق المقيم يتم باتباع آلية مشتركة بين الوكالات وأنه يتم تشجيع جميع المنظمات الراعية على تسمية نساء بين المرشحين لمناصب المنسقين المقيمين. ولاحظ أن النساء شكلن نسبة ٤٨ في المائة من المرشحين في آخر برنامج لتقييم الكفاءات لشغل وظائف المنسقين المقيمين، بيد أنه يتعين على المرشحات اجتياز هذا التقييم بنجاح وأن يكن على استعداد للخدمة. وأكد استمرار مواصلة إجراء مزيد من الحوار مع البنك الدولي على الصعيد القطري. كما أكد على أن أطر التعاون القطري المقبلة ستتضمن، حيثما أمكن، مدخلات عمليتي التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأبرز أن ٢٢ من هذه الإطارات حظيت بالموافقة وأن ١٧ منها يجري تطبيقه. ورغم حصول بعض التأخير بسبب الحالة في بلدان معينة، فإن البرنامج ملتزم بالمضي قدما في هذا المجال. وأبلغ المجلس التنفيذي بوجود مبادئ توجيهية للبرمجة المشتركة بين هيئات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، لا سيما تلك التي أقرت إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٧٠ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/2001/6) وبالتعليقات التي أبديت عليه وقرر إحالة التقرير والملاحظات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٧١ -لدى عرض تقرير المديرة التنفيذية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أكد مدير شعبة التخطيط الاستراتيجي والتنسيق أن التقرير قدم في شكل متفق عليه بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف مركزا عرضه على تنفيذ إصلاحات الأمم المتحدة واستعراض السياسة العامة المقبل الذي يجريه المجلس كل ثلاث سنوات، ومتابعة المؤتمرات الدولية، فضلا عن المساعدة الإنسانية والغوثية المقدمة في حالات الكوارث. وأفاد بأن استعراض السياسة العامة الذي يجري كل ثلاث سنوات، سيركز بصفة خاصة على التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقال مدير الشعبة إن من شأن هاتين الآليتين، إذا ما طبقتا تطبيقا جيدا، أن تمنحا فرصا حاسمة لتعزيز القدرات الوطنية للبرامج القطرية بطريقة منسقة ومتكاملة.

تعليقات الوفود

١٧٢ -أفادت وفود عدة، في معرض تعليقها على التقرير، أنه مفيد وغني بالمعلومات. وتساءل أحد الوفود عن التباين البادي بين تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان وتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بخصوص فعالية ''شروط الآجال المحددة'' المتعلقة بالأفرقة العاملة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأشار الوفد نفسه، أيضا، إلى عدم تحقيق هدف إعداد ٣٢ إطارا من إطارات الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بحلول عام ٢٠٠٠. وأشارت عدة وفود إلى أهمية إدراج المنظور الجنساني ضمن السياق العام للتقييمات القطرية المشتركة وإطارات الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وزيادة عدد النساء في مناصب المنسقين المقيمين. وبهذا الخصوص، أشيد بالصندوق لاقترابه من تحقيق توازن بين الجنسين ضمن موظفيه من الفئة الفنية (٤٨ في المائة) وهي نسبة أعلى من النسب المحققة في معظم المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. واتفق الوفود مع رأي المدير بشأن القيمة الكامنة للتقييمات القطرية المشتركة وإطارات الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في تشجيع بناء القدرات على الصعيد الوطني لا سيما في مجال متابعة المؤتمرات الدولية.

١٧٣ -وتطرق أحد الوفود إلى مناقشة التوفيق بين برامج منظمات الأمم المتحدة، فقال إنه بالرغم من التواؤم الحاصل بين عدد كبير من الدورات البرنامجية، ليس هناك، على ما يبدو، تزامن بين الجداول الزمنية لعرض البرامج القطرية على مجالس المنظمات. وأعرب ذلك الوفد عن أمله في أن تتم معالجة هذه المسألة في إطار المقترحات التي ينكب فريق عامل يرأسه الصندوق على إعدادها بشأن عملية البرمجة. وأبدى ذات الوفد رغبته في أن يدمج التقييم القطري للسكان الذي يجريه الصندوق مع عملية التقييم القطري المشترك سعيا إلى الحد من الازدواجية. وأعربت الوفود كذلك عن رغبتها في أن تسفر عمليتا التقييم القطري المشترك

وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية عن زيادة البرمجة المشتركة بين المنظمات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة.

١٧٤ -وأشارت الوفود، لدى مناقشة الاتجاه في الموارد الأساسية للصناديق والبرامج، إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يجد نفسه في وضع فريد من حيث أن عائداته السنوية تتأثر إلى حد كبير بمساهمة جهة مانحة رئيسية واحدة في الصندوق. بيد أن أحد الوفود لاحظ أن الموارد الأساسية للصندوق في عام ٢٠٠٠ سجلت زيادة قدرها ٥,١ في المائة مقارنة مع السنة السابقة وارتفع عدد البلدان المساهمة في الصندوق إلى ١٠٢. وطلب نفس الوفد توضيحا بشأن التقييمات ''المستندة إلى ردود فعل جميع الجهات'' كما وردت في الفقرة ١٥ من الوثيقة DP/FPA/2001/1 وطلب تنظيم حملة دعائية جيدة بشأن الاجتماعات المفتوحة التي تعقد بمناسبة استعراضات منتصف المدة التي تجري كل ثلاث سنوات للبرامج القطرية. وسأل الوفد كذلك عما يتخذ من تدابير لكفالة أمن موظفي المنظمات غير الحكومية المشاركين في تنفيذ برامج الصندوق في حالات الطوارئ.

ردود الإدارة

١٧٥ -في معرض رده على مختلف التعليقات والأسئلة، أشار مدير شعبة التخطيط الاستراتيجي والتنسيق إلى عدم وجود أي تباين في الرؤية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بخصوص ''شروط الآجال المحددة'' للأفرقة العاملة التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية: وقال إنها مسألة ما إذا كانت القنينة تعتبر نصف مملوءة أم نصف فارغة. واعترف بعدم تحقيق الأهداف المحددة لإنجاز إطارات الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في عام ٢٠٠٠ معقبا أن نظام العمل حقق نتائج إيجابية حيث أنجز ما يزيد عن ٢٠ إطارا وأوشك على إتمام ٣٨ إطارا آخر. وأفاد بأنه يشاطر إلى حد كبير آراء الوفود التي شددت على ضرورة أن تتمخض عمليتا التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية عن زيادة ملكية الحكومات للبرامج. وأفاد بأن زيادة درجة البرمجة المشتركة التي قد تتمخض عنها عمليتا التقييم والإطار قد تؤدي إلى إدخال بعض التعديلات على القواعد والأنظمة المالية لمختلف المنظمات، مضيفا أن هذا الأمر هو قيد البحث.

١٧٦ -وقال المدير إن التقييمات ''المستندة إلى ردود فعل جميع الجهات'' تعني أنه بوسع المكاتب أن تعلق على التقييمات التي يجريها المقر للتقارير الميدانية وأن الهدف هو التعرف المتبادل على وجهات النظر داخل النظام. وأعرب المدير عن تقديره للتعليقات المتصلة بإدراج المنظور الجنساني وبنجاح الصندوق في تعيين نساء لملء الشواغر في وظائف الفئة الفنية؛ وأضاف أن النساء يمثلن نسبة ٥٠ في المائة من المستويات الإدارية العليا. وأفاد بأن الصندوق سيواصل الإعلام عن استعراضات منتصف المدة سعيا منه إلى جلب أكبر قدر ممكن من المشاركة الخارجية. وبخصوص الأمن، قال المدير إن الصندوق حينما يعهد بتنفيذ برامجه في

حالات الطوارئ إلى منظمات غير حكومية فإنه يعتمد على منظمات غير حكومية ضخمة من ذوات الحنكة والخبرة في العمل في الظروف الصعبة. وأضاف بأن لتلك المنظمات، بالضرورة، خبرة في كفالة أمن الموظفين، مضيفا أن هذا المجال هام وأن الصندوق سيظل يعتبره من الأولويات وسيواصل العمل بشأنه مع المنظمات الشريكة.

١٧٧ - وعلقت نائبة المديرة التنفيذية على الصلة بين التقييمات السكانية المشتركة والتقييمات القطرية المشتركة وإطارات الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقالت إن الصندوق لن يضع تقييمات سكانية مشتركة منفصلة في الحالات التي تكون فيها التقييمات القطرية المشتركة قيد الإعداد، تفاديا منه للازدواجية في العمل. بيد أن ذلك يفرض على الصندوق ضرورة التأكد من أن التقييمات القطرية المشتركة وإطارات الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تجسد الاهتمامات المتصلة بالسكان والصحة الإنجابية. ولاحظت أن الصندوق تمكن من إدراج التقييمات القطرية المشتركة وإطارات الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في البرامج القطرية للصندوق التي عرضت على المجلس التنفيذي في دورته الحالية، بفضل إنجاز عدد كبير من تلك التقييمات والإطارات في الآونة الأخيرة. وأبلغت المجلس بأن الفريق العامل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الذي يرأسه الصندوق والمكلف بوضع إجراءات موحدة للموافقة على البرامج لكل من اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق، سيقدم مقترحاته لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية خلال الشهر المقبل كما سيقدم عرضا أمام المجلس في دورته السنوية المقبلة. وأشارت إلى أن المقترحات ستصمم بطريقة لا تزيد من عبء العمل على موظفي البرامج.

سادسا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات ١٩٩٨-١٩٩٩: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١٧٨ -قدم المدير المشارك تقرير مدير البرنامج عن متابعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ (DP/2001/7) وتقريرا عن الخطوات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعد التحفظات على البيانات المالية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (DP/2001/CRP.5). كذلك تناول ملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/55/487). وأعرب عن امتنان البرنامج الإنمائي لمجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية على الدخول في حوار بناء مع البرنامج مما يساعد على الشفافية في المسائل المتعلقة بالمساءلة المؤسسية.

١٧٩ -وقال إن الوثيقة DP/2001/7 تورد ملخص توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، موزعة حسب مجال المراجعة، واستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتوصيات وحالة أعمال المتابعة، بما في ذلك التواريخ المستهدفة لإكمال هذه الأعمال. وقال إنه حدث تقدم في كثير من المجالات وتبذل جهود لعلاج النواحي الأخرى. وقال إن ورقة غرفة الاجتماعات المشار إليها تستكمل المعلومات الواردة في الوثيقة DP/2001/7 وتشتمل على معلومات عن الخطوات المتخذة بشأن التصديق على حسابات المشاريع المنفذة على الصعيد القطري وبشأن بعض المسائل الأخرى المعلقة. وقال إن هذه المشاكل نشأت في نيسان/أبريل ١٩٩٩ نتيجة لإدخال نظام معلومات الإدارة المتكامل، الذي استغرق وقتا أكثر مما كان متوقعا في تشغيله، مما أدى إلى تأخيرات في الإبلاغ عن عمليات مراجعة الحسابات. وقال إنه حدثت زيادة في تلقي التصديقات على الحسابات، ولو أنه بقيت مبالغ في حدود ٤٢٣ مليون دولار من النفقات لم تراجع بعد. وقد صدرت تعليمات إلى المكاتب القطرية من أجل زيادة عدد مراجعات الحسابات المطلوبة لأنشطة عام ٢٠٠٠. واتخذت إجراءات لتشجيع الإبلاغ عن تصديقات الحسابات في وقتها حتى يمكن إلغاء الملاحظات على البيانات المالية.

١٨٠ -وقال إن اللجنة الخامسة قد طلبت من مجلس مراجعي الحسابات أن يوصي بالموافقة على البيانات المالية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ إذا حدث تقدم مرض. وأضاف أن البرنامج الإنمائي يعمل بشكل وثيق مع مجلس مراجعي الحسابات لتلبية متطلباته. وقد تمت تسوية جميع المبالغ المعلقة وهي ١١,١ مليون دولار، باستثناء مبلغ ٠,٧ مليون دولار فيما

يتصل بتسويات المصارف. وأضاف أن البرنامج الإنمائي متأكد من أنه ليست هناك أي مخاطرة بأي خسارة في المبلغ المتبقي.

١٨١ -وأكد المدير المعاون أن نتائج الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ قد تأثرت بشكل سلبي من جراء تنفيذ نظام معلومات الإدارة المتكامل.

١٨٢ -وعرض نائب المدير التنفيذي (الإدارة) متابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وقال إن التقرير المعروض على المجلس التنفيذي (الوثيقة DP/FPA/2001/1) يحتوي على موجز للخطوات التي اتخذت للاستجابة للشواغل التي أعرب عنها مراجعو الحسابات ويحدد المسؤولية عن تنفيذ كل توصية وفقا لجدول زمني. وأبلغ المجلس أيضا بالخطوات المتخذة لزيادة تغطية مراجعة الحسابات. وقال إن الصندوق قد تلقى موافقة مجلس مراجعي الحسابات على التنسيق بين متطلبات مراجعة الحسابات للصندوق والمتطلبات الخاصة بالبرنامج الإنمائي. وقال إنه أصدر تعليماته إلى المكاتب القطرية وإلى الشُعب الجغرافية لإعداد خطط مراجعة الحسابات لعام ٢٠٠١، وأن قسم مراجعة الحسابات الداخلية بالصندوق سيراقب العملية عن كثب. وأضاف أن كل ممثل وكل مدير برنامج مسؤول عن تنفيذ متطلبات مراجعة الحسابات وعن متابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات.

١٨٣ -وقال نائب المدير التنفيذي إن صندوق الأمم المتحدة للسكان بدأ في الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ سلسلة من الحلقات التدريبية لموظفي المكاتب القطرية كان فيها تركيز على إجراءات المحاسبة. وأضاف أن الصندوق يبحث بنشاط عن موظفين ذوي خبرة من أجل أن يرقى بمستوى قسم مراجعة الحسابات الداخلية إلى القوة المرخص بها. وقد أحاط الصندوق علما بالتحفظات الواردة في تقرير مراجعة الحسابات عن حسابات الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وبقرار الجمعية العامة بتأجيل اتخاذ قرار بشأن البيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأكد على أن الصعوبات في تحقيق تغطية مناسبة لمراجعة حسابات المشروعات التي تنفذها الحكومات والمنظمات غير الحكومية إنما هي مسألة وقت. بل إن تقريرا سابقا عن الصندوق ذكر أن ”معظم تقارير مراجعة الحسابات تصل في النهاية“. ووعد بأن الصندوق سيقوم بجهد مكثف لتحسين توقيت تقديم التقارير. وقال إن التحليلات تفيد بأن عددا محدودا من الوكالات هي التي لم تلتزم بالمواعيد وإذا استدعى الأمر فسوف ينظر الصندوق في عدم الدخول في اتفاقات تعاقدية جديدة مع تلك الوكالات التي لم تقدم وثائق مراجعة الحسابات اللازمة.

١٨٤ -وقدم نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقرير المدير التنفيذي عن متابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ (DP/2001/8) وأعرب عن التقدير لمجلس مراجعي الحسابات المنتهية ولايته، وهو من المملكة المتحدة، ورحب بالفريق الجديد من جنوب أفريقيا. وقال إن مكتب خدمات المشاريع قد أبدى اتفاقه مع توصيات تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ وإنه يعمل بنشاط في تنفيذ تلك التوصيات. وهناك أرقام أساسية جديدة يجري وضعها في إطار عملية تخطيط الأعمال للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ من أجل الاستجابة إلى الطلبات التشغيلية ولتحسين المعلومات المالية من حيث الأهداف. وقال إن مكتب خدمات المشاريع يعمل بشكل وثيق مع عملائه بشأن وثائق المشاريع فيما يتعلق بالأداء والمخاطر. وتحتوي وثائق المشاريع حاليا على مصفوفات تحدد أدوار ومسؤوليات الخدمات التي يقدمها المكتب، وقد حدثت تحسينات في عملية قبول المشاريع الداخلية، وذلك باستخدام معايير أكثر صرامة.

تعليقات على تقريري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي *(DP/2001/7* و *DP/2001/CRP.5)*

١٨٥ -شكرت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المعلومات الإضافية التي أتيحت في الوثيقة DP/2001/CRP.5 التي أجابت على كثير من الأسئلة المعلقة. وأعربت عن أن من المهم تنفيذ التوصيات. وأشارت بعض الوفود إلى أن الشواغل التي أعرب عنها مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ينظر إليها البرنامج الإنمائي نظرة جدية.

١٨٦ -وذكرت إحدى أعضاء الوفود أن حكومتها تفضل استخدام أجهزتها الداخلية لمراجعة الحسابات للمشاريع المنفذة وطنيا. وقالت إن وجود مزيج من مراجعي الحسابات الحكوميين والخارجيين يؤدي إلى تأخيرات في صدور تقارير مراجعة الحسابات بسبب عملية التنسيق المطلوبة.

١٨٧ -وأثار وفد آخر عدة استفسارات عن الوثائق، وطلب مزيدا من المعلومات عن الأنشطة ذات الأولوية المشار إليها في الفقرة ٥٥ من الوثيقة DP/2001/7 فيما يتعلق بنظام رصد خطط الأعمال للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وطلب الوفد أيضا مزيدا من المعلومات بشأن عدد من الأوصاف الوظيفية التي لم تستكمل، وسأل عما إذا كانت الوكالات القائمة بالتنفيذ تقدم تقارير عن تنفيذ المشاريع، وعن كيفية استخدام هذه التقارير، وعما إذا كان مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء يدخل تقييم الضوابط الداخلية في جميع عمليات مراجعة الحسابات التي يقوم بها. وأثنى على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستعماله مؤشرات

للأداء يمكن قياسها وغير ذلك من أدوات الميزنة القائمة على نتائج من أجل ضبط المالية والعمليات.

١٨٨ -وأبدى وفد آخر قلقه لأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تلقى للمرة الثالثة تحفظات على بياناته المالية. وأيد الوفد جهود مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء لبذل مزيد من الجهد لمعرفة نتائج عدم الالتزام بتقارير مراجعة الحسابات كما جاء في الوثيقة DP/2001/CRP.5، وأضافت ممثلة الوفد أن أي تحفظات أخرى على البيانات المالية سوف تؤثر تأثيرا سيئا على دعم حكومتها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأعربت عن الأمل في أن تحل مسألة تسوية الحسابات المصرفية بدون تأخير.

١٨٩ -ولاحظ أحد الوفود متحدثا باسمه وباسم وفد آخر، أن هذه ليست المرة الأولى التي تلقى فيها البيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحفظات. إلا أن التوضيحات الواردة في الوثيقة DP/2001/CRP.5 والتوضيحات التي قدمها المدير المعاون أجابت على الأسئلة المتبقية لديهما. وقال الوفد إنه يفهم أنه وفقا للإجراءات المتبعة فإنه بعد نشر تقرير مجلس مراجعي الحسابات ونظره في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة يقوم المجلس التنفيذي بالإحاطة علما بالمتابعة. إلا أنه إذا أحاط المجلس علما بالمتابعة فإنه في الواقع يوافق على البيانات المالية التي يقدمها البرنامج الإنمائي عن فترة السنتين السابقة. وقال إنه يفهم أن اللجنة الخامسة، بعد نظرها في تقارير مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في خريف عام ٢٠٠٠ علقت قبولها للبيانات المالية لحين تقديم إيضاحات إضافية. ومن ثم فهناك تساؤل فيما يتعلق بالإجراء الواجب اتخاذه وما إذا كان المجلس في حل من أن ينظر في البيانات المالية في الوقت الذي لم توافق عليها اللجنة الخامسة.

ملاحظات على تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان (*DP/FPA/2001/2*)

١٩٠ -تقدم أحد الوفود بعدة أسئلة محددة بشأن استجابة صندوق الأمم المتحدة للسكان لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات: ما هي نتائج الاجتماع الذي عقد لمناقشة سلفة بمبلغ مليون دولار قدمت في عام ١٩٩٤ من صندوق السكان إلى البرنامج الإنمائي من أجل أماكن الإقامة الميدانية؟ ما هي الخطوات التي اتخذت لضمان عدم تجاوز المكاتب القطرية لسقوف الإنفاق؟ ما هي التحسينات التي أدخلت لضمان الالتزام بالضوابط الخاصة بالسُلف للمشاريع؟ ماذا عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تنفيذ ما هو مطلوب من الوكالات القائمة بالتنفيذ من تقديم تقارير ختامية عن المشروعات؟ وقال إنه للمرة الثالثة خلال عشر سنوات يذكر مجلس مراجعي الحسابات أنه يجد صعوبة بالغة إزاء تجاوز المديرين

لنظم الشراء؛ فماذا تم عمله لتصحيح هذا الوضع؟ وما هي الإجراءات التي اتخذها صندوق السكان للتأكد من أن الخدمات والمنتجات المقدمة تتفق مع المواصفات المذكورة في العقد؟ وماذا حقق الصندوق من نجاح في استعادة الأموال الزائدة التي دفعت لأحد المقاولين كما جاء في الفقرة ٨١ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات؟

١٩١ -وكرر وفد آخر قلقه لأن صندوق الأمم المتحدة للسكان تلقى تقريرا متحفظا من مجلس مراجعي الحسابات لأنه لم يتلق تقارير مراجعة الحسابات من الوكالات القائمة بالتنفيذ، الحكومية وغير الحكومية، في الوقت المناسب. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتمكن الصندوق من الوصول إلى حل مناسب يؤدي إلى تحسين نوعية وتوقيت عملية الإبلاغ عن المبالغ المدفوعة كسُلف لتلك الوكالات. وقال الوفد إنه يبدو أن الصندوق يعاني مشكلة تكييف مستوى إنفاقه ليتعايش مع النقص في الموارد، مما يجعله يلجأ من وقت لآخر إلى الغوص في الاحتياطي التشغيلي. وأعرب الوفد عن الأمل في أن يجد الصندوق حلا لتلك المشكلة وأن يسهم نظام الإدارة المالية الجديد في حل هذه المسألة. وأعرب الوفد كذلك عن قلقه لعدم الالتزام بقواعد المشتريات.

ملاحظات على تقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (*DP/2001/8*)

١٩٢ -أعرب أحد الوفود، متحدثا أيضا باسم أربعة من الوفود الآخرين، عن إحساسه بأن الوثيقة DP/2001/8 تقدم ردا غير مباشر على تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وقال إن نقص التفاصيل في استجابة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أمر خطير بالنظر إلى التقرير الشفوي الذي قدمه المدير التنفيذي في اجتماع غير رسمي للمجلس أثناء الدورة الحالية بشأن الحالة المالية الصعبة التي تواجه المكتب حاليا، بينما ذكر أثناء الدورة السابقة أن الحالة المالية جيدة. وأشارت الوفود إلى ثلاث مناسبات كان يمكن لمكتب خدمات المشاريع فيها أن يبلغ عن متابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات باستفاضة أكبر. وتتصل هذه المناسبات بالتوصيات المتعلقة بما يلي: استعراض العوائد من أصحاب القروض؛ وتعزيز مؤشرات الأداء الواردة في وثائق المشاريع بما يسمح بقياس التقدم في مقابل الأهداف؛ ونقل مقر مكتب خدمات المشاريع. وفيما يخص نقل المكتب قال الوفود إنهم كانوا يتوقعون بيانا واضحا من مكتب خدمات المشاريع عن الخطوات المتخذة لضمان عدم حدوث هذا الوضع مرة أخرى. وقالوا إنه كان من الواجب أن يقدم المكتب استجابات تعترف بوضوح أكبر بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، وتشير إلى قبول المكتب للتوصيات وتحدد مواعيد لتنفيذ تلك التوصيات.

١٩٣ -وطلب وفد آخر معلومات عن تحديد المخاطر المتصلة بالمشاريع، وعن تعزيز مؤشرات الأداء من خلال عملية الاستعراض، وما إذا كان تمويل المشاريع يتم على أجزاء وفقا لمرحلة الأداء.

الردود

١٩٤ -ردت أمينة المجلس التنفيذي على أحد الاستفسارات فأبلغت المجلس بأنه يمكنه أن يحيط علما بالوثيقة DP/2001/7، مع مراعاة التوضيحات الإضافية الواردة في الوثيقة DP/2001/CRP.5. وقالت إن الإيضاحات ستقدم إلى اللجنة الخامسة وإلى الجمعية العامة.

١٩٥ -وذكر المدير المعاون أن الأسئلة المحددة المثارة سيتم الرد عليها بشكل ثنائي وخطيا.

١٩٦ -وذكر مدير مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء أن البرنامج الإنمائي يفضل أيضا استخدام مكاتب مراجعة الحسابات الوطنية لمراجعة حسابات المشاريع التي تنفذ وطنيا. إلا أنه لاحظ أن مكاتب مراجعة الحسابات الوطنية لا تراعي بالضرورة نفس المعايير التي يتبعها مجلس مراجعة الحسابات. واستجابة إلى الاستفسار الذي أثير في هذا الصدد قال إن التحفظات على بيانات مراجعة الحسابات هو أمر ينظر إليه البرنامج الإنمائي في منتهى الجدية وأن كل الجهود تبذل الآن لتصحيح الوضع عن طريق إحراز تقدم في مراجعة حسابات المشاريع المنفذة وطنيا. وقال إنه مع أن تغيير القواعد المالية يمكن أن يؤدى إلى بعض التقدم في هذا المجال، فإنها أيضا قد تضيف أعباء مالية لعملية مراجعة الحسابات.

١٩٧ -وقال نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في رده إننا سنحاول اتخاذ إجراءات تصحيحية ونضع ضوابط منهجية لحل المشاكل المثارة. وقال إن الاحتياطي التشغيلي سيتم تغذيته، وأن صندوق الأمم المتحدة للسكان لديه نظام ممتاز للشراء وأنه سيعمل على ضمان استخدامه بالشكل المقصود منه. وقالت مديرة شُعبة خدمات الإدارة إن مدفوعات الاحتياطي لأماكن الإقامة الميدانية لا تزال معلقة؛ وإن الإدارة القانونية بالأمم المتحدة قد أصدرت فتواها وأن المناقشات جارية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقالت إنه يجري تعزيز الضوابط بشكل أكبر على وضع النقدية في المكاتب الميدانية عن طريق تدعيم النظام المالي الآلي للصندوق. وأشارت إلى تفويض السلطة إلى الميدان، فقالت إن ممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان لا بد أن يتحملوا المسؤولية عن الإدارة المالية لمكاتبهم، وأن الصندوق يساعدهم في حُسن إدارة البيانات المالية بتزويدهم بمزيد من التدريب.

١٩٨ -وأبلغت المديرة المجلس أنه يجري وضع نظام جديد يعطي تنبيهات بشأن سقوف الإنفاق والسُلف لتوقي زيادة الإنفاق. وقال إنه تم تشغيل نظام يقتضي من المديرين أن يشهدوا بأن إجراءات الشراء تتبع على النحو الواجب. أما الموردون فإن هناك فريقا عاملا مشتركا بين الوكالات يعمل على وضع نظام مشترك لضمان أن يفي الموردون باتفاقاتهم

التعاقدية، وأن الصندوق لديه أيضا نظامه العامل. وقالت إن هناك دراسة تجري الآن للتحقق من المبالغ المشار إليها في الفقرة ٨١ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات.

١٩٩ -وقال نائب المدير التنفيذي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، إن المكتب قد قبل كل توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وقال إنه من الممكن تقديم ردود خطية على الاستفسارات التي أثارها الوفود. وفيما يتعلق بالنواحي المالية لاحظ أن تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن مكتب خدمات المشاريع لم يبد أي تحفظات. وفيما يتعلق بالعائد من حساب السُلف أشار إلى أن تلقي فواتير الحسابات من المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليس منتظما دائما، ومن ثم يحدث تأخير في تسوية المدفوعات. وفي الحدود التي يمكن فيها السيطرة على هذا الموقف حقق مكتب خدمات المشاريع تقدما في الإسراع بالعملية في ٢٠٠١، ومن ثم فهو يتوقع إكمال العملية في شباط/فبراير ٢٠٠١. وفيما يتعلق بالسؤال حول مؤشرات الأداء أوضح أن مكتب خدمات المشاريع ليس له سلطان عليها لأن وكالات التمويل هي التي تقوم بصياغة وثائق المشاريع عادة وتتولى مسؤولية مؤشرات الأداء التي ترغب في استعمالها. أما فيما يتعلق بالمخاطر المتعلقة بالمشاريع فقال إن المخاطر السياسية والمالية والقانونية وغيرها هي من مسؤولية الوكالة الممولة، أما المخاطر المتعلقة بالتنفيذ فيقوم بتحديدها ورصدها مكتب خدمات المشاريع حيثما أمكن ذلك. ويقوم مكتب خدمات المشاريع، عندما يكون ذلك ممكنا، بوضع توصيات تقوم على أساس الخبرة السابقة ولكنه لا يستطيع تغيير الوثائق بعد إبرامها. واستجابة لسؤال آخر قال إن الذي يحد مدى سيطرة مكتب خدمات المشاريع على تمويل المشاريع هو درجة اشتراك المكتب في المشروع، ففي الحالات التي للمكتب سلطان فيها على تمويل المشروع - مثلا حين يقوم المكتب بإدارة القرض - فإن الوكالة الممولة تفرج عن الأموال إلى المقترض على دفعات، ويتأكد مكتب خدمات المشاريع من أن الأموال تستخدم في الأغراض المقصودة بها. وفي العادة تتيح عملية الاستعراض الثلاثي التي يشترك فيها مكتب خدمات المشاريع تحليلا باستخدام مؤشرات الأداء ورصد التقدم.

٢٠٠ -واعتمد المجلس التنفيذي المقررات ٣/٢٠٠١ و ٤/٢٠٠١ و ٥/٢٠٠١ (انظر المرفق الأول).

٢٠١ -وأبلغت أمينة المجلس التنفيذي المجلس أن الوثائق المقدمة إلى المجلس التنفيذي مستخلصة من تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة إلى اللجنة الخامسة بعنوان ''التقرير الأول عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩'' ومن أجل تحسين الكفاءة من المقترح ألا يقدم إلى المجلس التنفيذي في المستقبل إلا المقتطفات المتعلقة بصندوق معين، مع مذكرة إلحاق قصيرة تحوي أحدث المعلومات عن الصندوق.

سابعا – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٢٠٢ – تحدثت مديرة شُعبة الخدمات الإدارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان، متحدثا باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، فعرض الوثيقة DP/FPA/2001/3-DP/2001/9، وقالت إن النظام المالي المشترك الجديد اقترح استجابة إلى مقرر المجلس التنفيذي ٢٠٠٠/٥ الذي طلب من المنظمتين وضع نظام مالي مشترك بشأن التبرعات من المصادر غير الحكومية. والنظام المالي المشترك الجديد لا يتطلب موافقة مسبقة من المجلس التنفيذي على المساهمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية والتي تتفق مع ولايات المنظمتين ولكنه يتطلب من المنظمتين أن يبلغا المجلس سنويا عن جميع المساهمات التي تزيد على ٠٠٠ ١٠٠ دولار.

٢٠٣ – وأعلن أحد الوفود أنه راض عن النظام المالي المشترك الجديد ولكنه كان يود أن يعرض على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قبل عرضه على المجلس وتساءل عن الحد البالغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار وهل يجب تضمينه في القاعدة المالية الجديدة أم في النظام المالي. وعبر وفد آخر عن نفس الرأي.

٢٠٤ – وأجابت مديرة شُعبة الخدمات الإدارية بأن النظام المالي لم يعرض على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لأنه تأكيد للنظام القائم وليس نظاما جديدا في حد ذاته. وقالت إن السبب في وضع الحد المتعلق بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار في القواعد المالية وليس في النظام المالي أن من الأسهل تعديل قاعدة إذا اتضح في المستقبل أن من الضروري تغيير الحد بالقيمة الدولارية فيما يتعلق بمتطلبات الإبلاغ. وقال رئيس الشُعبة المالية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنه يوافق على أن من الأفضل وضع الحد المقدر بالدولار في القاعدة المالية ولكن هذه المسألة، هي ومسألة تحديد القيمة الدولارية، هي من شأن المجلس أن يحدده.

٢٠٥ – واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠١/٦ (انظر المرفق الأول).

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان الأمينة التنفيذية

٢٠٦ - في أول بيان للأمينة التنفيذية الجديدة أمام المجلس التنفيذي منذ تبوئها منصبها، بدأت بالإشادة بالأمينتين التنفيذيتين السابقتين. وقالت إنها تأتي من أسرة من الطبقة المتوسطة في المدينة بالمملكة العربية السعودية وأن أبويها تحملا مسؤوليتهما بجدية بموجب مبادئ الشريعة الإسلامية بجدية في تيسير سبل التعليم لها. وقالت إنها تلقت دعما ماليا وتشجيعا من حكومتها، ونتيجة لذلك فهي تشعر أنها مثال حي لما يسعى إليه برنامج المؤتمر العالمي للسكان والتنمية ألا وهو تمكين المرأة. وتحدثت عن الروابط بين المجلس التنفيذي والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، فكلاهما يرجع في نشأته إلى عام ١٩٩٤. وقالت إن دعم المجلس أمر حيوي لنجاح صندوق الأمم المتحدة للسكان في المساعدة على تحقيق أهداف خطة العمل للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية وأنها تعتزم العمل بالتعاون مع المجلس حتى يستطيعا معا تحقيق أهداف المنظمة.

٢٠٧ - وقالت المديرة التنفيذية إن المنظمة أمامها ثلاثة تحديات رئيسية هي ضمان الاستقرار المالي للصندوق؛ وتقوية قدراته المؤسسية؛ ومعالجة السياق الاجتماعي والثقافي لوضع البرامج وأدائها. وقالت فيما يتعلق بالاستقرار المالي للصندوق في المستقبل إن الموارد الأساسية لا بد أن تؤخذ في الحسبان باعتبارها هي أساس بقاء المنظمة. إلا أن الموارد الأساسية التي وصلت إلى ذروتها في عام ١٩٩٥، في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية، ظلت تتناقص منذ ذلك التاريخ وإن كان قد طرأ عليها تحسن طفيف في عام ٢٠٠٠ بالقياس بالعام السابق. ومن ناحية أخرى كانت هناك زيادة في الموارد التكميلية خاصة من هولندا والمملكة المتحدة دعما لأمن السلع الصحية. ومع ذلك فإن النقص في الموارد الأساسية قد جعل الصندوق في وضع لا يتيح له القيام بدوره كاملا في تنفيذ برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية، ودعت جميع البلدان إلى العمل على تصحيح الوضع والتعهد بالتبرعات على مدى عدة سنوات لو أمكن.

٢٠٨ - وأضافت المديرة التنفيذية أنه من أجل تعزيز القدرة المؤسسية للصندوق، فهي تنوي التركيز على ما يلي: (أ) وضع رؤية استراتيجية لأهداف الصندوق وعملياته على المدى المتوسط وتنفيذها؛ (ب) تقييم عملية المواءمة التي تجري حاليا بعد ستة أشهر، وإدخال أي تعديلات لازمة عليها؛ (ج) وضع استراتيجية لتنمية الموارد البشرية؛ (د) وضع نظام لتبادل المعلومات وتعزيز الاتصال في داخل المنظمة وخارجها؛ (هـ) زيادة الإحساس العام بأنشطة الصندوق.

٢٠٩ -وقالت المديرة التنفيذية إن التحدي الثالث الذي يواجه الصندوق هو التوفيق بين المبادئ العالمية واختلاف القيم الثقافية، وهذه مسألة اقتناع خاص من جانبها كما أنها مسألة أولوية تنظيمية للصندوق. وأضافت أن الوصول إلى توازن بين الأهداف العالمية والتطلعات الوطنية والهويات الثقافية هو تحد تواجهه جميع البلدان. وقالت إن التفاهم الرئيسي الذي تم التوصل إليه في مؤتمر السكان والتنمية يجب أن يظل قريبا من القلوب: فالمبادئ العالمية التي عبر عنها مؤتمر السكان والتنمية والأولويات الوطنية والقيم الثقافية ليست متناقضة ولكنها يمكن أن تتفاعل وأن تنشط النقاش العالمي والوطني والبرامج العالمية والوطنية وهذا يمثل تحديا لصندوق الأمم المتحدة للسكان في مساعدة البلدان بطريقة تراعي مراعاة تامة الثقافات الفريدة في كل مجتمع وتتسم بالرغبة المتناهية في العمل مع ما هو إيجابي من حيث القيم والمواقف والربط بين جدول أعمال الصندوق والمبادئ العالمية.

٢١٠ -وأشارت المديرة التنفيذية إلى موضوع النُهج الشاملة للقاطاعات فقالت إن الصندوق سيواصل اشتراكه بنشاط في هذه النُهج وسيعمل على ضمان تلبية حاجة السكان وشواغلهم من ناحية الصحة الإنجابية والجنسية وقالت إن الصندوق يقوم بدور رائد في ضمان تأمين السلع المتعلقة بالصحة الإنجابية. وأضافت أن الصندوق سيواصل العمل مع الوكالات الشريكة من أجل متابعة إصلاح الأمم المتحدة وأن الصندوق ملتزم بتحقيق أهداف القمة الألفية.

٢١١ -وفي ختام بيانها أشادت المديرة التنفيذية بالسيدة كرستين ترون نائبة المديرة التنفيذية (البرامج) التي أوشكت على التقاعد. وأوجزت السيرة المهنية للسيدة ترون التي تنقلت فليها في عدد من المناصب المسؤولة في الصندوق منذ عام ١٩٧٥، وأشادت بصفاتها الشخصية. وقالت إن السيدة ترون تعتبر من الركائز الثمينة للصندوق.

٢١٢ -وانتقلت المديرة التنفيذية إلى دورها القيادي فقالت إنها سوف تجد سندا قويا في نائبة المديرة التنفيذية الجديدة (البرامج). وأضافت أنها تنوي اتباع أسلوب جماعي في الإدارة يشمل جميع أعضاء اللجنة التنفيذية للصندوق في عملية اتخاذ القرار. وقالت إنها تدرس السُبل التي يمكن اتباعها لإدخال ممثلين من الميدان في هذه العملية. واختتمت بيانها بتقديم الشكر إلى الجهات المانحة للصندوق، خاصة المانحين الرئيسيين، وطلبت من الحكومات مساعدة الصندوق في تحقيق هدف الاستقرار المالي. وطلبت من المجلس أيضا أن يؤجل النظر في برنامج المشورة التقنية من الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠١ إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٢.

٢١٣ -وتحدث نائب الرئيس عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ فأعرب باسم مجموعته عن الشكر للمديرة التنفيذية على بيانها الممتاز. وأعرب عن تقدير مجموعته للعمل الذي قامت به السيدة كريستين كرون في الاضطلاع بمهامها في الصندوق وأزجى التهنئة إلى نائبة المديرة التنفيذية الجديدة (البرنامج) وقال إن هناك تحديات عديدة تواجه الصندوق، وأن المجتمع الدولي ككل سيستفيد من التركة التي خلفتها الدكتورة نفيس صادق في بلوغ أهداف الصندوق. ووعد بدعم مجموعته للمديرة التنفيذية الجديدة والعمل معها. وأكد على التحديات التي يواجهها الصندوق بسبب الانتشار العالمي لمرض الإيدز وقال إن هذا الموضوع ينبغي أن يكون في مقدمة أولويات المنظمة.

٢١٤ -وتحدث نائب الرئيس عن مجموعة أوروبا الغربية والدول الأخرى فرحب بالمديرة التنفيذية وتمنى لها التوفيق في مهمتها. وأعرب عن ثقة مجموعته في أنها ستواصل العمل الذي بدأته سلفها. وقال إن صندوق السكان أمامه ولاية مهمة لا بد من القيام بها بالتعاون والتنسيق مع شركائه في جميع أنحاء العالم، وهذا أمر مهم بوجه خاص إذا أريد تمكين المرأة في جميع أنحاء العالم. وقال إن زيادة موارد الصندوق هي مسألة حيوية من أجل قيامه بولايته وأن بلده سيزيد مساهمته بنسبة ٣٥ في المائة في عام ٢٠٠١. وطلب من الصندوق أن يزيد من صلاته مع المؤسسات من أجل زيادة موارده. وقال إن ترسيخ الإدارة التي تقوم على النتائج واستفادة البرنامج من الدروس والخبرات التي تجمعت لدى الصندوق إنما هو أمر حيوي من أجل تحقيق الدعم المؤسسي الذي أشارت إليه المديرة التنفيذية. وأضاف أن النُهج الشاملة للقطاعات هي مسألة حيوية ومن الضروري أن تأخذها منظومة الأمم المتحدة بأكملها في الاعتبار. وسأل عما إذا كانت هناك استراتيجيات محددة لإشراك الرجال في تعزيز الصحة الإنجابية وتمكين المرأة. وعاد من جديد للتأكيد على أهمية مكافحة الإيدز سواء ضمن برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز أو خارجه. وأشاد أيضا بالسيدة ترون وقال إن الصندوق سيفتقدها بشدة.

٢١٥ -وتحدث نائب الرئيس عن مجموعة أوروبا الشرقية فرحب باسم مجموعته بالمديرة التنفيذية. وأثنى على المساهمة القيمة التي قدمتها الدكتورة نفيس صادق للصندوق وكذلك السيدة ترون. وقال إن منطقته تعرف المديرة التنفيذية الجديدة جيدا في دورها السابق كمديرة لمكتب الدول العربية وأوروبا. وتوقع أن يتطور ويتسع التعاون بين بلدان منطقته وبين الصندوق. وأشار إلى المشاكل الكثيرة في منطقته، بما في ذلك ارتفاع معدلات الوفيات بين السكان النشطين، وتناقص العمر المتوقع، وزيادة الإصابة بالأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، بما في ذلك الإيدز، وتعقد أنماط الهجرة. وقال إن من المستحيل التقليل من المهام

التي تواجه الصندوق وأنه لا بد من أن يتوفر للصندوق آليات فعالة للإدارة ونظام شديد الوضوح للأولويات فيما بين الأنشطة التي يتضمنها برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية.

٢١٦ -وتحدث نائب الرئيس عن المجموعة الأفريقية بالنيابة عن أعضاء منطقته، فلاحظ أن صندوق السكان هو الوكالة الرائدة لتحقيق أهداف مؤتمر السكان والتنمية. وقال إن الصندوق أمامه ثلاثة تحديات كبيرة: فمن الضروري إشراك المسؤولين الوطنيين في عملية البرمجة وقال إن المدارس والمراكز الصحية هي مداخل هامة لتحقيق أهداف مؤتمر السكان والتنمية، وهي الأهداف التي أدمجت أيضا في أهداف الألفية. وشكر السيدة ترون على ما قامت به من أعمال وقال إنها كرست الجزء الأكبر من حياتها الوظيفية لمشاكل العالم النامي المتعلقة بالسكان والصحة الإنجابية، بما في ذلك الفترة التي قضتها كمديرة لفريق الخدمات التقنية القطري في هراري بزيمبابوي.

٢١٧ -وأعرب كثير من الوفود عن تهنئتهم للمديرة التنفيذية الجديدة بتولي منصبها وعن ثقتهم في أن المنظمة تحت قيادتها ستواصل العمل الناجح الذي يقوم به الصندوق انطلاقا من إنجازات سلفها. وعلق عدد من الوفود على بيانها الافتتاحي وما يتسم به من إلهام. وعبر أحد الوفود عن سروره للأمانة التي يتسم بها العرض الذي قدمته المديرة التنفيذية وقال إن قدرتها على نقل مشاعرها للآخرين ستكون رصيدا مهما للمنظمة.

٢١٨ -وأشار عدد من الوفود إلى التحديات الكبيرة التي يواجهها العالم في مجال السكان والصحة الإنجابية. وأشار أحد الوفود إلى أن عدد سكان العالم قد تجاوز ستة بلايين وأن لهذا أثره على الأمراض المتصلة بالولادة وعلى أزمة فيروس نقص المناعة البشرية. وأعرب بعض الوفود عن اعتقاده بأن من مجالات الأولوية التي تستدعي اهتماما عاجلا الصحة الإنجابية للمراهقين ووفيات النفاس والعنف ضد المرأة والإيدز. وقال إن صندوق الأمم المتحدة للسكان هو الجناح المؤهل في الأمم المتحدة لمواجهة هذه التحديات. وذكر أحد الوفود أن الصندوق يجب أن يحدد دوره في كل مجال من هذه المجالات التي تستدعي التركيز ومن ثم يعمل مع الشركاء الآخرين في الجوانب المتعددة للموضوع. وقال أحد الوفود إنه ربما حان الوقت للصندوق ليعيد النظر في تحديد توجهه بحيث يركز بشكل أكبر على تلبية احتياجات السكان المتزايدة لخدمات الصحة الإنجابية.

٢١٩ -وتطرق عدد من الوفود إلى دور صندوق الأمم المتحدة الإنمائي في تمكين المرأة فأشار أحد الوفود إلى أن العالم كله لا يولي اهتماما كافيا لحقوق المرأة وأن هذا أحد المجالات التي يمكن لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يبدي الريادة فيها. وشاركه وفد آخر فقال إن مركز الصندوق يؤهله لتعزيز حقوق المرأة والمراهقين وأن من واجبه أن يقوم بذلك. وأشار

عدد من الوفود إلى أنهم يعتبرون تمكين المرأة أحد ركائز التنمية البشرية، وذكر كثيرون أن دور الرجل في تحقيق تمكين المرأة لا بد من تعزيزه رغم الصعوبات. وقال إن صندوق السكان يجب أن يكون داعية أكبر في هذه الجهود.

٢٢٠ -وأشار عدد من الوفود إلى ما يسببه مرض الإيدز من هلاك شامل وأنه لا بد من وضعه في المقام الأول من الأولويات. وأشار أحد الوفود إلى أهمية الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة بشأن الإيدز. وأشارت الوفود إلى أن من الواجب إبراز دور الرجل في مكافحة الإيدز والتأكيد عليه، وسأل أحد الوفود المديرة التنفيذية عما يعمله الصندوق من أجل إشراك الرجال في مكافحة انتشار المرض. وأعرب عدد من الوفود عن ارتياحهم لتناول الصندوق موضوع تأمين السلع المتعلقة بالصحة الإنجابية. وأشاروا بوجه خاص إلى أهمية تأمين السلع المتعلقة بالصحة الإنجابية في مكافحة ومنع انتشار الإيدز. وقالوا إن هذا أحد المجالات التي يمكن فيها تحقيق نتائج ملموسة، وأن من واجب الصندوق أن يقوم بدور مؤثر في هذه العملية وفي استدامتها. وأشير بتقدير إلى المساهمة الأخيرة التي قدمتها كل من هولندا والمملكة المتحدة دعما لتأمين السلع المتعلقة بالصحة الإنجابية.

٢٢١ -وتحدث عدد من الوفود عن ضرورة تنسيق العمل بين جميع الشركاء، بما في ذلك الذين يقدمون منحا ثنائية، والعمل معا من أجل تحقيق تقدم في مواجهة التحديات التي يواجهها العالم في مجال السكان والصحة الإنجابية، ومن ثم يجب على الصندوق أن يعزز من شراكاته مع سائر الوكالات، وأن يدرك أن التقييم القطري الموحد وبرنامج المم المتحدة للمساعدة الإنمائية يعتبران نقاط انطلاق جيدة لإقامة برنامج إنمائي كامل ومتناسق وقوي في مجال السكان والصحة الإنجابية. وأشار عدد من الوفود إلى أمثلة لتعاون البرامج الثنائية التي يقدمونها بشكل جيد مع برامج الصندوق. وأشارت بلدان البرامج أيضا إلى قيمة التعاون الذي يتلقونه من الصندوق، وإن كان أحد الوفود أعرب عن إحساسه بأن التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة غير كاف وأنه ينبغي زيادة تدعيم نظام المنسق المقيم.

٢٢٢ -وقالت الوفود إنها متفقة على ضرورة تقوية الصندوق من الناحية المؤسسية وعلى ضرورة مراعاة الكفاءة والإخلاص لدى موظفي الصندوق الذين هم عماد العمل الذي يقوم به الصندوق وأهم موارده. وأشاروا إلى أهمية قيام الصندوق بتعزيز استراتيجيته الخاصة بالموارد البشرية لكي يستفيد أكبر فائدة من موظفيه. وأشاروا إلى مناخ التعاون الجيد الجديد مع الخارج وفي إطار الموظفين وأن ذلك يمثل تحديا جديدا. وذكر أن الموظفين هم على مستوى التحدي وأن من الممكن الاستفادة من حماس الموظفين بإشراك الشباب منهم في مواجهة التحديات الجديدة. وأشارت بعض الوفود إلى ارتياحها لأسلوب القيادة الجديد

الذي يعتمد على المشاركة وذكروا أنهم يتطلعون إلى نتائجه. وذكر أحد الوفود أن نظام الإدارة الذي يقوم على النتائج ينبغي تعزيزه من أجل تحقيق تقدم نحو الوصول إلى هدف مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية ومؤتمر اسطنبول + ٥. وقال إن قدرة الصندوق على تحقيق نتائج وعلى اجتذاب الأموال هما أمران متلازمان.

٢٢٣ - واتفق عدد من الوفود مع المديرة التنفيذية في ضرورة زيادة موارد الصندوق من أجل وفائه بولايته. وأيدت الوفود الفكرة القائلة إن الموارد الأساسية هي الركيزة الأساسية للمنظمة. ومع أن الموارد الثنائية والمتعددة الأطراف زادت في السنوات الأخيرة فإن قدرة الصندوق على تنفيذ برامجه تتوقف على قدرته على اجتذاب تمويل أساسي. وفي هذا الصدد أعرب عن الأمل في أن الزيادة التي تحققت بنسبة ٥ في المائة في الموارد الأساسية في عام ٢٠٠٠ مقابل العام السابق هي مدعاة للأمل حتى وإن كانت هذه المبالغ أقل مما توخاه إطار التمويل المتعدد السنوات. وأشار أحد الوفود إلى أنه على الرغم من زيادة الترابط بين البلدان فإنها ليست كلها قائمة بمسؤولياتها، بل إن المساعدة إلى البلدان النامية تتناقص. وقال إن زيادة الجهود التي يبذلها عدد محدود من البلدان المانحة لا تكفي. وأشير في هذا الصدد إلى أن من المشجع أن قاعدة المانحين قد ازدادت خلال العام الأخير. وحث أحد الوفود المانحين الذين لا يوفون بتعهداتهم إلى إعادة النظر في مواقفهم. وأشار عدد من الوفود إلى أن نقص الموارد لا بد وأن يمثل عقبة في طريق تحقيق الأهداف وأن من الضروري العودة بسرعة إلى مستوى التمويل الذي كان قائما في عام ١٩٩٥ بل وإلى تجاوزه.

٢٢٤ - وأشارت عدة وفود إلى ملاحظات الأمينة التنفيذية بشأن ضرورة التوفيق بين المبادئ العالمية والتقاليد الثقافية وقالوا إن المبدأ الذي يجب أن يهتدي به الصندوق هو تنفيذ برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية. واتفقوا على أن من الصعب أن تقوم جميع البلدان بتنفيذ المبادئ المتفق عليها عالميا ولكن لا بد من تنفيذ الاتفاقات التي اعتمدت في القاهرة وبيجين. وأشاروا أنه في الوقت الذي تلقى المبادئ العالمية قبولا واسعا في أغلب الأحيان فإن الحصول على الدعم السياسي لتحقيقها هو الأمر الصعب.

٢٢٥ - ورحب أحد الوفود بملاحظة المديرة التنفيذية بشأن النُهج القطاعية الشاملة وقالت المتحدة باسم الوفد إن حكومتها تعتبر نهج القطاع الشامل أداة ابتكارية إيجابية جدا في تأمين الملكية الوطنية لبرامج التنمية. وحثت الصندوق على تكثيف مشاركته في النُهج القطاعية الشاملة لأن خبرة الصندوق في مجال الصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمكن أن تفيد كثيرا في إدماج هذه المجالات في البرامج القطاعية ذات الصلة. وأشارت إلى أنه يجري إعداد مبادئ توجيهية بشأن الاشتراك في النُهج القطاعية الشاملة لفائدة المنسقين

المقيمين وغيرهم من الموظفين في الميدان وقالت إن هذه المبادئ التوجيهية عند إكمالها ستكون أداة مفيدة في توجيه اشتراك وكالات الأمم المتحدة.

٢٢٦ -وأعربت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) عن تقديرها للملاحظات الكريمة التي أبدتها الوفود بمناسبة تقاعدها. وقالت المديرة التنفيذية إنها شعرت بالترحيب البالغ من الوفود وشكرتهم على الإعراب عن تشجيعهم وتأييدهم. وقالت إنها تود أن تظل على علاقات غير رسمية مع أعضاء المجلس. وعقبت على ملاحظات بعض الوفود فقالت إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو بالتأكيد من أولويات الصندوق وأن الصندوق يقوم بالعمل في عدة مجالات في هذا الصدد، ومنها موضوع انتقال العدوى من الأمهات إلى الأطفال. ويتجلى اهتمام الصندوق في الشراكة مع البلدان الأفريقية في مقاومتها للمرض بما في ذلك ٥٧ مليون دولار من مؤسسة غيتس، مما يؤكد على الدور الهام الذي يوليه الصندوق لمكافحة المرض في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقالت إن شراء السلع هو من المجالات التي يتمتع فيها الصندوق بميزة نسبية وأن ضمان الحصول على الرفائل هو سلاح مهم في محاربة الإيدز. وقالت إنها تشعر بالفخر لأن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعتبر أكثر الشركاء استجابة في برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز. وقالت إن دور الرجال مهم في تعزيز الصحة الإنجابية وتمكين المرأة، وأن الصندوق يعمل على مزيد من اشتراك الرجال في تعليم الرفقاء من أجل زيادة توعيتهم بدور الذكور في نقل الإيدز، وفي تعليم الأولاد بشأن القضايا الجنسانية. وردا على سؤال محدد قالت إن الصندوق يزيد من استخدامه للخبراء الوطنيين كمستشارين تقنيين.

٢٢٧ -وشكرت المديرة التنفيذية الوفود على الدعم الذي أبدته بخصوص موضوع الموارد الأساسية. وأعربت عن سرورها لمساهمة ١٠٢ من البلدان في الصندوق في عام ٢٠٠٠؛ وقالت إن العدد الكبير من البلدان النامية التي قدمت مساهمات للصندوق يدل على التزامها بقضايا السكان والصحة الإنجابية. وأضافت إن على الصندوق أن يواصل العمل من أجل جعل مسائل السكان والتنمية جزءا من برامج العمل الوطنية. واختتم رئيس المجلس التنفيذي النقاش بتوجيه الشكر إلى المديرة التنفيذية وقال إن النقاش لم يقتصر على الترحيب التقليدي بالمديرة التنفيذية الجديدة وإنما مس كثيرا من الموضوعات الفنية ذات الأهمية والتي سينظر فيها المجلس التنفيذي في دوراته المقبلة.

ثامنا – البرامج القطرية والمسائل المتعلقة بها

تقرير مرحلي عن تنفيذ البرنامج المشترك بين الأقطار

٢٢٨ –قدمت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) تقريرا مرحليا شفويا عن تنفيذ البرنامج المشترك بين الأقطار الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ في سنته الأولى. وقالت إن البرنامج المشترك بين الأقطار يقوم على أساس الدروس المستفادة من خبرات الصندوق من أن احتياجات بلدان معينة من بلدان البرنامج يمكن تلبيتها بشكل أكثر كفاءة وفعالية من خلال التعاون التقني والتبادل على المستويات العالمية والمشتركة بين المناطق الإقليمية. وقالت إن البرنامج المشترك بين الأقطار يتكون من عنصر مشترك بين المناطق وأربعة عناصر إقليمية. وهذه المكونات تسهم في مجموعها في تحقيق الأهداف العامة للصندوق عن طريق بناء القدرات في مجال الصحة الإنجابية؛ كما تسهم في دعم الجهود الدولية والإقليمية لبناء نظم المعلومات والبيانات؛ وفي تنظيم حملات عالمية وإقليمية للدعوة والمعلومات والتعليم والاتصال من أجل حشد التأييد العام والسياسي لبرامج السكان والصحة الإنجابية.

٢٢٩ –وقالت إن مجالات الأولوية في البرنامج المشترك بين الأقطار فيما يتعلق بالصحة الإنجابية تتضمن تقليل وفيات النفاس، وتطوير إطار شامل للرعاية الصحية الإنجابية الجيدة، وزيادة تأمين السلع في مجال الصحة الإنجابية، وتقديم المعلومات والخدمات عن الصحة الإنجابية إلى المراهقين، ومكافحة الإيدز، وتقديم رعاية صحية إنجابية في حالات الطوارئ. وذكرت نائبة المديرة التنفيذية عدة أمثلة على الأعمال التي يقوم بها الصندوق في كل من هذه المجالات.

٢٣٠ –كذلك يركز الصندوق في مجال استراتيجيات السكان والتنمية على تقوية نظم البيانات العالمية والإقليمية والوطنية بما فيها المؤشرات الخاصة بوضع سياسات السكان والصحة الإنجابية. وقالت إن من المجالات التي يركز عليها البرنامج المشترك بين الأقطار دعم الجهود المشتركة بين الوكالات والمنشورات التي تقدم أبحاثا وبيانات إحصائية حديثة عن القضايا الجنسانية وأوضاع المرأة. وفي مجال الدعوة قالت إن الصندوق يقدم الدعم للأنشطة ذات الأولوية التي تسهم في تغيير السياسات والتشريعات والمواقف دعما لمؤتمر اسطنبول + ٥ وما يتصل به من أهداف وفي حشد الموارد على المستويين الدولي والوطني.

٢٣١ –واختتمت نائبة المديرة التنفيذية عرضها بذكر الدور الهام الذي يقوم به البرنامج المشترك بين الأقطار في مساعدة البلدان على تحقيق أهدافها في مجالات برنامج الصندوق الأساسية. وقالت إن من المهم من أجل فعالية البرنامج، التركيز على التدخلات الاستراتيجية

التي تستجيب للحاجات القطرية. ولذلك يجري العمل على وضع مبادئ توجيهية لرصد البرنامج المشترك بين الأقطار وتحديثها وتحديد نقاط الضعف في الدورة البرنامجية الأخيرة.

٢٣٢ -وعلق بعض الوفود على العرض الذي قدمته نائبة المديرة التنفيذية عن السنة الأولى من مسيرة البرنامج المشترك بين الأقطار فسألوا عن القيمة المضافة للبرنامج المشترك، وعن تركيزه الإجمالي وعن الأولويات في أنشطته. وذكر أحد الوفود أن العرض يبين إمكانات البرنامج ولكنه لا يعرض بشكل كاف القيمة التي أسهم بها في زيادة فعالية البرامج القطرية. وقال إن من المشجع أن البرنامج يرتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مؤتمر السكان والتنمية + ٥ وأنه يعزز التعاون فيما بين دول الجنوب. ولكنه طلب مزيدا من الإيضاح عن كيفية التنسيق بين البرنامج المشترك بين الأقطار والبرامج القطرية على المستوى الميداني. وقال أيضا إن من الضروري أن ينظر الصندوق في قدرة المنظمات غير الحكومية التي يدعمها الصندوق من خلال البرنامج المشترك بين الأقطار ودورها ومساهمتها في بناء القدرات الوطنية. وقال وفد آخر إنه لا يجد صعوبة في الموافقة على مفهوم البرنامج المشترك بين الأقطار ولكنه يريد أن يطمئن إلى أنه مصمم على الوجه السليم وأن النتائج تستحق الاستثمار فيه. وفي هذا الصدد من الضروري معرفة القيمة المضافة والتأثير الذي أحدثه البرنامج المشترك بين الأقطار على البرامج القطرية.

٢٣٣ -وأجابت نائبة المديرة التنفيذية على الأسئلة الموجهة فقالت إن البرنامج لم يبدأ العمل إلا قبل سنة واحدة وأن الهدف من التقرير المرحلي الشفوي هو محاولة التعرف على النتائج المتوقعة. وسوف يُنظر في النتائج في مرحلة لاحقة للتأكد من أنها تتفق مع التوقعات. وقالت إنها تشعر أن البرنامج له فعلا تركيز واضح ويعكس ضرورات تم التعرف عليها على المستويين القطري والإقليمي، ومن هذه النتائج خفض معدلات الوفيات وتعزيز الصحة الإنجابية للمراهقين ومكافحة الإيدز. وقالت إن العمل الذي يجري بشأن وضع المؤشرات ستستفيد منه جميع البرامج القطرية للصندوق. ومن الأمثلة الأخرى للأنشطة التي يقوم بها البرنامج المشترك بين الأقطار والتي لها أثر مباشر على البرامج القطرية تعزيز الحوار فيما بين بلدان الجنوب والتدريب خارج البلد الأصلي.

٢٣٤ -وقالت مديرة شُعبة الدعم التقني إن البرنامج المشترك بين الأقطار لا بد له من أجل تحقيق أقصى النتائج المتوقعة منه من وجود تنسيق أفضل للبرامج في المقر، وإن هناك فريقا عاملا مشتركا بين شُعب الصندوق ينظر الآن في كيفية تحسين هذا التنسيق وبشكل خاص في كيفية إشراك المكاتب القطرية بشكل أكبر في أنشطة البرنامج المشترك بين الأقطار بما في ذلك الأنشطة التجريبية على المستوى القطري. وأكدت أن البرنامج أصبح أكثر تركيزا على

النواحي المتعلقة بالصحة الإنجابية، ويقتصر عمله في هذا المجال على وفيات النفاس، ونوعية الرعاية الصحية، ومكافحة الإيدز، وتأمين السلع الخاصة بالصحة الإنجابية، والصحة الإنجابية للمراهقين.

٢٣٥ -وذكرت المديرة التنفيذية أن البرنامج يعمل على تعزيز الروابط بين الأنشطة الوطنية والإقليمية والمشتركة بين المناطق. وذكرت مثلين من خبرتها السابقة كمديرة لشُعبة الدول العربية وأوروبا، أحدهما الاستفادة من حركة الكشافة في الدول العربية في تدريب معلمين من الرفقاء المراهقين للخدمة في بلدانهم؛ والثاني يتعلق بمسح الأسرة على الساحة العربية، وهو مسح يهدف إلى تحديد الاحتياجات الصحية في المنطقة لمختلف أعضاء الأسرة، لكي تستفيد من بياناته البرامج الوطنية.

البرامج القطرية

٢٣٦ -وافق المجلس التنفيذي على البرامج القطرية المقترحة من الصندوق لبوركينا فاسو وتشاد وغانا وناميبيا وأوغندا وإندونيسيا وتركيا وإكوادور وغواتيمالا وبيرو وبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني بدون مناقشة منفصلة لأي من البرامج المقترحة، وذلك في المقرر ١٢/٩٧.

٢٣٧ -وبعد الموافقة على هذه البرامج تحدث عدد من الوفود لتقديم أسئلة أو ملاحظات على البرامج التي تمت الموافقة عليها. وتحدث أحد الوفود بشأن أحد المجالات ذات الاهتمام العام فأثنى على العمل الذي يقوم به الصندوق في مساعدة البلدان للقضاء على ممارسة التشويه الجنسي للفتيات خاصة في البلاد التي تشيع فيها تلك الممارسة مثل بوركينا فاسو وتشاد وغانا وأوغندا. وفيما يتعلق بتأمين السلع الخاصة بالصحة الإنجابية ذكر أحد الوفود أن الطلب العالمي على الرفائل لم يتوسع في السنوات الأخيرة، وهذا اتجاه مقلق وينبغي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يزيد من دعمه في البرامج القطرية لجهود الإعلام والتعليم والاتصال التي تشجع على استخدام الرفائل. وطلب أيضا من الصندوق أن يوسع مساعدته في مجال الإدارة الفنية للسلع الخاصة بالصحة الإنجابية، كما هو الحال في برنامج غانا الذي تمت الموافقة عليه قبل قليل. وأثنى الوفد أيضا على إدراج الرعاية في مرحلة ما بعد الإجهاض في بعض البرامج مثل غانا وبيرو ولكنه تساءل عن السبب في عدم ذكر برامج الرعاية بعد الإجهاض في البرامج الأخرى، خاصة في بوركينا فاسو وتشاد، وهو بلد تصل فيه نسبة دخول أقسام أمراض النساء في المستشفيات بسبب مشاكل ما بعد الإجهاض إلى ١١ في المائة.

٢٣٨ -وبالنسبة لبرنامج بوركينا فاسو ذكر أحد الوفود أنه لا تبدو هناك صلة بين البرنامج القطري الذي تمت الموافقة عليه قبل قليل وورقة استراتيجية تخفيض الفقر التي تمت الموافقة عليها في العام الماضي، وتساءل عما إذا كان قد تم إشراك كل ذوي المصلحة في مرحلة إعداد البرنامج بشكل كاف. ولاحظ الوفد أن زيادة استخدام موانع الحمل في بوركينا فاسو في السنوات الست السابقة لم تزد إلا بنسبة متواضعة - من ٤ إلى ٦ في المائة. وتساءل الوفد عن تنفيذ النُهج الشاملة للقطاعات في ذلك البلد وعن اشتراك الصندوق فيها. وقال إن من الضروري أن يعمل صندوق السكان مع السلطات غير المركزية وكذلك مع السلطات المركزية. وأبدى الوفد قلقه من أن التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة يحتاج إلى مزيد من التعزيز وأن وثيقة البرنامج القطري للصندوق لم تشر بشكل كاف إلى الأعمال التي تقوم بها الوكالات الأخرى، وخصوصا منظمة الصحة العالمية واليونيسيف في مجال سلامة الأمومة ومكافحة الإيدز. وذكر أحد الوفود أن العمل الذي قام به في بوركينا فاسو لم يشر إليه في عرض البرنامج القطري وأعرب عن شعوره بأن من المهم أن يشار إليه لأنه يركز على مكافحة انتشار الإيدز بين المراهقين، وهو من المجالات التي يركز عليها برنامج صندوق السكان.

٢٣٩ -وفيما يتعلق بناميبيا وافقت الوفود على التركيز الذي يوليه البرنامج للصحة الإنجابية، خاصة الصحة الإنجابية للمراهقين كوسيلة لمكافحة انتشار الإيدز. وأثيرت أسئلة مع ذلك بشأن النسبة المئوية الكبيرة من التمويل التي تأتي من المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف وما إذا كان قد تم تأمين هذه المساهمات. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن أنشطة تنسيق البرامج بين مختلف المانحين الذين يعملون على منع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وأشار أحد الوفود إلى ضرورة وجود تعاون أوثق بين الوزارات الحكومية المشتركة في مكافحة الإيدز وأعلن عن شعوره بأن لصندوق الأمم المتحدة للسكان دورا في تيسير ذلك التعاون. وقال نفس الوفد إن الصندوق بوسعه تعزيز القدرات المؤسسية لوزارة الصحة والخدمات الاجتماعية وكذلك تحسين اشتراك المجتمع في تقديم المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية إلى الشباب. وقال في هذا الصدد إن لجان الإيدز الإقليمية التي أنشأتها الحكومة لزيادة اشتراك السكان تحتاج إلى المزيد من الدعم الفني. وأعرب عن شعوره بأن إدخال الرفائل الأنثوية إلى ناميبيا هو مسألة معقدة ويمكن ألا تؤدي إلا إلى نتائج محدودة.

٢٤٠ -وعلق أحد الوفود على البرنامج القطري لغانا، فقال إن برنامجه الثنائي يتداخل مع برنامج صندوق السكان في ثلاث مناطق، وقال إن العمل الذي يجري في مجال تحسين صحة المرأة هو مدخل جيد للعمل في المجالات الأخرى لتمكين المجتمع. وفيما يتعلق بأوغندا تحدث

أحد الوفود معربا عن ارتياحه لتركيز البرنامج على الصحة الإنجابية ودعم الجهود الوطنية الناجحة لمقاومة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٤١ -وتحدث أحد الوفود بشأن البرنامج القطري لإندونيسيا فقال إنه يختلف مع التوصيف الوارد في برنامج صندوق السكان من حيث ثبات معدلات استخدام موانع الحمل. وقال إنه بالنظر إلى الاضطرابات الاقتصادية الضخمة في ذلك البلد في السنوات الأخيرة فإن ثبات استخدام معدل الرفائل في هذه الظروف يعتبر إنجازا حقيقيا.

٢٤٢ -وفيما يتعلق بغواتيمالا لاحظ أحد الوفود أن برنامج صندوق السكان يتشابه في كثير من نواحيه مع البرنامج الثنائي لبلده، الذي يعمل في إطار تخفيف الفقر وأعرب عن شعوره بضرورة توثيق التآزر بين البرنامجين.

٢٤٣ -وعلق أحد الوفود أثناء مناقشة برنامج المساعدة إلى الشعب الفلسطيني فأشار إلى الاختلاف الواضح بين المعرفة بأساليب تنظيم الأسرة الحديثة والاستخدام الفعلي لتلك الأساليب. وقال إن ذلك يستدعي مزيدا من العمل في مجال الدعوة وجهود المعلومات والتعليم والاتصال. وطلب الوفد أيضا مزيدا من المعلومات عن الأنشطة التي يقوم بها البرنامج وتركيزها الجغرافي. وأشار الوفد إلى أنه يتبين من عرض البرنامج القطري وجود تعاون على مستوى عال بين الصندوق والسلطة الفلسطينية. وقال إن البرنامج الثنائي الذي يقوم به بلده يلقى مقاومة من جهة إدخال موضوعات تتعلق بالصحة الإنجابية في النظام التعليمي وتساءل عما إذا كان الصندوق متفائلا أكثر من اللازم إزاء ما يمكن تحقيقه في هذا المجال. وسأل أيضا عن تأثير الاضطرابات الأخيرة في المناطق الفلسطينية المحتلة على تنفيذ البرنامج. وذكر وفد آخر أنه يجد برنامج صندوق السكان مستجيبا بشكل جيد للظروف السائدة في المناطق الفلسطينية المحتلة وطلب الوفد مزيدا من المعلومات عن الاتصال فيما بين مقر الصندوق والمكاتب في الميدان وعن التنسيق مع سائر وكالات الأمم المتحدة. وتساءل أيضا عن مدى اعتماد البرنامج على الدعم الخارجي وعما يجري عمله بشأن بناء قدرات السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية من أجل ضمان استدامة النتائج.

٢٤٤ -وأعرب الممثل الدائم لغانا عن تقديره لبرنامج صندوق السكان في بلده، وعلق على بعض نواحي عملية البرمجة، فقال إن الاستعدادات بدأت مع استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري السابق. وقال إن العملية بكاملها شملت كل أصحاب المصلحة وأكدت على مفهوم الملكية الوطنية. وقال إن وضع البرنامج والبرامج الفرعية تم باستخدام الإطار المنطقي، مما مكن من الوضوح في تحديد أولويات البرنامج وما يمكن تحقيقه. وقال إن البرنامج يؤكد على الروابط مع السياسات الوطنية كما أنه يكمل برامج شركاء التنمية

الآخرين. وأضاف أن نهج البرنامج يتفق مع أهداف إطار المساعدة الإنمائية من الأمم المتحدة ومع التقييم القطري الموحد. ولاحظ أن التركيز على ٢٤ مقاطعة في الشمال جاء نتيجة لتوصيات ناتجة عن استعراض منتصف المدة. وأبلغ المجلس عن الدور الإيجابي الذي يقوم به فريق الخدمات التقنية القطري الذي يتخذ أديس أبابا مقرا له، في وضع البرنامج القطري. وأوصى بالنسبة للمستقبل بوضع الأموال الخاصة بالتعاون التقني على المستوى الميداني، أيا كان نظام الدعم التقني الذي يتقرر، وأن توزع هذه الأموال وفقا للحاجات التي يعبر عنها البلد نفسه في مجال المساعدة التقنية. وأعرب عن الأمل أيضا بأن تتابع بقوة الاستراتيجية العالمية لضمان تأمين السلع الخاصة بالصحة الإنجابية. وطلب من الحكومات المانحة أن تنظر في العنصر المتعدد الأطراف – الثنائي من برنامج غانا الذي تمت الموافقة عليه قبل قليل.

٢٤٥ –وأثنى وفد بوركينا فاسو على صندوق الأمم المتحدة للسكان على المساعدة في تطوير استراتيجية لإنقاص حالات وفيات الأمهات وهي استراتيجية بدأت تؤتي نتائج جيدة. ولاحظ أن الصندوق يقوم بدور نشط في مكافحة انتشار الإيدز. وتحدث الوفد أيضا عن حاجة البلد إلى الدعم المالي في إجراء التعداد السكاني القادم.

٢٤٦ –وأعرب الممثل الدائم لإكوادور عن تقدير حكومته للبرنامج الذي وافق عليه المجلس ولاحظ أن بلده قد حقق تقدما كبيرا بمساندة الصندوق وغيره من أعضاء المجتمع الدولي نحو تحقيق أهداف السكان وفي تحسين وضع المرأة وفي مكافحة مرض الإيدز. ولاحظ مع ذلك أن المانحين الدوليين الآخرين لم يعودوا يمولون البرامج في مجال السكان والصحة الإنجابية في بلده وأنه يبدو أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيظل اللاعب الوحيد في الملعب.

٢٤٧ –وذكر المدير العام لمكتب التمويل والاستثمار والتعاون الخارجي في وزارة الصحة في بيرو أن وزارته تؤيد البرنامج المقترح وأنها ستكرس مواردها أيضا من أجل برامج السكان والصحة الإنجابية بما يتفق مع برنامج الصندوق الذي تمت الموافقة عليه الآن. وقال إن حكومته تؤيد برنامج العمل لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالسكان والتنمية وأن البرامج الحالية تتفق مع برنامج العمل، كجزء من الأولويات الإنمائية لبلده. وشكر المجلس على الموافقة على البرنامج وقال إن بلده لا يزال يواجه عددا من التحديات وأن البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان سيساعد في تلبيتها أيضا.

٢٤٨ –وشكر ممثل فلسطين المجلس على الموافقة على البرنامج وقال إنه يود أن يعرب عن شكره بشكل خاص للعمل الذي يقوم به المكتب الإقليمي للصندوق في القدس ووصفه بأنه عمل ممتاز. ولاحظ أن الجمعية العامة كررت مؤخرا تذكير المجتمع الدولي بالحاجة الماسة إلى تقديم مساعدات اقتصادية واجتماعية للشعب الفلسطيني وإلى حرية الحركة في الأراضي

الفلسطينية المحتلة. وقال إن السلطة الفلسطينية ستواصل تعاونها مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في برامج السكان والصحة الإنجابية.

٢٤٩ - وشكرت مديرة شُعبة أفريقيا مختلف الوفود على الملاحظات والاقتراحات المفيدة التي قدموها. وقالت إنها ستؤخذ في الاعتبار في تنفيذ البرامج التي تمت الموافقة عليها في بوركينا فاسو وغانا وناميبيا وأوغندا. ولاحظت أنه لم يكن من الممكن في مجالات معينة من مجالات التعاون مع شركاء المساعدة الدوليين الآخرين، وفي وثيقة قصيرة بالضرورة كوثيقة البرنامج القطري المقدمة إلى المجلس التنفيذي إيراد تفاصيل عن هذه البرامج. وقالت إن نسخ البرنامج القطري المطولة المستخدمة للاستعمال الداخلي هي أكثر إيضاحا في هذا الصدد. وأضافت أن الحالة المحددة المشار إليها في البرنامج الثنائي لبوركينا فاسو قد تم تداركها في تصويب لوثيقة البرنامج القطري. وقالت المديرة أيضا إن بعض البلدان لم ترغب في ذكر الرعاية الصحية بعد الإجهاض في الوثائق البرنامجية ولكنها موجودة في الخدمات الصحية الإنجابية التي يدعمها الصندوق.

٢٥٠ - وفيما يتعلق بالمبالغ الكبيرة المطلوبة لبرنامج المساعدة الثنائية - المتعددة الأطراف المطلوبة لبرنامج ناميبيا، أشار مدير شُعبة أفريقيا إلى أن ناميبيا مصنفة في فئة الأقطار ''باء'' في نظام تخصيص الموارد للصندوق. ومن ثم فإن مبلغ الموارد الأساسية الذي يمكن تخصيصه للبرنامج محدود. ومع ذلك فإن وباء الإيدز منتشر بشكل بشع في البلد، وهناك مناقشات نشطة جارية مع سائر الأطراف، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، لتقديم دعم ثنائي متعدد الأطراف لمقاومة انتشار الإيدز. وإذا لم تتوفر هذه المساعدة، فقد صمم البرنامج بحيث تستطيع أنشطته أن تركز على عدد محدود من المناطق الجغرافية. وذكرت المديرة أيضا أن عمل الصندوق في زيادة إشراك المجتمع المحلي في مقاومة انتشار الإيدز ومنعه قد صيغ بتفاصيل أكبر في النسخة المطولة من البرنامج القطري وأن تفاصيله ستبدو بشكل أكبر في البرامج الفرعية وفي المشاريع المكونة للبرنامج. وأضافت أنه بسبب محدودية الموارد فإن الصندوق يركز أنشطته على مكافحة الإيدز وعلى الصحة الإنجابية للمراهقين. وقالت إن الصندوق ليس في وسعه تقديم مساعدة مالية للتعداد، ولكنه سيقدم مساعدة تقنية من خلال فريق الخدمات الفنية القطري.

٢٥١ - وفيما يتعلق ببوركينا فاسو أبلغت المديرة المجلس أن فريقا عاملا يقوم في أوغادوغو بدراسة موضوع تدريب موظفي الصحة على الصحة الإنجابية، ذلك أن نقص المهارات المناسبة لديهم يمكن أن تكون أحد الأسباب وراء عدم زيادة استخدام موانع الحمل بشكل متزايد. وإذا كان الوضع كذلك فسينظر برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقديم

مزيد من الدعم لأنشطة التدريب. وإذا لم يكن هناك تنسيق كاف كما ذكر أحد الوفود مع برامج وكالات الأمم المتحدة الأخرى في بوركينا فاسو، فإن هذا الوضع سيدرس وسيجري تصحيحه. وقالت إن جميع وكالات الأمم المتحدة ستشترك في أنشطة برنامج منسق ومتكامل ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وعلى سبيل المثال فإن وكالات الأمم المتحدة العاملة في البلد قد اختارت نفس المناطق الثلاث لكي تزيد من فاعلية وأثر وتآزر برامجها. وقالت إن الصندوق سيعمل في هذا الإطار مع جميع أصحاب المصلحة بقيادة الحكومة.

٢٥٢ -وقال مدير شُعبة آسيا والمحيط الهادئ إنه يتفق تماما مع التحليل الذي قدمه الوفد بشأن معدلات انتشار موانع الحمل في إندونيسيا. وأثنى على العمل الذي تقوم به الحكومة بالرغم من الأزمة الاقتصادية. ولاحظ أن البرنامج يجري تنفيذه بالتنسيق مع البرامج الوطنية الإندونيسية وأن أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان ستُركز في ثلاث محافظات.

٢٥٣ -وتوجهت مديرة شُعبة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بالشكر إلى الوفود على تعليقاتها الإيجابية بشأن التنسيق في البرامج المعتمدة. ولاحظت أن العناية الصحية بعد الإجهاض واردة في خدمات الصحة الإنجابية في جميع البلدان التي تمت الموافقة على برامجها الجديدة، حتى ولو تكن مذكورة بشكل صريح. وذكّرت الحاضرين بأن جميع البرامج الثلاثة سوف تحتاج إلى جهود كبيرة من أجل تعبئة موارد خارجة عن الميزانية بسبب محدودية أموال الميزانية العادية المتاحة لبلدان الفئة ''باء''، ولو أن هناك تفاوتا اجتماعيا كبيرا ومعدلات فقر عالية سائدة في هذه البلدان.

٢٥٤ -وشكرت مديرة دائرة الدول العربية الوفود على تعليقاتها بشأن برنامج المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وقالت إن صندوق الأمم المتحدة للسكان في مركز قوي باعتباره وكالة رائدة في مجال السكان والصحة الإنجابية وأنه يساعد في إقامة نظم للصحة الإنجابية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقالت إن الصندوق يعمل بالتعاون مع جميع الشركاء الموجودين في الأراضي الفلسطينية المحتلة في إطار مجموعة تنسيق خاصة بالصحة والسكان. وقالت إن الصندوق من بداية عملياته في عام ١٩٩٦ يركز على تأسيس خدمات متكاملة للصحة الإنجابية، وعلى إدارة الإمدادات واللوازم، ونظام للمعلومات الصحية، وخدمات الإرشاد والإحالة وفي وضع معايير إنمائية موحدة، بما في ذلك بروتوكولات وخطط توجيهية بشأن نوعية الرعاية الصحية.وقالت إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعتمد أسلوب المشاركة الذي تشترك فيه أيضا وزارة الصحة والمجتمع المدني وسائر وكالات الأمم المتحدة والمانحون. وقالت إن الصندوق يتمتع بالثقة الكاملة لدى النظراء الوطنيين.

٢٥٥ -وأضافت أن برنامج المساعدة للشعب الفلسطيني الذي اعتمده المجلس التنفيذي سيستفيد من الإنجازات التي حققها البرنامج السابق من حيث بناء القدرات في القطاع الصحي ونظم البيانات. وهو يستخدم استراتيجية متعددة الاتجاهات تتناول الاحتياجات الإنسانية والتأهيل وبناء القدرات على المدى المتوسط والتنمية. وقالت إن الصندوق يركز على المناطق الجغرافية ذات المؤشرات الدنيا (معدلات خصوبة مرتفعة، ومعدلات منخفضة لاستخدام موانع الحمل ومعدلات مرتفعة للوفيات في اثناء النفاس والوفيات بصفة عامة) ويقترح اتباع استراتيجية تراكمية في العمل على تحسين هذه المؤشرات. وقالت إن المناطق الست المختارة لأنشطة الصندوق تقع في المناطق الشمالية والجنوبية من الضفة الغربية وفي جنوب غزة.

٢٥٦ -وقالت إن الصندوق يعمل مع النظراء الوطنيين من أجل وضع نهج يقوم على الاختيار وتقديم أفضل نوعية من خدمات الصحة الإنجابية. وهو يتخذ نهجا كليا إزاء الصحة الإنجابية يشمل تنظيم الأسرة، ورعاية الأمومة، وفي بعض مراكز تقديم الخدمات، الكشف عن الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي والسيطرة عليها. وسوف تضاف إلى هذه الخدمات الفحص لاكتشاف حالات سرطان الثدي والحوض وخدمات الإرشاد وتعزيز استفادة المراهقين من الإرشاد في مجال الصحة الإنجابية، ويعتزم الصندوق التعاون مع الجماعة الأوروبية ومع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة لضمان تأمين السلع الخاصة بالصحة الإنجابية كما سيقدم المساعدة إلى وزارة الصحة والمنظمات غير الحكومية مثل جمعية تنظيم الأسرة الفلسطينية في مجال التوسع في استخدام خيارات منع الحمل وفي تطوير نظام لإدارة النقل والإمداد. وقالت إنه تم بنجاح تطوير أنشطة الصحة الإنجابية للمراهقين في إطار البرامج المدرسية والبرامج في خارج المدرسة. وهناك مركزان نموذجيان في مخيمي البريج وجباليا يقدمان خدمات الصحة الإنجابية للنساء بما في ذلك الشابات والمراهقات. ويقوم المركزان بتقديم أنشطة مبتكرة منها الإرشاد والدعم النفساني الاجتماعي في سياق العنف القائم على الجنس. وتستفيد هذه الأنشطة من التمويل الإيطالي، ويجري البحث عن مصادر لتأمين استدامة هذه الأنشطة باعتبارها أهدافا على المدى المتوسط.

٢٥٧ -وقالت مديرة الحلقة إن صندوق السكان سيسعى إلى البحث عن طرائق متنوعة لتنفيذ البرنامج حسب ما تمليه الظروف الأمنية. فعلى سبيل المثال استخدم الصندوق في الشهور الأخيرة ترتيبات الشراء المحلي لضمان استمرار الوصول إلى الإمدادات والأدوية الأساسية في مراكز الصحة الإنجابية. وأيضا بسبب القيود على الحركة بين المجتمعات يقوم الموظفون من مختلف وكالات التنمية والمساعدة بالخدمة في مواقع المشروعات المجاورة عملا

على استمرار توصيل الخدمات. واختتمت ملاحظاتها بالقول بأن الاتصال بممثل الصندوق يتم على أساس يومي خاصة أثناء حالة الطوارئ.

٢٥٨ -ولاحظت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) أن القيود على حجم الوثائق المقدمة إلى المجلس التنفيذي لم تسمح بإعطاء تفصيلات موسعة عن البرامج، ولكنها أضافت أن الصندوق ممتن للتعليقات التي أبديت في المجلس التنفيذي لأنها تساعد في توجيه عرض البرامج القطرية. ولاحظت أن وثائق البرامج القطرية هي عبارة عن ''هدف متحرك'' بمعنى أن صيغتها تتطور باستمرار. وقالت إنه يجوز أن الوثائق تحتاج إلى تضمين معلومات أكثر عن التعاون مع شركاء التنمية الآخرين وإلى مناقشة الصلات مع برامج إطار المساعدة التقنية من الأمم المتحدة والصندوق باستفاضة أكثر.

٢٥٩ -وبالنسبة لعملية البرمجة توجهت نائبة المديرة التنفيذية بالشكر إلى الممثل الدائم لغانا على بيانه. وقالت إن الصندوق يتفق معه في أن عملية البرمجة تسير في الطريق السليم من حيث أنها بدأت باستعراض منتصف المدة، وأنها تعمل على تعزيز الملكية الوطنية، وتركز على التواصل مع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتستخدم الإطار المنطقي، وتعزز الروابط بين البرامج الفرعية، وتوفر المساعدة التقنية من فرق خدمات المساعدة القطرية في تطوير البرنامج. ولا شك أن هناك مجالا دائما للتحسن. وأشارت إلى أن التقييم السكاني القطري لغانا يسبق التقييم القطري المشترك، ولكن هذا الوضع سوف يتغير مع إجراء المزيد من التقييمات القطرية المشتركة.

تاسعا – مسائل أخرى

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: حالة الاحتياطي التشغيلي

٢٦٠ –ذكر المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أمام المجلس أنه تم تنسيق عملية التخطيط والميزنة في المكتب منذ سنوات عديدة. وقال إن الإبلاغ عن نتائج العمل المحققة كان يتم كل سنة على أساس خطة العمل، في شكل الإنجازات المتوقعة مقابل الإنجازات التي تمت فعلا. ومع زيادة الخبرة المتراكمة من تخطيط الأعمال، أصبحت الإنجازات الفعلية تقارب كثيرا الأهداف المخططة لكل المتغيرات الخاصة بالنموذج المالي لمكتب خدمات المشاريع تقريبا.

٢٦١ –إلا أن الإنجاز في عام ٢٠٠٠ لم يحقق المستهدف منه في خطة العمل لتلك السنة لأسباب خارجة عن سيطرة مكتب خدمات المشاريع. ونتيجة لذلك من المتوقع حدوث عجز في الإيرادات للعام المالي ٢٠٠٠.

٢٦٢ –وقد توقع النظام المالي الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٥ حدوث سيناريو من هذا القبيل. فالعجز في الموارد وعدم انتظام التدفق النقدي هما العنصران اللذان يمكن التعويض عنهما من الاحتياطي التشغيلي. ووفقا للنظام المالي يجوز للمدير التنفيذي أن يأمر بسحب مبلغ من الاحتياطي حين يواجه الصندوق وضعا من هذا القبيل. إلا أن المدير التنفيذي كان يتوقع منه أن يبلغ المجلس، من خلال لجنة التنسيق الإداري، في الدورة العادية التالية للمجلس. وهذا يعني أنه ليس مطلوبا موافقة المجلس رسميا على سحب مبلغ من الاحتياطي التشغيلي في هذه الحالة التي يشير إليها النظام المالي. ويمكن القول إنه من السابق لأوانه تقديم تقرير إلى المجلس في الوقت الحالي لأن السجلات المالية لعام ٢٠٠٠ لم تستكمل بعد.

٢٦٣ –ومع اقتراب عام ٢٠٠٠ من نهايته اتضحت احتمالات حدوث عجز في الإيرادات، وأرسل المدير التنفيذي رسالة خطية إلى أعضاء لجنة التنسيق الإداري يبلغهم بالموقف. وتلا ذلك تقديم عرض إلى لجنة التنسيق الإداري في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ولما كانت هذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها هذا الموقف منذ إنشاء مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ١٩٩٥، فقد رأت لجنة التنسيق الإداري أن من المناسب إجراء تدقيق مستقل للمتغيرات المالية حسبما تطورت في عام ٢٠٠٠، بما في ذلك استعراض نقدي لاحتمالات الموقف المالي في السنة المالية ٢٠٠١، على أن يشمل هذا الاستعراض تقييما لقدرة مكتب خدمات المشاريع على البدء في رد الأموال التي سحبت من الاحتياطي.

واتصل المدير التنفيذي بالمكتب الاستشاري KPMG لكي يقوم بالاستعراض المستقل. وتستند الملاحظات التالية على التدقيق الذي قام به الاستشاري KPMG.

٢٦٤ - بعد أن قام المكتب الاستشاري KPMG باستعراض دورة العمل لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أشار إلى أنه ''من المحتم أن تأتي أوقات تزيد فيها الأموال الخارجة عن الأموال الداخلة. وفي هذا الصدد فإن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ليس استثناء من القاعدة''. إن مهمة ودور الاحتياطي المالي قد يختلفان بالنسبة للمنظمات التمويلية التي تعمل على أساس مبدأ التمويل الجزئي. وفي حالة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فإن التمويل يمكن أن يأتي كاملا في البداية، أو أن يقدم القائمون بالتمويل التزامات مالية ثابتة كما هو الحال بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٦٥ - وأكد المكتب الاستشاري KPMG أن العجز المؤقت في الدخل يمكن أن يحدث بشكل متكرر في مجال الأعمال الذي يعمل فيه برنامج الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. لذلك فإن القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي بتفويض مكتب خدمات المشاريع إقامة احتياطي تشغيلي كان قرارا حكيما.

٢٦٦ - وشعر المكتب الاستشاري، وكذلك لجنة التنسيق الإداري، أن السحب من الاحتياطي التشغيلي لتعويض نقص مؤقت في الإيرادات يتفق مع استخدام الاحتياطي التشغيلي كما هو وراد في النظام المالي.

٢٦٧ - وباستعراض البيانات المالية لعام ٢٠٠٠ المتاحة حتى تاريخه، لاحظ المكتب الاستشاري أنه لم يحدث منذ بدء خطط العمل لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن اختلفت النتائج عن الأهداف المخططة بأكثر من ٥ في المائة. أما في عام ٢٠٠٠ فمن المتوقع أن يكون الإنجاز حسبما هو عليه الوضع الآن أقل من المستهدف بنسبة ٢٥ في المائة. وقد قام المكتب الاستشاري باستعراض مفصل للعناصر الثلاثة الرئيسية التي حددها مكتب خدمات المشاريع باعتبار أنها تسببت في هذا العجز الاستثنائي في النتائج، ومن ثم في العجز في الإيرادات في عام ٢٠٠٠، وهي: تخفيض غير متوقع في ميزانيات المشاريع التي وافق عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من موارده الرئيسية؛ صعوبات في تلقي الإذن بالتنفيذ في وقت مبكر بالنسبة للمشاريع التي تقع في إطار اتفاقات الخدمة الإدارية، وتغيير الحكومات مما نتج عنه إعادة النظر في الأولويات. وقال إن العاملين الأولين مسؤولان عن ٨٦ في المائة من العجز.

٢٦٨ - وعلى أساس الأرقام الأولية لعام ٢٠٠٠ قدر المكتب الاستشاري أن العجز في الإيرادات قد يصل إلى نحو ٣ إلى ٥ مليون دولار أو نحو ١٠ في المائة من إيرادات مكتب

الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المستهدفة لتلك السنة. وقام المكتب أيضا باستعراض التدابير التي اتخذتها إدارة مكتب خدمات المشاريع توقعا لهذا العجز في الإيرادات. وأشار المكتب الاستشاري إلى عدد من الخطوات التي اتخذها مكتب خدمات المشاريع من أجل خفض النفقات الإدارية في عام ٢٠٠٠. وخلص المكتب الاستشاري KPMG إلى ما يلي: ''إن جزءا كبيرا من العجز في الإيرادات يرجع مباشرة إلى قرارات العملاء بتأجيل أو تأخير البرامج المأذون بها، ومن الصعب تصور الخطوات الأخرى التي كان يمكن للإدارة العليا أن تتخذها لتفادي ذلك العجز''.

٢٦٩ -وفي ضوء الاختصاصات التي عهدت إلى المكتب الاستشاري درس المكتب الاستشاري مسألة موعد وكيفية رد المبلغ المسحوب إلى الاحتياطي التشغيلي. واعتمد في دراسته على استعراض للوضع الحالي للتنفيذ في عام ٢٠٠١ والتعهدات الثابتة لتلك السنة. وفي هذا السياق لاحظ المكتب الاستشاري أنه: ''فيما يتعلق بعام ٢٠٠١ يلاحظ وجود أمثلة لبدء العمل في مشاريع أجلت من عام ٢٠٠٠. كما أن الأنشطة في العام الجديد تبدو قوية وربما صيغت في إطار متحفظ. وبالإضافة إلى ذلك فإن المصاريف الإدارية مضغوطة إلى درجة كبيرة. والنتيجة التراكمية لهذا يجب أن تتمثل في عام مالي ناجح يمكن أن يسفر عن نتائج يمكن استخدامها لإعادة تغذية احتياطي عام ٢٠٠٠''.

٢٧٠ -وقال المدير التنفيذي إن المكتب الاستشاري KPMG لديه خبرة كبيرة في التعامل مع مختلف العملاء من المنظمات التي لا تعمل في سبيل الربح وتحتفظ باحتياطي تشغيلي. وعلى أساس تلك الخبرة والملاحظات التي أبديت أثناء استعراض مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تمخضت العملية عن بعض التوصيات الإضافية. وشرح المدير التنفيذي تلك التوصيات إلى المجلس التنفيذي من حيث صلتها بالمسائل التي يقوم المجلس باستعراضها. وفيما يتعلق بطبيعة الاحتياطي أثير تساؤل عما إذا كان مستوى الاحتياطي المقرر هو مبلغ محدد أم حد أقصى مسموح به. وقال المدير التنفيذي إن المكتب الاستشاري يعتقد ''أن معاملة الحسابات على أساس الحد الأقصى المسموح به (ربما أيضا مع تقرير حد أدنى) [يمكن أن يكون] أداة أفضل للإدارة المالية الفعالة''.

٢٧١ -ومن حيث الصيغة المستخدمة في حساب مستوى الاحتياطي، ذكر المكتب الاستشاري أن ''الحسابات هي الناتج الصافي للنتائج الفعلية للسنة السابقة (لتكاليف البرامج والتكاليف الإدارية). وفي حالة حدوث تضارب، خاصة بالنسبة لنفقات البرنامج، في سنة معينة، فإن أثر ذلك على حسابات الاحتياطي يمكن أن يكون كبيرا. ولذلك نقترح أن ينظر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في آلية بديلة (مثلا متوسط متحرك لفترة ثلاث

سنوات) لحساب الاحتياطي المسموح به''. وتشير توصيات أخرى إلى نظام معلومات الإدارة وتحديد الأتعاب، وهما موضوعان يتوقع إدخالهما في خطة العمل لعام ٢٠٠١.

٢٧٢ -وبشهادة شركة KPMG فإن مكتب خدمات المشاريع واجه في عام ٢٠٠٠ عجزا في النتائج وفي الإيرادات لأسباب خارجة عن سيطرته. ونتيجة لذلك، ووفقا لأحكام النظام المالي الذي أقره المجلس التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، فإن المدير التنفيذي سيقوم بسحب مبلغ من الاحتياطي التشغيلي لسد العجز المؤقت في الإيرادات. وقال إن الاحتياطي نفسه قد تكون نتيجة للأداء المالي القوي لمكتب خدمات المشاريع خلال فترة السنوات الأربع السابقة وسيبدأ سداد المبلغ ابتداء من عام ٢٠٠١.

٢٧٣ -وذكر وكيل الأمين العام للإدارة والشؤون الإدارية أن المدير التنفيذي قد ذكر إمكانية حدوث عجز في الإيرادات في عام ٢٠٠٠ وأشار إلى الحاجة إلى ضرورة سد العجز أو جزء منه خلال عام ٢٠٠١. وقال إن المدير التنفيذي قد صدر في ملاحظاته على أساس العمل الذي قام به المكتب الاستشاري KPMG. وقال إن لجنة التنسيق الإداري لم تتلق هذا التقرير بعد (أو مسودة له) و لم تناقشه. وأضاف أنه يتوقع أن يثبت التقرير المبالغ المتأخرة من إيرادات المشاريع وإمكانيات تعويضها في عام ٢٠٠١. وقال إن المتوقع من التقرير أيضا أن يتناول مسألة تدقيق النقص في التكاليف وملاحظات عن المستوى المتوقع للأداء وما يتصل به من إيرادات في عام ٢٠٠١ وكذلك حسابات ما يمكن سداده في عام ٢٠٠١. وقال إن لجنة التنسيق الإداري لا تعتزم في الوقت الحاضر اتخاذ قرار بشأن حساب الاحتياطي التشغيلي، وإنما المهمة العاجلة هي تدقيق البيانات المالية لعام ٢٠٠٠ والتوقعات المالية التي ستدرج في خطة العمل لعام ٢٠٠١.

٢٧٤ -وطلب أحد الوفود توزيع نسخة من تقرير المكتب الاستشاري على أعضاء المجلس التنفيذي. وفيما يتعلق بالملاحظات التي أبداها المكتب الاستشاري بشأن التوقعات المتحفظة للإيرادات في عام ٢٠٠١ ذكر الوفد أن من الضروري مراعاة التحفظ في التوقعات في ضوء الأداء المحقق لعام ٢٠٠٠.

٢٧٥ -وقال المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إنه سيوفر نسخا من التقرير لأعضاء المجلس التنفيذي. ولاحظ، كما هو وارد في التقرير، أن مكتب خدمات المشاريع قد خلص إلى عدد من الافتراضات تختلف عن افتراضات العام السابق. وقال إن هذا هو الأساس الذي بنيت عليه ملاحظات المكتب الاستشاري بشأن الطبيعة المتحفظة للتقديرات. وأضاف أن هناك جزءا كبيرا من حافظة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليست في شكل نهائي بعد. وقال إن مكتب خدمات المشاريع قد افترض، من حيث إعادة تكوين

مراحل الإنجاز أن ٨٠ في المائة فقط من الأنشطة المقررة لعام ٢٠٠٠ سوف يتواصل تنفيذها في عام ٢٠٠١. ومن ثم فقد روعيت الحيطة في التخطيط لعام ٢٠٠١. وقال إن هذه أول مرة في تاريخ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يحدث فيها أن التعهدات التي قدمت بشكل ثابت من مصادر تمويل المشاريع التي كانت في مرحلة التنفيذ الفعلي لم تتبلور في اللحظة الأخيرة. وأكد أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لم يضع في اعتباره التذرع بأي أضرار ولكنه يفضل استخدام الاحتياطي التشغيلي.

٢٧٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي بشأن الاحتياطي التشغيلي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٢٧٧ - وأنهى المجلس التنفيذي أعماله باعتماد المقرر ٢٠٠١/٧ (انظر المرفق الأول).

الاجتماع المشترك للمجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بمشاركة برنامج الأغذية العالمي (٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١)

عاشرا - أطر مؤشرات التقييم القطري المشترك

كلمة السيد بول نيلسون، المفوض الأوروبي للمساعدة الإنمائية والإنسانية: ''الأمم المتحدة وأوروبا: شريكان نشطان متعددا الأطراف''

٢٧٨ -ترأس الجزء الأول من الاجتماع المشترك سعادة الدكتور موفسيس أبيليان (أرمينيا) رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وجلس على المنصة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للطفولة، والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمدير التنفيذي المساعد لبرنامج الأغذية العالمي، والسيد بول نيلسون، المفوض الأوروبي للمساعدة الإنمائية والإنسانية، وقام مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم السيد نيلسون.

٢٧٩ -أكد السيد نيلسون على تقوية الروابط بين الجماعة الأوروبية والأمم المتحدة، وأشار إلى وجود مجال لتحسين وتطوير شراكة أكثر فعالية فيما بينهما. وقال إن من الضروري أن يكون التعاون مع منظومة الأمم المتحدة أكثر منهجية وبرامجية وأقل اعتمادا على المصادفة أو على أساس المشاريع، كما ينبغي تكثيف إشراك المنظمتين بشكل متبادل في الحوار بشأن قضايا السياسة العامة. وينبغي أن يقوم هذا التعاون الأوثق على إدراك القيمة المضافة والقدرات الأساسية لأجهزة الأمم المتحدة فيما يتعلق بأولويات السياسة الإنمائية للجماعة الأوروبية.

٢٨٠ -وأشار إلى التغير في السياسة الإنمائية للجماعة الأوروبية خلال السنة السابقة، ووصف العوامل الرئيسية الثلاثة التي ساعدت في تشكيل النهج الجديد للجماعة الأوروبية إزاء سياسة التنمية والتعاون الإنمائي. أول هذه العوامل أن الجماعة الأوروبية ووزراء التنمية في الاتحاد الأوروبي اتفقوا في اجتماعي المجالس الإنمائية في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ على سياسة إنمائية أوروبية. وثانيهما أن دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة ودول البلدان الأفريقية والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ السبع والسبعين المشتركة في الشراكة بين مجموعة البلدان الأفريقية وبلدان الكاريبي والمحيط الهادي والاتحاد الأوروبي قد حققت معلما جديدا في علاقاتها بإنشاء اتفاق كوتونو. وثالثها أن الجماعة الأوروبية قد اتخذت مقررات

واسعة المدى بشأن إصلاح وتحسين إدارة المساعدة الخارجية للجماعة بشكل جذري. وأضاف أن القرارات الثلاثة تهدف إلى مساعدة الجماعة على الاستجابة للتحدي المزدوج الذي يتمثل في زيادة كفاءة المساعدة الخارجية ومساعدة البلدان النامية على الاندماج بشكل تقدمي في الاقتصاد العالمي.

٢٨١ -وكانت النتيجة أن السياسة الإنمائية الجديدة للجماعة الأوروبية تركز الآن على تخفيف حدة الفقر باعتبارها الهدف العام لسياسات الجماعة وأنشطتها. وفي إطار هذا الهدف العام، سوف تركز الجماعة على ستة مجالات لها فيها ميزة نسبية وهي: التجارة والتنمية؛ والتكامل والتعاون على النطاق الإقليمي؛ والسياسات الاقتصادية الكلية التي ترتبط باستراتيجيات تخفيف الفقر وخاصة دعم القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة؛ والنقل الآمن والمستدام؛ واستراتيجيات الأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة؛ وبناء القدرات المؤسسية؛ والحكم الرشيد، وسيادة القانون. وستدمج في جميع هذه الأنشطة بشكل كامل الموضوعات الداخلة في معظم القضايا مثل البُعد الجنساني والبيئة وحقوق الإنسان.

٢٨٢ -وقال إن الجماعة الأوروبية، وهي واحد من أكبر المانحين في مجال المساعدة الإنمائية، تحاول أن تستخدم الأطر والعمليات القائمة بأفضل ما يمكن، ومنها أوراق استراتيجية تخفيف الفقر وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي وضع الأوراق الاستراتيجية القطرية للتخطيط المتعدد السنوات في المستقبل سوف يستند الاتحاد الأوروبي في برامجه على تلك الآليات ما أمكن.

٢٨٣ -وقال إن الالتزامات التي تم التعهد بها في قمة التنمية الاجتماعية استخدمت كأساس للتوجه السياسي الجديد في الجماعة الأوروبية بشأن التعاون الإنمائي. وقد أدخلت هذه الالتزامات بشكل كامل في اتفاق الشراكة بين مجموعة الدول الأفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي الموقعة في كوتونو في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. فالاتفاقية تركز على تخفيف الفقر وإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. والخطوة الأولى في هذا السبيل هي تعزيز البُعد السياسي في العلاقة بين مجموعة الدول الأفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد والمساواة بين الجنسين والقضاء على الفساد وأهمية الاتصال والمعلومات. وأضاف أن اتفاقات الشراكة الاقتصادية الإقليمية ستدخل في مجال التجارة الحرة الإقليمية بما يسمح لبلدان المجموعة بالتكامل بشكل تدريجي مع الاقتصاد العالمي، ذلك أن التعاون الإقليمي والتكامل الإقليمي يعتبران حجر الزاوية في الاستجابة الفعالة للعولمة كما، أن التجارة ترتبط ارتباطا وثيقا بقضايا البيئة ومستويات العمل. وقال إن اتفاق كوتونو

يمهد السبيل لزيادة الاستثمارات المباشرة الأجنبية، التي يعتزم الاتحاد الأوروبي زيادتها عن طريق مرفق استثماري جديد للأعمال بقيمة ٢,٢ بليون يورو. وسوف يكون تخصيص الأموال في المرفق على أساس تقييم الاحتياجات الفردية لكل بلد وعلى أساس أداء هذه البلدان.

٢٨٤ -ووصف السيد نيلسون أيضا إصلاح الخدمات الخارجية للجماعة الأوروبية اعتبارا من عام ٢٠٠١، فقال إن هدف تحسين الكفاءة يقوم على ثلاثة عناصر رئيسية هي: مكتب جديد للتعاون الأوروبي في مجال المساعدة يقوم بإدارة المساعدة الخارجية للاتحاد الأوروبي؛ وإنشاء آليات قوية وواضحة تضمن المساواة والتنسيق بين برامج المساعدة التي تقدمها الجماعة الأوروبية؛ ومن خلال إعادة فحص الالتزامات القائمة من أجل تحسين سرعة ونوعية الإنفاق. وقد بدأت المرحلة الأولى من توزيع وتفويض السلطات إلى ٢٣ مندوبا في عام ٢٠٠١ وقطعت حتى الآن شوطا كبيرا في هذا المجال وهي تتضمن أيضا تقديم موارد بشرية ومادية. وسيتم إدماج جميع المندوبين بنهاية عام ٢٠٠٣.

٢٨٥ -وقال إن من أهداف إدارة المساعدة الخارجية تقوية التعاون مع عدد من المنظمات التي تعمل في المجال الإنساني ومجال التنمية في منظومة الأمم المتحدة؛ وأن التغييرات في المتطلبات القانونية ستتيح المجال لتعاون أكثر مرونة مع الأمم المتحدة كما تسهم في ذلك تغيير ثقافة الشركات في الجماعة الأوروبية فيما يتعلق بالأمم المتحدة. وستعقد عدد من الاجتماعات تتصل بالتخفيف من الفقر في عام ٢٠٠١، بما في ذلك المؤتمر الثالث بشأن أقل البلدان نموا واجتماع التمويل من أجل التنمية.

٢٨٦ -ومضى قائلا إن سياسة التنمية في الجماعة الأوروبية قد دخلت حقبة جديدة. وبالنظر إلى دور الجماعة باعتبارها شريكا عالميا كبيرا في التعاون الإنمائي فإنها مستعدة لتحمل نصيبها من المسؤولية عن تحسين أحوال المجتمع الدولي. وأضاف قائلا إن الأمر يحتاج إلى مزيد من الحكم العالمي وليس إلى التقليل منه؛ ومن ثم فإن توثيق التعاون بين الجماعة الأوروبية وأسرة الأمم المتحدة سوف يعزز هذا الجهد.

٢٨٧ -وفي ختام حديثه أعرب السيد نيلسون عن الأسف إزاء القرار الأخير الذي اتخذه أحد كبار المانحين لصندوق الأمم المتحدة للسكان، خاصة في وقت يحتاج فيه كثير من النساء اللاتي يتعرضن لسوء المعاملة والتهميش إلى دعم الصندوق. وأكد على أهمية العمل الذي يقوم به الصندوق والذي تقوم به المؤسسة الدولية للأبوة المخططة، وهما منظمتان قامتا بإسهام كبير في التخفيف من الفقر وفي المساهمة في إقامة مجتمع عالمي طيب.

تعليقات الوفود

٢٨٨ -رحبت الوفود بالحقبة الجديدة من التعاون الإنمائي التي أطلقتها الجماعة الأوروبية وذكرت أن الشراكة مع الأمم المتحدة على وجه الخصوص تمثل خطوة إيجابية كبيرة. وقالوا إن التحدي الرئيسي يتمثل في تعميق التنسيق والتعاون والانطلاق على أساسهما. وأشارت إحدى المتكلمات إلى الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة التي تزداد قوة، وازدياد أهمية الأنشطة الإقليمية وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز باعتبارها تطورات إيجابية في هذا السبيل. وقالت إن المطلوب هو نهج واقعي وكلي إزاء التنمية، نهج تترجم فيه الأفكار الجديدة إلى توجيهات واستراتيجيات سياسية. وأضافت أن تعميق التعاون بين الجماعة الأوروبية والأمم المتحدة في الأنشطة الإنمائية إنما هو أولوية مهمة لوفدها، الذي يترأس الآن الاتحاد الأوروبي. وقالت إن الحوار بين المجلس التنفيذي والمفوض الأوروبي في المستقبل سيكون أمرا محمودا.

٢٨٩ -وأعرب وفد آخر عن الامتنان للمفوض لزيارته إلى اليابان قبل حضوره الاجتماع المشترك للمجلسين التنفذيين. وأكد المتحدث على أهمية ضمان الدعم العام للمساعدة الإنمائية الرسمية من خلال المزيد من البرامج الفعالة والكفؤة. وأعرب عن ترحيب وفده بافتتاح مكتب التعاون الأوروبي في مجال المساعدة، وقال إن بلده يشارك السيد نيلسون في كثير من الأهداف التي وصفها، خاصة التعاون مع الأمم المتحدة. وعلى الصعيد القطري فإن السياسة الاستراتيجية لتخفيف الفقر وخطط العمل الشاملة للقطاعات هي من الأدوات الرئيسية، وذكر أن تنسيق المساعدة ينبغي أن يكون عملية تدريجية، من غير فرض لوجهات النظر على البلدان النامية. وقال إن من المهم أن تختار البلدان المتلقية نوع المساعدة الإنمائية الذي يناسبها وفقا لظروف البلد. وفي هذا الصدد يمكن النظر في النُهج إزاء البرامج والمشاريع.

٢٩٠ -ورحبت وفود أخرى بالأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي للمساعدة الإنمائية وزيادة التعاون مع الأمم المتحدة. وأعربوا عن الأمل في أن يكون اجتماع التمويل الإنمائي بشيرا بعكس اتجاه التناقص الحالي في الموارد من أجل التنمية. وأشار أحد الوفود إلى الخبرة الناجحة في التعاون الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إزالة الفقر. وأثار متحدث آخر استفسارات عن التنسيق بين أدوات البرمجة على المستوى القطري وعن كيفية التنسيق بين برامج المساعدة التي تقدمها دول الاتحاد الأوروبي مع برنامج المساعدة العام للاتحاد.

٢٩١ -وأعربت المديرة التنفيذية لليونيسيف عن تقديرها للقيادة الرشيدة للمفوض الأوروبي نيلسون في تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وقالت إن اليونيسيف ملتزم

بالعمل مع الاتحاد الأوروبي في الحوار الجاري الذي يقترحه المفوض الأوروبي. وقالت أيضا إن اليونيسيف يتطلع إلى استعراض العشر سنوات للقمة العالمية بشأن الطفل الذي سيعقد في عام ٢٠٠١.

٢٩٢ -وشكرت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان المفوض الأوروبي على الإعراب عن تأييده لصندوق السكان، وقالت إن ذلك سيساعد الأنشطة التي اقترحتها خاصة في الإطار الإقليمي.

٢٩٣ -وشكر الأمين التنفيذي المساعد لبرنامج الأغذية العالمي المفوض الأوروبي على بيانه وقال إن منظمته تدرك الدور الهام الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي، ومن هذا المنطلق أضافت مقعدا للاتحاد الأوروبي في المجلس التنفيذي بصفة مراقب.

٢٩٤ -وأعرب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تأييده للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي مؤكدا على أهمية المبادرة الجديدة.

٢٩٥ -وأجاب السيد نيلسون على تعليقات واستفسارات الوفود. فقال إن الجماعة الأوروبية تتطلع إلى تعزيز الحوار مع الأمم المتحدة، وأكد على أهمية التعاون في مجال منع الصراع وفي الأنشطة التي تستهدف سد الفجوة بين الأزمات والتنمية. وأكد على أهمية الكفاءة في التعاون الإنمائي وفي استمرار الدعم العام للمساعدة الإنمائية الرسمية. وفيما يتعلق بالبرمجة أكد على الأهمية القصوى لخطط العمل الشاملة للقطاعات باعتبارها سبيلا لتحسين نوعية الأنشطة الإنمائية وإمكانية التنبؤ بها. وقال إن استخدام الورقة الاستراتيجية الخاصة بتخفيف الفقر كإطار للعمل يمكن من التنسيق مع المانحين من خلال إشراك مؤسسات بريتون وودز. وأكد على ضرورة العمل الجماعي في برامج قابلة للتنفيذ يمكن التنبؤ بنتائجها. وردا على أحد الأسئلة المثارة قال السيد نيلسون إن الاتحاد الأوروبي لن يقدم إسهامات في الموارد الأساسية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، لأن أعضاء الاتحاد يقومون بذلك بصفة فردية. وأعرب عن الأمل في أن الاجتماع الخاص بتمويل التنمية سيساعد في حشد الدعم الشعبي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

عرض للتقدم المحرز في استخدام أطر مشتركة لمؤشرات التقييم القطري

٢٩٦ -ترأست السيدة أويا مايا فينسكيس - آهو (فنلندا) نائبة رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، الجزء الثاني من الاجتماع المشترك للمجلس التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، بمشاركة برنامج الأغذية العالمي، فنقلت إلى الحاضرين تحيات رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي وأبلغت الوفود بأن الاجتماع سينظر في التقدم الذي يجري تحقيقه في وضع مؤشرات التقييم القطري

المشترك واستخدامها. وقدمت للاجتماع رئيس الفريق العامل المخصص التابع للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة بشأن مؤشرات التقييم القطري المشترك.

٢٩٧ -وقال رئيس الفريق العامل المخصص إن وضع مؤشرات التقييم القطري المشترك إنما هو مثال للتعاون في منظومة الأمم المتحدة كأحسن ما يكون التعاون. وقال إنه بالإضافة إلى المنظمات الممثلة على المنصة، اشترك في هذا العمل بنشاط كل من شُعبة الإحصاء بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وجميع اللجان الإقليمية ووكالات أخرى. وأكد على أن التقييم القطري المشترك هو عملية تركز على قطر معين لاستعراض وتحليل الوضع الإنمائي الوطني، وأن مرونة الخطوط التوجيهية تكفل الاستجابة إلى الحالات والظروف المحلية وأن التقييم القطري المشترك يعزز الشراكة بين الشركاء في التنمية الوطنيين والدوليين. وذكر أن قائمة المؤشرات الواردة في الإطار المذكور في الإرشادات التوجيهية بشأن التقييم القطري المشترك إنما هي توجيهات وليست محدودة أو شاملة وأن الغرض من المؤشرات هو بيان التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية لمؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى ومؤتمرات القمة والاتفاقيات المعقودة في عقد التسعينات، وأن إطار المؤشرات يساعد أيضا في تحديد الفجوات في البيانات والمجالات التي تحتاج فيها النظم الإحصائية الوطنية إلى دعم.

٢٩٨ -وقال رئيس الفريق العامل إنه من أجل تقييم التقدم في استخدام إطار مؤشرات التقييم القطري المشترك وجه الفريق استبيانا إلى البلدان التي أكملت التقييم القطري المشترك منذ وضع الخطوط التوجيهية، وتلقى ردودا من ٣٦ من مجموع ٣٧ بلدا شملها الاستبيان. وقد أسفر المسح عن أن الفرق القطرية للأمم المتحدة التي تعمل مع الحكومات الوطنية تستخدم مؤشرات خاصة بكل بلد، وأن توفر البيانات هو العنصر الرئيسي الذي يحدد أي المؤشرات يمكن استخدامها. وأفاد معظم الفرق القطرية عن وجود علاقات عمل وثيقة مع الحكومات، خاصة مكاتب الإحصاء الوطنية والوزارات، وأن الخبراء الوطنيين يستخدمون على نطاق واسع. وتبين من المسح أن دور مكاتب الإحصاء الوطنية هو دور محوري من حيث اختيار المؤشرات واختبارها. وفي هذا الصدد أفاد معظم الفرق القطرية أنهم يعتمدون أساسا على مصادر البيانات الوطنية وأنهم لا يعتمدون على المصادر الدولية إلا في أوقات الأزمات أو في حالات ما بعد الأزمات.

٢٩٩ -ويتبين من المسح أيضا أن معظم الفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة إما قامت بإنشاء قواعد بيانات لمتابعة المؤتمرات العالمية أو أنها تخطط لذلك؛ إلا أن صيانة قواعد البيانات وتحديثها أمر يعوقه محدودية الموارد ونقص الخبرة. وتستخدم المؤشرات في أطر التقييم القطري المشترك كأساس للتقييم والتحليل على المستوى القطري، من أجل تحديد

المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى وضع سياسات وبرامج لها، وأيضا كأدوات لأعمال الدعوة المشتركة والبرمجة المشتركة. وأفادت كثير من الأفرقة القطرية عن وجود روابط بين التقييم القطري المشترك وأطر السياسة العامة الجارية الأخرى كما ذكر عدد منهم وجود روابط مع الورقة الاستراتيجية لتخفيف الفقر. وذكر معظم الأفرقة القطرية أن لديهم برامج لدعم القدرة الإحصائية أو أنهم يخططون لذلك ضمن إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة.

٣٠٠ -وأشار رئيس الفريق العامل إلى أن هناك عددا من التحديات في المستقبل، ذلك أن أطر مؤشرات التقييم القطري المشترك تحتاج إلى تطوير للاستجابة إلى الأولويات الجديدة في الخطط الوطنية، وللاستعراضات القطرية ولإعلان الألفية. وقال إن جمع المعلومات عملية مكلفة ولا توجد سوى موارد محدودة لدعم النظم الإحصائية، ولذلك يحتاج الأمر إلى استمرار المساعدة المالية الدولية والخبرة التقنية الدولية في هذا المجال. وقال إن تطوير مؤشرات جديدة يجب أن يستفيد من أفضل الممارسات التي أسفرت عنها التجارب السابقة ومن زيادة الاشتراك القطري والإقليمي.

عرض قدمه الفريق القطري لنيبال

٣٠١ -أفاد نائب رئيس هيئة التخطيط الوطنية في حكومة نيبال بأن منظومة الأمم المتحدة تعمل في نيبال منذ عام ١٩٥١ وأن كثيرا من النتائج الملموسة قد تحققت في تحسين حياة سكان نيبال. وقال إن الأمم المتحدة هي صديق مؤتمن وشريك أمين للحكومة. ونوه بثلاثة مشاريع يعمل فيها برنامج الأمم المتحدة واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي بشكل يكمل بعضها بعضا وتستفيد كل منها بما تتمتع به من ميزة نسبية. ولاحظ على وجه الخصوص الخطوات الثابتة التي تتخذ لتحسين التعاون من خلال التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأعرب عن سروره بوجه خاص، كرئيس لحلقة العمل الوطنية بشأن مسودة التقييم القطري المشترك، للنقاش الغني الذي يدور حول تحديات التنمية في البلد، ذلك النقاش الذي دار بسبب التقييم القطري المشترك.

٣٠٢ -وقال إن إطار مؤشرات التقييم القطري المشترك قد نضج خلال ١٨ شهرا عُقدت فيها سلسلة من المشاورات مع مختلف الأجهزة الحكومية التي تعمل في جمع البيانات ومع صانعي السياسة وسائر المسؤولين الذين يستخدمون تلك البيانات، وخلصوا إلى أن من الضروري تحقيق توازن بين ما هو مرغوب وما هو ممكن. ونوه بشكل خاص بالفريق المواضيعي المشترك بين الوكالات التابع للأمم المتحدة لدورهم الفعال في تحديد الاحتياجات من البيانات ومصادر تلك البيانات. وأضاف أن البيانات وهي شاملة وحديثة سوف تساعد الحكومة في الرصد المنهجي لتحقيق الأهداف المتفق عليها في المؤتمرات الدولية. وقال إن من

النتائج الملموسة ما تحقق من تعاون وثيق بين الحكومة ومؤسسات الأمم المتحدة من أجل جعل التعداد السكاني القادم يراعي المنظور الجنساني.

٣٠٣ - وقال المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن إطار مؤشرات التقييم القطري المشترك في نيبال ساعد على تقييم الحالة الإنمائية العامة وتحديد التحديات الرئيسية. وقد اعتمد عليه في تحليل احتياجات التنمية كما ساعد في رصد التقدم نحو تحقيق الأهداف العالمية وأهداف إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقال إن التقييم حدد الفجوات في البيانات وضرورة بناء القدرات. وقال إنه جزء من استراتيجية ثلاثية تتكون من التقييم والتحليل والعمل وكل جزء منها يساند الأجزاء الأخرى. وأضاف أن مؤشرات التقييم القطري المشترك التي استخدمت تم اختيارها لأنها تناسب الوضع في نيبال وعلى أساس توفر ونوعية البيانات. وقال إن المشتركين في العملية من الحكومة ومؤسسات الأمم المتحدة وسائر الشركاء في التنمية كانوا يلتقون في مجموعات مواضيعية مشتركة بين الوكالات لتقرير المؤشرات. وأضاف أنهم توصلوا إلى اتفاق في الآراء على ١١٤ من المؤشرات على أساس المعلومات المقدمة من ٢٨ من الموارد الحكومية و ٧ من الموارد الدولية ولكن بقيت بعض الفجوات. ومن أجل سد هذه الفجوات لا بد من تدعيم جهاز المعلومات الوطني في مجالات جمع البيانات وتجهيز البيانات وتنسيق النظم الإحصائية الوطنية.

٣٠٤ - وقال ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في نيبال إن وضع مؤشرات التقييم القطري المشترك في نيبال قلل من ازدواجية الجهود التي تقوم بها مختلف المنظمات وساعد على شيوع روح الفريق والإحساس بالهدف بين موظفي الأمم المتحدة في ذلك البلد. وقال إن وثيقة التقييم القطري المشترك التي تم وضعها تلقى قبولا حسنا سواء في نيبال أو خارجها. وأشار إلى الدروس المستفادة وقال إن العملية كان يمكن أن تكون أكثر مشاركة، وأنها زادت بالفعل من عبء العمل الذي تقوم به الأفرقة المواضيعية المشتركة بين الوكالات. وقال إن العملية كان يمكن أن تكون مفيدة بشكل أكبر لو استخدم النهج القائم على الحقوق من البداية.

٣٠٥ - وأضاف أن نتائج التقييم القطري المشترك قد أبرزت التحديات الإنمائية التي تواجهها نيبال وأن التحدي الرئيسي هو التخفيف من الفقر المنتشر في الدخل: إذ أن ٤٢ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر الذي وضعته الحكومة، وأن خطة التنمية الوطنية تهدف إلى إنقاص هذه النسبة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وقال إن هناك تفاوتا كبيرا في الدخول وأن تصنيف نيبال على أساس مؤشر التنمية البشرية منخفض، وأن معدل نمو السكان

لا يزال عاليا (إذ يتضاعف حجم السكان كل ٢٩ سنة) وأن المؤشرات الصحية، ومنها معدلات وفيات النفاس ومعدلات الوفاة للأطفال الرضع ومن هم دون سن الخامسة مدعاة للقلق. وقد سجلت نيبال أعلى معدلات وفيات الطفولة في جنوب آسيا وأن النساء في نيبال لا تتوفر لهم الرعاية الصحية قبل الولادة. وأضاف أن نسبة الالتحاق بالمدارس تتحسن ولكنها لا تزال منخفضة بالمقارنة بالبلدان الأخرى وهناك فوارق كبيرة في معدلات التعليم بين البنين والبنات. وقال إن النساء يعانين أيضا من معوقات أخرى.

٣٠٦ -وناقش ممثل اليونيسيف كيف أن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يمكن أن يساعد البلد في الانتقال من مرحلة التحليل إلى مرحلة العمل. وأعطى مثالين على ذلك: ففي المثال الأول بدأ بتعليم البنات: إذ كان معدل التحاق البنات بالتعليم الابتدائي أقل بـ ١٩ في المائة من الأولاد. وأضاف أنه اتضح من تحليل هذا التقييم أن البرامج الحالية لا تضيق الفجوة وأن من الضروري زيادة نسبة المعلمات وتحسين نوعية التعليم المقدم إلى البنات. وقام إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بوضع برنامج مشترك من أجل تحقيق هذه الأهداف. وفي المثال الثاني تبين من التقييم وجود فجوات في بيانات سوق العمل فيما يتعلق بتوزيع العمالة بالنسبة للجنسين وعمالة الأطفال والقطاع غير الرسمي. ونتيجة لذلك اتضح أن سياسات العمالة الحكومية لا تحل بعض المشاكل الكبيرة في سوق العمالة. ومن ثم أدخل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ضمن أنشطته دعما مشتركا لإقامة نظام معلومات عن سوق العمل ولإجراء مسح للقوى العاملة.

٣٠٧ -وركز ممثل برنامج الأغذية العالمي/المدير القطري على الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة بشكل مشترك في نيبال، فأشار إلى التركيز الجغرافي لأنشطة الأمم المتحدة في أكثر المناطق حرمانا في البلد، وقال إن منظمات الأمم المتحدة تتعاون في عدد من المشروعات في عدة محافظات تعاني من نقص الأغذية في غرب البلاد. وناقش مبادرة أتشهام في القطاع الغربي حيث تقوم اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الغذاء العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بالتعاون جميعا في مشروعات تشمل تمكين المرأة، وبقاء الأطفال ونموهم وتنميتهم، ومكافحة مرض الإيدز، وسلامة الحكم، وتوليد الدخل وفرص العمالة، وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للطبقات المحرومة والمقهورة بين السكان. وقال إن هناك عدة منظمات تتعاون أيضا بشأن مبادرة مشتركة للسيطرة على الاتجار بالنساء والبنات.

٣٠٨ -وذكر الممثل الدائم لمملكة نيبال أن اختيار نيبال لتكون موضع عرض خاص أمام الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية هو دليل على الثقة المتبادلة والشراكة الناجحة بين

الحكومة ومؤسسات الأمم المتحدة. وبما أن هذه المنظمات ظلت أفضل شركاء البلد الذين يعتمد عليهم، فإن الحكومة تسعى إلى زيادة التعاون معهم. وقال إن الحكومة على استعداد للعمل في إطار أي نموذج يؤدي إلى تحسين أداء التنمية في البلد، وأن الممثل الدائم يرى أن التقييم القطري المشترك هو وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هما أفضل الأدوات. إلا أنه حذر من أن نيبال لا تود أن تكون حقل تجارب لنماذج ليس لها فرص كبيرة للنجاح وأنها لا تتحمل هامشا كبيرا للخطأ. وقال إن التنسيق بين المانحين وبين القطاعات هو أمر ضروري ومحمود ولكن وضع أدوات متعددة يستخدمها مختلف المانحين يمثل مشكلة كبيرة لبلد ضعيف مثل نيبال.

٣٠٩ -وأعربت الوفود في تعليقاتها عن تقديرها للعرض الذي قدمه الفريق القطري للأمم المتحدة في نيبال وللبيانين اللذين ألقاهما نائب رئيس هيئة التخطيط القومي والممثل الدائم. وأشار عدد من الوفود إلى أهمية التقييم القطري المشترك وقالوا إنه يجب أن يكون في صميم جهود التنمية التي تقوم بها الأمم المتحدة. وأعربوا عن الأمل في أن يكون دور التقييم القطري المشترك هو التركيز على النقاش أثناء الاستعراض الثلاثي للسياسة العامة الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك في المناقشات الفنية بشأن المؤشرات وبناء القدرات في اللجنة الإحصائية. وأشاروا إلى أن العرض والبيان اللذين ألقاهما رئيس الفريق العامل التابع للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة بشأن مؤشرات التقييم القطري المشترك يوضحان ما يمكن أن يسهم به التقييم القطري المشترك في بناء القدرات، كما يظهران محورية الدور الذي تؤديه المؤشرات في مساعدة البلدان على الوصول إلى أهدافها الإنمائية الوطنية وفي توجيه المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة.

٣١٠ -وأعربت عدة وفود عن سرورها لأن التقييم القطري المشترك يعطي الأولوية للمؤشرات الموضوعة وطنيا. وطلب أحد الوفود إيلاء مزيد من النظر لمسألة ملاءمة المؤشرات الإقليمية أيضا. وذكر أنه مطلوب مزيد من التحليل للتأكد من صلاحية مختلف المؤشرات لأن مؤشرا وحيدا عالميا لا يمكن أن يكون صالحا لجميع البلدان. وقال أحد الوفود إن التقييم القطري المشترك لا بد أن يكون ملكا للحكومة ولكن من الضروري إجراء مشاورات مع جميع أعضاء منظومة الأمم المتحدة وبقدر الإمكان مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمانحين الثنائيين كذلك. وأعرب عن الحاجة إلى مزيد من التماسك بين مختلف عمليات جمع البيانات ومتطلبات هذه البيانات في البلدان النامية. وأعرب عن الأمل بأن التحليل المشترك للظروف المحيطة يمكن أن يساعد في التقليل من عدد التحليلات التي ينبغي على المانحين والحكومات عملها.

٣١١ - وأكد أحد الوفود على الأهمية الحيوية للتأكيد الواضح بأن التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لا بد وأن يتفقا مع أهداف البلدان المعنية وأن الحكومات لا بد أن تقوم بدور القيادة في تطويرهما. وأشير إلى أن المؤشرات المستخدمة لرصد التقدم في أهداف المؤتمرات تحتاج إلى إعادة النظر فيها من ناحية صلاحيتها الفنية من قبل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وهي هيئة حكومية متعددة الأطراف. فعلى سبيل المثال لا توجد أهداف دولية متفق عليها كما لا توجد طريقة لرصد تطبيق الحكم الصالح. وأشار الوفد إلى أن جميع المؤشرات لا بد وأن تتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن الاتفاقات المبرمة في المؤتمرات العالمية تنطبق على الجميع وليس على الدول النامية فحسب.

٣١٢ - وعرض أحد الوفود تقييمات حكومته لتنفيذ التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في بلدين، فذكر أنه حدث تقدم في إشاعة العمل بروح الفريق وقال إن مزيدا من التعاون في وضع التقييم القطري المشترك يؤدي إلى برامج مساعدة إنمائية أفضل. وذكر بأن التقييم القطري المشترك هو عملية ستتطور وتتقدم باستمرار. وذكر متحدث آخر أن إقناع دافعي الضرائب بقيمة المساعدة الإنمائية الرسمية هو أمر يزداد صعوبة، وأن التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هما من الآليات الضرورية لإقناع الجمهور بأن الأموال التي يقدمها المانحون لا تضيع سدى. والعنصر الأساسي في العملية هو ألا تصبح بيروقراطية أكثر من اللازم وأن تظل المؤشرات مرنة حتى يمكن تلبية احتياجات مختلف البلدان النامية. ودعا نفس الوفد إلى مزيد من التنسيق مع العمل الجاري لدى المانحين الثنائيين.

٣١٣ - وردا على ذلك قال نائب الرئيس إن بناء القدرات هو بالتأكيد أمر محوري في مفهومي التخطيط القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقال إن العملية تسير سيرا حسنا في بلده، حيث أشركت الحكومة منذ بداية المناقشات حول تطوير مؤشرات التقييم القطري المشترك. وقال إن هذا أمر ضروري جدا لكي تحس الحكومة بملكيتها في العملية. ومع ذلك فإن العملية قد كشفت إلى أي مدى من الضروري تقوية مرافق البيانات الوطنية. وأضاف أن مؤسسات الأمم المتحدة تقوم في هذا الصدد بالمساعدة في تعزيز قدرات مكاتب الإحصاء المركزية في عملها في تجميع ونشر البيانات.

٣١٤ - وقال الممثل المقيم إن المانحين الثنائيين يشتركون في المجموعات المواضيعية وأنهم جزء من عملية المشاورات. وقال إن التحديات في المستقبل تتمثل في نقص البيانات والحاجة إلى تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لتلبية هذه الاحتياجات. وقال رئيس الفريق العامل إنه قد تحقق تقدم كبير في تنفيذ التقييمات القطرية المشتركة، ولكن العملية لا تزال في مهدها. ولا بد من الاستمرار في عملية الاستعراض والتشذيب، خاصة من أجل ضمان اشتراك

الحكومات وملكيتها. ويحتاج الأمر إلى مزيد من بناء القدرات خاصة فيما يتعلق بالبيانات وتوزيعها حسب الجنس، لأن هذه لا تزال في كثير من الأحيان بدائية. وأضاف أن هذا مجال تساعد فيه مؤسسات الأمم المتحدة بشكل خاص. وقال إنه من الصحيح عدم وجود مؤشرات للحكم الصالح، ومن الصحيح أيضا أن التقييم القطري المشترك هو أداة للاستخدام في البلدان النامية، ومع ذلك فإن أجهزة الرصد في المعاهدات الدولية مهتمة أيضا بتقييم الحقوق المدنية والسياسية سواء في البلدان النامية أو البلدان المتقدمة النمو.

المناقشات مع الرؤساء التنفيذيين للصناديق والبرامج

٣١٥ - ترأس سعادة غيرت روزنتال (غواتيمالا) رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان الجزء الثالث من الاجتماع المشترك، فرحب بالمديرة التنفيذية لليونيسيف والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير التنفيذي المساعد لبرنامج الأغذية العالمي.

٣١٦ - واقترح رئيس المجلس على الوفود أن تنتقل المناقشة من المستوى القطري إلى مستوى أعم وأشمل. وسأل أحد الوفود عن الخطوة التالية في إدماج عملية التقييم القطري المشترك/ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في إجراءات برنامجية. وسأل كذلك عن النهج الذي يقوم على أساس الحقوق. وأبرز مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأهداف المعتمدة في قمة الألفية التي عقدتها الأمم المتحدة والتي قال عنها إنها أعطت طاقة جديدة لعملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وألزمت جميع الحكومات بتحالفات عالمية ووطنية. وأضاف أن هذا يساعد الأفرقة القطرية على تنسيق أعمالها خلف أهداف قمة الألفية، مما يولد مزيدا من التعاون الفعال بين جميع الشركاء، ومن ثم يؤدي إلى تيسير البرمجة. وأكد المدير على أن تنفيذ النهج الذي يقوم على الحقوق ليس فرضا لخطة عمل من الخارج، وإنما هو فرصة لحشد جهود الشركاء على المستوى القطري من أجل تحقيق تقدم بشكل يؤيده كل إنسان. وقالت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إن النهج الذي يقوم على الحقوق يعطي الحكومات الأدوات التي تساعدها في الوفاء بالتزاماتها التعاهدية.

٣١٧ - وذكرت المديرة التنفيذية لليونيسيف أن عددا من البلدان ومنها كمبوديا وموزامبيق اعتمدت نهجا يقوم على أساس الحقوق. وأكدت على ضرورة أن تكون الحكومة في موقف القيادة من ناحية عمليات التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مع اشتراك جميع الفرقاء بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وذكرت أنه حدث تقدم كبير نحو تملك الحكومات للعملية وأنه يجري التنسيق بين التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من ناحية وورقة استراتيجية تخفيف الفقر وإطار التنمية الشاملة من ناحية

أخرى. وأعادت إلى الأذهان كيف أن المجلس التنفيذي في الاجتماعات المشتركة الأولى كان ينظر فيما سيكون عليه التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأن أعضاء المجلس في هذا الاجتماع مستعدون الآن ، بعد فترة قصيرة نسبيا، لمناقشة ما تحقق. ولكي لا تكون العملية عبئا جديدا ذكرت كل من المديرة التنفيذية لليونيسيف والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن التحليل الظرفي على مستوى الوكالة لن يكون مطلوبا بعد الآن وحلت محله عمليات التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في حالات معينة.

٣١٨ -وشكر عدد من الوفود الفريق القطري لنيبال على عرضهم الجيد ولاحظوا أن التعاون مع الأمم المتحدة في هذا البلد كان ذا قيمة وفائدة. وسأل أحد الوفود عن الكيفية التي يمكن بها للأفرقة القطرية في البلدان الأخرى الاستفادة من الدروس الناجحة لعملية التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، كما تبرزه تجربة نيبال، وعن نوع القيادة المطلوب ممارسته على المستوى المركزي. وسأل وفد آخر عن الكيفية التي يمكن بها دعم تطوير المعلومات ونشرها وكيف يمكن إشراك مؤسسات بريتون وودز بشكل أكبر في أعمال منظومة الأمم المتحدة. وطلب أحد الوفود معلومات عن الصلة بين البيانات المستخدمة في تقارير التنمية البشرية الوطنية وتلك المستخدمة في التقييم القطري المشترك.

٣١٩ -وأجاب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن هناك جهودا جارية لنشر الممارسات الجيدة عن طريق التدريب المشترك وأنه في الحالات التي يتبين فيها أن عملية إطار الأمم المتحدة الإنمائي متعثرة، تقوم المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة بإرسال بعثات لتقييم الوضع ولمساندة الأفرقة القطرية في ممارساتها. وفي مجال نشر المعلومات نبه أعضاء المجلس إلى مواقع الإنترنت: RCNet (شبكة المنسقين المقيمين للأمم المتحدة) و DevLink (معلومات لدعم الأفرقة القطرية للأمم المتحدة). وأضاف أن تقارير التنمية البشرية القطرية تعتمد اعتمادا كبيرا على التقييم القطري المشترك. وقال أيضا إن مؤسسات الأمم المتحدة تتعاون مع مؤسسات بريتون وودز عن طريق إشراكها في أطر التنمية الشاملة والورقات الاستراتيجية لتخفيف الفقر. وقال إن المطلوب في النهاية هو ملكية وطنية قوية.

٣٢٠ -وأشار أحد الوفود إلى أن جمع البيانات الوطنية في البلدان النامية يتسم بالضعف بشكل عام وأكد على الحاجة إلى بناء القدرات. وذكر وفد آخر أن مؤشرات التقييم القطري المشترك يجب أن تتنوع وأن تتسم بالمرونة حسب حالة كل بلد. وطلب وفد آخر إيضاحات عن دور اللجان الإقليمية. وقالت المديرة التنفيذية لليونيسيف إن هناك اتصالا مع اللجان الإقليمية وأن هناك تفاعلا متناميا بشكل أفضل. وذكرت المديرة التنفيذية لصندوق

الأمم المتحدة للسكان أن منظمتها ساندت اللجان الإقليمية في جمع البيانات، وأضافت أن هناك بالفعل قدرا كبيرا من التعاون في هذا المجال.

٣٢١ - وذكر المدير التنفيذي المساعد لبرنامج الأغذية العالمي أن هناك فترات في التاريخ حدثت فيها تحولات ضخمة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وأن عملية التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هي أداة منطقية ومعقولة لفهم تلك الحركات السابقة، بما في ذلك المؤتمرات الدولية التي عقدت في التسعينات. وقال إن هناك الآن إرادة للتعاون وهناك كثير من الفرق القطرية الفعالة. وأشار مع ذلك إلى أن لكل منظمة ولايتها الهامة والمستقلة.

٣٢٢ - ولخص رئيس المجلس المناقشة، فقال إنه حدث تقدم مهم في مجال أطر المؤشرات، وأكد على أهمية الملكية الحكومية، وعلى أهمية أن تراعى، في أطر المؤشرات، الخاجات المحلية.

بيان من المديرة التنفيذية لليونيسيف بشأن أمن الموظفين

٣٢٣ - توجهت المديرة التنفيذية لليونيسيف بخطاب إلى الاجتماع نيابة عن المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة بشأن القلق على سلامة الموظفين في الميدان، فقالت إن سلامة موظفي الأمم المتحدة أمر ذو أهمية قصوى للمنظومة بأكملها. وقد زادت المخاطر زيادة حادة في السنوات الأخيرة بما يتناسب مع انتشار الصراع المسلح وزعزعة الاستقرار. وقالت إن الحاجة تدعو بشدة إلى موارد إضافية لتحسين أمن الموظفين في الميدان. والحكومات هي وحدها التي تستطيع تقديم الإرادة السياسية والموارد الإضافية اللازمة، وهي وحدها التي بوسعها اتخاذ التدابير التي تقضي على بيئة الإفلات من العقاب التي تسمح لمن يرتكبون الجرائم ضد موظفي الأمم المتحدة بالبقاء أحرارا.

٣٢٤ - وأشارت إلى أن الأمين العام قدم سلسلة من المقترحات التي تهدف إلى تأمين الحد الأدنى من ترتيبات الأمن للموظفين، وطلب تخصيص مبلغ إضافي قدره خمسة ملايين دولار يودع في صندوق استئماني لهذا الغرض، ولكن التبرعات لم تصل إلى الصندوق، ومن ثم فهي تناشد المجلس التنفيذي تقديم التزام رسمي للصندوق من أجل حماية موظفي الأمم المتحدة.

٣٢٥ - واختتم رئيس المجلس الاجتماع بتوجيه الشكر إلى الأعضاء الموقرين على المنصة وإلى رؤساء التنفيذيين للوكالات، وإلى الزملاء في المجلس التنفيذي، وقال إن الاجتماع قدم قيمة مضافة للمنظمات المعنية دون أن يقلل من مسؤولياتها. وقال إن تقرير الاجتماع المشترك سيحيله إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بناء على طلبه، المكاتب الثلاثة للمجالس التنفيذية.

الجزء الثاني
الدورة السنوية

المعقودة في مقر الأمم المتحدة، نيويورك، في الفترة من ١١ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١

أولاً - المسائل التنظيمية

١ - قدمت رئيسة المجلس التنفيذي بياناً استهلالياً أبلغت فيه أعضاء المجلس عن اجتماعات المكتب التي عقدت منذ اجتمع المجلس في كانون الثاني/يناير.

٢ - وأبلغت الرئيسة المجلس أن السيد غرانت روبرتسون، وهو من نيوزيلندا، نائب الرئيس لمجموعة بلدان أوروبا الغربية وبلدان أخرى، نُقل إلى منصب آخر. وانتخب المجلس السيدة جينيت لاشانس، وهي من كندا، لتحل محله لبقية العام. ورحّبت الرئيسة بالسيدة لاشانس في انضمامها إلى المكتب وقالت إنها تتطلع إلى العمل معها.

٣ - وأقّر المجلس جدول الأعمال المنقح كما ورد مفصلاً في الوثيقة DP/2001/L.2 وCorr.1 بالصيغة التي عدلتها أمينة المجلس شفوياً.

٤ - وأبلغت أمينة المجلس الأعضاء بمركز الوثائق التي ستناقش أثناء الدورة. وأفادت قائلة إن مما يؤسف له أن التقارير وورقات غرف الاجتماعات المقدمة إلى دورة المجلس تلك لم تكن جميعها متاحة باللغات الرسمية. وأضافت قائلة إنها ستوزع على المجلس أثناء الدورة، إذ أن خدمات المؤتمرات للأمم المتحدة هي التي تصدرها.

٥ - وفي نهاية الدورة، وافق المجلس التنفيذي على خطة العمل للدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١ التي ستعقد في نيويورك في الفترة ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر.

جزء صندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانياً – تقرير المديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٠

التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠

٦ – افتتحت المديرة التنفيذية الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠ بأن عرضت على المجلس بياناً عن الأحداث الهامة التي حدثت مؤخراً منذ الدورة السابقة المعقودة في كانون الثاني/يناير. وبدأت بيانها بالترحيب بالسيدة إيميلدا هينكين بصفتها نائبة المديرة التنفيذية الجديدة (الشؤون الإدارية). وأضافت قائلة إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يمر بمرحلة انتقالية تتألف من خمسة عناصر رئيسية وهي: (أ) وضع وتنفيذ رؤية استراتيجية لأهداف وعمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان على المدى المتوسط؛ (ب) تقييم عملية المواءمة؛ (ج) صياغة استراتيجية لتنمية الموارد البشرية؛ (د) جعل صندوق الأمم المتحدة للسكان منظمة تقوم على المعرفة؛ (هـ) زيادة الشفافية في الصندوق. وأضافت قائلة إن الصندوق تلقى منحاً من مؤسسة بيل آند ميليندا غيتز، ومؤسسة جون د. آند كاثرين ت. ماكارثر، ومؤسسة دافيد آند لوسيل باكارد، ومؤسسة روكفيلر وحكومة المملكة المتحدة من أجل تنفيذ عملية الانتقال.

٧ – وقالت المديرة التنفيذية إن تعزيز العمليات الميدانية يشكِّل أولوية عليا بالنسبة للصندوق. ولهذا السبب، يقوم الصندوق بدراسة لتقييم الاحتياجات الميدانية، وستعرض على المجلس في وقت لاحق نتائج تلك الدراسة وأي توصيات تنجم عنها فيما يتعلق بإجراء أي تغيير. وقالت إن أولويات الصندوق لعام ٢٠٠١، إلى جانب الاضطلاع بالاستعراض الشامل لاحتياجات المكاتب القطرية للصندوق، هي ما يلي: تدعيم البرمجة في مجالات مثل الحد من معدلات وفيات الأمهات وتعزيز الصحة الإنجابية في سن المراهقة والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ ومواصلة تنفيذ المواءمة بين أقسام الصندوق ووضع استراتيجية للموارد البشرية؛ وتعميم الإدارة القائمة على النتائج في جميع أنحاء الصندوق وتحسين عملية تقاسم المعلومات والاتصالات والمعارف؛ وتعزيز أنشطة الدعوة والشراكة لصالح الصندوق على النطاق العالمي.

٨ – وأفادت المديرة التنفيذية قائلة إنها قامت، منذ تولت منصبها في بداية العام، برحلات كثيرة إلى البلدان المشمولة بالبرامج وإلى مؤتمر القمة الأفريقي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإلى بلدان مانحة للحصول على دعمها. وأشارت إلى أن كثيراً من الحكومات المانحة التي اجتمعت بها كانت إيجابية إلى حد بعيد في إعرابها عن دعمها لأعمال الصندوق. وفيما يتعلق بالتمويل قالت إنها متفائلة لأن المساهمات المقدمة إلى الموارد العادية للصندوق

زادت قليلاً لأول مرة منذ عدة سنوات، وإنها أيضاً واقعية لأن الإيرادات لا تزال أقل من ٣١٢,٦ مليون دولار، وهو المستوى الذي وصل إليه الصندوق في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة للسكان المعقود في عام ١٩٩٥. وأعربت عن شكرها لمختلف المانحين الذين عزز عدد كبير منهم مساهماتهم في عام ٢٠٠٠. وأعربت عن ارتياحها بوجه خاص إذ أن عدد البلدان المانحة للصندوق بلغ لأول مرة ١٠٠ بلد في عام ٢٠٠٠.

٩ - وذكرت المديرة التنفيذية أن سلفها الدكتورة نفيس صادق والمنظمة اليابانية للتعاون الدولي في مجال تنظيم الأسرة منحا جائزة الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠١. واختتمت بيانها بالحديث عن المساءلة مشيرة إلى أهمية أن تكون متأصلة في جميع أنحاء المنظمة وأن هذا الكلام ينطبق بوجه خاص على الإدارة العليا، بل ينبغي في حقيقة الأمر، أن تكون هي أكثر من يكون عرضة للمساءلة. وأشارت إلى أنها قامت بإعداد خطة عملها للسنوات الثلاث مع تحديد نتائج تكون ملموسة بوضوح. وقالت إنها تنتظر أن يقوم المجلس بمساءلتها بشأن تحقيق هذه النتائج.

١٠ - وقالت المديرة التنفيذية، لدى عرض التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠ (DP/FPA/2001/4) على المجلس التنفيذي، إن الجزء الأول يعالج الأحداث الرئيسية لتلك السنة، ومنها تقاعد الدكتورة صادق وثناء المجلس لها على ما أبدته من روح قيادية، في حين يركز الجزء الثاني على أنشطة الدعوة لصالح الصندوق خلال العام. وقالت إنها حاولت أن تقيس حجم النجاح الذي أحرز في تنفيذ أنشطة الدعوة على الصعيد القطري بالإشارة إلى النتائج التي يتكرر ذكرها أكثر من غيرها في التقارير السنوية للمكاتب القطرية، لإعطاء صورة عن حجم تلك الأنشطة وتنوعها الكبير. ثم ذكرت بعض المعالم البارزة في الاستعراض الإحصائي والجزء الثالث من التقرير اللذين يحتويان على معلومات عن أعمال الصندوق في ستة بلدان تنفذ فيها برامج قطرية وعن كفالة توفير سلع في مجال الصحة الإنجابية تكون مضمونة الفعالية وتقديم المساعدات الإنسانية.

١١ - وهنأ العديد من الوفود المديرة التنفيذية على ما أنجزته في الأشهر الستة الأولى من ولايتها. وعلق أحد الوفود قائلا إنه حدث تحول لم يشبه فيما يبدو أي انقطاع تحت إدارتها الجديدة. ورحبت الوفود أيضا بالسيدة هينكين بمناسبة توليها منصبها الجديد، قائلة إنها تتطلع إلى العمل مع السيدة هينكين، إذ تلاحظ هذه الوفود علاقات العمل الإيجابية التي كانت لها لدى توليها مختلف المناصب الأخرى في الصندوق.

١٢ - وقد استقبل التقرير السنوي استقبالا جيدا كما هو الأمر بالنسبة للتقرير المرحلي المتعلق بالتمويل المتعدد السنوات. ورحب معظم الوفود بالتركيز على أنشطة الدعوة لصالح

الصندوق في الجزء الأول من التقرير وأثنوا على العرض الجيد للصندوق. وأعرب أحد الوفود عن تقديره لأمانة الصندوق لما أبدته من مقدرة عالية في إعداد التقرير. وقال وفد آخر إنه تقرير جيد وشامل وإن كان يود أن يرى التقارير السنوية في المستقبل تعطي تغطية أكثر شمولا لجميع مجالات عمل الصندوق، بما في ذلك الاستراتيجيات المتعلقة بالسكان والتنمية. وأشار وفد آخر إلى ضرورة الاستفادة من التقرير السنوي ليُبيِّن بوضوح كيف أوشك الصندوق على الوفاء بجميع أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ٢٠١٥.

١٣ - وأشار أحد الوفود إلى ما يبدو أنه خروج عن المألوف في التقرير السنوي والاستعراض الإحصائي ويتمثل فيما يلي: في حين زادت الإيرادات العادية بنسبة ٥,١ في المائة، انخفضت نفقات البرامج بنسبة ٢٩ في المائة. وأشار وفد آخر إلى أن مجموع الموارد ارتفعت بنسبة ٢٧ في المائة، وقال إنه لا يفهم لماذا حدث ذلك الانخفاض في المبالغ المخصصة للبرامج. وقال وفد آخر إنه يؤمل في ألا تكون الحاجة إلى إعادة تمويل الاحتياطي التشغيلي قد أدت إلى خفض نفقات البرامج وأن يتسنى تفادي هذه الحالة في المستقبل. وقال أحد الوفود إنه يؤمل أن يتسنى في المستقبل تكوين رابطة أفضل بين الاستعراض الإحصائي والأجزاء الأخرى من التقرير حتى يتسنى في أجزاء أخرى من التقرير إعطاء شرح واف للانخفاض في نفقات البرامج.

١٤ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها لما ورد في التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠ من إفادات عن أنشطة الدعوة، ودعا كثير منهم الصندوق إلى مواصلة تعزيز أعماله في ذلك المجال. وقال أحد الوفود إن التقرير يظهر كيف كان الصندوق يعمل لإحداث تغييرات عميقة في المواقف الاجتماعية. وقال وفد آخر إنه يتفق مع القول الوارد في التقرير بأن ''الأفكار الجيدة لا تبحث عن مشتر''. وفي واقع الأمر، فإن الرسائل الموجهة نجحت إلى حد بعيد في تغيير المواقف في بلده. وقال الوفد إن أحد الدروس الرئيسية المستفادة يتمثل في ضرورة وجود مرونة: فينبغي أن تكيف الرسائل لتوافق الأوضاع المحلية. وأشار وفد آخر إلى أهمية بناء القدرات في الجهود المبذولة في مجال الدعوة. واتفقت الوفود على أن الجهود المبذولة في مجال الدعوة ينبغي أن تكون لها نتائج محددة بوضوح وأنه ينبغي بذل محاولات لقياس نتائج أنشطة الدعوة بمزيد من العناية. وقالت الوفود أيضا إن أنشطة الدعوة ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من البرامج الفرعية لا شيئا خارجا عنها.

١٥ - وأشارت عدة وفود، أثناء المناقشة، إلى أهمية الدور الذي ينبغي أن يضطلع به الصندوق في أنشطة الدعوة في مجالات من قبيل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ووفيات الأمهات، وأوضاع المرأة، والصحة الإنجابية في سن المراهقة ودور الرجل. وشددت

عدة وفود على أن هذه المسائل ينبغي أن تعالج على الدوام في ضوء القيم الثقافية الوطنية. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن مشاركة القادة الدينيين، كما ذكر في التقرير عن أنشطة الدعوة وكما ذكرت المديرة التنفيذية، كثيرا ما تكون أساسية لتحقيق النجاح. وأعرب أحد الوفود عن سروره الشديد إذ يرى المديرة التنفيذية تضطلع بمسؤولية ضخمة تتمثل في ربط البرامج بالخلفيات الاجتماعية والثقافية.

١٦ - وقال أحد الوفود إن على الصندوق أن يواصل توضيح كيف أن تحسين الاستراتيجيات المتعلقة بالصحة الإنجابية والسكان والتنمية أساسي لتحقيق التنمية. وأشار وفد آخر إلى أن أنشطة الدعوة في مجال استراتيجيات السكان والتنمية تبدو وكأنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب. وقال بعض الوفود إن التقرير السنوي، في حقيقة الأمر، لا يعطي اهتماما كافيا لمجال استراتيجيات السكان والتنمية في البرامج بوجه عام. وقالت هذه الوفود إن هذه الاستراتيجيات تشكل مجالا عام في أعمال الصندوق. فعدم وجود تعداد سكاني، مثلا، يعوق التنمية. وشجع أحد الوفود الصندوق على توجيه مزيد من الاهتمام نحو مسائل السكان في مناطق من العالم مثل أوروبا الشرقية حيث أصبح ارتفاع معدلات الوفيات وشيوخة السكان مسألتين تتعاظم خطورتهما باطراد.

١٧ - ولدى تناول مسألة الموارد، أعربت الوفود عن ترحيبها الشديد بحدوث زيادة طفيفة في الموارد العادية في عام ٢٠٠٠. وقال أحد الوفود إن الصندوق لا يزال يفتقر إلى الموارد المطلوبة ليقوم بدوره في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ٢٠١٥، وإن كان يعرب عن ارتياحه إذ يرى الانخفاض في الموارد يتخذ اتجاها عكسيا. وقال أحد الوفود إن كثيرا من الناس سيعانون إذا لم تكن الموارد كافية وإن على مجتمع المانحين أن يدرك أنه لا يوجد مجال للتباطؤ في وقت تتصاعد فيه معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بصورة مطردة، وفي وقت تبقى فيه معدلات وفيات الأمهات مرتفعة إلى حد بعيد وتظل فيه ظاهرة الحمل بين المراهقات مشكلة متعاظمة.

١٨ - وفي مجال توفير سلع للصحة الإنجابية تكون مضمونة الفعالية، قال أحد الوفود إن من الأمور الحيوية وجود ملكية وطنية واستمرارية لهذه السلع. وفي هذا الصدد، فإن من الأهمية بمكان بناء قدرات لوجستية. وقال الوفد إنه يود الحصول على مزيد من المعلومات بشأن ما يُنتظر القيام به من أنشطة وإنه يريد أن يرى قائمة موجزة لسلع الصحة الإنجابية. وقال وفد آخر إن ثمة دورا ينبغي للصندوق أن يضطلع به لا في مجال توفير الرفالات فحسب ولكن أيضا في مجال سلع الصحة الإنجابية الأخرى أيضا.

١٩ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها لما يقوم به الصندوق من أعمال في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، إلا أن أحد الوفود أعرب عن أسفه لأن التقرير المقدم إلى المجلس لم يضع هذه المساعدة في سياق النهج القائم على حقوق الإنسان. وقال أحد الوفود إن المعوزين من الناس، من منظور المساعدات الإنسانية، لا يحتاجون إلى الغذاء فحسب بل وإلى أشياء أخرى أيضا: فوفيات الأمهات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة الإنجابية في سن المراهقة، كلها مسائل ينبغي التصدي لها في الحالات الإنسانية. وشدد أحد الوفود على أن جهود الصندوق في مجال تدريب الجنود وحفَظة السلام ليتولوا تثقيف نظرائهم في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية تُعد مبادرة تتطلب التنفيذ على نطاق واسع. وطلب وفد آخر معلومات عن إسهام الموارد الأساسية التي كُرست للمساعدة الإنسانية وعن الترتيبات المتعلقة بتعيين موظفين لتقديم هذه المساعدة.

٢٠ - وأشار وفدان إلى أن ممثلين من بلدَيهما شاركا في استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري للصندوق في الصين، وهو ما أُشير إليه في الجزء الثالث من التقرير السنوي. وقال الوفدان كلاهما إن البرنامج حقق أثرا إيجابيا في البلدان التي كانت تنفَّذ فيها أنشطة الصندوق. وأشار أحد الوفود إلى إحراز تقدم في مجال التطوع والتدريب وبناء القدرات وأنشطة الدعوة في مجال الصحة الإنجابية وقال إن تحسين خدمات الصحة الإنجابية أفضى إلى الحد من عدد حالات الإجهاض. وقال الوفد إن العقبة الرئيسية تتمثل فيما يبدو في الافتقار إلى البيانات اللازمة لقياس نتائج البرامج. وأعرب وفد الصين عن اتفاقه مع تلك الوفود التي قالت إن برنامج الصندوق في بلده يُحدث أثرا إيجابيا وأشار إلى حدوث انخفاض في عدد حالات الإجهاض وفي معدلات وفيات الرضع والأمهات. وسلَّم الوفد بأنه كانت هناك في بعض الأحيان صعوبات في الحصول على البيانات اللازمة لتقييم النتائج في البلدان التي كان الصندوق يعمل فيها وأن ثمة حاجة إلى وقت لوضع المزيد من التقييمات النوعية. وقال الوفد أيضا إن بلده يؤيد الاستفادة من البلدان التي تتلقى المساعدة من الصندوق لوضع برامج أكثر فعالية في مجال رصد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه.

٢١ - وقالت المديرة التنفيذية، في ردودها، إن الصندوق، كما ذكر عدد من الوفود، يضطلع بدور هام في مجال الدعوة للترويج للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في جميع أنحاء العالم. وبطبيعة الحال، فقد عمل الصندوق في جميع أنشطته في مجال الدعوة مع شركاء آخرين أو من خلالهم، وكان ذلك أحد الأسباب التي جعل من الصعوبة بمكان الإشارة إلى مَن يمكن أن تُعزى إليه مباشرة نتائج أنشطة الدعوة هذه. ومن المؤكد أن فريق الأمم المتحدة القُطري بكامله بحاجة إلى العمل معا في مجال الدعوة. وردا على البيانات التي أدلى بها عدد من الوفود، قالت المديرة التنفيذية إن الصندوق سيواصل العمل مع الزعماء الدينيين

وإنها كانت بصدد إنشاء فريق خاص ليقوم بالنظر في مسائل القِيم الثقافية. وأعربت عن موافقتها إلى حد بعيد على أن الملكية الوطنية لبرامج الدعوة وغيرها من البرامج أمر أساسي وأن هذه البرامج بحاجة إلى أن تسيِّرها البلدان ذاتها وأن تستند إلى الأولويات الوطنية لكل بلد.

٢٢ - وقالت المديرة التنفيذية إن الصندوق قسّم موارده البرنامجية كما يلي على وجه التقريب: ٧٠ في المائة للصحة الإنجابية و ٢٠ في المائة لاستراتيجيات السكان والتنمية و ١٠ في المائة لأنشطة الدعوة. وتنعكس هذه الأرقام عموماً في آحاد البرامج القطرية أيضاً، رهناً بالاحتياجات المحددة لأي بلد، ولا يزال الصندوق، ضمن هذه المبادئ التوجيهية، يؤكد على العمل في مجال استراتيجيات السكان والتنمية. فهذا مجال لا ينوي الصندوق بالتأكيد أن يغفل عنه. وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، قالت المديرة التنفيذية إن احتياجات النساء، وخاصة الحوامل واللاتي أصبحن أمهات لأول مرة، تتطلب مزيداً من الاهتمام بها.

٢٣ - وأعربت نائبة المديرة التنفيذية (الإدارة) عن شكرها لأعضاء المجلس لما قدموه من دعم. وقالت إن النفقات البرنامجية للصندوق، على نحو ما أبرزته عدة وفود، انخفض في حقيقة الأمر في عام ٢٠٠٠. ويرجع هذا إلى أن الصندوق كان قد اضطر إلى أن يسحب أموالاً من الاحتياطي التشغيلي في السنتين الماضيتين الأخيرتين. ولذلك فقد اضطر الصندوق، في النصف الأول من عام ٢٠٠٠ إلى الحد من نفقاته البرنامجية بهدف تمويل الاحتياطي التشغيلي من جديد وليضمن عدم الإسراف في النفقات خلال السنة. إلى جانب ذلك، لم يرد مبلغ الـ ٢٥ مليون دولار من التبرعات التي أُعلنت لتلك السنة إلاّ في خريف عام ٢٠٠٠، وفي تلك المرحلة كان الوقت قد فات لبرمجة هذه الأموال بفاعلية بالنسبة لتلك السنة.

٢٤ - وأعرب رئيس فرع البرامج المشتركة بين الأقطار عن شكره للبلدان المانحة التي قدمت مساعدة لتوفير سلع للصحة الإنجابية تكون مضمونة الفعالية. وأبلغ المجلس بأن بإمكانه الاطلاع على استراتيجية الصندوق فيما يتعلق بسلع الصحة الإنجابية. فهذه الاستراتيجية توفّر معلومات إضافية عن الطريقة التي يعتزم الصندوق جعل تأمين هذه السلع عنصراً أساسياً في أعماله مع البلدان التي تنفّذ فيها برامج قطرية، مركزاً على بناء القدرات والشراكة وأنشطة الدعوة وتعبئة الموارد والاستمرارية والدعم التقني. وأشار إلى أن الصندوق واصل تدريب وتوجيه ممثليه في هذه البلدان والأفرقة القطرية للخدمات التقنية والمعنية بالعمل على تأمين السلع المتعلقة بالصحة الإنجابية. وقد كان الهدف من الاستراتيجية هو تحديد نتائج واضحة إضافة إلى الوسائل اللازمة للتحقق من هذه النتائج. وأشار إلى أن قائمة السلع

الأساسية المتعلقة بالصحة الإنجابية والتي طلبتها الوفود هي قيد الاستعراض لدى منظمة الصحة العالمية. وسوف تؤكد هذه القائمة في اجتماع استعراضي من المقرر عقده في تموز/يوليه ثم يتم تعميمها بعد ذلك.

٢٥ - وقال رئيس الفرع إن الصندوق ينظر في القيام بتحديث مرافق مشترياته، ومن ذلك النظر في إمكانية الشراء عن طريق الشبكة العالمية. وأضاف قائلاً إن الحكومات تكرس مزيداً من الموارد لتوفير سلع للصحة الإنجابية تكون مضمونة الفعالية ويجري توجيه مزيد من الاهتمام نحو تسويقها في المجتمعات حتى يتسنى لأولئك الذين بإمكانهم أن يدفعوا جزءاً من التكلفة على الأقل أن يفعلوا ذلك. وتبذل جهود أخرى أيضاً من أجل زيادة التعاون مع القطاع الخاص. بيد أن أقل البلدان نمواً في العالم ستظل تعتمد على ما يمنح لها من هذه السلع. وتشير التقديرات إلى أن تكلفة مجموع الاحتياجات من وسائل منع الحمل في العالم تقل قليلاً عن بليون دولار في السنة وما يقرب من ٤٠ في المائة مما يتوقع أن يأتي من المانحين.

٢٦ - وأشارت رئيسة شعبة المساعدة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى ضرورة الوفاء باحتياجات مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين داخلياً حتى لا يتعرضوا لمزيد من الصدمات. وأشارت إلى أن الالتزام بحقوق الإنسان، ذلك الذي تجلّى في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية انتهك عندما سُلبت هذه الحقوق، وينطبق هذا أيضاً على الأشخاص المشردين. وقالت إن الصندوق، بدعم من عدد من المانحين، يعمل على تعزيز قدراته على معالجة هذه الحالات، بعدد صغير من الموظفين في المقر وفي جنيف. والصندوق ينظر في كيفية تعزيز الموظفين في الداخل، بما في ذلك وضع استراتيجية مدتها خمس سنوات بشأن تعيين الموظفين. وأشارت إلى أن الصندوق سيواصل العمل مع الجماعات الدينية بتقديم مساعدات في حالات الأزمات. وقالت إن ما يستخدم لأغراض المساعدات الإنسانية من الموارد العادية ضئيل جداً. وأشارت إلى أن الصندوق يعتمد على التبرعات المقدمة لعملية النداءات الموحدة للأمم المتحدة وغير ذلك من الدعم من خارج الميزانية للحصول على معظم الدعم فيما يتصل بحالات الطوارئ. وقد شارك الصندوق في معظم عمليات النداءات الموحدة لعام ٢٠٠١ وكانت استجابة المانحين أفضل مما كانت عليه في السنوات السابقة.

٢٧ - أبلغ رئيس فرع السكان والتنمية بالنيابة أن الصندوق أسس الفرع داخل شعبة الدعم التقني بغية دعم العمل الجاري في مجال استراتيجيات السكان والتنمية على الصعيدين الإقليمي والقطري. وأبلغ أن الفرع يعمل في عدة مجالات رئيسية، من بينها دور الدعوة الذي قام به على مدار ثلاثة عقود في توفير الدعم المالي والتقني لعمليات تعداد السكان. وأوضح أن الصندوق يتعاون تعاونا وثيقا مع شعبة السكان في الأمم المتحدة واتحاد باريس

للقرن الحادي والعشرين على بناء قاعدة بيانات لدعم البرمجة القائمة على الأدلة. كما يتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع شركائه في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على ضمان مراعاة الاستراتيجيات السكانية والإنمائية على النحو الواجب في التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأبلغ المجلس بأن الصندوق مسؤول عن تنفيذ الفصل المتعلق بالاستعراض العشري لمؤتمر ريو، الذي يتناول الروابط بين السكان والبيئة والفقر وذكر أن الفرع يعد تقريرا عن الجوانب التنفيذية لهذه الروابط.

٢٨ - وقال رئيس الفرع بالنيابة إن تقرير ''حالة السكان في العالم'' المقبل سيركز على السكان والبيئة. وأبلغ المجلس أيضا بأن الجمعية العالمية للسكان والشيخوخة ستعقد في عام ٢٠٠٢ من أجل تنقيح خطة العمل التي اعتمدت في فيينا في عام ١٩٨٢ وأن صندوق الأمم المتحدة للسكان سينهض بدور نشط في ذلك الجهد. وأشار إلى وجود قضية بالغة الأهمية تتعلق بالسكان والتنمية هي قضية فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأوضح أن عمل الصندوق لم يقتصر على أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. إذ شاركت مكاتب الصندوق القطرية أيضا في أنشطة لتقييم أثر فيروس نقص المناعة البشرية على شرائح مختلفة من الهيكل العمري، مثل تزايد عدد الأطفال اليتامى من جراء الإصابة بالإيدز والأعباء الملقاة على الأجداد بسبب ''الأجيال المفقودة''، وللتصدي لآثار تلك المشكلة.

٢٩ - وفي معرض النقاش حول المجالات التي وصفت بالأهمية بالنسبة لجهود الصندوق في ميدان الدعوة، تحدث نائب المديرة التنفيذية (البرنامج) عن الدور الحيوي الذي تعين على الصندوق القيام به في مجال الوقاية من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين المراهقين، حيث إنه في وضع يهيئ له النهوض بتلك المهمة على خير وجه من واقع أنشطته التي تزود المراهقين بخدمات الصحة الإنجابية والنصح والمشورة. واتفق مع الوفود التي طالبت بزيادة الجهود الرامية لخفض معدل وفيات الأمهات وبزيادة إدماج أنشطة تنظيم الأسرة في الخدمات الصحية الأساسية وتوفير الرعاية للحوامل في حالات الطوارئ. وأشار إلى أن الصندوق لم يسهم بدور نشط في المساعدة على توفير الخدمات في تلك المجالات فحسب، بل قام أيضا بكثير من أنشطة الدعوة من أجل الحصول على مساندة الحكومات والمجتمعات المحلية والشركاء الآخرين.

٣٠ - وذكر مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ أنه قد عاد مؤخرا من مؤتمر استعراض نصف المدة لبرنامج الصين القطري الذي شارك فيه عدد من بعثات الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي في بيجين. وقال إنهم توجهوا إلى ثلاث مقاطعات يمارس فيها صندوق الأمم

المتحدة للسكان نشاطاته. وأوضح أن عملية الاستعراض جرت تحت رئاسة الصين وشاركت فيها منظمات غير حكومية مشاركة نشطة. وقال إن المشاركين خرجوا بانطباعات إيجابية جدا عن البرنامج القطري للصندوق: حيث يجري تنفيذه من خلال نهج لحقوق الإنسان في إطار من التعاون التام والدعم الكامل من جانب المقاطعات المشاركة. وأشار إلى أن البرنامج أسس مجموعات تنسيق محلية على الصعيد القطري؛ وأن موضوعي الوقاية من الأمراض المعدية التي تنتقل بالاتصال الجنسي وعلاجها أدرجا في مناهج تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية؛ وأن العمل جارٍ في إعداد قاعدة بيانات خاصة بالمؤشرات المحلية للصحة الإنجابية. وقال إن تقييما نهائيا سيتم في فترة لاحقة، وإن الصندوق سيتابع الحالة بانتظام ويرفع تقارير بشأنها إلى المجلس.

إطار التمويل المتعدد السنوات

٣١ - أعربت المديرة التنفيذية عن سعادتها إذ تتقدم بالتقرير الأول لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن إطاره للتمويل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/FPA/2001/4/Part II). وقالت إن الصندوق يستخدم إطار التمويل المتعدد السنوات من خلال نهج للإدارة المستندة إلى النتائج. وذكرت أن الصندوق بغية جمع البيانات اللازمة لتقريره الأول عن إطار التمويل المتعدد السنوات، أجرى تحليلا للحالة في ١٢٣ بلدا، وأن التحليل أثبت بوضوح صحة نتائج إطار التمويل المتعدد السنوات، وأكدت أن برامج الصندوق القطرية تسهم إسهاما كبيرا مباشرا في تحقيق نتائج إطار التمويل المتعدد السنوات وتلبية أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقالت إن الصندوق أنشأ قاعدة بيانات تسجل النتائج المزمع تحقيقها على الصعيد القطري، وسبل قياسها وتحقيقها، والأهم من هذا أنها توضح الحالة من حيث مدى توافر البيانات اللازمة لقياس النتائج. وذكرت أن الصندوق ينشئ نظاما لرفع تقارير سنوية مستندة إلى النتائج من المكاتب القطرية وأفرقة الدعم القطري ويتيح لجميع العاملين الاطلاع عليها حتى يستفيدوا منها كافة.

٣٢ - وقالت المديرة التنفيذية إن تعميم نهج الإدارة المستندة إلى النتائج من الأولويات التنظيمية الأساسية، وإن الصندوق اعتمد من قبل الإطار المنطقي كأداة في البرمجة والإدارة، وإنه يواصل العمل على تعزيز المهارات في مجالي البرمجة والإدارة الاستراتيجيتين في إطار بناء القدرات بوجه عام. وأوضحت أن وضع إطار التمويل المتعدد السنوات وبدء العمل به قد حفزا الصندوق على بحث دوره في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ووصفت إطار التمويل المتعدد السنوات بأنه عمل يتبلور تدريجيا ويتعين تطويره وتنقيحه باستمرار. وقالت إن التقرير الأول المقدم إلى المجلس بخصوص إطار التمويل المتعدد السنوات حرص على التزام الصدق التام في العرض - أي أنه لا يصور الحال الذي يروم الصندوق تحقيقه أو

الذي يود أن يبدو عليه، بل يقدم صورة الواقع كما هو. وأوضحت أن عملية إعداد التقرير للمجلس أتاحت للصندوق إمكانية التعرف على القيود التي تعرقل عمله وجوانب الضعف التي تعتريه وكذلك مواطن القوة التي يتسم بها والإنجازات التي حققها، خاصة على الصعيد الميداني.

٣٣ - وقالت المديرة التنفيذية إن بدء دورات جديدة من البرامج القطرية في عام ٢٠٠٢ يشكل نقطة انطلاق ممتازة للشروع في تعميم نهج الإدارة المستندة إلى النتائج في عمل الصندوق على الصعيد الميداني، خاصة وأن العمل سيبدأ في ٣٩ برنامجا جديدا في ذلك العام. والمجالات الأربعة التي تحظى بأولوية الاهتمام هي: بناء القدرات وتحقيق الملكية الوطنية؛ تعزيز المهارات والعمليات المتعلقة بإدارة البرامج؛ تحسين توافر البيانات؛ بناء ثقافة قائمة على تحقيق نتائج داخل المنظمة. وقالت إن التقرير المعروض على المجلس توخى الصراحة التامة في عرضه للتحديات التي تجابه صندوق الأمم المتحدة للسكان في تحقيق هذه الجهود. وأوضحت أنه لا يمكن التغلب على التحديات بين عشية وضحاها.

٣٤ - وقالت المديرة التنفيذية إن كل فرد يعمل في الصندوق ينبغي أن يخضع للمساءلة عن النتائج، وأضافت أنها ستقود خطى فريق الإدارة العليا في السعي لضمان خضوع أعضائه في نهاية المطاف للمساءلة على صعيد المنظمة. وأوضحت أن الصندوق لا يمكنه أن يحقق الأهداف بمفرده، وأنه سيواصل العمل مع كثير من الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء. ولا يمكن أيضا تحقيق الأهداف دون موارد كافية. وقالت إن بناء قاعدة للتمويل يمكن التنبؤ بتطوراتها ويتزايد نموها يعتبر عاملا حاسما في تحقيق نتائج مستدامة وإن الموارد المالية الأساسية ما زالت تشكل الدعامة الصلبة التي يرتكز عليها برنامج الصندوق. وأوضحت أنها تعتمد على مساعدة المجلس التنفيذي في الحصول على الموارد المالية اللازمة.

٣٥ - وأعربت الوفود عن ترحيبها بالتزام الصندوق اتباع نهج مستند إلى النتائج وبإطار التمويل المتعدد السنوات. وأعربت أيضا عن تقديرها للتقرير المرحلي الذي عرض على المجلس وقالت إنه بداية طيبة لإعادة تشكيل الصندوق. ونوه بعضها أيضا بالتزام المديرة التنفيذية بترسيخ مبدأ المساءلة والإدارة المستندة إلى النتائج في المنظمة. واتفقت الوفود على أن مساءلة الموظفين مقوم أساسي، وأعربت عن سعادتها لما صرحت به المديرة التنفيذية حول ضرورة خضوعها للمساءلة قبل أي شخص.

٣٦ - وقالت الوفود إنها وجدت التقرير الخاص بإطار التمويل المتعدد السنوات واضحا ''ويسير الفهم''، ولكن أحدها حبذ مراعاة الإيجاز في المستقبل كأن تُجمّع البيانات وتُعرض

في صورة جداول. وأشارت الوفود إلى ضرورة تسليط الضوء على القيود الخطيرة التي تعترض سبيل تنفيذ إطار التمويل المتعدد السنوات، وسرد الحلول اللازمة للتغلب عليها. وقال أحدها إن جوانب التقدم الموثقة في التقرير المذكور مشجعة إذ أن إطار التمويل المتعدد السنوات لم يدخل إلى حيز التنفيذ إلا منذ سنة واحدة فقط. واتفق الكثير من الوفود على أن الإطار المذكور عمل يتبلور تدريجيا، وأعربت عن سعادتها بما تحقق حتى الآن. وقالت إن من اللازم تعهد الإطار دوما بالتنقيح والتحسين والتعديل حتى يعبر عن النتائج الحقيقية التي تحققت أو التي تعذر تحقيقها. وقالت إن على الصندوق أن ينظر في الآثار المترتبة على النتائج حتى يعدل سياساته.

٣٧ - وقالت الوفود إنها تدرك أن الوثيقة المعروضة عليها هي تقرير مرحلي أُعد بعد تجربة استمرت أقل من عام، وطلبت مع ذلك أن يتضمن التقرير في المستقبل مزيدا من التركيز على النتائج والمحصلات. وقال أعضاء المجلس التنفيذي إنهم يتطلعون إلى صدور تقرير سنوي في المستقبل يركز على النتائج. وذكروا أن الإبلاغ عن إطار التمويل المتعدد السنوات ينبغي أن يوضح جوانب النجاح والفشل وأسبابها. وفي هذا الصدد، قال أحد الوفود إن التقرير المعروض عليهم لم يورد أي إشارة إلى استراتيجية مقبلة لمجابهة المشاكل المطروحة. وقال وفد آخر إنه يود أن يشير الصندوق إلى تلك النتائج التي أحدثت مفاجآت.

٣٨ - وفيما يتعلق بأهداف إطار التمويل المتعدد السنوات نفسه، قالت الوفود إن هذا الإطار، الذي اعتمد بموجب المقرر ٩/٢٠٠٠، تجسيد جيد لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإنه يركز على المزايا النسبية التي يتمتع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقالت إن الإطار المذكور أكد مجددا الشراكات الوثيقة القائمة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وقال أحد الوفود إنه لما كانت الوكالات الثلاث كلها قد وضعت أطر التمويل المتعدد السنوات الخاصة بها في نفس الوقت تقريبا، بات عليها أن تساعد في تكوين نهج أكثر شمولا يستهدف المساعدة الإنمائية التي يقدمها للأمم المتحدة. وقال وفد آخر إن معالجة عواقب الإجهاض غير المأمون يجب أن تصبح أولوية واضحة في نهج التمويل المتعدد السنوات في الصندوق، وإن على الصندوق أن يواصل التعاون مع منظمة الصحة العالمية بصدد مبادرات سلامة الأمومة. وأضاف وفد آخر أن التعاون الوثيق بين المقر والميدان أمر أساسي، وأن التحدي الأكبر هو تعزيز الشراكات مع منظمات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والحكومات، والبنك الدولي. وأشار أحد الوفود إلى الاعتبارات الاستراتيجية لتنفيذ إطار التمويل المتعدد السنوات في المستقبل خلال العام المقبل الموضحة في الجزء السابع من

التقرير قائلا إنها وثيقة الارتباط في هذا الشأن، وطلب من صندوق الأمم المتحدة للسكان إبلاغ المجلس بآخر التطورات إذا ما استشف أي تغيرات في تلك الأولويات.

٣٩ - وعقّبت الوفود قائلة إن النواتج في مجال استراتيجيات السكان والتنمية لم تكن ملموسة كالنواتج في ميدان الصحة الإنجابية. وأوضح أحدها أن قضية السكان والتنمية من أهم قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأنه من اللازم أن تُفحص بمنظور متوسط الأجل ومنظور طويل الأجل. وقال إن هذا هو أحد أسباب أهمية إطار التمويل المتعدد السنوات.

٤٠ - واتفقت الوفود على وجود حاجة ماسة للبيانات لقياس مدى التقدم المحرز في إنجاز أهداف إطار التمويل المتعدد السنوات. وخلال المناقشة أكد الكثير منها مجددا على أهمية دقة البيانات. وأوضحت أن السعي إلى الحصول على بيانات يعول عليها لوضع خطوط أساس مرجعية كان دائما موضع اهتمام، فبدون هذه الخطوط يتعذر إجراء أي تحليل. وطلب بعضها من صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يعرض بالتفصيل سبل تعاونه مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى من أجل التوصل إلى استراتيجية مشتركة لجمع البيانات وتحليلها. وقالت الوفود إن تعزيز جمع البيانات وتحليلها ينبغي أن يصبح جزءا من كل برنامج قطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأشارت إلى ضرورة وجود أدوات للرصد والتقييم تكون مستندة إلى الأدلة، وتقييم النتائج على أساس الملاحظة والاختبار. وأوضحت أن التوصل إلى وضع نظام مشترك لجمع البيانات بشكل دوري منتظم يعتبر أحد التحديات أيضا.

٤١ - وأعربت الوفود عن ارتياحها لإدخال نظام الإدارة المستندة إلى النتائج في الصندوق، وأكدت مع ذلك على ضرورة توطيد هذا النظام وتطوره وتناوله لجميع جوانب عمل الصندوق. وأشارت إلى ضرورة تعزيز ثقافة تحقيق النتائج بين موظفيه. واستفسر أحد الوفود عن نوع التدريب المقدم لغرس مفاهيم الإدارة المستندة إلى النتائج وأدواتها بين موظفي الصندوق. وقال وفد آخر إن الإدارة المستندة إلى النتائج لا يمكن أن تصبح حكرا على قلة من العارفين ببواطن الأمور، بل يجب أن تصبح ثقافة شائعة بين جنبات المنظمة. ودعا أحد الوفود الصندوق إلى التوسع في الاستثمار في بناء قدرات المكاتب القطرية، خاصة من حيث استخدام الإطار المنطقي.

٤٢ - وقالت وفود كثيرة إن من الضروري تحقيق الأهداف التمويلية المسقطة في إطار التمويل المتعدد السنوات إذا أُريد تحقيق الأهداف المرجوة. فبدون توفر إيرادات كافية لن ينجح الإطار في عمله. وقال أحدها إنه على الرغم من وجود فجوة في الموارد بالمقارنة بما كان متوقعا في إطار التمويل المتعدد السنوات المعتمد في المقرر ٩/٢٠٠٠، فمن الخطل أن يعمد الصندوق إلى وضع خطط مالية بناء على إسقاطات من الواضح أنها لن تتحقق. وبيّن

وفد آخر للمجلس أن الإيراد الاعتيادي كان أقل من المتوقع حتى على الرغم مما بذله الصندوق من جهود مضنية لتحقيق النتائج. وقال أحد الوفود في هذا الصدد إن أعضاء المجلس مسؤولون عن تأمين الموارد المالية للصندوق ودعاهم إلى النهوض بمسؤولياتهم. وأُشير أيضا إلى ضرورة التعهد بتقديم تبرعات على مدار سنوات متعددة لتوفير موارد للصندوق يمكن التنبؤ بحجمها لكي يؤسس عليها برامجه.

٤٣ - وقال أحد الوفود إنه أصغى بإمعان إلى النقاط المثارة في المناقشة ولاحظ أن القضايا الرئيسية التي طرحتها الوفود تمس جميع المنظمات الإنمائية، وهي: مشاكل الحصول على بيانات دقيقة حديثة لقياس النتائج؛ ومشاكل غرس ثقافة الاستناد إلى النتائج داخل المنظمات؛ وضرورة استكمال إطار التمويل المتعدد السنوات وتنقيحه في ضوء التجربة؛ وضرورة توثيق الارتباط بين إطار العمل وتعبئة الموارد. وأضاف قائلا إن سر النجاح ليس حكرا على أحد؛ فبوسع كل منظمة أن تتعلم من شقيقاتها الأخريات وعليها كلها أن تتبادل خبراتها. لكن الوفد أعرب عن ثقته في أن العمل الذي يجري تحقيقه الآن سيؤتي بثماره في المستقبل. وقال إن علينا جميعا أن نتذكر أن الإدارة المستندة إلى النتائج لم تكن هدفا في حد ذاتها بل أداة تستخدم لتحقيق النتائج. وفي هذا السياق، يمكن أن يصبح السعي للكمال عدوا للجودة - أي إنفاق الوقت والموارد في رسم أطر منطقية تنشد الكمال بينما يضعف العمل نفسه. ووافق وفد آخر على ضرورة الحيلولة دون أن يصبح إطار التمويل المتعدد السنوات عقبة بيروقراطية يتحتم التغلب عليها وتعرقل بشدة تنفيذ البرنامج. ورأى ضرورة اعتباره أداة والاستفادة منه على هذا النحو. كما أشار أيضا إلى ضرورة الاستناد إلى تحليل دقيق للتكاليف مقابل الفوائد عند تحديد مدى الاستثمارات المطلوبة في الموارد البشرية.

٤٤ - وردَّت المديرة التنفيذية على الآراء التي أعربت عنها الوفود قائلة إن التقرير، كما وُصف من قبل، طويل نوعا ما، لكن الصندوق كان يريد أن يعرض التجارب التي اكتنفت بدء تنفيذ إطار التمويل المتعدد السنوات بأكبر قدر ممكن من التفصيل وأراد أن يقيم حوارا شفافا مع المجلس. واتفقت مع أعضاء المجلس على النقاط التي أثاروها خلال المناقشة مثل: (أ) ضرورة توثيق الترابط بين الموارد وإطار التمويل المتعدد السنوات؛ (ب) ضرورة إقامة شراكات إذا أُريد لأهداف إطار التمويل المتعدد السنوات أن تتكلل بالنجاح؛ (ج) ضرورة توافر بيانات دقيقة لقياس النتائج. وقالت إن الصندوق سيسعى إلى تبسيط تقاريره الخاصة بإطار التمويل المتعدد السنوات، وسيتجنب تقديم تقارير متداخلة، ويأمل في أن يتمكن في العام القادم من تقديم تقرير متوسع في التحليل ويركز على النتائج.

٤٥ - ردَّد مدير شعبة التخطيط والتنسيق الاستراتيجيين الملاحظات التي أبدتها الوفود والتي وصفت إطار التمويل المتعدد السنوات بأنه عمل يتبلور تدريجيا، وأن الجميع يتعلمون الآن كيفية استخدامه. وأوضح أن الصندوق ينتهج الآن مسارا عمليا. وأبدى موافقته على أن السعي للكمال لا يجب أن يصبح عدوا للجودة. كما وافق أيضا على أن إطار التمويل المتعدد السنوات يجب أن يستخدم كأداة للتقييم والإدارة على السواء، وأن هذا الاستخدام الأخير ربما لم يحظ بالاهتمام الكافي. واستعرض بعض القضايا العامة التي طُرحت أثناء المناقشة. ولاحظ أن جميع الوفود شددت على أهمية القضايا المتصلة بالبيانات، وقال إن المجتمع الدولي يجب أن يدعم جمع البيانات وتحليلها إذا أريد للإدارة المستندة إلى النتائج أن تنجح. ووافق على أن وضع بيانات مرجعية استثمار حسن. وأعرب عن أمله في أن تولى البرامج القطرية التي ستبدأ في عام ٢٠٠٢ اهتماما أكبر بهذا الأمر. وأشار إلى ضرورة تنظيم أنشطة جمع البيانات وتحليلها على نحو تصبح معه أنشطة اعتيادية وتنتج بيانات قابلة للمقارنة مع مرور الوقت. وأوضح أن الصندوق سيواصل التعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في هذا الصدد لأن هذه القضية تجابه جميع الوكالات الإنمائية.

٤٦ - وقال المدير إن مساءلة الموظفين قضية تردد ذكرها بكثرة في التقرير المقدم للمجلس وإنها ستظل مطروحة على بساط البحث - أي ما السبيل إلى مساعدة الموظفين على المساهمة في نهج الإدارة المستندة إلى النتائج. وذكر أن الصندوق سيعمل على بناء قدرة الموظفين داخله، ولكن التحدي الأكبر هو مساعدة البلدان المشاركة في البلدان التي تحتاج إلى التدريب على نظام الإدارة المستندة إلى النتائج وإلى إضفاء الطابع المؤسسي عليه، وهو أمر ما زال يتطلب الكثير من العمل. وقال المدير إن مواءمة النتائج المرجوة مع الموارد المتاحة تحد يجابه كل منظمة، أي حل معضلة تحويل المدخلات إلى النواتج المرغوبة.

٤٧ - وقال المدير إن الهدف المتعلق بالموارد، الذي يستند إليه إطار التمويل المتعدد السنوات، هو أفضل اتجاه استطاع الصندوق التوصل إليه عند وضع الإطار المذكور، وإنه إذا أريد تنفيذ الإطار بأكمله فسيتعين الوفاء بأهداف التمويل المحددة في السيناريو الأول الوارد في الوثيقة (DP/FPA/2000/6). وسيتعين في حالة نقص الموارد التماس السبيل إلى تعديل خطوات العمل في البرنامج لمراعاة أي نقص من هذا القبيل. وقال إن المناقشة أتاحت للصندوق الحصول على قدر كبير من التعليقات التي يتعين دراستها بغية تعزيز أسلوب تنفيذ الإدارة المستندة إلى النتائج في المستقبل. وأشار إلى أن الصندوق لن يتخلى عن نشاط الدعوة وسيسعى إلى تكثيف تركيزه على الاستراتيجيات السكانية والإنمائية.

٤٨ - اتفقت رئيسة فرع الإدارة المستندة إلى النتائج مع الوفود التي قالت إن جميع الوكالات الإنمائية، المتعددة الأطراف والثنائية على السواء، معنية بعملية إدماج الإدارة المستندة إلى النتائج في برامجها وإن عليها أن تتبادل العون والمساعدة. واتفقت أيضا مع من قالوا بأن نطاق المساءلة يجب أن يمتد إلى سائر أرجاء المنظمة؛ وهو أمر، كما سمعت الوفود، يحظى بالتأييد التام من الإدارة العليا. وقالت إن خطة أداء العمل الخاصة بكل موظف يجب أن تجسد النتائج المتوقعة، وأن على جميع الموظفين أن يفهموا كيف تسهم تلك النتائج في تحقيق الأهداف الشاملة التي تنشدها المنظمة. وأوضحت أن من الضروري أيضا بناء مهارات الموظفين في مجال الإدارة المستندة إلى النتائج، بما في ذلك استخدام الأدوات من قبيل الإطار المنطقي. ووافقت على أن العقبات التي تعترض إدارة الأداء، خاصة البيانات، يجب أن تُراعى عند وضع البرامج. وقالت إن على جميع البرامج أن تعمل على تعزيز القدرة على جمع البيانات على الصعيد الوطني بصفة مستدامة. وأكدت أن الصندوق يسعى إلى إرساء الملكية الوطنية وتوسيع مشاركة الجهات الفاعلة وإقامة شراكات مع الوكالات الأخرى.

٤٩ - وقال نائب المديرة التنفيذية (البرنامج) إن الصندوق يعمل على تعميم الإدارة المستندة إلى النتائج في البرامج القطرية واستعراضات منتصف المدة، وجميع جوانب عملية الرصد والتقييم الأخرى. وذكر أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ينظر في شكل التقارير السنوية المقدمة من المكاتب القطرية لالتماس أفضل السبل التي يمكن أن تعبر بها عن الإدارة المستندة إلى النتائج. وقال إن جميع الموظفين يدركون أن التحدي المهني الذي يجابههم هو إظهار النتائج. ووافق على ضرورة تعزيز عمليات جمع البيانات وتحليلها والعمل على إيجاد مؤشرات وسيطة مناسبة. وذكر أن الصندوق يتعاون عن كثب مع الأعضاء الآخرين في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن وضع هذه المؤشرات. وأعرب عن أمله في أن يبدأ تقرير العام القادم في توضيح النتائج التي يجري العمل على تحقيقها.

٥٠ - وأبلغ ممثل اليونسكو أن صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسكو يتعاونان في العمل منذ فترة طويلة في إطار من الشراكة المثمرة. وقال الممثل إن التعاون بين الوكالتين يزداد توثقا على الصعيد الميداني، خاصة فيما يتعلق بمتابعة منتدى التعليم الدولي، الذي عقد في داكار، السنغال، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

٥١ - وأحاط المجلس علما بتقرير المديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٠ (DP/FPA/2000/4 (الجزء الأول، والإضافة الأولى للجزء الأول، والجزء الثاني والجزء الثالث والجزء الرابع)).

٥٢ - وفي نهاية الجلسة أعربت المديرة التنفيذية عن تقديرها للمجلس التنفيذي لما أبداه من مساعدة قيمة للصندوق خلال الأسبوع. وقالت إن المناقشات التي جرت على مدار

الأسبوع انصبت على التجديد والعملية الانتقالية، والأولويات التنظيمية، والمساءلة، والنتائج. وأضافت أيضا أن المناقشة التي جرت على مدار الأسبوع تطرقت في أحد جوانبها الحاسمة إلى مسألة الموارد والحاجة إلى تحقيق أهداف التمويل إذا أُريد إنجاز النتائج المحددة في إطار التمويل المتعدد السنوات. وأعربت عن أملها في أن يتلقى صندوق الأمم المتحدة للسكان الموارد اللازمة وقالت إنها متفائلة بهذا الصدد.

ثالثا – الالتزامات بالتمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان

٥٣ – قالت المديرة التنفيذية في معرض تقديم تقريرها إلى المجلس التنفيذي عن الالتزامات بالتمويل (DP/FPA/2001/5)، إنها تتحرى التفاؤل والواقعية معا – التفاؤل لأن الصندوق حقق زيادة صغيرة قدرها ٣.٣ في المائة في موارده العادية لعام ٢٠٠٠، والواقعية لأن هذا المستوى ما زال أقل بكثير عن ذروة تمويل الصندوق. وقالت إنها تستشعر تفاؤلا يشوبه الحذر بأن نمو الموارد العادية سيستمر في عام ٢٠٠١. وأضافت أن قوة عمليات الصندوق الميدانية هي التي تشجع الجهات المانحة على تقديم الدعم للصندوق، وأنها كمديرة تنفيذية جعلت تعبئة الموارد إحدى أولوياتها العليا. ودعت المجلس التنفيذي إلى المساعدة في إعادة موارد الصندوق العادية إلى مستواها الذي كانت عليه والبالغ ٣٠٠ مليون دولار، ثم إلى تجاوز ذلك الرقم.

٥٤ – وأعرب رئيس فرع تعبئة الموارد عن رغبته في أن يطلع المجلس على بعض الدوافع المحركة للأرقام الواردة في الوثيقة المعروضة أمام المجلس. وقال إن أهداف الفرع لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ تمثلت في وقف الاتجاه الهبوطي في موارد الصندوق العادية، بغية توسيع قاعدة الجهات المانحة إلى ١٠٠ بلد، وتوسيع قاعدة تبرعات الجهات المانحة الرئيسية، ومواصلة تعزيز ورصد الإيرادات التكميلية وعملية المساءلة عنها. وشكر مدير فرع تعبئة الموارد الجهات المانحة التي أمكنها الاحتفاظ بمستوى تبرعاتها أو زيادتها في عام ٢٠٠٠، قائلا إن الموارد العادية قد ازدادت إلى حد ما، حسب ما جاء في تقرير المديرة التنفيذية. وذكر أيضا أن هدف الوصول بعدد الجهات المانحة إلى ١٠٠ قد تحقق. وأضاف أن ذلك كان هدفا هاما جدا لأنه دفع الدول المساهمة إلى القيام بدور الشريك في دفع جدول أعمال الصندوق إلى الأمام. وقال إن هدف تعزيز رصد الموارد الإضافية ليس من أهداف جمع الأموال في حد ذاته، لكنه ساعد، في حقيقة الأمر، على زيادة تلك التبرعات، بسبب ما أعطاه للجهات المانحة من ثقة في أن الموارد المالية تستخدم بحكمة. واختتم حديثه بأن لَفَت انتباه أعضاء المجلس إلى الجدول ١٣ الوارد في الوثيقة DP/FPA/2001/5، الذي يوضح أعلى مستويات تبرعات كل جهة من الجهات الرئيسية المانحة للصندوق، قائلا إنه إذا تمكنت كل واحدة منها من الوصول مرة أخرى إلى ذلك المستوى، فإن موارد الصندوق ستكون في أفضل حال.

٥٥ – واغتنمت عدة وفود فرصة انعقاد دورة المجلس كي تعلن عن تبرعات بلدانها لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠١، وللأعوام القادمة، في بعض الحالات. وسجلت الوفود استحسانها لما حققه الصندوق من زيادة صغيرة، لكنها ”مرضية“، في التبرعات

لموارده العادية. وقال أحد الوفود إن تقرير رئيس فرع تعبئة الموارد أثار أحاسيس متضاربة، تفاؤل بسبب زيادة عدد الجهات المانحة، وخيبة أمل لعدم تحقيق هدف الوصول بتمويل الموارد العادية إلى مبلغ ٢٧٠ مليون دولار. وأشارت وفود إلى أن السنوات الثلاث الماضية شهدت اتجاها تراجعيا في التمويل الذي لم يصل بعد إلى الذروة التي بلغها في عام ١٩٩٥. وأثار بعض الوفود مسألة اقتسام الأعباء، أي أن المبالغ التي تبرعت بها بعض الجهات المانحة لم تكن متكافئة. ولاحظ وفد، في هذا الصدد، أن المساعدة الإنمائية الرسمية ظلت تتراجع، كنسبة مئوية من الدخل القومي لأكبر البلدان المانحة. وأشارت وفود أيضا إلى أهمية الموارد العادية. وأعربت عن سرورها لأن الموارد التكميلية للصندوق سجلت زيادة كبيرة، لكنها تمسكت بالقول بأن الموارد العادية يجب أن تبقى المرتكز الأساسي لوكالات الأمم المتحدة الإنمائية، من أجل استمرار ما تتسم به طبيعة عملها من تعدد في الأطراف المشاركة. ولاحظت وفود أيضا أن الصندوق يعاني بسبب قوة دولار الولايات المتحدة، مقارنة بالعديد من العملات الأخرى. وفي هذا الشأن، تساءل وفد عن إمكانية الاحتفاظ بحسابات بعملات أخرى غير دولار الولايات المتحدة، على افتراض أن العديد من الفواتير التي يدفعها الصندوق تأتي بعملات أخرى.

٥٦ - وأشار وفد إلى ملاحظة رئيس فرع تعبئة الموارد بأن الوقت ربما يكون قد تأخر في ذلك العام، بالنسبة لتنظيم حدث لإعلان التبرعات، مشابه للحدث الجاري الآن، خلال الدورة السنوية، في حزيران/يونيه. ولاحظ الوفد أن اليونيسيف عقدت حدثها المتعلق بإعلان التبرعات لعام ٢٠٠١ في كانون الثاني/يناير. وتساءل عما إذا كان يتعين على الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اعتماد جدول مشابه. وفي ما يتعلق بالتبرعات المعلنة لعدة سنوات، أعرب وفد عن استحسانه لتمكن ٢٥ جهة مانحة من تقديم مثل هذه التعهدات، وأعرب عن أمله في أن يزداد هذا العدد في السنوات المقبلة. بيد أن بعض الوفود ذكرت أن بلدانها لن تتمكن من تقديم التزامات متعددة السنوات بسبب إجراءات ميزانياتها الوطنية. وأشار وفد إلى أن المجلس التنفيذي اعتمد إطارا تمويليا متعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وإلى أن الصندوق قد التزم بتقديم نتائج ملموسة من خلال ذلك الإطار، لكن ما يقابل ذلك من التزام بتوفير الموارد المطلوبة من جانب الجهات المانحة من أجل بلوغ أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات، لم يتحقق.

٥٧ - وأشار رئيس فرع تعبئة الموارد، في ردوده، إلى أن مسألة سعر الصرف ليست مستجدة، وأنها شكلت عقبة أمام الصندوق على امتداد السنوات الثلاث الماضية. وقال إن فكرة الاحتفاظ بحسابات بعملات أخرى غير دولار الولايات المتحدة قد نظر فيها من قبل، لا سيما في ما يتعلق بإمكانية الاحتفاظ بحسابات باليورو. وأضاف أن هذه الإمكانية واردة،

برغم ما يشوبها من مشاكل خاصة أيضا. وقال إنه يتعين الربط بشكل أوثق بين الإطار التمويلي المتعدد السنوات والتزامات التمويل. وأعرب عن موافقته على ما ذهبت إليه بعض الوفود من القول بأن شهر كانون الثاني/يناير ربما يكون أفضل وقت لعقد مؤتمر لإعلان التبرعات.

٥٨ - واختتمت المديرة التنفيذية بالإعراب مرة أخرى عن تقديرها للجهات المانحة للصندوق، بما في ذلك اللجنة الأوروبية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا، التي وفرت مبالغ كبيرة من الموارد التكميلية لتمويل مبادرات مثل مبادرة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومبادرة أمن سلع الصحة الإنجابية الأساسية.

٥٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بالالتزامات بالتمويل المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2001/5).

رابعا - استراتيجية الإعلام والاتصال

٦٠ - عرض مدير شعبة الإعلام والمجلس التنفيذي وتعبئة الموارد التقرير المتعلق باستراتيجية الصندوق للإعلام والاتصال (DP/FPA/2001/6). وأورد التقرير تفاصيل الإجراءات التي اتخذها الصندوق لتنفيذ الاستراتيجية المعتمدة منذ أربعة أعوام في مقرر المجلس التنفيذي ١٣/٩٧. وأكد مدير الإعلام أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية جعل صندوق الأمم المتحدة للسكان في موضع يمكنه من الاضطلاع بدور قيادي في مسائل الدعوة المتعلقة بالسكان والصحة الإنجابية على المستوى الدولي. وقال إن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات قد طرحا أيضا عددا من القضايا، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصحة الإنجابية للمراهقين، والعنف ضد المرأة، والإجهاض غير المأمون، وكلها تشكل قضايا رئيسية في الجهود التي يبذلها الصندوق في مجال الدعوة.

٦١ - وأكد مدير الإعلام مجددا النقطة الواردة في الوثيقة DP/FPA/2001/6 بأن الدعوة الموجهة إلى البلدان التي تنفذ فيها برامج تتم على المستوى الوطني عبر برامج الصندوق القطرية، بينما يوفر المقر المعلومات والمواد والمشورة والتدريب. وأضاف أن تقرير المديرة التنفيذية السنوي لعام ٢٠٠٠ غطى أنشطة الدعوة على المستوى الوطني بشكل مكثف، مع إيراد أمثلة بارزة للمبادرات الناجحة. وأنه، لذلك، سيقصر بيانه للمجلس على الجهود المبذولة من جانب الصندوق في مجال الاتصال والدعوة على المستوى العالمي.

٦٢ - واستعرض المدير نطاق تلك الجهود العالمية للاتصال، بما في ذلك المنشور الرئيسي للصندوق، وهو التقرير السنوي عن ''حالة سكان العالم''، ومنشوراته الأخرى وكتيباته المتعلقة بالدعوة، ومجموعة المواد الإعلامية للقضايا السكانية. وناقش المدير مسألة تأثير الإنترنت على جهود الصندوق الخاصة بالاتصال. وذكر أن منتدى لاهاي الدولي، المعقود في عام ١٩٩٩ ضمن عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات، ويوم الستة بلايين نسمة، المعقود أيضا في عام ١٩٩٩، حدثان حازا على تغطية إعلامية على مستوى العالم. وأكد أن سفراء الصندوق للخير أنجزوا أعمالا ذات قيمة في بلدان مختلفة حول العالم. وقال إن المتلقين الذين تستهدفهم مبادرات الدعوة هم الجمهور بشكل عام، وأعضاء البرلمانات، ومسؤولو الحكومات في البلدان التي تنفذ فيها برامج، والبلدان المانحة على حد سواء.

٦٣ - وأبلغ المدير المجلس أن الاستراتيجية التي اعتمدت في المقرر ١٣/٩٧ قد نجحت. وأعرب عن شعوره بأن الصندوق نفذ الاستراتيجية بشكل حسن وأنه أحرز قدرا من النجاح الملموس، إذا أخذ في الحسبان حجم الصندوق والموارد المتاحة له. وقال إن إحدى

نتائج تلك النجاحات تمثلت في ازدياد حضور الصندوق وتعرضه للهجوم من عدد من الجبهات، من قبل معارضين تلقوا معلومات مشوهة في أحيان كثيرة، أو معارضين حرّفوا عمل الصندوق عن قصد لتحقيق غاياتهم الخاصة.

٦٤ - واختتم قائلا إن التحديات التي تواجه الصندوق تشمل إيجاد روابط أوثق بين الدعوة والاتصال وتعبئة الموارد، وتكثيف الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والمجموعات البرلمانية، من أجل إضفاء المزيد من الزخم على رسالة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وزيادة إبراز حضور الصندوق وصورته. وقال إن تحديد الآثار المترتبة على جهود الصندوق في مجال الاتصال والدعوة أمر صعب وباهظ التكلفة، لكنه يمثل أولوية برغم ذلك. وأضاف أن رئيس فرع خدمات وسائط الإعلام أكد أهمية الثورة التي قامت بسبب زيادة استخدام الإنترنت والفرص والتحديات التي يمثلها ذلك بالنسبة للصندوق. وعرض المدير بعد ذلك بيانا عن تعدد وسائط الإعلام ألقى فيه بعض الضوء على جهود الصندوق في مجال الاتصال.

٦٥ - ورحبت وفود عديدة بعرض التقرير المتعلق بتعدد وسائط الإعلام وأشادت بالصندوق لما له من سجل حافل في تنفيذ استراتيجيته للإعلام والاتصال. وقالت وفود إن التقرير أوضح أن الصندوق قام بتنفيذ مجموعة كبيرة متنوعة من الأنشطة في مجال الإعلام والاتصال، وأن موارده المحدودة تستخدم بصورة جيدة. وسلم وفد بالأهمية الحيوية للدعوة، بوصفها مجالا جوهريا من مجالات البرامج، واستراتيجية لتحقيق أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات في آن واحد. وأعرب الوفد عن سروره لأن الاستراتيجية تضمنت تحقيق نتائج على المستوى الوطني، مثل صياغة سياسات عامة وتشريعات جديدة. وشجع الوفد الصندوق بقوة على وضع أهداف وسيطة لقياس النتائج المحققة بشكل أكثر دقة. وأعرب وفد آخر عن سروره لأن الاستراتيجية العالمية للاتصال قد صممت و يجري تنفيذها من أجل استكمال جهود الدعوة الوطنية.

٦٦ - وتناول وفد مسألة دور الصندوق في الرد على الهجمات التي تشن ضده، فقال، إن دحض التقارير الإعلامية التي تشوه عمل الصندوق أو تعطي معلومات خاطئة عنه لا يجب أن يعتبر مضيعة للوقت، بل يتعين أن ينظر إليه كفرصة من أجل أخذ زمام المبادرة والعمل على بناء قواعد جماهيرية أكبر للبرامج المتعلقة بالسكان والصحة الإنجابية على المستوى الدولي. وأضاف أنها تمثل فرصا طيبة لإشراك متلقين من ذوي النفوذ. وقال وفد آخر إنه يتعين على أعضاء المجلس أن يتذكروا أن الهجمات التي تشن على الصندوق تعتبر هجمات على جميع الأعضاء. وقال وفد آخر إنه يتعين على الصندوق أن يتخلى عن الإحساس بالحرج وأن يعمل على نشر رسالته بأسلوب أكثر جرأة.

٦٧ - وأكد وفد أن الأمر الأكثر أهمية ليس هو الحضور البارز للصندوق نفسه، بل قدرة استراتيجية الإعلام والاتصال على دفع جدول أعمال السكان والتنمية قدما. وقال إن تعزيز ''الصورة المؤسسية'' للصندوق لا يجب أن يقف في طريق جهوده المبذولة في مجال الدعوة في البلدان النامية. وأشاد الوفد نفسه بالصندوق بسبب العمل القيّم الذي يضطلع به سفراء الخير التابعون له.

٦٨ - وذكر وفد آخر مبادرات مثل ''مجموعة المواد الإعلامية للقضايا السكانية''، وتقرير ''حالة سكان العالم''، واليوم العالمي للسكان، بوصفها أنشطة مفيدة لها صدى كبير على مستوى العالم، من بين الأنشطة الفنية التي ينفذها الصندوق بكفاءة. وطلب وفد إتاحة النسخة المطبوعة من التقرير السنوي، المخصصة للجمهور، في الدورة السنوية للمجلس.

٦٩ - وفي ردها على التعليقات، قالت المديرة التنفيذية إن الصندوق عكف على مراجعة استراتيجيته ''التسويقية''، بغية تحديد أفضل موقف يمكن للصندوق اتخاذه في بيئة دائمة التغير، كي يواصل سعيه بنجاح من أجل تنفيذ أهداف المؤتمر العالمي للسكان والتنمية. وقالت إنه كان لا بد من الربط بين هذه الجهود على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وقالت إن الصندوق كان هدفا سهلا لمن لديهم دوافع سياسية لمهاجمته، بسبب ما يتمتع به من حضور بارز على المستوى الدولي. وأضافت أن آراء متباينة جرى التعبير عنها بشأن القضايا التي بحثت في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، واستعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات، لكن نوع الهجمات التي يتعرض لها الصندوق لا يمكن أن يساوي بهذا النوع من الاختلاف المشروع في الآراء. وقالت إن القصد وراء الجهود التي يبذلها الصندوق في مجال الدعوة هو أن تتاح في جميع أرجاء العالم، لكنها كانت تتعثر أحيانا بسبب انعدام إمكانية الوصول، وهي من الأسباب التي جعلت الصندوق يعكف على كفالة المحافظة على حلقات الاتصال التي تربطه بجميع مكاتبه الميدانية. وفيما يتعلق بسفراء الخير، قالت المديرة التنفيذية إنهم أثبتوا، دون شك، نجاحهم الكبير وفعاليتهم. وأضافت أنه لا توجد معايير محددة مسبقا لاختيار سفراء الخير، الذين يجري اختيارهم استنادا إلى مدى تمثيلهم للصندوق في السياقات الوطنية الخاصة بهم.

٧٠ - وأعرب مدير شعبة الإعلام والمجلس التنفيذي وتعبئة الموارد، في معرض ردوده، عن تقديره لتعليقات الوفود فيما يتعلق بالإحساس بالحرج الشديد، وقال إن الصندوق سيحاول أن يكون أكثر جرأة. وأعرب عن اتفاقه مع تلك الوفود التي تحدثت عن وجوب أن يواصل الصندوق العمل على بناء صورة أفضل له. وعبر عن تقديره لدعم المجلس لتلك الجهود. وقال المدير إن الصندوق حاول إجراء استطلاعات للرأي العام في بلدان معينة، كي يحصل

على رؤية أفضل لمدى نجاح جهود الدعوة، ولكنها عملية باهظة التكلفة، والصندوق ليس لديه ملايين الدولارات لينفقها عليها. وقال إن المكونات الأساسية لحملة الدعوة الفعالة معروفة جيدا، وهي: (أ) التأكد من الحقائق؛ (ب) جعل الرسالة مبسطة؛ (ج) جعل الرسالة قصيرة؛ و (د) تكرار الرسالة مرارا. وقال إن هنالك أشياء كثيرة تؤثر على الناس، مشيرا إلى الأحداث التي أحاطت باستعراض المؤتمر العالمي للسكان والتنمية + ٥ سنوات، بوصفها أحداثا جرى فيها لفت انتباه عدد كبير من الناس إلى القضايا السكانية. وقال المدير إن الصندوق سيحاول كفالة أن يكون التقرير السنوي المطبوع جاهزا عند انعقاد الدورة السنوية للمجلس. وأضاف أن المشكلة الرئيسية تتمثل في الحصول على البيانات المالية الختامية للعام السابق، في الوقت المناسب بحيث يتسنى تصفيفها وطباعتها قبل انعقاد دورة المجلس.

٧١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٨/٢٠٠١ (انظر المرفق الأول).

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

خامسا – عملية البرمجة

٧٢ – عرض نائب المديرة التنفيذية (البرنامج) التقرير المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن التقدم المحرز والخيارات المستقبلية في عملية البرمجة (DP/2001/12 و DP/FPA/2001/7)، ولاحظ أن الوثيقة تمثل علامة بارزة على طريق التضامن والتعاون بين الأعضاء الأربعة للجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وألقى نائب المديرة الضوء على العملية التي مكنت المنظمات الأربع من الاتفاق على خيارات لعملية برمجة مشتركة، ورد مخطط تمهيدي لها في الوثيقة المعروضة أمام المجلس. وأوضحت النتائج أن وكالات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تستطيع الاجتماع خلال وقت قصير، والعمل سويا على مقترح مشترك والاتفاق على رؤية ونهج مشتركين.

٧٣ – وتتمثل فوائد العملية الجديدة التي أورد مخططها نائب المديرة التنفيذية في أنها تتيح للمجالس التنفيذية المعنية خيارات لإجراء رقابة موضوعية ومشتركة في الوقت المناسب؛ وتتخذ خطوات ملموسة لجعل التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية جزءا لا يتجزأ من عملية البرمجة؛ وتخفف العبء الذي تشكله عمليات البرمجة المطولة وغير المنسقة على الحكومات. وهي تضيف إلى العمل المنجز في تحقيق الاتساق بين دورات البرامج عن طريق تيسير المزيد من اتساق البرامج بين المنظمات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٧٤ – وشرح نائب المديرة التنفيذية الفرق بين الخيارين المطروحين في الوثيقة المشتركة. فبموجب الخيار المقترح ١ يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم وثائق مرة واحدة فقط أثناء دورة إعداد البرنامج والموافقة عليه، بينما يتعين على الوكالتين، بموجب الخيار ٢، تقديم الوثائق مرتين. وقال للمجلس إن الوكالتين تفضلان كثيرا الخيار ١، لهذا السبب.

٧٥ – وأكد نائب المديرة التنفيذية أنه يتعين، بموجب أي من الخيارين، أن تكون دوافع عملية البرمجية قطرية. وقال إن الدور القيادي للحكومات في توجيه عملية إعداد البرامج وتشكيل محتواها أمر لا جدال فيه. وأضاف أن الحكومات تحتل مركز القيادة، بينما تقدم لها وكالات الأمم المتحدة الدعم والمساعدة.

٧٦ - وحصلت ملاحظات نائب المديرة التنفيذية على تأييد المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي قال إنه يؤمن بأن المقترحات المعروضة على المجلس التنفيذي تمثل خطوة رئيسية في اتجاه معالجة الشواغل المتكررة للجمعية العامة، بشأن تعدد نظم وعمليات الأمم المتحدة الخاصة بتقديم المساعدة الإنمائية على المستوى القطري. وقال إن ضرورة الإبقاء على الإجراءات في الحدود الدنيا التي تقتضيها الجودة والمساءلة تشكل هاجسا متزايدا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧٧ - وأضاف أن برامج الوكالات الأربع جميعا سيجري إعدادها بصورة متزامنة بموجب أي من الخيارين المقترحين في الورقة، وأن ذلك سيمكّن فريق الأمم المتحدة القطري من العمل مع نظرائه على المستوى القطري في عملية برمجة موحدة. وقال إن عملية البرمجة المقترحة ستؤدي إلى تحسين نوعية البرامج، لأن كل صندوق أو برنامج سيستفيد من إجراء تحليلات للحالة تتسم بمزيد من الاكتمال والشمول، مقارنة بما يمكن أن تنجزه وكالة واحدة بمفردها. وأعاد تأكيد تفضيل البرنامج الإنمائي للخيار ١ من بين الخيارين المقدمين.

٧٨ - وأشارت وفود بالوكالات لقيامها بالعمل معا بمثل هذه الفعالية. وقالت إن ذلك يشكل خطوة في اتجاه تنفيذ عملية إصلاح الأمم المتحدة على المستوى القطري. فهو ييسر التنسيق والترابط والتآزر فيما بين برامج مختلف الصناديق والبرامج المعنية. وأعرب وفد عن موافقته على ضرورة تبسيط عملية البرمجة تفاديا للتداخل، وقال إنه يؤيد، لذلك، المبادئ المذكورة في الوثيقة DP/2001/12. وأعربت وفود كثيرة أخرى عن موافقتها على ذلك. وقال وفد إن من دواعي سروره أن العملية المقترحة أتاحت للمجلس التنفيذي الإسهام مبكرا في عملية البرمجة. وطلب عدد من الوفود أن يبذل الممثلون المقيمون كل ما بوسعهم من جهود من أجل إشراك ممثلين لأعضاء المجلس التنفيذي مقيمين على المستوى القطري في عملية التشاور خلال صياغة البرنامج. وقال وفد إنه وإن كان يحبذ العملية الجديدة المقترحة، فإنه يطالب بالإشراف العملي على تنفيذها. وأعرب وفد آخر عن موافقته على ضرورة أن تتسم العملية بالمرونة وأن تنأى عن ضيق الأفق.

٧٩ - وعلقت وفود كثيرة على العلاقة التي تربط بين التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبين عملية البرمجة المقترحة. وأعربت وفود كثيرة عن تمسكها الشديد بالتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كأساسين للبرامج. وأعرب وفد عن رأيه قائلا إن العملية المقترحة تحافظ على امتيازات الحكومات، التي ستتعزز في حقيقة الأمر لأن الاستراتيجيات الوطنية التي اعتمدت تنطبق على جميع الوكالات. ورأت وفود عديدة، برغم ذلك، أن الوثيقة المعروضة أمامها لا تشدد

بدرجة كافية على وجوب أن تكون البرامج ذات دوافع قطرية. وقال وفد إن دور الحكومات يعتبر أساسيا لكن ذلك لم يوضح بدرجة كافية في الوثيقة. وأضاف أن عملية إعداد البرامج يجب أن تقودها الحكومات: فالحكومات هي التي توجه وتقود العملية وتحدد أولوياتها الوطنية، التي تقدم إلى المنسق المقيم بوصفها أسسا لتوافق الآراء الذي يجب أن يتشكل تحت توجيه وقيادة الحكومة. وهكذا فإن الوثيقة DP/2001/12 تكون قد أخطأت حين ذكرت في الخطوة ٣ من الفقرة ١٣، أن الاجتماعات المتعلقة بالاستراتيجية ستنعقد ''تحت رعاية ممثلي كل منها وبتعاون وتضافر وثيقين مع النظراء الحكوميين''. وقال إنه يتعين، علاوة على ذلك، أن تكون الحكومة مشاركة بصورة فعالة في عملية التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقال وفد إنه يتعين تعديل الخطوات الواردة في الفقرة ١٣ من الوثيقة DP/2001/12، بغية تعزيز مبدأ ملكية البلدان التي تنفذ فيها البرامج لعملية البرمجة، الذي جرى التشديد عليه في كثير من الأحيان. وقال وفد آخر إنه ستصعب الإحاطة علما بوثيقة تكون فيها عدة فقرات مثل هذه مصدرا للمشاكل.

٨٠ - وكان هناك اتفاق عام على أن جودة البرامج ستعتمد على جودة التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأنه سيتعين بالتأكيد أخذ الحالات الوطنية المحددة في الاعتبار. ويجب أن تكون نتائج عملية التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مرضية للبلدان التي تنفذ فيها برامج، وأن تكون هذه البلدان واثقة من أنها تعبر عن الأولويات الوطنية بدقة. غير أن وفدا أكد أن عمليات إعداد التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لا يشكل بالضرورة تبسيطا للعمليتين. وقال إن إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية اشتمل، استنادا إلى تجربة بلده، على إجراءات غاية في التعقيد، شكلت أعباء إضافية على كل من البلدان التي تنفذ فيها برامج ومكاتب الأمم المتحدة القطرية ووكالاتها. وقال الوفد إن أطرا عديدة من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تتسم بالضعف وبالتباين الكبير من حيث الجودة، وهي نقاط ذكرت في التقرير السنوي لمدير البرنامج الذي يركز على النتائج. وقال وفد آخر إنه من الواضح أن إعداد التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية جرى بصورة جيدة في بعض الحالات، لكنه لم يكن كذلك دوما.

٨١ - وقالت وفود عديدة إن الكيفية التي ستنفذ بها العملية المقترحة فعليا على أرض الواقع لم تكن واضحة. ورأى وفد أن العملية المقترحة ستؤدي إلى المزيد من التنسيق بين البرامج، وهو شيء مستصوب للغاية. غير أن وفدا آخر تساءل عن الحجم الفعلي للتنسيق بين البرامج الذي يمكن تحقيقه فعليا في الميدان. وطلبت عدة وفود توضيحا للطريقة التي ستقوم بها اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي باعتماد عملية مماثلة للعملية التي سيضطلع بها برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعرب وفد عن رأي فحواه أنه لا يتعين أن تناقش البرامج القطرية المقترحة من قبل المجلس إلا إذا طلب خمسة من الأعضاء ذلك.

٨٢ - وفي ردوده، أكد مدير البرنامج المعاون أنه يتعين على الأعضاء ألا يتخوفوا من عدم إشراك الحكومات في عملية البرمجة، نظرا لأن لها دورا مركزيا لا يمكن تغييره. وأعرب عن أسفه لأن الوثيقة المعروضة على المجلس التنفيذي لم توضح هذه النقطة بدرجة كافية. وأشار إلى أن بعض الوفود أعربت عن تحفظات بشأن الطريقة التي تجرى بها عمليات التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في بعض الحالات. وقال إنه من الملائم إطلاع إدارات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى على مثل هذه الشواغل، كي تتمكن من معالجة تلك المسائل. لكنه طلب إلى المجلس أن ينظر في الطريقة التي يمكن بها دفع المناقشات الحالية إلى الأمام، بغية الخروج بعملية برمجة تبسط الإجراءات الحالية وتحقق الاتساق بين عمليات الوكالات الأربع المعنية. وارتأى أن تلك الأهداف هي التي يمكن أن تحظى بموافقة الجميع.

٨٣ - وأكد نائب المديرة التنفيذية (الإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، على ضرورة مساهمة المجلس في المقترحات المعروضة أمامه، وأعرب عن ترحيبه الشديد بالآراء التي أعرب عنها أثناء المناقشة، ووصفها بأنها مفيدة. وقال إن الزخم الذي نتج عن تعاون أعضاء اللجنة التنفيذية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في وضع مقترحات البرمجة، يتطلب التشجيع من المجلس كي يصبح نموذجا في المستقبل للتعاون والتضافر بين الوكالات.

٨٤ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠١/١١ (انظر المرفق الأول).

سادسا – المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

٨٥ – قدم مدير البرنامج المعاون تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخلية في عام ٢٠٠٠ (DP/2001/13). وأبلغ المجلس بأن مدير البرنامج يعتزم مواصلة تعزيز وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات بإجراء استعراض متعمق لخدمات المراجعة الداخلية للحسابات. وأوضح أن الوثيقة المعروضة على المجلس تتضمن تعليقات على مشاركة مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية، وتقدم شروحا مسهبة عن المشاكل التي حددها مراجعو الحسابات وتتناول مسألة كفاية تغطية مراجعة حسابات التنفيذ الوطني. ولأول مرة، تضمن تقرير عام ٢٠٠٠ قائمة بأنواع وأعداد درجات التقدير المستخدمة في مراجعة الحسابات في جميع المكاتب التي روجعت حساباتها في عام ٢٠٠٠. وتضمن أيضا التقرير تحليلا للمشاكل المتكررة. كما تضمن إحصاءات عن قضايا التحقيق في الغش وتسويتها.

٨٦ – وتناول مدير البرنامج المناوب مسألة تغطية مراجعة حسابات المشاريع المنفذة على الصعيد الوطني. وقد وضع البرنامج الإنمائي خطة عمل لتحسين مدى تغطية شهادات مراجعة الحسابات لنفقات التنفيذ الوطني. غير أنه لا تزال هناك صعوبات منها التقيد بمواعيد الإبلاغ وارتفاع تكاليف عمليات مراجعة الحسابات. وكان البرنامج الإنمائي يتعاون مع مجلس مراقبي الحسابات لمعالجة هاتين المسألتين. وقدم مدير مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء معلومات تكميلية عن حالة عمليات مراجعة حسابات التنفيذ الوطني.

٨٧ – وقدمت نائبة المدير التنفيذي لشؤون الإدارة في صندوق الأمم المتحدة للسكان الوثيقة DP/FPA/2001/8. وأفادت بأن تغطية عمليات مراجعة الحسابات الداخلية في الصندوق قد انخفضت بكثير في عام ٢٠٠٠ قياسا إلى عام ١٩٩٩. ويعزى ذلك إلى اتخاذ ترتيبات جديدة لمراجعة الحسابات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقالت إن قسم مراجعة الحسابات التابع للصندوق يعاني من نقص الموظفين، لكن هذا الوضع سيصحح بحلول الربع الأخير من عام ٢٠٠١، وذلك بمضاعفة عدد الموظفين. وأفادت أن الإدارة العليا للصندوق يساورها قلق بالغ إزاء انخفاض عدد المكاتب القطرية التي حصلت على تقدير مرضٍ في التقرير الأخير الصادر عن مراجعة الحسابات وإزاء الارتفاع الكبير في عدد المكاتب القطرية التي حصلت على تقدير ناقص نسبيا. وتطرقت بعد ذلك بتفصيل لمبادرات التدريب التي يضطلع بها لتعزيز القدرة الإدارية للمكاتب القطرية. وذكرت أنه سيُجرى عما قريب تقييم شامل لقدرات واحتياجات المكاتب الميدانية.

٨٨ - وأفاد نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن منظمته قد استعانت بخدمات مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتغطية مراجعة حسابات عملياتها. ففي عام ٢٠٠٠، تم الاضطلاع بـ ٣٤ مهمة في مجالات المالية والتوظيف والإدارة وتنفيذ البرامج والمشاريع والتنظيم. وقد أعرب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن اتفاقه مع معظم توصيات مراجعي الحسابات وهو بصدد دراسة ومتابعة تلك التوصيات. وقد أنجز المكتب جميع التوصيات المتعلقة بالمشتريات المقيدة على الميزانية الإدارية.

٨٩ - وأكدت عدة وفود في تعليقاتها بأن تحسين ضوابط المراجعة الداخلية للحسابات أمر هام جدا. ورأت الوفود بأنه من المفيد أن تكون التقارير الثلاثة جميعها في صيغة واحدة. غير أنها أكدت أنه سيكون من المفيد جدا إجراء استعراض حيوي لكل التدابير المتخذة لمعالجة المشاكل بمجرد ظهورها وأنه من المهم جدا توافر معلومات عن أنشطة متابعة توصيات مراجعة الحسابات. وينبغي وصف التدابير المتخذة لتنفيذ التوصيات السابقة وصفا شاملا وأكثر تفصيلا. وذكر أحد الوفود أن وظيفة مراجعة الحسابات ينبغي أن تحتل موقعا أكثر استراتيجية في جميع المنظمات الثلاث قيد الاستعراض.

٩٠ - ولاحظ عدد من الوفود وجود إعطاء كبير من المكاتب القطرية في البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تقدير ناقص وتساءلت عن أسباب ذلك وعن الإجراءات المتخذة لتصحيح هذا الوضع. ففيما يتعلق بالبرنامج الإنمائي، حصلت المكاتب القطرية الـ ٣٩ على درجات تقدير مرضية أو ناقصة نسبيا أو ناقصة، في حين لم يحصل أي مكتب قطري على تقدير جيد. أما في صندوق الأمم المتحدة للسكان، فقد حصل أقل من نصف المكاتب القطرية على تقدير مرضٍ، في حين حصل تسعة مكاتب على تقدير ناقص نسبيا وأربعة مكاتب على تقدير ناقص ومكتبان على تقدير ناقص جدا. وقالت الوفود إن هذا يشكل مصدر قلق نظرا لضعف مستوى امتثال المكاتب القطرية للإجراءات والسياسات وأكدت أن هذه المشكلة ستظل قائمة فيما يبدو. وأشار أحد الوفود إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان أنشأ قاعدة بيانات شاملة لمراجعة الحسابات والتوصيات وأعرب عن أمله في أن يساعد هذا النظام المنظمة على تحسين مستوى امتثالها.

٩١ - وأكدت عدة وفود أن عدد المشاريع المنفَّذة على الصعيد الوطني التي لم يتم تلقي تقارير عن مراجعة حساباتها لا يزال كبيرا جدا. وفي هذا الصدد، قال أحد الوفود إن من الممكن إدخال بعض التحسينات دون مخالفة التشريعات الوطنية. وتساءلت الوفود عن الخطط التي تم وضعها لمعالجة الحالات التي تكون فيها القدرات المتاحة لمراجعة الحسابات

الوطنية غير كافية. وقال أحد الوفود إن على البلدان المستفيدة من البرنامج أن تتمسك باتفاقاتها فيما يتعلق بالاحتياجات في مجال مراجعة الحسابات وأن الحاجة ما زالت قائمة لبناء القدرات في هذا المجال.

٩٢ - وفيما يتعلق بالبرنامج الإنمائي، أعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء ما جاء في التقرير من أن بعض الحكومات تحجم عن إجراء مراجعات الحسابات الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إضافة إلى المراجعات التي تطلبها المؤسسات المالية الدولية. ويود هذا الوفد معرفة الطريقة التي يمكن بها المواءمة بين عمليات مراجعة الحسابات الخاصة بهذه المؤسسات والعمليات الخاصة بمنظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، لاحظ الوفد أن هناك عددا من القضايا لا يزال يجري التحقيق فيها منذ عام ٢٠٠٠، وقال إنه يود معرفة الطريقة التي يتم بها معالجة هذه القضايا.

٩٣ - وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان، قال أحد الوفود إنه يقلقه جدا ملاحظة أن العمل اليومي في المكاتب القطرية يواجه فعلا انخفاضا في الموارد. وطلب إلى الصندوق أن يقدم أمثلة على بطء عملية التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستغراقهما وقتا طويلا كما جاء في التقرير. وأعرب عن قلقه إزاء ما جاء في التقرير من أن الصندوق لم تكن لديه صورة واضحة عن دوره في وضع النهج القطاعية في قطاع الصحة. واعتبر أحد الوفود أن الصندوق لا يزال في مفترق الطرق من حيث تعزيز إدارته إذ أن عدد التوصيات المقدمة من قسم المراجعة الداخلية للحسابات قد ازداد خلال العام الماضي. ويبدو بوجه خاص أن المكاتب القطرية تواجه صعوبات في تطبيق الإطار المنطقي بشكل صحيح وتساءل عن التدابير المتخذة لمعالجة هذا الوضع. ولاحظ الوفد أن الصندوق يحرز بعض التقدم في إقفال حسابات المشاريع التي تم إنجازها.

٩٤ - وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، قال أحد الوفود إن التقرير أشار إلى عدة نقائص، بيد أنه لم يوضح بما فيه الكفاية أسبابها والإجراءات التي ستتخذ في المستقبل لمعالجتها. وأفاد أيضا أن المكتب قد استجاب لـ ١٧٣ توصية من اصل ٢٠٧ توصيات وتساءل عن التدابير المتخذة فيما يتعلق بالتوصيات المتبقية.

٩٥ - وأبلغ مدير مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء المجلس أن مراجعة حسابات الشراء جزء من مراجعة حسابات أي مكتب من المكاتب القطرية وأن هذه العملية قيد التنفيذ. وذكر أن عمليات مراجعة حسابات السفر تجرى بتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية. وسيبلغ عن نتائج مراجعة الحسابات كل من الشراء والسفر في السنة التالية. وفيما يتعلق بمسألة التصديق على صحة مراجعة الحسابات، أفاد المدير أن نسبة

التغطية في عام ١٩٩٩ بلغت ٨٠ في المائة في حين بلغت ٦٩ في المائة في عام ١٩٩٨، وبلغت خلال فترة السنتين نسبة موحدة قدرها ٧٤ في المائة. وعند صدور رأي مجلس مراجعي الحسابات، بلغت النسبة المئوية ٥١ في المائة فيما يتعلق بنفقات قدرها ٢,٩ مليون دولار؛ وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، بلغت النسبة المئوية ٦٩ في المائة. وفي عام ٢٠٠٠، قدمت المكاتب القطرية خططا تشير إلى أنها ستقوم بمراجعة حسابات تتعلق بـ ٨٧ في المائة من النفقات. ومن النفقات المقرر إجراء مراجعة حسابات بشأنها أنجزت حسابات تتعلق بمبلغ ٧٣٤ مليون دولار ولا تزال الحسابات المتعلقة بمبلغ ٣٧٦ مليون دولار معلقة.

٩٦ - وفيما يتعلق بقدرة مكاتب مراجعة الحسابات الوطنية، قال مدير مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء أن المشكلة غالبا ما تكون مشكلة تخطيط أكثر من أي شيء آخر. وبما أنه لا يتم مقدما إبلاغ مكاتب مراجعة الحسابات الوطنية بما هو مطلوب منها عمله، فهي تؤخذ أحيانا على حين غرة عندما يحين موعد مراجعة حسابات المشاريع والبرامج. وهناك حاجة حقيقية إلى إشراكها في مرحلة مبكرة عند تصميم البرامج حتى تكون أكثر استعدادا للاضطلاع بمسؤولياتها. وقال إن البرنامج الإنمائي ينظر في بعض الحالات، بالتشاور مع الحكومات الوطنية، في إمكانية الاستعانة بشركات القطاع الخاص، إذا اقتضى الأمر ذلك.

٩٧ - وفيما يتعلق بأسباب عدم حصول أي مكتب قطري من مكاتب البرنامج الإنمائي على تقدير جيد، قال مدير مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء بأنه على الرغم من أن هذا الأمر مؤسف، لا ينبغي للمجلس أن يبالغ في رد فعله إزاء تقدير ناقص نسبيا. وأوضح أنه كان بإمكان مكتبه أن يختار عبارة ''مرض نسبيا'' بيد أنه اختار عبارة ''ناقص نسبيا'' لكفالة اهتمام كبار الموظفين الإداريين بالمشاكل البارزة في تقرير مراجعة الحسابات. وفي حالات عديدة، لم يكن أداء المكاتب ناقصا نسبيا إلا في بعض المجالات ويمكن معالجة المشاكل بسهولة معقولة - فالتقديرات لم تكن تشير إلى وجود أوجه قصور كبيرة. وفيما يتعلق بمواءمة عمليات مراجعة الحسابات من حيث نوعها ونطاقها مع المؤسسات المالية الدولية، قال إن البرنامج الإنمائي لا يساوره قلق إزاء نطاق عمليات مراجعة الحسابات هذه - إذ أن المشكلة الكبيرة المطروحة هي مشكلة التوقيت. فالشروط المتعلقة بتوقيت إجراء عمليات مراجعة الحسابات للمؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة مختلفة كثيرا، وأن ذلك غالبا ما يرهق كاهل البلدان المستفيدة من البرنامج. وفي معرض حديثه عن قضايا التحقيق الجارية، قال إنه لا يستطيع أن يعلق على قضية بعينها، بيد أنه أكد أن المنظمة ملزمة بأن توضح أن سوء السلوك الجسيم تترتب عليه عواقب وخيمة.

٩٨ - وأكدت نائبة المدير التنفيذي للصندوق من جديد التزام المدير التنفيذي بثقافة المساءلة داخل الصندوق. وأعربت عن أملها في أن يزود مكتب مراجعة حسابات الصندوق بكل ما يلزمه من موظفين مع نهاية العام. وقالت أنه كما ذكر أثناء المناقشة، فقد أنشأ الصندوق قاعدة بيانات شاملة لمراجعة الحسابات والتوصيات لمتابعة توصيات عمليات مراجعة الحسابات السابقة، وأعربت عن الرأي أن من شأن ذلك زيادة مستوى التقيد بتلك التوصيات.

٩٩ - وقالت رئيسة مكتب الرقابة والتقييم التابع للصندوق إن التعليقات المدلى بها أثناء المناقشة سوف تكون مفيدة لتحسين نوعية التقرير الذي سيقدم إلى المجلس في المستقبل عن المراجعة والرقابة الداخلية للحسابات. وردا على أسئلة بشأن تغطية مراجعة حسابات المشاريع المنفذة على الصعيد الوطني، قالت إن الصندوق قد تعاون مع مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة لوضع استراتيجية ترمي إلى تحسين تغطية مراجعة الحسابات تقبلها اللجنة الخامسة. وقالت إنه قد تم إحراز تقدم مرض في معالجة مسألة إقفال حسابات المشاريع وأن جهود الصندوق لم يصبها الوهن في هذا المجال. وكان الصندوق بصدد إقفال حسابات ٣٦٢ ١ مشروعا لم تدرج في سجلاتها المالية أي معاملات في السنوات الثلاث الماضية.

١٠٠- وفيما يتعلق بالنهج القطاعية وإصلاح القطاع الصحي، قال رئيس مكتب الرقابة والتقييم إن الصندوق قد قدم ورقة إلى المجلس عن هذا الموضوع في عام ١٩٩٩. ويعكف المقر حاليا على وضع مبادئ توجيهية لتوفير المزيد من التوجيه التنفيذي لموظفي المكاتب القطرية بشأن المشاركة في النهج القطاعية. ويعمل الصندوق أيضا على توفير المزيد من المبادئ التوجيهية العملية على الصعيد القطري بشأن استعراضات منتصف المدة وغيرها من الاستعراضات الداخلية عن طريق إصدار أشكال أوضح لتلك الاستعراضات لتحقيق المزيد من التوحيد. وفي هذا الصدد، انتهى مكتب الرقابة والتقييم، منذ وقت قريب، من إجراء تحليل لمتابعة استعراضات منتصف المدة خلال السنوات الخمس الأخيرة. وكان الإطار المنطقي يستخدم بنجاح بوصفه أداة برنامجية، غير أنه ثبتت فائدته كأداة إدارية وينبغي للموظفين أن يتلقوا المزيد من التدريب في هذا المجال لكفالة اتخاذ الإجراءات اللازمة. وتدرب أيضا الموظفون على استخدام مصفوفة الإطار المنطقي للبرامج القطرية بوصفها جزءا لا يتجزأ من إجراءات الرصد. وفيما يتعلق بالتقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لم يعرب الصندوق عن عدم رغبته أو امتناعه عن المشاركة في هاتين العمليتين، لكن يجب إدراك أن المكاتب القطرية للصندوق كثيرا ما تكون صغيرة الحجم إذ لا يزيد العاملون فيها أحيانا على شخصين أو ثلاثة أشخاص. وغالبا ما تجهدهم المشاركة في

عمليتي التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، اللتين تتطلبان عمالة كثيفة وتستغرقان وقتا طويلا. واستعان بعض المنظمات بخبراء استشاريين للتغلب على هذه القيود، بيد أن نوعية النتائج لم تكن متكافئة.

١٠١- وعلق نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مسألة وجود عدد من التوصيات التي لم يتخذ إجراء بشأنها. وتتعلق هذه التوصيات بمشروع كبير في أفريقيا ينطوي فعلا على أوجه قصور تتمثل في نقص متابعة مراجعة الحسابات. ويجري تصحيح هذا الوضع لكفالة عدم تكراره.

١٠٢- وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقارير الصادرة عن أنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخلية للبرنامج الإنمائي (DP/2001/13)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2001/15)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2001/8).

سابعا - تقريرا الزيارتين الميدانيتين إلى هندوراس والبوسنة والهرسك

هندوراس

١٠٣- قدمت ممثلة كندا، التي كانت تتكلم بالنيابة عن الاتحاد الروسي وإثيوبيا وإندونيسيا والبرازيل وبلغاريا وسويسرا وموريتانيا، التقرير المتعلق بالزيارة الميدانية إلى هندوراس (DP/2001/CRP.6). وأفادت أن الزيارة كانت مكثفة جدا من حيث المعلومات المستقاة، كما كانت تجربة غنية لكل الأطراف المعنية. وأعربت عن تقدير المشاركين في الزيارة الميدانية لكامل فريق الأمم المتحدة في هندوراس الذي جعل الزيارة ناجحة بهذه الصورة.

١٠٤- وأفادت ممثلة كندا أن الزيارة قد مكنت المشاركين من معرفة الطريقة التي يتم بها تنفيذ إصلاحات الأمم المتحدة ومقررات المجلس التنفيذي في الميدان. وكان فريق الأمم المتحدة بكامله يعمل مع الحكومة في وضع التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، اللذين يعكسان الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من حدة الفقر. وقد عزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوره المتعلق بالسياسات العامة، وراح يلعب دورا أكبر في تقديم المشورة ''النظرية'' في مجال السياسات العامة. وأشارت إلى الدور الذي لعبه البرنامج الإنمائي في تطوير الصندوق الاستئماني للديمقراطية، وهو منتدى لبناء توافق الآراء من أجل الحوار أعلنه رئيس هندوراس و٢٥ من وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف. كما أفادت أن البرنامج الإنمائي لعب دورا رئيسيا في تنسيق وتعبئة الموارد عقب الدمار الذي أحدثه إعصار ميتش. وقالت إن المشاركين، كرد فعل عام على أنشطة البرنامج الإنمائي، وجدوا أن عمله يتفق مع مجالاته المواضيعية المتعلقة بأصول الحكم، حيث كان يعمل بصورة وثيقة مع الحكومة؛ وباللامركزية، حيث كان يعمل على مستوى البلديات؛ وبالبيئة، حيث راح يساعد في ترجمة الدروس المكتسبة من إعصار ميتش إلى إجراءات لتأمين البلد ضد أي دمار بيئي في المستقبل.

١٠٥- وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان، قالت إنه رغم أن موارد الصندوق محدودة للغاية في هندوراس، فإنه يتعاون مع الحكومة في إدماج قضايا السكان في الأنشطة القطاعية. وأعجب فريق الزيارة الميدانية بالدور الذي يلعبه الصندوق في تدريب الممرضات والممرضات المعاونات. ويتعاون الصندوق مع وزارة التعليم في إدراج مواضيع التربية الجنسية في المقررات الدراسية، كما يستفيد من نشر المقالات في المجلات الموجهة إلى الشباب لتعريفهم بقضايا الصحة الإنجابية. وكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان يساعدان الحكومة في التحضير لإجراء تعداد وطني للسكان والمساكن. وهندوراس هي أشد بلدان أمريكا الوسطى تضررا من وباء فيروس نقص المناعة

البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي يصبح قضية ملحة على نحو متزايد. وتشارك الوكالتان على حد سواء في الجهود المبذولة للحيلولة دون انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، وللتصدي لأثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على تنمية البلد. واختتمت كلمتها بقولها إن المشاركين في الزيارة الميدانية قد عادوا من الرحلة وهم راضين تماما عن عمل كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في هندوراس.

١٠٦- وكرر مشارك آخر في الزيارة الميدانية الإعراب عن الآراء التي أبدتها ممثلة كندا، وهنأ الأمانة على تنظيم الزيارة الميدانية، وأعرب عن ثقته في العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأشار بصفة خاصة إلى الدمار الذي تسبب فيه إعصار ميتش، وإلى استمرار التحدي البيئي المتمثل في إزالة الغابات على نطاق واسع. وقال إنه لابد من استمرار برامج الوكالتين، حتى وإن كانت تلك البرامج بحاجة إلى تعديل في غضون ذلك.

١٠٧- وأعربت ممثلة هندوراس عن تقدير حكومتها للزيارة التي قام بها أعضاء المجلس التنفيذي. وقالت إن عمل الوكالتين كان بالغ الأهمية في التصدي للأزمة الإنسانية التي نجمت عن إعصار ميتش. وأشارت إلى أن كثيرا من الناس لا يزالون يعيشون في مخيمات، وأن الإعصار كان كارثة وطنية كبرى ستظل أصداؤها محسوسة لسنوات. كما لاحظت تعاون الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة في وضع تفاصيل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لهندوراس، وأشارت إلى أهمية الجهود المبذولة حاليا للأخذ باللامركزية، التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تتسم بأهمية حيوية بالنسبة لتنمية بلدها.

١٠٨- وأشار مدير شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن هندوراس هي من البلدان القليلة في المنطقة المصنفة ضمن ''الفئة ألف'' وفقا لمعايير الصندوق في توزيع الموارد. وشدد على الأهمية الكبيرة لتعبئة الموارد لدعم جهود الصندوق في هندوراس وغيرها من بلدان أمريكا الوسطى. وقال إنها بلدان فقيرة تتسم بالضعف الشديد إزاء الكوارث الطبيعية، وإنها تواجه الآن مخاطر متزايدة بدرجة كبيرة من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأعرب عن اتفاقه الشديد مع التعليقات المتصلة بما يتم من تنسيق فعال بين أنشطة مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة في هندوراس.

١٠٩- ووافقت المديرة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أن منظومة الأمم المتحدة تعمل بصورة تتسم بالتماسك. وفي الواقع، فإن هندوراس كانت من أوائل البلدان التي أنشئت فيها دار الأمم

المتحدة. وقالت إنها ستنقل إلى المنسق المقيم شواغل أعضاء مجلس الإدارة، التي أعربوا عنها في المناقشات الأخرى أثناء الدورة السنوية، من أن ملكية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يجب أن تكون ملكية وطنية. وبالفعل، فإن كل التقدم المحرز في هندوراس كان نتيجة للشراكات التي أقيمت مع الحكومة. وتناولت مسألة التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، قائلة إن أحد المجالات التي تركز عليها البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي هو تحسين إدارة مستجمعات المياه. وأشارت إلى أن الاحترار العالمي أصبح حقيقة من حقائق الحياة، وأنه من المرجح نتيجة لذلك أن تصبح المنطقة أكثر عرضة للأعاصير والفيضانات وموجات الجفاف. وحذرت من أن المنطقة بكاملها يمكن أن تعاني من حدوث انتكاسات في التنمية.

البوسنة والهرسك

١١٠- قدمت ممثلة هندوراس، التي كانت تتكلم بالنيابة عن المشاركين عن إثيوبيا وإكوادور وألمانيا وأوكرانيا وبيلاروس وسويسرا وغابون والفلبين وفنلندا وفييت نام واليونان، التقرير المتعلق بالزيارة الميدانية إلى البوسنة والهرسك (DP/2001/CRP.7). وبدأت كلمتها بتوجيه الشكر إلى المكاتب المحلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومتطوعي الأمم المتحدة، لما قدمته من دعم قيّم أثناء الزيارة. وقالت إنهم التقوا خلال الزيارة بممثلي الحكومة والمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية. وأفادت أن البلد لا يزال يواجه ظروفا خاصة، وأنه لا يزال يمر بمرحلة الانتقال من النظام المركزي إلى اقتصاد السوق، وأن سلطة الحكومة لا تزال محدودة للغاية، حيث تتألف الدولة من كيانين يتمتعان بالاستقلال الذاتي.

١١١- ومضت تقول إن الفريق الميداني نظر في إطار تعاون منظومة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في إطار الأولويات الوطنية للبلد، مشيرة إلى أنه ليس لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان برامج منتظمة في البلد. كما بحث الفريق طرائق تنفيذ البرنامج، ولاحظ أن من اللازم إتمام الانتقال إلى التنفيذ الوطني في أقرب وقت ممكن. وفيما يتعلق بالتنسيق بين أعضاء منظومة الأمم المتحدة، أشارت الممثلة إلى تعقد الوضع نتيجة للعدد الكبير من المنظمات الدولية الموجودة حاليا في البلد، وقالت إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمكنه أن يزيد من دوره التنسيقي. وأضافت أن عمل البرنامج الإنمائي وصندوق السكان يتوقف على قدرتهما على تعبئة الموارد غير الأساسية. وقد نظر الفريق في المزايا النسبية التي تتمتع بها المنظمتان في مجال أصول الحكم الديمقراطي، من أجل تحقيق المصالحة العرقية بعد الحرب وإقرار سيادة القانون. وأشارت إلى أن مساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان كانت تتركز بدرجة كبيرة في مجال الصحة الإنجابية، وأنها تعرضت لضغوط شديدة من جراء النقص

الخطير في الموارد. وقالت إن الخلاصة هي أن هدف الوكالتين يجب أن يتمثل في التنمية، وليس المساعدة الإنسانية؛ وإن المرونة مطلوبة؛ وإنه يجب توفير موارد كافية؛ وإنه لا بد وأن تكون هناك استراتيجية عالمية لتنسيق عمل مختلف الوكالات.

١١٢- وتوجه ممثل البوسنة والهرسك بالشكر إلى أعضاء المجلس التنفيذي للزيارة التي قاموا بها وللتقرير القيّم الذي قدموه. وقال إنه كما يتبين من التقرير، فإن البلد يواجه عددا من التحديات، من بينها الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى المساعدة الإنمائية، ومن الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. وقال إن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان يتسم بالأهمية لحكومة البوسنة والهرسك، التي تتطلع إلى التعاون مع الوكالتين مستقبلا.

١١٣- وقال نائب المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لشؤون أوروبا ورابطة الدول المستقلة إن الزيارة كانت قيّمة جدا لأنها أبرزت الدور الهام الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي والفريق القطري التابع للأمم المتحدة في الانتقال من أوضاع ما بعد الصراع إلى وضع التنمية. وقال ممثل شعبة الدول العربية وأوروبا في صندوق الأمم المتحدة للسكان إنه نظرا لمحدودية موارد الصندوق في البوسنة والهرسك، كان عليه أن يركز جهوده في مجال تخصصه، وهو تحسين وضع الصحة الإنجابية للنساء والشباب، مع التأكيد على بناء القدرات الوطنية، ومحاولة تعبئة المزيد من الموارد غير الأساسية للبرامج الضرورية.

١١٤ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقريري الزيارتين الميدانيتين لهندوراس (DP/2001/CRP.6) والبوسنة والهرسك (DP/2001/CRP.7).

ثامنا – تقريرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن مساهمتيهما في الخطة الاستراتيجية للأمم المتحدة بشأن برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١١٥ -عند عرض التقرير المتعلق بمساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الخطة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ (DP/2001/16) إلى المجلس التنفيذي، بدأت مساعدة مدير البرنامج ومدير مكتب سياسات التنمية بالتأكيد على مدى ضرورة تصعيد الاستجابات لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على كل مستويات البرنامج الإنمائي من أجل تنفيذ الالتزامات التي أعلنت أثناء مؤتمر قمة الألفية المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

١١٦- وقالت مساعدة مدير البرنامج إن الاستجابة لتحدي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يُعد أولوية تنظيمية للبرنامج الإنمائي، وإن البرنامج يرى دوره من خلال التصدي للتحدي المتعلق بأصول الحكم. وبحكم ولايته المتمثلة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وبصفته أحد الأطراف التي ترعى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يحتل البرنامج الإنمائي موقعا فريدا يتيح له مساعدة البلدان في تحقيق استجابة شاملة ومنسقة، وإدماج استراتيجيات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتدخلات ضد الوباء في التيار الرئيسي لسياسات وخطط التنمية، بما في ذلك استفادة من أدوات من قبيل ورقات استراتيجيات الحد من الفقر.

١١٧- وقالت مساعدة المدير إن الاستراتيجية المقترحة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تتأسس على نقاط القوة النسبية التي يتمتع بها البرنامج الإنمائي، فضلا عن الخبرة المكتسبة من خلال البرامج القطرية والإقليمية والعالمية. ويركز البرنامج الإنمائي على أنشطة الدعوة والحوار المتعلق بالسياسات العامة من أجل بناء قيادة قوية على كافة المستويات، ومن أجل بناء التحالفات وإجراء حوار وطني بشأن السياسات. كما تقع على عاتقه أدوار في مجالات تنمية القدرات والمؤسسات اللازمة لتخطيط البرامج الوطنية المتعددة القطاعات التي تراعي الفروق بين الجنسين لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإدارة تلك البرامج وتنفيذها وإشاعة اللامركزية فيها؛ وإدماج الإيدز في صلب استراتيجيات التخطيط الإنمائي والحد من الفقر وعمليات توزيع الموارد؛ وتعزيز حقوق الإنسان كإطار معياري وأخلاقي للاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وتعزيز تكنولوجيا

المعلومات والوسائط المتعددة اللازمة للتدخلات الواسعة النطاق لنشر المعلومات ورفع مستوى الوعي.

١١٨- وشددت مساعدة المدير على الأهمية المتزايدة لدور المنسق المقيم في سياق التحديات الجديدة التي يمثلها وباء الإيدز. وفي سياق الاستجابات، بلغ العدد الإجمالي للأفرقة المواضيعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلدان المشمولة ببرامج ١١٣ فريقا حتى عام ٢٠٠٠. ومن خلال هذه الأفرقة المواضيعية، يكفل المنسق المقيم تماسك الاستجابات لأزمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ودعمها لبعضها البعض بصورة متبادلة. ونظرا لضرورة تنسيق الاستجابات، سيواصل البرنامج الإنمائي دعم وتعزيز نظام المنسق المقيم لكي يقوم بدوره تماما على الصعيد القطري.

١١٩- وذكرت مساعدة المدير أن الشراكات هي مفتاح استجابة البرنامج الإنمائي، وأنها أحيانا تعوض النقص الحاد في الموارد. فعلى سبيل المثال، ترك إشراك أكثر من ١٥٠ من متطوعي الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠ على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية أثرا كبيرا على فعالية جهود البرنامج الإنمائي. غير أنها شددت على أنه لكي يتمكن البرنامج الإنمائي من القيام بدوره تماما داخل أسرة برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وفقا لاستراتيجيته كمنظمة، فإن ثمة حاجة شديدة لزيادة الموارد لدعم عمل البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري.

١٢٠- وأبرزت مساعدة المدير أن توسيع نطاق الاستجابة هو أكبر تحد يواجه البرنامج الإنمائي، وأنه يتبنى نهجا متنوعة لتحقيق نتائج ملموسة، من بينها: التركيز على تحليل السياسات والمشورة؛ والمساعدة في تهيئة بيئة تمكينية لفعالية جهود الوقاية والرعاية؛ ومساعدة البلدان في تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر واستراتيجيات التنمية التي تتصدى للآثار الاجتماعية - الاقتصادية الأطول أجلا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وبناء الشبكات مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة؛ والدعم النشط لجهود التعاون بين بلدان الجنوب؛ وإنشاء نظام عالمي لمرافق الموارد دون الإقليمية وشبكة للمعارف المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٢١- ورحب نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالالتزام الذي أبداه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدماج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مجالاته المواضيعية الستة ذات الأولوية، وبقيامه، كأحد الأطراف التي ترعى البرنامج المشترك، بأدوار قيادية نشطة في المجالات التي تدخل في نطاق ولايته. وأثنت على تركيز البرنامج الإنمائي على نقاط القوة النسبية التي

يتمتع بها وتطويره لاستراتيجيته كمنظمة. وأعربت عن تقدير برنامج الأمم المتحدة المشترك للمبادرات التي اتخذها البرنامج الإنمائي للتنسيق على المستوى القطري، فضلا عن الدور القيادي الذي اضطلع به في دعم النهج المتعددة القطاعات والتخفيف من الآثار الاجتماعية – الاقتصادية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٢٢- وهنأت وفود كثيرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إدراج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ضمن أولوياته، وأيدت خطوط الخدمات المركزة الخمسة التي حددها البرنامج الإنمائي في ورقة استراتيجيته كمنظمة. كما أثنت الوفود على إشراك متطوعي الأمم المتحدة بصورة نشطة في جهود البرنامج الإنمائي.

١٢٣- وشجعت وفود عديدة البرنامج الإنمائي على صقل استراتيجيته في أعقاب الدورة الاستثنائية القادمة التي ستعقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الإيدز، أخذا في الحسبان الالتزامات التي ستعلن أثناء الدورة الاستثنائية. وأكدت الوفود أيضا على أهمية توجيه تدخلات البرنامج الإنمائي على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية بحيث تحقق آثارا ملموسة ونتائج مستمرة. كما شددت على ضرورة تماسك السياسات على المستويات الثلاثة، وعلى كفالة تنسيق الاستجابات المتخذة على كل مستوى من المستويات ودعمها لبعضها البعض.

١٢٤- وأكدت بعض الوفود على أهمية الآثار المتعلقة بأصول الحكم والآثار الاجتماعية – الاقتصادية وضرورة الإدارة على أساس النتائج، بما في ذلك تقدير الآثار والمساءلة. وتساءل أحد الوفود عن الطريقة التي يمكن أن يلعب بها البرنامج الإنمائي دورا أكبر في توضيح الارتباطات بين الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وطلبت وفود عديدة مزيدا من المعلومات عن الأدوار التي يضطلع بها المنسق المقيم والأفرقة المواضيعية التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما شددت الوفود على ضرورة توضيح الدور الذي تقوم به كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة في مجال الدعوة على الصعيد القطري لضمان اتساق الرسائل الموجهة من جميع الوكالات.

١٢٥- وأعربت بعض الوفود عن قلقها بشأن قدرات الموارد البشرية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن توفر التمويل اللازم لتنفيذ استراتيجيته كمنظمة. وأكد أحد الوفود على أهمية تدريب الموظفين على التعامل مع القضايا الحساسة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي يصعب أحيانا مناقشتها علنا. ودعا ذلك الوفد البرنامج الإنمائي إلى الاستثمار بدرجة كبيرة في تعزيز قدرات الموظفين.

١٢٦- وردا على سؤال بشأن مستويات ملاك الموظفين، قالت مساعدة المدير إن هناك حاليا خمسة موظفين في المقر بالإضافة إلى موظفين اثنين منتدبين، فضلا عن حوالي ٧٠ منسقا قطريا يعملون في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسلمت بأن هذه الأعداد ليست كافية، غير أنها أفادت أن البرنامج الإنمائي أقر تجديدات من قبيل نهج الأفرقة البرامجية وشبكة المعارف من أجل زيادة إنتاجية القدرات المتاحة المحدودة من الموارد البشرية.

١٢٧- وتوضيحا لدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، أوضحت رئيسة الفريق المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أنه تم اتخاذ العديد من المبادرات. فالبرنامج الإنمائي كان الوكالة الرئيسية في المائدة المستديرة الرسمية المعنية بالآثار الاجتماعية - الاقتصادية لوباء الإيدز في الدورة الاستثنائية، وقد نشر تقريرا بعنوان ''فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: الآثار المترتبة على جهود الحد من الفقر''. ويعمل البرنامج الإنمائي بصورة وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة المشترك والبنك الدولي من أجل إدماج موضوع فيروس نقص المناعة البشرية في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر في بعض البلدان. كما ثبت أن تقارير التنمية البشرية الوطنية أداة فعالة في هذا الشأن. غير أنها أقرت في الوقت ذاته بضرورة بذل المزيد من الجهود.

١٢٨- وفيما يتعلق بالأفرقة المواضيعية التابعة للأمم المتحدة، أوضحت رئيسة الفريق أنه من بين ١٢٥ بلدا تُنفذ فيها برامج، اتخذ ١١٣ بلدا بعض الإجراءات من أجل تشكيل فريق مواضيعي، وإن كان لا يزال هناك ١٢ بلدا لا توجد فيها بعد أفرقة مواضيعية تابعة للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأبلغت المجلس بأنه في بعض البلدان، يعمل المنسق المقيم طول الوقت تقريبا في موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأنه لوحظت في كثير من البلدان زيادة في التعاون والتخطيط المتكامل، مثل إدراج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في التقييمات القطرية المشتركة. وقال إن هناك خمسة تحديات يتعين على الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة التصدي لها: دعم الالتزامات الجديدة التي كلفت بها الدورة الاستثنائية الحكومات، بما في ذلك زيادة الاستجابات للخطط الاستراتيجية الوطنية؛ ودعم منظمات المجتمع المدني؛ وتوضيح أدوار ومسؤوليات كل وكالة؛ وتعزيز العمل الجماعي؛ وتعزيز المساءلة عن النتائج.

١٢٩- وإجمالا، أثنت الوفود على التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدراج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مجالاته ذات الأولوية، وكذلك استجابته المركزة في تطوير استراتيجية للمنظمة. غير أن بعض الوفود رأت أن الإشارات إلى الفئات الضعيفة وإلى حقوق الإنسان في الوثيقة DP/2001/16 هي إشارات غير مقبولة. وقالت هذه الوفود إنه طالما

كانت هذه القضايا من شواغل منظومة الأمم المتحدة بأكملها، فقد كان من الواجب مناقشتها في سياق الدورة الاستثنائية. ولذلك، فقد طلبوا إلى البرنامج الإنمائي تنقيح التقرير المتعلق بمساهمته في الخطة الاستراتيجية للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ضوء المقررات التي اتخذت في الدورة الاستثنائية، وإعادة تقديم التقرير لكي ينظر فيه المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٢.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٣٠- عند عرض التقرير المتعلق بمساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان المقترحة في الخطة الاستراتيجية للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/FPA/2001/9) إلى المجلس التنفيذي، قالت مديرة شعبة الدعم التقني إن الدعم الذي يقدمه الصندوق في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يسترشد بمبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي دعا إلى تعميم فرص الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥، وبالاستعراض الذي أجري للمؤتمر بعد خمس سنوات، الذي أكد على أولوية الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وقالت إن الصندوق أضفى عددا من المزايا المقارنة على أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك أخذ السياقات الاجتماعية - الاقتصادية في الحسبان مع التركيز بصفة خاصة على القضايا المتعلقة بالفروق بين الجنسين، مثل التمكين للمرأة وتحمل الذكور لمسؤولياتهم. كما أن الصندوق يتمتع بالقدرة على إدماج أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في البرامج المتكاملة للصحة الإنجابية، بما في ذلك التدخلات الإعلامية الرامية إلى تغيير أنماط السلوك. وقالت إن الصندوق يعمل مع طائفة واسعة من الشركاء، ويضطلع بدور قيادي بين وكالات الأمم المتحدة في مجالات عديدة، منها على سبيل المثال شراء الواقيات المطاطية، والإمداد والنقل، وإعداد البرامج.

١٣١- وأبلغت منسقة الصندوق لشؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المجلس بأن الصندوق سيركز ما يقدمه من دعم على ثلاثة مجالات أساسية: (أ) الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب؛ (ب) وضع برامج شاملة لتوفير الواقيات المطاطية للذكور والإناث على حد سواء؛ (ج) الوقاية من الإصابة بين الحوامل ومن انتقال العدوى إلى أطفالهن. وقالت إن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب تتطلب تدخلات تأخذ في الحسبان السياق الثقافي لكل بلد من البلدان، وتتسم بملاءمتها للشباب، وتوفر التوعية والمعلومات والخدمات الرامية إلى تشجيع أشكال السلوك الجنسي المسؤولة والمأمونة. وفي مجال البرامج المتعلقة بالواقيات المطاطية، التي تشكل جزءا من استراتيجية الصندوق لتأمين السلع الأساسية اللازمة للصحة الإنجابية، سيعمل الصندوق لتعزيز قدرات البلدان على إدارة مسائل الإمداد والنقل، والتأكد من نوعية تلك السلع، والتسويق الاجتماعي لها. كما

ستدمج حماية الحوامل من فيروس نقص المناعة البشرية في جميع خدمات رعاية صحة الأمومة والطفولة التي يدعمها الصندوق.

١٣٢- وأضافت قائلة إنه لكي يحقق الصندوق أهدافه، فإنه سيواصل العمل مع شركائه في جميع القطاعات ذات الصلة. وقالت إن من الدروس التي اكتسبها الصندوق أن جهود الوقاية جهود ممكنة وناجحة وتحقق فعالية التكلفة؛ وأن الالتزام السياسي القوي عنصر ضروري؛ وأن نجاح جهود الوقاية والرعاية والدعم يتوقف على تبني نهج متعدد القطاعات؛ وأن جهود الوقاية والرعاية والدعم جهود مترابطة بصورة لا تنفصم وأنها تكون أكثر ما يكون فعالية عندما يجري برمجتها معا؛ وأن برامج الصحة الإنجابية والجنسية المقدمة تحتاج إلى المعلومات والخدمات، غير أنها أيضا بمثابة مداخل إلى التغيير الاجتماعي والسلوكي؛ وأنه يجب أن تستفيد البرامج من الهياكل الموجودة بدلا من إقامة هياكل جديدة؛ وأنه لا بد من إشراك جميع أصحاب المصلحة المستفيدين من البرامج.

١٣٣- وأفاد نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يضطلع بدور رئيسي بين الجهات التي ترعى البرنامج المشترك في مجالات من قبيل استعراض البرامج، ووضع الاستراتيجيات للمؤسسات، والقيام بحملات الوقاية بين المراهقين، ووضع برامج توزيع الواقيات المطاطية.

١٣٤- وأثناء مناقشة المساهمة المقترحة للصندوق في الخطة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، أعربت عدة وفود عن تأييدها للجهود التي يضطلع بها الصندوق في مجالاته البرنامجية الأساسية، وبخاصة في التأكيد على الوقاية، ولا سيما بين المراهقين. وشددت وفود عديدة على أهمية أنشطة الدعوة في عمل الصندوق في هذا المجال، ورحبت بالجهود التي يبذلها الصندوق لزيادة إشراك الذكور في أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما أكدت الوفود على ضرورة الاستثمار في الأنشطة التي تجري على المستوى القطري، مع تكييف تلك الأنشطة مع خصوصيات الواقع في فرادى البلدان. وأيد المجلس التركيز الموضوعي المعروض، واعترف بما يملكه الصندوق من خبرة ومزايا مقارنة في الاضطلاع بدوره القيادي في تنفيذ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمعايير الأساسية التي وضعها استعراض المؤتمر بعد خمس سنوات من انعقاده. وطلب عدة أعضاء في المجلس إلى الصندوق أن يكثف جهوده وأن يضطلع بدور قيادي أكثر وضوحا في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، ولا سيما بين الشباب.

١٣٥- وقالت عدة وفود إن مجالات التركيز الأساسية الثلاثة تتفق بصورة طيبة مع ولاية الصندوق ومزاياه المقارنة وقدراته التقنية. وجرى التشديد بصورة خاصة على دور الصندوق في العمل مع الشباب - فخبرة الصندوق في هذا المجال ومعرفته بحساسية هذه التدخلات تمكنه من الاضطلاع بجهد طيب فيه. وأشار أحد الوفود إلى أهمية الحرص على عدم استبعاد الأولاد من هذه الجهود. وقال وفد آخر إنه يجب تعزيز الدور الذي يقوم به الصندوق في مجال الدعوة. وأيد وفد آخر استراتيجية الصندوق، وإن كان قد قال إن كل ما تم إنجازه يظل غير كاف في مواجهة الآثار المدمرة للوباء.

١٣٦- وأشار أحد الوفود إلى أهمية إشراك المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في وضع البرامج وتنفيذها. وتساءل وفد آخر عما يقوم به الصندوق فيما يتعلق بمبيدات الميكروبات. وقال وفد آخر إن الاجتماع الأخير لمجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك قد دعا إلى مزيد من التعاون على الصعيد الميداني، وقال إنه لا بد من مواصلة هذا التعاون على الصعيد العالمي. وطلب وفد آخر إلى الصندوق أن يزيد من سرعة ما يقوم به من إجراءات، وأن يحاسب موظفيه الميدانيين وفقا لما يحققونه من نتائج.

١٣٧- وردا على ذلك، قالت مديرة شعبة الدعم التقني ومنسقة شؤون فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز إن ردود الفعل الإيجابية من جانب أعضاء المجلس التنفيذي ستجدد طاقة الصندوق فيما يبذله من جهود في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وأضافت أن الصندوق يتفق تماما مع أعضاء المجلس بشأن أهمية بناء الشراكات. وقالت إن إشراك الفئات المستهدفة في وضع وتنفيذ البرامج هو الفلسفة التي يتبعها الصندوق في جميع أنشطته. وفيما يتعلق بالمساءلة وأهمية الرصد ووضع المؤشرات على أساس النتائج، قالت إن المديرة التنفيذية قد أوضحت بالفعل أن ذلك يمثل أولوية على أعلى المستويات في الصندوق. وأكدت للمجلس أن الصندوق سيواصل العمل مع قطاع التعليم، داخل المدارس وخارجها على حد سواء، كطريقة للتأثير بصورة إيجابية على سلوك الشباب. وأعربت مديرة شعبة الدعم التقني عن موافقتها بشدة على أهمية تدريب موظفي الصندوق فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز لتمكينهم من تقديم الدعم الكامل لجهود الشركاء الوطنيين في التصدي لمهمة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وقالت إن المسألة لا تتعلق فحسب بالمسائل التقنية، وإنما أيضا بمعرفة القضايا التي تتسم بالحساسية؛ وأضافت أنها تتطلع قدما إلى التعاون مع الأطراف الأخرى في ذلك الجانب.

١٣٨- وفيما يتعلق بمدى فعالية الأفرقة المواضيعية، قالت مديرة شعبة الدعم التقني إن بعض تلك الأفرقة يعمل بصورة أكثر فعالية من البعض الآخر، وإنه يلزم بذل جهود لتعزيزها.

وأعربت عن اتفاقها مع الوفود التي قالت إنه لا بد من زيادة الموارد المتاحة. وقالت إن الصندوق سيزيد من سرعة جهوده ويضاعفها من أجل الحصول على الدعم المالي اللازم. واختتمت كلمتها بقولها إن الصندوق اكتسب كثيرا من الدروس المفيدة من الجهود الوطنية، وتوجهت بالشكر إلى أعضاء المجلس الذين تقاسموا مع الصندوق ما لديهم من خبرات.

١٣٩- وقالت منسقة شؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إن شركاء الصندوق في مجال البحوث، مثل مجلس السكان، يجرون أبحاثا على مبيدات الميكروبات، غير أن النتائج لم تصل بعد إلى حد أن تصبح واقعا بالنسبة لتنفيذ البرامج. وقالت إن هذه البحوث تنطوي على إمكانيات كبيرة بالنسبة للنساء اللاتي ترغبن في الحمل وترغبن أيضا في حماية أنفسهن من العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي تناولها لأثر جهود الوقاية من الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، قالت إنه لما كانت استجابة الصندوق لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز تتم في سياق الصحة الإنجابية، فقد كان من الصعب بدرجة كبيرة حقا الحصول على بيانات دقيقة لتحديد مدى النجاح، مثلا في قياس التغير في النسب المئوية لأفراد الفئات الضعيفة الذين يمارسون الجنس دون حماية. وفيما يتعلق بضرورة بناء قدرات الموظفين، رحبت بالفرص المتاحة لزيادة فهم موظفي الصندوق وحساسيتهم بالنسبة للمسائل المحيطة بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

١٤٠- واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٩/٢٠٠١ (انظر المرفق الأول).

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تاسعا - التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ٢٠٠٠

التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ٢٠٠٠

١٤١- عرض مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريره عن عام ٢٠٠٠ (DP/2001/14 وAdd.1-3). وأشار إلى أن البرنامج يبذل قصارى جهده لكي تؤتي الخطة التي وضعها المجلس التنفيذي ثمارها، ولا سيما فيما يتصل بأنشطة المتابعة لمؤتمر قمة الألفية ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا، والأعمال التحضيرية للمؤتمرين المعنيين بالعنصرية وتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٤٢- وأكد مدير البرنامج على ضرورة القيام بإجراءات فورية حاسمة لضمان أن تحقق أغلبية أقل البلدان نموا الأهداف الإنمائية المحددة في إعلان قمة الألفية. ووصولا لتلك الغاية، لا بد وأن يكون هناك هيكل أكثر عدلا لإدارة شؤون العالم، ويجب أن تتاح الفرصة للبلدان النامية، ولا سيما أفقرها، لكي يكون لها صوت مسموع وأثر حقيقي في المؤتمرات الدولية. والمكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي تشارك بالفعل مشاركة نشطة في الإعداد لمشاريع تمويل التنمية ولمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وفي العمل على كفالة التصدي لقضايا وأولويات البلدان النامية التي تلتمس الدعم من البرنامج الإنمائي.

١٤٣- وشدد مدير البرنامج على أهمية تعبئة الرأي العام من أجل اجتذاب الموارد الضرورية وكفالة الالتزام السياسي اللازم لكسب الحرب ضد الفقر. وقال إن البرنامج الإنمائي يعمل مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ومع المجموعة الإنمائية بالأمم المتحدة في أنشطة متابعة أهداف مؤتمر قمة الألفية. وأفاد مدير البرنامج أنه يعتزم القيام، بدءا من عام ٢٠٠١، بحملة عالمية موجهة إلى الحكومات والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني لخلق الزخم السياسي اللازم لتوفير الموارد الكافية ولإيلاء الأولوية للسياسات العامة الرامية إلى ضمان أن يستفيد الجميع من عملية العولمة.

١٤٤- وأوضح مدير البرنامج بعد ذلك بعض الإنجازات الرئيسية التي تحققت عام ٢٠٠٠، والتحديات المنتظرة في الطريق. وقال إن الإصلاح التنظيمي، الذي كثيرا ما لا تتحقق آثاره الإيجابية إلا ببطء، قد بدأ يظهر نتائج وآثارا حقيقية على المستوى القطري. وأشاد بإخلاص موظفي البرنامج الإنمائي، الذين تحملوا عقدا من الاضطرابات التي لم يسبق لها مثيل. وقال إن البرنامج الإنمائي أصبح يحقق إنجازات أكثر بعدد أقل من العاملين. وأعرب مدير البرنامج

عن اعتقاده أن أعظم مكافأة هي يُنظر إلى البرنامج الإنمائي كأفضل شريك في التنمية. وأوضح أن خطة العمل التي وضعها لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ تهدف إلى إتاحة الفرصة أمام البرنامج الإنمائي للشروع في هذه المهمة.

١٤٥- وأفاد مدير البرنامج أن المهمة الرئيسية في العام الأول من خطة العمل كانت تتمثل في إعادة توجيه الرؤية الشاملة للبرنامج الإنمائي وهياكله ونظم قياساته. وفي العام الثاني، انتقلت بؤرة التشديد من جهود الإصلاح في المقر إلى الإصلاح على الصعيد القطري، مع التركيز على البشر والأداء. وقد تحقق قدر هائل من النجاح في العامين الأولين. وقدم المقر دعما لعمليات إعادة تشكيل المكاتب القطرية لـ ٨٠ مكتبا قطريا. وسيكرس العام الثالث لأداء التنمية، بتطبيق نقاط القوة الجديدة على المستوى القطري لتحقيق أثر إنمائي شامل ومتماسك ولمساعدة البلدان المشمولة بالبرامج على الاستفادة بدرجة أكبر من الخدمات المعززة التي يقدمها البرنامج الإنمائي.

١٤٦- ويتضمن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠ أدلة على تحقق نتائج ملموسة في مجالات الممارسات الستة - أصول الحكم الديمقراطي، والحد من الفقر، والبيئة والطاقة، ومنع الأزمات والتخفيف من حدتها، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - وذلك استنادا إلى الأولويات الوطنية وطلبات الحصول على خدمات البرنامج الإنمائي. كما أن الجهود المبذولة في مجالي إدماج المنظور الجنساني في صلب الأنشطة والتعاون بين بلدان الجنوب قد بدأت تؤتي ثمارها. وفيما يتعلق بالفروق بين الجنسين، يواصل البرنامج الإنمائي السعي إلى إقامة شراكة فعالة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، رغم أن التحديات القائمة لا تزال هائلة.

١٤٧- وأكد مدير البرنامج على أن الطريق إلى تجديد البرنامج الإنمائي، استنادا إلى خطة العمل، هو من خلال تبني نموذج جديد للعمليات على الصعيد القطري يشدد على السياسات العامة والخدمات الاستشارية، ودعم نظام المنسق المقيم، وتقديم المساعدات لدعم التنمية. وبالتالي، سيضطلع البرنامج الإنمائي بدور رئيسي في إنشاء مجموعة من الخدمات الإنمائية المتكاملة المشتركة في كل بلد من البلدان المشمولة بالبرامج استنادا إلى البرامج المملوكة ملكية وطنية. وشدد مدير البرنامج على أن التركيز النظري الجديد للبرنامج الإنمائي لا يعني بأي حال من الأحوال تراجع المنظمة عن العمل في المشاريع المحددة. فالهدف يتمثل في تنظيم المشاريع بصورة أفضل تناسبا مع الأهداف الأوسع التي تتوافق مع الأولويات الاستراتيجية للبلدان النامية. كما أن كل البرامج مصممة بحيث تحقق أقصى استفادة من الأصول الحقيقية للبرنامج الإنمائي: الخبرة الفنية المبتكرة في مجال السياسات العامة، والوضع

المتفرد الذي يتمتع فيه بثقة الجميع، والأثر الحفاز الذي يتركه على استراتيجيات التنمية الأوسع نطاقا.

١٤٨- وأشار مدير البرنامج إلى أنه يجب أن يواصل البرنامج الإنمائي تحسين الكفاءة بإعادة توزيع موارد الميزانية على المجالات ذات الأولوية الاستراتيجية، مثل إعادة توجيه الأعمال التجارية، وتكنولوجيا المعلومات، والتعلم الذاتي، ووظائف بدء الالتحاق بالخدمة، والدعم الموضوعي للسياسات العامة، وتلبية احتياجات الموظفين فيما يتصل بالأمن والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما أن المنظمة بحاجة إلى مواصلة تعزيز نظام المنسق المقيم، من خلال الجهود التعاونية الرامية إلى كفالة زيادة الملكية الوطنية للآليات من قبيل التقييم القطري الموحد وإطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة، مع مواصلة الجهود لحشد هذه العناصر من أجل تحقيق أهداف مؤتمر قمة الألفية.

١٤٩- وأفاد مدير البرنامج أنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بدأ البرنامج الإنمائي عملية لإعادة تشكيل المكاتب القطرية، مع توفير مجموعة واضحة من الالتزامات من جانب المقر وتوفير موارد إضافية كي تستخدمها المكاتب القطرية في إحداث تحول في المبادرات على المستوى القطري. ونتيجة لذلك، صار الموظفون من جميع البلدان يتعرفون على مبادئ ومنهجيات عملية إعادة تشكيل المكاتب القطرية من خلال سلسلة من حلقات العمل المدعومة من حوالي ٨٠ بعثة، تساعد المكاتب القطرية في وضع خططها للتحول. وبحلول نهاية عام ٢٠٠١، سيكون ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من المكاتب القطرية قد انتهى من إعداد وتنفيذ خطط الأنشطة التي ستعيد توجيه الموارد البشرية والمالية بحيث تتوافق مع المجالات الاستراتيجية التي تحددها البلدان.

١٥٠- وفيما يتعلق بمسألة التعلم الهامة، أفاد مدير البرنامج أن الموظفين الموجودين، وبخاصة الموظفين الفنيين الوطنيين، سيعززون مهاراتهم الإدارية والموضوعية من خلال الأكاديمية الإنمائية الإلكترونية الجديدة، التي تم اختيار أول ١٠٠ زميل لها. وفي عام ٢٠٠٠، اشترك ما مجموعه ١١٠ مكاتب قطرية في تعلم مهارات جديدة لإدماج المنظور الجنساني في صلب السياسات والأنشطة.

١٥١- وفيما يتعلق بأمن الموظفين، أكد مدير البرنامج للمجلس التنفيذي أن البرنامج الإنمائي يؤيد بقوة مقترحات الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة، وأنه بالإضافة إلى ذلك سيبذل قصارى جهده لتنفيذ التدابير المشتركة للسلامة والأمن لكفالة حماية جميع الموظفين.

١٥٢- وذكّر مدير البرنامج المجلس التنفيذي بأن مساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية الاستراتيجية يعني أنه يتعين على البرنامج الإنمائي أن ينجز ما هو أكثر من مجرد

إعداد التقرير السنوي الذي يركز على النتائج. إذ يتعين إشراك الشركاء من البلدان النامية في الحوار المتعلق بالطريقة التي يمكن بها أن يدعم البرنامج الإنمائي المشاريع المملوكة ملكية وطنية كأفضل ما يكون الدعم. ويشارك الممثلون المقيمون بالفعل في هذا الحوار، بدعم من الفريق التنفيذي. وأعرب مدير البرنامج عن التزامه بإعادة توجيه بؤرة التركيز الإدارية – من العمليات الداخلية إلى الاستراتيجيات القطرية، مع إبراز وتجميع مواطن قوة البرنامج الإنمائي ومزاياه المقارنة. وشدد مدير البرنامج على التوسع في الشراكات مع مراكز المعرفة والتعلم في البلدان النامية، بما يسمح بالتوسع المطرد في التعاون بين بلدان الجنوب.

١٥٣- وفيما يتعلق بالملكية الوطنية وفعالية توصيل الخدمات، أكد مدير البرنامج على الهدف المحوري المتمثل في تعزيز الملكية الوطنية لجميع الأنشطة الإنمائية. وأكد أن التنفيذ الوطني سيظل طريقة التشغيل المفضلة، وسيجري تعزيزها بإطلاق يد البرنامج الإنمائي في تقديم دعم بالخدمات يتسم بمرونة أكبر. وقال إنه يتطلع إلى مناقشة أنشطة المتابعة لتقييمات التنفيذ غير الأساسي والمباشر في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

١٥٤- وأفاد مدير البرنامج أن إجمالي الإيرادات الصافية للبرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠٠ بلغ ٦٣٤ مليون دولار، وهو ما يقل بحوالي ٤٧ مليون دولار عن حجم الإيرادات في عام ١٩٩٩ – وهو ما يرجع في جانب منه إلى قوة الدولار. وأفاد أن الاسقاطات تتوقع في عام ٢٠٠١ زيادة قدرها ٢ في المائة عن أرقام عام ٢٠٠٠، بما يمثل أول زيادة حقيقية في المساهمات المقدمة إلى البرنامج الإنمائي خلال أكثر من ثماني سنوات، وأشار إلى أن ما يصل إلى ١٤ مانحا من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد أوضحوا أنهم سيزيدون مساهماتهم في الموارد العادية (الأساسية). وأفاد أن حوالي ٤٢ بلدا من البلدان المشمولة بالبرامج قد تعهدت بتقديم مساهمات لقاعدة الموارد العادية للبرنامج الإنمائي رغم ما تواجهه هذه البلدان من ضغوط شديدة. ولكن على الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية، أشار مدير البرنامج مع الأسف إلى أنه في عام ٢٠٠٠، تراجع مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أدنى مستوياتها كنسبة من الناتج القومي الإجمالي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أي أقل من ٠,٧ في المائة. وأشار كذلك مع القلق إلى أن ميل المانحين للتركيز على مواضيع بعينها قد ترك كثيرا من أقل البلدان نموا مع مانحين لا يعتبرون هذه البلدان شركاء إنمائيين معينين يتسمون بالأولوية. ففي التسعينات من القرن الماضي، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا بنسبة ٤٥ في المائة من حيث نصيب الفرد. وذلك يعزز ضرورة مضاعفة الجهود المبذولة لزيادة الموارد العادية، المخصصة بدرجة كبيرة إلى من يعانون الفقر المدقع – ولا سيما في أفريقيا.

١٥٥- واختتم مدير البرنامج كلمته بتذكير المجلس التنفيذي بضرورة مواصلة التركيز على التحدي المتمثل في وضع خطة جديدة للتنمية في القرن الحادي والعشرين، على النحو الذي أكده إعلان قمة الألفية. وأعرب عن أمله في أن يوفر المؤتمر القادم بشأن تمويل التنمية واستعراض مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المحفل الضروري لتبيان خطة عمل ملائمة. كما أعرب عن أمله في أنه عندما يتم تنفيذ خطط العمل الاستراتيجية، سيتمكن البرنامج الإنمائي، بعد تجديده وإعادة توجيه بؤرة تركيزه وتوفير الموارد له تماما، من احتلال مكانه في قلب الجهود العالمية والوطنية لتنفيذ تلك الخطط.

التعليقات العامة على تقرير مدير البرنامج لعام ٢٠٠٠

١٥٦- رحبت الوفود بالتقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ٢٠٠٠. وأثنت الوفود على العرض الممتاز الذي قدمه مدير البرنامج، وعلى التقديم الصريح والواضح والمتوازن الذي أوجز ما تحقق من نتائج وما يتبقى إنجازه في مجالات الممارسات الستة وفي خطط العمل؛ وأثنت الوفود أيضا على الموظفين لأدائهم الممتاز. وشجعت بعض الوفود مدير البرنامج على مواصلة برنامج الإصلاح لتحسين كفاءة وفعالية البرنامج الإنمائي. وقالوا إن البرنامج الإنمائي يجب أن يضطلع بمشاورات مع الحكومات الوطنية، حسب الاقتضاء، في عمليات إعادة صياغة موجزات المكاتب القطرية. وأشاروا إلى أن نوعية الأداء، وبخاصة على الصعيد القطري، هي التي ستحدد مستوى المساهمات في موارد البرنامج الإنمائي. كما شجعت عدة وفود مدير البرنامج على تحيق التآزر بين النهجين النظري والعملي، مع إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات والظروف المتنوعة في البلدان المشمولة بالبرامج.

١٥٧- ورحبت عدة وفود بمشاركة البرنامج الإنمائي في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وشددوا على القضايا الإنمائية التي يثيرها الوباء. وقالوا إن البرنامج الإنمائي هو إحدى المنظمات القليلة جدا التي تدرك البعد الإنمائي للوباء. وشجع بعض الوفود البرنامج الإنمائي على مواصلة العمل في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية، وتنسيق أنشطته مع الشركاء الآخرين، بما في ذلك قطاع الأعمال التجارية، والأطراف غير الحكومية، والمؤسسات المالية الدولية، والتركيز على المجالات التي يتمتع فيها البرنامج الإنمائي بمزايا مقارنة. وحثت بعض الوفود البرنامج الإنمائي على أن يقوم، في ضوء ما يتمتع به من مزايا مقارنة، بتعزيز دوره التنسيقي، وإشراك السلطات الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة والمصادر الأخرى للتمويل الإنمائي. غير أن عددا من الوفود أكد على أن عملية البرمجة لا بد وأن تكون موجهة ومدفوعة بالاعتبارات والظروف الخاصة بكل بلد، وشددوا على أن العلاقة التكاملية بين التنفيذ الوطني والمباشر يمكن أن تؤدي إلى تعزيز القدرات الوطنية. وشدد البعض على مسألة بناء القدرات كعنصر حيوي في الجهود المبذولة للتخفيف من حدة

الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة والمشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي. وأضاف أحد الوفود أنه لا بد من الوصول إلى الاستغلال الكامل للمؤسسات التدريبية القائمة.

١٥٨- وأحاطت عدة وفود بالجهود المبذولة لإدماج القضايا الجنسانية في برامج البرنامج الإنمائي في المقر وفي البلدان المشمولة بالبرامج. وحثت مدير البرنامج على بذل مزيد من الجهد في هذا الصدد، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، رغم العقبات الهائلة القائمة في بعض البلدان المشمولة بالبرامج.

١٥٩- وأعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة في الميدان. وقالوا إن البرنامج الإنمائي يتحمل مسؤوليات خاصة في هذا الصدد، باعتباره الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة والقائم على إدارة نظام المنسق المقيم. غير أن الوفود شددت على أن المسؤولية الأولية عن موظفي الأمم المتحدة تقع على عاتق الحكومات المضيفة والمجتمعات المحلية. وأكدوا أن توفير أمن الأمم المتحدة يجب أن يقوم على المساءلة، والتنسيق الثابت في الميدان، والتدريب الموحد، والمبادئ التوجيهية التنفيذية الأساسية.

١٦٠- ورحبت وفود عديدة بالتحسن الذي طرأ على الموارد العادية للبرنامج الإنمائي، رغم أن المستوى العام يظل غير كاف. وانضمت عدة وفود إلى مدير البرنامج في مناشدته دوائر المانحين أن تستجمع إرادتها السياسية، وأن تسهم بسخاء لتمكين المنظمة من تحقيق الهدف العام لإعلان قمة الألفية المتمثل في تخفيض الفقر المطلق بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وأعلنت بعض الوفود من جديد التزامها بزيادة مساهماتها في الميزانية الأساسية للبرنامج الإنمائي. ودعت وفود أخرى إلى تحقيق توازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، ونصحت بتوخي الحرص في معالجة ترتيبات التمويل والإنفاق المواضيعي بما لا يضر بأولويات واحتياجات البلدان المشمولة بالبرامج. كما طلب البعض إلى البرنامج الإنمائي أن يساعد في تعبئة الدعم في التحضير لمؤتمر تمويل التنمية المقرر عقده عام ٢٠٠٢.

رد مدير البرنامج

١٦١- توجه مدير البرنامج بالشكر إلى المجلس التنفيذي لما أبداه من تعليقات ثاقبة، وأعرب عن سروره للتوازن بين البلدان المانحة والبلدان المشمولة بالبرامج في قائمة المتكلمين. وأعرب عن أسفه لأن التقرير لم يُوزع بجميع اللغات، وهو ما يرجع إلى حد كبير إلى حجم الوثائق والعبء الهائل الواقع على دوائر تجهيز الوثائق بالأمم المتحدة. ووعد بالنظر في هذه المسألة لتفادي حدوث مواقف مشابهة في المستقبل.

١٦٢- وأشار إلى ما أعربت عنه الوفود من قلق وتأييد بشأن القضايا الجنسانية، وقال إن البرنامج الإنمائي يشاطر الوفود فيما أعربت عنه. وأضاف أنه سُجل في عام ٢٠٠٠ تقدم

بالمقارنة بعام ١٩٩٩. ولاحظ أنه يصعب قياس النجاح في إدماج المنظور الجنساني في صلب السياسات والأنشطة لأنه عنصر مشترك بين كل القطاعات وجزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة. وأكد مدير البرنامج للمجلس التنفيذي أن البرنامج الإنمائي سيواصل العمل في القضايا الجنسانية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الذي عُينت مديرته التنفيذية النصير الداخلي للقضايا الجنسانية داخل البرنامج الإنمائي.

١٦٣- وفيما يتعلق بتكاليف وميزانيات البرنامج الإنمائي، أفاد مدير البرنامج أن عملية إعادة الهيكلة تنطوي على تكاليف عامة تم تمويلها بطريقتين: من خلال الدعم من موارد خارجة عن الميزانية المقدم لمبادرات إعادة الهيكلة، ومن خلال الوفورات. ولاحظ أن مجموع التكاليف الإدارية للبرنامج الإنمائي كنسبة من الإيرادات هو من بين أفضل المعدلات؛ فالتكاليف أقل بصورة عامة من التكاليف في مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى.

١٦٤- وأوضح مدير البرنامج العلاقة بين النهجين النظري والعملي بأن لاحظ أن المطلوب هو الجمع بصورة استراتيجية سليمة بين الاثنين، حيث يكون للمشاريع أثر حفاز واضح وتحقق دفعة نحو التغيير على الصعيد الوطني. ولاحظ أنه سيتم بالاتفاق مع السلطات الوطنية وقف المشاريع التي لا تحقق معايير التآزر بين السياسات العامة والمشاريع.

١٦٥- وأوضح أيضا أن الهدف من الحملة المحيطة بأهداف مؤتمر قمة الألفية هو حشد الدعم من أجل تحقيق الهدف المتمثل في تخفيض الفقر المطلق بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وقال إن نتائج الحالات التجريبية ستساعد في تعبئة الرأي العام في بلدان الشمال بتبيان ما الذي يحدث على أرض الواقع في البلدان المشمولة بالبرامج من أجل تعبئة الموارد المطلوبة.

١٦٦- وفيما يتعلق بقضية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لاحظ مدير البرنامج أنه يتعين على البرنامج الإنمائي أن يلعب دورا في تطوير السياسات الوطنية بشأن الإيدز وفي نشر المعلومات من أجل بناء الوعي وتغيير أنماط السلوك، بما يساعد على احتواء انتشار الوباء. ولاحظ كذلك أن البرنامج الإنمائي ومجمل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تمتلك مستوى بالغ الأهمية من القدرات التي تتسم بالحيوية في بناء القدرات الوطنية والتنسيق والدعوة على الصعيدين الوطني والدولي. وأكد أن البرنامج الإنمائي لن يدخل في المجالات التي تتمتع فيها جهات أخرى بمزايا مقارنة.

١٦٧- وأكد مدير البرنامج أن البرنامج الإنمائي يحتل مكانا واضحا في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. فالمنظمة تنتقل من المشاريع البيانية إلى

النُهج القائمة على السياسات العامة، بالاستفادة من الخدمات الاستشارية لمساعدة البلدان على التفكير في استراتيجياتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٦٨- وفيما يتعلق بمسألة تبسيط البيروقراطية، أشار مدير البرنامج إلى أن السرعة عامل بالغ الأهمية في توصيل الخدمات إلى البلدان المشمولة بالبرامج. كما أشار إلى أن البرنامج الإنمائي سيظل يتسم بالمرونة، وسيستجيب للاحتياجات والأولويات القطرية. وبالنسبة لتخفيض أعداد الموظفين في المكاتب القطرية، قال مدير البرنامج إن عملية إعادة تشكيل المكاتب القطرية تهدف إلى تشكيل أفرقة لتوصيل الخدمات التي سيوفرها البرنامج الإنمائي الجديد. كما أن تخفيض أعداد الموظفين هو نتيجة لعدم نمو الميزانيات. وذكّر المجلس التنفيذي بأن التخفيض الذي حدث في المقر يفوق كثيرا ما حدث في المكاتب القطرية، دون أن يحقق ذلك أي وفورات لأن معظم الوظائف التي جرى تخفيضها كانت ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية. واختتم مدير البرنامج كلمته بتوجيه الشكر مرة أخرى إلى المجلس للمناقشة البناءة للغاية التي أجراها بشأن تقريره.

نظرة عامة على التقرير السنوي الذي يركز على النتائج

١٦٩- عرض مدير البرنامج المناوب التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠ (DP/2001/14/Add.1). وقال إن إعداد التقرير يمثل علامة بارزة أخرى في مسيرة الإدارة على أساس النتائج، مشيرا إلى أن البرنامج الإنمائي حقق نتائج تفوق التوقعات بفضل تشجيع أعضاء المجلس التنفيذي ودعمهم ومشاركتهم النشطة. وذكّر المجلس بأن التقرير السنوي الأول قد ركز على تحديد النتائج. أما التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠ فقد ركز على استقاء الدروس المستفادة في إدارة المنظمة. كما أن البرنامج الإنمائي، في إعداده للتقرير، تبنى نهج الإدارة على أساس النتائج كجزء من اتفاقه مع المجلس التنفيذي.

١٧٠- وأفاد مدير فريق دعم العمليات أن عملية إعداد التقرير السنوي الذي يركز على النتائج قد استمدت التوجيه من إعلان قمة الألفية لكفالة أن تصبح العولمة قوة إيجابية لصالح جميع شعوب العالم، ولتهيئة بيئة على الصعيدين الوطني والعالمي تكون مواتية للتنمية وللقضاء على الفقر. وتركز العرض على طبيعة الدعم والأداء والمنهجية.

١٧١- وكشف التقرير السنوي الذي يركز على النتائج وجود ترابط بين الأنشطة النظرية والعملية في أهدافه الستة، التي تنقسم بدورها إلى أهداف فرعية ونتائج ونواتج. ويتصل أكثر من ٧٥ في المائة من أنشطة البرنامج الإنمائي ببناء القدرات ووضع السياسات والاستراتيجيات. وكان توزيع النتائج مماثلا لما كان عليه الحال عام ١٩٩٩. وكان التقدم المحرز عام ٢٠٠٠ على مستوى النتائج يتراوح بين ٥٣ و٧٧ في المائة. وكانت معدلات

تحقيق النواتج السنوية المستهدفة تتراوح بين ٥٧ و٩٢ في المائة. وكانت الأولويات الرئيسية (أصول الحكم، والفقر، والبيئة) تتفق مع الموارد الأساسية وغير الأساسية. وقد ترك انخفاض مستوى الموارد الأساسية أثرا سلبيا على نطاق التغطية والأداء.

١٧٢- وقد انتقلت تقارير التنمية البشرية الوطنية من مرحلة الدعوة والتحليل إلى مرحلة العمل. وتضاعفت الأنشطة المبذولة في مجال حقوق الإنسان بناء على طلب الحكومات، وكانت الإجراءات ذات القاعدة العريضة في مجال الحد من الفقر تصل إلى ٩٠ في المائة من جميع الحالات. وتضاعف عدد البلدان التي تتلقى دعما من خلال البرامج المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما جرى تطوير القدرات من أجل الإدارة المستدامة للبيئة.

١٧٣- وتحقق تقدم كبير في مجال إدماج المنظور الجنساني في صلب السياسات والأنشطة. كما بذلت جهود لتضييق الفجوة بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية في حالات الأزمات وحالات ما بعد انتهاء الصراعات.

١٧٤- وأفاد المدير أنه لا تزال هناك بعض التحديات، منها إصلاح القطاع العام لجعله أكثر كفاءة؛ والحد من الأثر السلبي للعولمة؛ وإطار تقييم العمل المتعلق بقاعدة الأصول المتاحة للفقراء؛ وإدماج القضايا البيئية في البرامج المتعلقة بالفقر وأصول الحكم؛ وزيادة تنسيق الإجراءات المتعلقة بإدماج المنظور الجنساني في صلب السياسات والأنشطة؛ والحد من تكاليف المعاملات.

١٧٥- وفيما يتعلق بالمنهجية، تحققت الإنجازات في مجالات التحقق من البيانات، وإدخال خطوط قاعدية وتحسينات هيكلية، في حين شملت التحديات استخدام مؤشرات الحالات، وتقييم المسائل الشاملة لعدة قطاعات والشراكات. إلا أن الحاجة تدعو إلى إجراء مزيد من التبسيط دون الإخلال بالدقة، وإلى تحسين المنهجية وتنقيح قاعدة البيانات.

تعليقات عامة على التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠

١٧٦- عتبرت الوفود أن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠ أفضل من تقرير العام السابق، وأثنت على أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشكلت الوثيقة خطوة متقدمة هامة فيما يتعلق بالمنهجية - ولا سيما في مجال التمييز بين الأداء على صعيدي النتائج والأنشطة؛ وتصنيف التقدم المحرز وتعزيز البيانات؛ والنهج المنسق والمنظم للحصول على النتائج؛ ووفرة المعلومات المتعلقة بمختلف جوانب التركيز والأداء؛ والصراحة التي تم فيها تقييم الأداء. ورأت بعض الوفود أن هذه السمات تقدم مثالا جيدا لمؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. وأعرب أيضا عن التقدير لإدراج الصناديق والبرامج المشتركة في التقرير السنوي، ولا سيما متطوعو الأمم المتحدة، وتم تشجيع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التشديد

على تقديم تقارير عن الصناديق المرتبطة بالبرنامج لتعزيز التعاون، والأدوار والإسناد. وبشكل عام، ذكرت الوفود أن التقرير يقدم إثباتا كبيرا بأن البرنامج يحدث تغييرا في حياة الناس. كما طلب بعض الوفود عقد دورة غير رسمية لمناقشة النهج المستخدم في إعداد التقرير، نظمت في ٢١ حزيران/يونيه.

١٧٧- واقترحت الوفود أن يكون الملخص التنفيذي للتقرير السنوي جزءا من التقرير، وأوصت بتبسيط التقارير في المستقبل، وجعلها متاحة لمجموعة أكبر من القراء. وكان ثمة توافق في الآراء بدمج التقرير السنوي لمدير البرنامج والتقرير الذي يركز على النتائج لتفادي الازدواجية، والتقليل من حجم النص. ورأى البعض أنه، بالإضافة إلى التقرير السنوي لمدير البرنامج عن التقييم، ستوفر المجموعة المقترحة للوثائق التحليلية أساسا جيدا للنظر في مسائل تتعلق بفعالية التنمية. وكان من بين الاقتراحات الأخرى أن يتم التمييز بدقة بين التقدم المحرز على صعيدي النتائج والأنشطة؛ والتركيز بشكل أكبر على تحليل النتائج؛ والتركيز على تقييم المجالات ذات الأداء السيئ؛ وتحديد الإجراءات ذات الوجهة المستقبلية؛ وتحديد إجراءات متابعة المسائل المطروحة في تقارير سابقة، وتقصي إمكانية إشراك جهات خارجية أو مستقلة في إعداد التقرير السنوي الذي يركز على النتائج. وأُعرب أيضا عن تقديم الدعم من أجل مواصلة استخدام مؤشرات الحالات.

١٧٨- وأعربت الوفود عن تقديرها للتركيز على أهداف الألفية الإنمائية أو الأهداف الإنمائية الدولية، وحملة الدعوة العالمية التي اقترحها مدير البرنامج. وأكدت بعض الوفود على دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التصدي لتحديات العولمة، ولا سيما من خلال تطوير القدرات. وشددت الوفود على أهمية مواصلة البرنامج دعمه للتعاون الفني فيما بين البلدان النامية. وطلب إلى البرنامج توضيح مشاركته في تمويل مؤتمرات التنمية.

١٧٩- وفي حين رحبت بعض الوفود بظهور التركيز على حقوق الإنسان، أعرب أحد الوفود عن قلقه بشأن النهج القائم على الحقوق في وضع البرامج. وأوصت الوفود بأن يواصل البرنامج تركيزه على نهج قطري المنحى للتخفيف من حدة الفقر.

١٨٠- وأعربت الوفود عن تقديرها لدور البرنامج القيادي ودعمه في مساعدة البلدان في إعداد ورقات استراتيجية تخفيف حدة الفقر ومبادرة استراتيجيات الحد من الفقر. ولاحظت بعض الوفود أن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لم يقدم أدلة كافية عن وجود نهج شاملة لعدة قطاعات للتخفيف من حدة الفقر. وشددت بعض الوفود على الصلة بين الحكم والتخفيف من حدة الفقر ودعت إلى استمرار البرنامج في تولي الريادة في هذا الصدد. وطلبت وفود أخرى إلى البرنامج توضيح ميزته النسبية في التعامل مع وباء فيروس نقص

المناعة البشرية/الإيدز، وذلك لأن البرنامج كان هو إحدى المنظمات القليلة التي تفهم البُعد الإنمائي للمشكلة.

١٨١- ورحبت الوفود بمشاركة البرنامج في قطاع البيئة والطاقة؛ وفي ربط التخفيف من حدة الفقر بإدارة البيئة؛ وفي إعداد سياسات منقحة تتعلق بالبيئة وفي إطلاق مبادرة الفقر والبيئة.

١٨٢- وتم تشجيع البرنامج على مواصلة عمله بشأن إدماج منظور الجنسانية في الأنشطة الرئيسية، والمساواة والتمكين كأولوية استراتيجية من أولويات المنظمة بالتضافر مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

١٨٣- وأعرب عدد من الوفود عن ارتياحها لأداء البرنامج في حالات الأزمات وما بعد الصراع - مثل، تطوير القدرات من أجل أمن البشر وإقامة السلام. وطلبت مزيدا من عمليات الإبلاغ عن هذه المجالات في التقارير في المستقبل. وأيدت الوفود إقامة صلات أوثق داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات دون الإقليمية والإقليمية. وطلبت الوفود أن يركز البرنامج أكثر على حالات الأزمات وما بعد الصراع في التقرير السنوي التالي الذي يركز على النتائج.

١٨٤- وبشأن موضوع إصلاح الأمم المتحدة، لاحظت الوفود أن ما أُحرز من تقدم كان محدودا وأعربت عن شيء من القلق إزاء ذلك، وأكدت على ما يضطلع به البرنامج من دور رئيسي في تنسيق العمليات الميدانية في منظومة الأمم المتحدة، لا في حفز العمل الجماعي بشأن التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية فحسب، بل وفي تخفيض تكاليف المعاملات. واقترح بعض الوفود إدراج الهدف السادس من إطار النتائج الاستراتيجية المتعلق بدعم منظومة الأمم المتحدة في التقرير السنوي المقبل الذي يركز على النتائج.

١٨٥- وفيما يتعلق بإصلاح البرنامج، رأت عدة وفود أن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج يؤكد على أهمية الإصلاح على مستوى الإدارة والتخطيط في البرنامج. وفي الوقت نفسه، لاحظ عدد من الوفود أنه ينبغي للبرنامج أن يوازن بين العمل على مستوى الإدارة والعمل على مستوى التنفيذ وتوطيد الصلات على نحو أفضل بين مستويي العمل. إلا أنه لوحظ أن حالة عدم الاستقرار في الموارد الرئيسية أعاقت التقدم في العمل.

١٨٦- وأعربت الوفود عن تأييدها للإصلاحات الجارية في البرنامج والنتائج التي تحققت فعلا، مثل الأخذ بنهج الإدارة القائمة على النتائج على مستوى المقر، وعلى المستوى القطري. وقدم أحد الوفود طلبا لتقديم أمثلة معينة تبين كيف ساعدت أطر النتائج

الاستراتيجية والتقرير السنوي الذي يركز على النتائج في الاعتماد على أوجه قوة البرنامج وتحسين عمليات البرمجة والإدارة فيه، بتضييق نطاق التركيز، وتخفيض عدد المشاريع والتشجيع على الانسحاب من مناطق الأنشطة الهامشية.

رد على التعليقات العامة على التقرير السنوي الذي يركز على النتائج

١٨٧- رحب مدير البرنامج بالتعليقات والاقتراحات والملاحظات البناءة التي عرضها أعضاء المجلس التنفيذي. وأشار بشكل خاص إلى أن قيمة التقرير الرئيسية تكمن في قدرته على اختبار طلب السوق على الخدمات التي يقدمها أو ينشئها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٨٨- ورد مدير البرنامج المعاون على التعليقات في إطار أربع فئات عامة: عرض وشكل التقرير السنوي نفسه الذي يركز على النتائج؛ وتنفيذ إصلاحات البرنامج؛ والمسائل الخاصة موضع الاهتمام؛ والحالة المالية للبرنامج. وقال إنه يتفق مع الاقتراح القائل بالنظر في دمج التقرير السنوي الذي يركز على النتائج مع التقرير السنوي لمدير البرنامج، والتقليل من التركيز على المسائل المتعلقة بعملية إعداد التقارير وإعداد وثيقة مبسطة ويسيرة المتناول. ولاحظ أيضا القلق المتعلق بالأخذ بنتائج التقرير السنوي الذي يركز على النتائج في إدارة البرنامج. وأشار إلى أن الفضل في تحقيق النتائج ينبغي أن يعود إلى البلدان المشمولة بالبرامج والتي يقدم البرنامج المساعدة لها.

١٨٩- وبشأن تنفيذ إصلاحات البرنامج، حدد نقاط المناقشة الرئيسية وهي: (أ) إعادة تأكيد دور البرنامج كبرنامج يحارب الفقر؛ (ب) التركيز على أهمية تنمية القدرات؛ (ج) التشجيع على تعزيز الصلات بين الأعمال على مستوى الإدارة والأعمال على مستوى التنفيذ؛ (د) مواصلة تقديم الدعم من أجل إدماج الإدارة القائمة على النتائج في عملية البرمجة والإدارة. وشدد مدير البرنامج المعاون على ضرورة مواصلة البرنامج عمله وفقا لمبادئ الإدارة القائمة على النتائج بهدف تغيير ثقافة العمل في البرنامج تغييرا أساسيا.

١٩٠- وفي إطار فئة المسائل الخاصة، ذكر مدير البرنامج المعاون طائفة واسعة من المواضيع بما فيها رصد فرق تطوير الإدارة؛ وتقييم كيف يمكن أن تكون العولمة مفيدة للفقراء؛ والمشاركة في ورقات استراتيجية تخفيف حدة الفقر عن طريق بذل الجهات المانحة جهودا جادة من أجل التخفيف من حدة الفقر؛ وتوطيد العمليات القائمة على المشاركة؛ وتوضيح آثار سياسات الاقتصاد الكلي على الفقراء؛ وإثبات (من خلال الرصد) أن استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر تعالج المشكلة بالفعل؛ وتعزيز مساهمة البرنامج في مجالات البيئة والطاقة، وفي مجال فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، وإعداد تقارير التنمية البشرية الوطنية. وأكد المجلس التنفيذي مجددا أن البرنامج يأخذ القضايا الجنسانية بجدية بالغة.

١٩١- وبشأن المناقشات الموضوعية في المجلس التنفيذي، أبلغ مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية الأعضاء بأنه ستقدم ورقة اجتماع في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بشأن تبسيط الوثائق. وأفاد أيضا بأن البرنامج يولي اهتماما كبيرا بتمويل مؤتمر التنمية، ويبذل كل ما بوسعه على الصعيدين المحلي والإقليمي للمساعدة في إعداده. وعُقدت اجتماعات غير رسمية بشأن هذه المسألة مع الممثلين الدائمين في نيويورك. وأشار إلى أن البرنامج يؤيد معالجة مسألة المنافع العامة العالمية.

١٩٢- وأشار مدير فريق دعم العمليات إلى أن مؤشرات الحالات الواردة في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج تشكل صعوبة بسبب التأخر في الحصول على البيانات، وذلك ضمن عوائق أخرى. وقد يكون تقديم تقارير عن أهداف التنمية في الألفية وسيلة بديلة للتعرف على التطورات الحاصلة على المستوى القطري بشكل عام. إلا أنها لا تفي بالتوقعات الطموحة في الحصول على معلومات عن مؤشرات الحالات فيما يتعلق بكل هدف فرعي من أهداف الأطر التي تسعى إلى تحقيق أطر نتائج استراتيجية.

أهداف فرعية مختارة

١٩٣- عرض مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية، ومدير البرنامج المساعد ومدير المكتب الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ ومدير شعبة الاستجابة للطوارئ الأهداف الفرعية المختارة الثلاثة.

الهدف ١: خلق بيئة تمكينية للتنمية البشرية المستدامة:

الهدف الفرعي ١: إقامة حوار وطني وإقليمي وعالمي يوسع نطاق خيارات التنمية من أجل تحقيق نمو مستدام وعادل

١٩٤- ذكر مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية أنه بقيام ٩٥ بلدا بتقديم تقارير عن الهدف ١/الهدف الفرعي ١، إذ كان أكثر من نصف الأنشطة يتعلق بالحوار في مجال الدعوة للسياسة العامة من أجل تحقيق تنمية بشرية مستدامة. وكان هذا ثاني أكثر المجالات استئثارا بعمليات الإبلاغ من بين جميع المجالات الاستراتيجية للدعم المقدم في جميع المناطق. وتمثل التوجه الرئيسي في استخدام تقارير التنمية البشرية الوطنية لتحليل السياسات والدعوة وصياغتها؛ وإجراء المشاورات وبناء توافق في الآراء، وتخطيط التنمية. وقد أدخلت بعض البلدان المؤشر الجنساني للتنمية وتدابير تمكين المرأة في تقارير التنمية البشرية الوطنية الخاصة بها. وفي بلدان أخرى، أثرت تقارير التنمية البشرية الوطنية على

وضع خطط التنمية الطويلة والمتوسطة الأجل، وشمل ذلك إعداد ورقات استراتيجية لتخفيف حدة الفقر.

١٩٥- وشاركت المكاتب القطرية التابعة للبرنامج في تقييم أثر العولمة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وركزت على المجموعات المستضعفة وعلى وضع تدابير للتخفيف من أثرها السلبي.

١٩٦- وأتاح الأداء في بيئة السياسات العامة والبيئة القانونية فيما يتعلق بتنمية القطاع الخاص والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي والتعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية مجالا لإدخال تحسينات. وشكّل التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وإدماج المرأة في الأنشطة الرئيسية تحديا منهجيا. ولأن هذه المجالات تشمل عدة قطاعات، فقد ثبت أن من الصعب تحقيق نتائج، وهو ما أبلغ عنه فيما يتعلق بتحقيق جميع الأهداف والأهداف الفرعية. غير أن البرامج الإقليمية أدت دورا ملحوظا في التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية.

١٩٧- ومن بين التحديات المنتظرة، أكدت المديرة المساعدة للبرنامج على ضرورة أن يحدد البرنامج والفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة دورا رئيسيا أكبر لنتائج مؤتمر قمة الألفية في مجال الترويج للسياسة العامة والحوار ضمن إطار الأولويات والأهداف الوطنية. وشددت على الحاجة إلى تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفها الوسيلة الأساسية للعمل في البرنامج؛ والتعاون مع المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية من خلال مكتب السياسات الإنمائية؛ وتوفير منبر لتبادل الخبرات والمعارف للبلدان المشمولة بالبرامج، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجموعات الفكرية.

١٩٨- وأفادت المديرة المساعدة للبرنامج أنه لدعم الهدف ١، تم إنشاء صندوق استئماني لأنشطة مختلفة بقصد اجتذاب موارد غير أساسية لوضع برامج قطرية بوجه خاص. ولاحظت أن أحد أكبر التحديات التي تواجه البرنامج تكمن في كفالة جعل موظفي البرنامج يعملون ضمن شبكة واحدة وهو ما يجلب قيمة مضافة إلى نوعية العمل.

تعليقات على الهدف ١/الهدف الفرعي ١

١٩٩- رحبت عدة وفود بتركيز البرنامج على الدعوة النشطة من أجل تحقيق تنمية بشرية مستدامة وعلى إعداد تقارير التنمية البشرية الوطنية. وطلبت كذلك تأكيدات بأن يواصل البرنامج الاستثمار في هذه التقارير، لا سيما لتحسين جودتها. وعرض أحد الوفود أن ينظر في تقديم مساعدة تقنية ومالية لهذا الغرض. وفي معرض تقديره لاستخدام تقارير التنمية

البشرية الوطنية من أجل الدعوة عن العولمة، أعرب وفد آخر عن شكوكه بشأن استخدام هذه الأداة لمعالجة ظاهرة واسعة جدا.

٢٠٠- ونبَّه عدد من الوفود المجلس التنفيذي بشأن السرعة التي يتوقع فيها إحراز تقدم لتحقيق نتائج تركز على إصلاح السياسات، وأشارت إلى أن هذه التغيرات تحدث ببطء وقد تستغرق سنوات لبلوغها. ولاحظت أيضا صعوبة عزو النجاح إلى أي وكالة بمفردها. وفي الوقت نفسه، أقر بأنه ليس من الضروري لأي منظمة أن تعرف ما إذا كانت على الطريق الصحيح نحو تحقيق النتائج التي ترتكز على السياسات أم لا.

٢٠١- وأعربت الوفود عن ارتياحها لعمل البرنامج المتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي ودعت إلى توسيع الجهود الجارية لتتجاوز المكاتب القطرية العاملة حاليا في هذا المجال والبالغة نسبتها ١٤ في المائة. وتتطلع الوفود إلى أن ينشئ البرنامج بيئة عمله من خلال برامج عالمية وإقليمية واضحة المعالم لمواجهة تحديات من قبيل تلك التي تفرضها العولمة.

٢٠٢- وقدم أحد الوفود طلبا للحصول على معلومات تتعلق بإطار الموارد المتكامل.

الرد على التعليقات المتعلقة بالهدف ١/الهدف الفرعي ١

٢٠٣- أجابت مديرة البرنامج المساعد ومديرة مكتب السياسات الإنمائية أنه خلال السنتين أو الثلاث سنوات الماضية، أدرك البرنامج قيمة تقارير التنمية البشرية الوطنية، لا من أجل تحليلها فقط، بل من أجل ترويج السياسات والحوار. واتخذت إجراءات من خلال إنشاء وحدة تقارير التنمية البشرية الوطنية وشبكة من الممارسين يدعمها مكتب تقرير التنمية البشرية، وشبكة من المتخصصين في مجال السياسات العامة في البرنامج ومؤسسات من قبيل مركز جنوب آسيا للتنمية البشرية. أما بشأن إطار الموارد المتكامل، فقد أقرت بأن التنفيذ كان بطيئا خلال السنتين الأوليين، إلا أنه أدخلت إصلاحات مؤخرا على المبادرة. وعرضت تقديم مزيد من التفاصيل عند الطلب. وبالإشارة إلى التعاون الاقتصادي والتعاون التقني بين البلدان النامية، فقد وافقت على أهميتها، إلا أنها أشارت إلى الصعوبة المنهجية الكامنة في الحصول على النتائج الناشئة من طرائق التعاون التي كانت نافذة.

الهدف ٢: السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية التي تركز على التخفيف من حدة الفقر:

الهدف الفرعي ٢: توسيع وحماية قاعدة الأصول الخاصة بالفقراء

٢٠٤- أفاد مدير البرنامج المساعد ومدير المكتب الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ بأن التخفيف من حدة الفقر برز كهدف رئيسي في الجهود الإنمائية التي يبذلها البرنامج. إلا أن توسيع وحماية قاعدة الأصول الخاصة بالفقراء تشكل الهدف الفرعي الرئيسي فيما

يتعلق بنفقات البرنامج. فقد كان ٩٠ مكتبا قطريا تعمل بنشاط في إطار الهدف ٢/الهدف الفرعي ٢، وكان ثمة ثلاثة مجالات رئيسية للمشاركة لبلوغ الهدف الفرعي هي: (أ) حصول الفقراء على الموارد والأصول والعمل؛ (ب) الوصول إلى الخدمات والنظم الاجتماعية الأساسية لإدارة المخاطر والتقليل من إمكانية تعرضهم لها؛ (ج) والحصول على المعلومات من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ولا تزال قضايا توزيع الأرض بالعدل وإصلاح الأراضي مثار جدل محتمل. وتمثل تركيز الموارد والأصول بشكل رئيسي على القروض الصغيرة، مع التركيز على المرأة. وتحققت نجاحات هامة في أفريقيا وآسيا لإحداث تغييرات في مجال السياسة العامة، والقواعد التنظيمية والمؤسسات. إلا أن ما يقرب من ثلثي الناتج شملت أنشطة متفرقة على صعيد المجتمع المحلي. وعلى الرغم من القيام بأنشطة على مستوى التنفيذ، وخاصة فيما يتعلق ببرنامج تقديم القروض لبدء مشاريع صغيرة، ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود للاستفادة من الدروس المكتسبة على مستوى المجتمع المحلي في المناقشة التي تجري على مستوى الإدارة والتخطيط بشأن تقديم القروض الصغيرة، والسياسات والأطر التنظيمية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأضاف أنه في مجال فرص العمل والإنتاج الاجتماعي، كان المنحى نحو القيام بأنشطة متفرقة بمعدلات أداء منخفضة على مستوى الناتج واضحا. ولوحظ ذلك أيضا في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠.

٢٠٥- وذكرت مديرة البرنامج المساعد أربع قضايا رئيسية نشأت من تحليل التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠ وهي: (أ) توضيح وضع البرنامج كشركة فيما يتعلق بالاستثمارات في قاعدة الأصول الخاصة بالفقراء، بإقامة روابط كلية - وجزئية؛ (ب) والتركيز على الضمان الاجتماعي وإدارة الكوارث الوطنية؛ (ج) ودمج المسائل الجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أهداف التخفيف من حدة الفقر، والتحقق من أن يعكس أسلوب تقديم التقارير في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠ الطرق الجديدة التي قامت فيها المكاتب القطرية بإدماج المنظور الجنساني في الأنشطة الرئيسية كمسألة شاملة لعدة قطاعات؛ (د) والتركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتعزيز قاعدة الموارد البشرية للفقراء.

تعليقات على الهدف ٢/الهدف الفرعي ٢

٢٠٦- ركز العديد من الوفود على الصلة بين اللامركزية والتخفيف من حدة الفقر، وطلبت مزيدا من المعلومات عن التنمية المؤسساتية للتخفيف من حدة الفقر.

٢٠٧- وفيما يتعلق برصد الفقر، تساءل أحد الوفود فيما إذا كان التركيز يتوقف على الدخل أو على تدابير أوسع وما ينوي البرنامج عمله في هذا الصدد. كما طُلبت معلومات تتعلق بالإجراءات المتخذة لكفالة استدامة المساعدة التي يقدمها البرنامج لخدمات القروض الصغيرة.

الرد على التعليقات المتعلقة بالهدف ٢/الهدف الفرعي ٢

٢٠٨- اقترح مدير البرنامج المساعد ومدير المكتب الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في معرض رده، بأن عملية تطبيق اللامركزية ربما كانت تتحرك قدما بسرعة كبيرة، وأبرز أهمية تفهُّم آثارها السلبية. وأشار إلى شاغلين على نحو خاص هما: قدرة المؤسسات المحلية على تقديم خدمات وخطر ''استحواذ الخاصة''؛ حيث تذهب الفوائد إلى المحظيين. وأكد للمجلس التنفيذي أيضا أن البرنامج يعمل بشكل وثيق مع المؤسسات الوطنية لاستنباط طرق لقياس الفقر البشري.

الهدف ٥: حالات إنمائية خاصة:

الهدف الفرعي ٢: منع نشوب الصراعات، وبناء السلام والانتعاش المستدام، ومرحلة الانتقال في البلدان الخارجة من أزمات

٢٠٩- أفاد مدير شعبة الاستجابة للطوارئ بأن ٣٣ مكتبا قطريا قدمت تقارير في إطار الهدف ٥/الهدف الفرعي ٢ بشأن منع نشوب الصراعات وبناء السلام والانتعاش المستدام ومرحلة الانتقال في البلدان الخارجة من أزمات. وأضاف قائلا إن تأمين سبل العيش للناس المتأثرين بالصراعات لا يزال مصدر تركيز البرنامج. والبلدان المشاركة هي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسري لانكا، والفلبين، وليبريا. وكان إنشاء رأس المال الاجتماعي لبناء السلام ومنع نشوب الصراعات والانتعاش (المهارات، والشبكات والمؤسسات) سمة قوية أيضا من سمات البرنامج على صعيد المجتمع المحلي والصعيد الوطني. وقدم الدعم إلى كل من إريتريا وتيمور الشرقية وكوسوفو، بين بلدان أخرى.

٢١٠- وذكر المدير أنه كان من بين الأنشطة الرئيسية الأخرى، العمل المتصل بإزالة الألغام في كل من أنغولا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والصومال، وكرواتيا؛ والحد من الأسلحة الصغيرة في ألبانيا؛ وإعادة إدماج السكان المتأثرين بالحروب من خلال برامج لضمان سبل العيش؛ وتحسين القدرة على الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ ودعم عمليات السلام على الصعيد الوطني؛ وتنمية قدرات المؤسسات الوطنية في مجالات التخطيط للتنمية الرئيسية؛ ودعم سيادة القانون من خلال التدريب وبرامج بناء القدرات في كل من رواندا، والصومال، وغواتيمالا وهايتي. ويؤدي متطوعو الأمم المتحدة دورا متزايدا

في تقديم القدرات للبرامج الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الشريكة الأخرى، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. وقد أُرسل متطوعو الأمم المتحدة إلى تيمور الشرقية وسيراليون وكوسوفو. وشدد المدير على أن وضع برامج الانتعاش على مستوى المجتمع المحلي برزت كأكثر مجالات عمل البرنامج وضوحا في عام ٢٠٠٠.

٢١١- واختتم المدير ملاحظاته الاستهلالية بالإشارة إلى بعض القضايا الناشئة. إذ أن البرنامج ملتزم بإنشاء وإظهار عوائد إيجابية من بناء السلام وذلك بالتركيز على الأبعاد الإنمائية لبناء السلام في الأزمات وما يتم من أعمال بعد الصراعات. وتدعو الحاجة إلى تحسين الصلات بين العمل على مستوى الإدارة والتخطيط وعلى مستوى التنفيذ، وتعزيز الروابط والتوازي بين العمل على مستوى المجتمع المحلي والمستوى الوطني. وشدد على ضرورة إيلاء اهتمام أكبر بتقديم تقارير عن المبادرات دون الإقليمية والإقليمية والتي قد تكون في غاية الأهمية في دعم المزيد من الجهود الوطنية.

تعليقات على الهدف ٥/الهدف الفرعي ٢

٢١٢- وعبر عدد من الوفود عن بعض الانشغال إزاء المستوى المنخفض للإبلاغ في إطار الهدف والهدف الفرعي، والاهتمام المحدود الممنوح لنظام المنسقين المقيمين. وأعرب أحد الوفود عن انشغاله إزاء عبارة وردت في التقرير السنوي لمدير البرنامج مفادها أن الطلب على خدمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد ازداد، في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة الأشخاص المعتمدين على المساعدة الإنسانية. ونظرا للأهمية التي تكتسيها العلاقة بين الإغاثة والتنمية، فقد أبدى وفد آخر دهشته لكون أحد عشر بلدا فقط قامت بتقديم تقارير عن هذا الموضوع. وتساءل الوفد عما إذا كان ذلك يمثل انعكاسا للنشاط المحدود أو النتائج المحدودة.

٢١٣ -وطلب أحد الوفود معلومات عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أماكن مثل تيمور الشرقية وكوسوفو.

الإجابة على التعليقات الخاصة بالهدف ٥/الهدف الفرعي ٢

٢١٤ -بين مدير شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ أوجه القصور في عملية الإبلاغ. وذكر أن المجلس التنفيذي أحاط علما بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الأزمات وما بعد الصراع (DP/2001/4)، وذلك في قراره ١/٢٠٠١، المتخذ في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١، مضيفا أن عدد الدول التي تقوم بتقديم تقارير ينبغي أن يستعرض في سياق مجموعة صغيرة نسبيا تتكون من ٣٣ بلدا، وتقتصر على تلك البلدان التي هي موضع اهتمام حاليا من طرف منظومة الأمم المتحدة. وبخصوص ما تقوم به منظومة الأمم المتحدة من تنسيق، لاحظ

أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي له مكان الصدارة في هذه الوظيفة، وأن تقديم التقارير عن هذا الموضوع سيتحسن في المستقبل بإعمال أدوات ومهارات أفضل.

٢١٥ - ولاحظ أن المغزى الأكبر للانتقال من الإغاثة إلى التنمية يتمثل في التعامل مع شواغل التنمية منذ البداية. وأعلم المجلس التنفيذي بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصدد معالجة هذه المسألة، وهو قد اختبر هذا المفهوم فعلا في غوجارت، الهند، بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية. وقال إن العمل جار لوضع الأساس بالتركيز على الفقر، والضعف، والمشاركة، مع تقديم الإغاثة في الوقت نفسه. وقال كذلك إن اجتماعا مخصصا لهذا الموضوع سيعقد في المستقبل القريب. ووضح المدير في الختام بأن العبارة الواردة في التقرير السنوي لمدير البرنامج، المتعلقة بطلب مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قصد منها استرعاء الانتباه إلى البعد الإنمائي لأنشطة الإغاثة.

٢١٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ٢٠٠٠، بما في ذلك التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لسنة ٢٠٠٠ (DP/2001/14 و Add.1-3).

عاشرا – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٢١٧- وفي سياق عرضه للتقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الذي يركز على النتائج (DP/2001/17)، أشاد مدير البرنامج المعاون بعمل الصندوق، وأبرز مزاياه النسبية في مجالي الحكم المحلي وعمليات التمويل الصغيرة. وأكد على الشراكة بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذين المجالين، وعبر عن عرفانه للمساهمة التي يقدمها الصندوق من أجل القضاء على الفقر، لا سيما في أقل البلدان نموا.

٢١٨- وذكر الأمين التنفيذي للصندوق أن التوصيات التي قدمت في سنة ١٩٩٩ بخصوص التقييم التنظيمي قد تم تنفيذها. وعند عرضه للتقرير السنوي الأول لمدير البرنامج، أكد على النتائج الإيجابية والتحديات المتبقية. وعرض أيضا خطة الأعمال التجارية للفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢، التي تغطي سلسلة من المبادرات تهدف إلى ضمان توافق عمليات الصندوق مع أهداف سياساته المتمثلة في الملكية، والمشاركة، وبناء القدرات، والتجديد، والمخاطرة، وتحقيق أثر للسياسات، وإمكانية تكرارها. وفي ما يتعلق بتعبئة الموارد، ذكر المدير التنفيذي أنه نظرا لقلة الموارد، فإن الصندوق لم يتمكن من الاستجابة الكاملة للمطالب. وما لم يتمكن الصندوق من تعبئة موارد إضافية رئيسية، فلن يكون بوسعه الحفاظ على مستوى أنشطته الحالي. وستستمر الموارد في الانخفاض إلى مستوى أقل بكثير عن مستوى الطلب، وذلك بالنسبة إلى نوع الاستثمارات التي يمولها الصندوق. وعلى الرغم من ذلك فسيبقى الصندوق ذا طبيعة ابتكارية، وسيقدم خدمات تتميز بالجودة يحتذى بها. وسيستمر في العمل مع شركاء آخرين في مجالي الحكم المحلي والتمويل المتناهي في الصغر. وقال إنه طلب إلى المجلس التنفيذي أن يؤجل النظر في تقييم الأثر التنظيمي حتى سنة ٢٠٠٣، ويمكن عندئذ تقديم تقرير عنه إلى المجلس في سنة ٢٠٠٤.

٢١٩- وشكرت وفود عديدة مدير البرنامج المعاون والأمين التنفيذي على عرضيهما، والجودة العالية للتقرير، مشيرين إلى أن التقرير تميز بالروح الابتكارية، وسهولة العرض، والتوازن. وتقديرا لعمل الصندوق، أعلن أحد الوفود عن تبرع مقداره ١ ٠٠٠ دولار، في حين ذكر وفد آخر أن مساهمة بلاده في الصندوق قد زادت بنسبة ١٥ في المائة خلال سنة ٢٠٠١.

٢٢٠- وأثنى العديد من البلدان المشمولة ببرامج، على الصندوق لما يقوم به فيها من أعمال تتسم بجودتها العالية في مجالات بناء القدرات، ونزع الطابع المركزي، والتمويل المتناهي في الصغر. ودعوا إلى توفير مواد إضافية تمكن الصندوق من تلبية احتياجات عملائه بصفة كافية.

٢٢١- ورحب بعض وفود مجتمع المانحين بالتعليقات الإيجابية التي أبدتها البلدان المشمولة بالبرامج وبشأن عمل الصندوق. وطلب عدد من الوفود توضيحا عن سبب النسبة المنخفضة لمشاركة المرأة في التنمية، وعن كيفية رصد الصندوق للمشاريع القديمة. وطلب أحد الوفود معلومات أكثر تفصيلا عن ترتيبات التنسيق والمستفيدين من عمل الصندوق في بلاده. وأعرب وفد آخر عن تشككه في صحة استنتاجات تستخلص من عدد صغير من المشاريع.

٢٢٢- وذكر أيضا عدد من وفود مجتمع المانحين أن بلدانهم قد زادت من مساهماتها، وأعربوا عن الأمل في استمرار الدعم لعمل الصندوق.

٢٢٣- وقدم المدير التنفيذي الشكر للوفود على ما قدموه من مداخلات بناءة، وأجاب عما أثير من استفسارات. وفيما يتعلق بمسألة التنسيق والمستفيدين، ذكر أن هناك لجنة معنية بالتمويل المتناهي في الصغر تجمع بين كافة الأطراف الفاعلة. وأضاف أن المستفيدين من برامج ومشاريع الصندوق يشملون كافة أعضاء المجتمع على المستوى المحلي. ولاحظ أن الفارق الملحوظ بين المستوى العالي لمشاركة المرأة في مرحلة تقييم الاحتياجات، والمستوى المنخفض لهذه المشاركة في مرحلة التخطيط، هو مسألة تعود غالبا إلى الثقافة. وشدد على أن الصندوق يعمل كل ما في وسعه لزيادة مستوى مشاركة المرأة.

٢٢٤- وفيما يتعلق بتقييم المشاريع القديمة، ذكر المدير التنفيذي أن الصندوق قام بتقييمات للمواقع السابقة لعدد منتقى من المشاريع كل سنة. وأضاف قائلا إن الممارسة المتمثلة في تخفيض عدد المشاريع القائمة منذ سنة ١٩٩٩ ستستمر. وفيما يتعلق بمسألة المؤشرات، لاحظ أنه في الوقت الذي يقوم فيه تقديم التقارير عن بعض المؤشرات على مشاريع قليلة، فإن الصندوق يشعر بالارتياح للتوصل إلى استنتاجات تقوم على تقييمات خارجية مستقلة.

٢٢٥- وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير السنوي الذي يُركز على النتائج لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (DP/2001/17)، ووافق على تأجيل النظر في تقييم أثر برامج ومشاريع الصندوق، الذي كان قد طلبه في قراره ٢٢/٩٩، وذلك إلى سنة ٢٠٠٤.

حادي عشر – تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية

٢٢٦- عرض مدير البرنامج التقرير عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية (DP/2001/CRP.8)، مبرزا التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان، والاستراتيجية التي ينتهجها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعالجتها، وتقديم المساعدة. وركّز على الأهمية التي يوليها شخصيا لعملية النشر الفعّال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأجل تحسين المداخلات في مجال التنمية. وشرع بعد ذلك في توضيح الأسباب التي تجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجالا ذا أولوية رئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جهوده الرامية لمكافحة الفقر.

٢٢٧- وأكد مدير البرنامج على أن مجابهة الفاصل الرقمي يمكن أن تساعد في القضاء على أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية - وذلك بفضل الدور الممكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لتسهيل التنمية. وقال إن معالجة هذه المسألة أمر مهم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك ليس فقط من وجهة نظر الفاصل المعرفي، ولكن أيضا من منطلق ما تهيئه من فرص للدفع قدما بالحكم الديمقراطي وزيادة الإنتاجية، والقدرة على المنافسة، والوظائف - مما يحقق جني فوائد مؤكدة من العولمة، ويعزز فرص التنمية.

٢٢٨- وذكر مدير البرنامج أن حجم التحديات التي تطرحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإمكانياتها، هي مسألة أضخم من أن تستطيع البلدان بمفردها مواجهتها على مستوى المشروع. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيساعد البلدان على مواجهة المسائل المتعلقة بالسياسات، لأن هذه البلدان تحتاج إلى أن تكون أكثر استباقية في نهوجها المتعلقة بالاستجابة للتحديات والفرص الكامنة في الاقتصاد العالمي المتشابك. وما لم تتبع هذه البلدان مثل هذه النهج الاستباقية، فإنها عرضة للتهميش. ويمكن لبرنامج المساعدة الإنمائي مساعدة البلدان في انتهاج سياسات ابتكارية، وفي استخدام التكنولوجيات العديدة، التي تسمح لها بالإفادة من الفرص. وعلى سبيل المثال، فإن التكنولوجيات اللاسلكية لم تعد باهظة التكلفة، وهي مناسبة في الواقع لظروف البلدان النامية. وذكر أن مشاركة القطاع الخاص بشكل أكبر أضحت مهمة لمواجهة تحديات الاستثمار وتنمية الهياكل الأساسية. بيد أنها قد أثارت طائفة من مسائل متنوعة متعلقة بالسياسات تحتاج البلدان النامية إلى التفاوض بشأنها بما في ذلك فشل الأسواق، ورسوم الاتصالات، والاتاحة العامة، ودعم الميزانية والتنافس في الخدمات. وذكر مدير البرنامج أن ما يمتلكه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من إمكانيات لمساعدة البلدان النامية في هذا المجال ينبثق من مزاياه النسبية التقليدية، ودوره كمنظمة تعمل من أجل التنمية وبناء القدرات، ونقاط قوته الجديدة الآخذة في الظهور، ومشاركته في الشراكات والمنتديات ذات الأهمية المتنامية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومن خلال البرامج والمبادرات، التي شملت برنامج شبكة التنمية المستدامة، وبرنامج معلومات التنمية في آسيا والمحيط الهادئ، ومبادرة الإنترنت في أفريقيا، تمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فعلا من تقديم المساعدة في نشر أول وصلات مع الإنترنت في أكثر من ٤٥ بلدا، وقام بتدريب أكثر من ٠٠٠ ٢٥ منظمة ومعهد. وتضافرت جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومتطوعي الأمم المتحدة في شراكة استراتيجية مع أنظمة ''سيسكو'' وجهات أخرى، لتدريب الطلبة في ٢٤ بلدا من أقل البلدان نموا، ولتوفير المهارات الضرورية لبناء الهياكل الأساسية اللازمة للإنترنت في هذه البلدان، والحفاظ عليها.

٢٢٩- وذكر مدير البرنامج أن دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تركز على تشجيع الاتصالية، والإتاحة، وتطوير المحتويات المحلية، والإدارة الإلكترونية، واستخدام الأجهزة الإلكترونية في الأعمال الحكومية، والتجارة الإلكترونية، والوظائف الإلكترونية، والتعليم، والتدريب، وبناء القدرات، والدعوة. وبتبنيه لنهج يركّز على السياسات ذات التوجه نحو مستويات القرار العليا، لتكميل دور المشاريع التحفيزية في المراحل التنفيذية، سيدخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شراكات مع أطراف أخرى في هذا المجال، سالكا سبلا جديدة وذات طبيعة ابتكارية، لمساعدة البلدان النامية في تأمين الحصول على شراكات وشبكات موارد لمواجهة إخفاقات السوق بشكل أكثر فعالية، وتعبئة الموارد، وتقاسم الخبرات والممارسات الجيدة. وعلى سبيل المثال، فإن مبادرة الاستعداد الشبكي العالمي والموارد، وهي شراكة بين القطاعين العام والخاص، مع مؤسسة ''ماركل''، يتوقع أن تتيح الخبرة التقنية والدعم للاستعداد التقني، ووضع الاستراتيجيات الوطنية. وستتركز المساعدة التي تقدمها المبادرة على المستوى القطري بشكل رئيسي على تقديم التوجيه في مجال وضع السياسات، والدعم لوضع السياسات الوطنية الإلكترونية، وتنفيذها. وقد شملت أوجه الدعم الأخرى المقدمة من شراكات القطاع العام والخاص الجديدة مبادرة الفرصة الرقمية، وهي عبارة عن مشروع مشترك بين مؤسسة ''اكسينتشر''، ومؤسسة ''ماركل''، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولقد كان لهذه المبادرة دور تأسيسي في دعم أنشطة فرقة العمل المعنية بالفرصة الرقمية، التي قام فيها برنامج الأمم المتحدة بدور الأمانة المساعدة للبنك الدولي. وعلى الرغم من أنه يتوقع تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الإدارة الإلكترونية ستكون هي الطابع المميز لهذه الخدمات. وستقدم مبادرة المنح لإلكترونية الدعم لمبادرات تحفيزية، تتجه من القاعدة إلى القمة، تكمّل تركيز الاستراتيجية الوطنية. وذكر في الختام أن مؤسسة ''نيت إيد''، وأكاديمية شبكة سيسكو، وهما تعملان في مشاريع قائمة في ٢٤ بلدا من أقل البلدان نموا، يعتبران إنجازا مهما للشراكات بين القطاع العام والخاص، في مجالي جمع الأموال على مستوى القطاع العام، والتدريب التقني.

٢٣٠- وقد حظي التقرير بقبول حسن لدى أعضاء المجلس التنفيذي. وفي الوقت الذي أعرب فيه بعض الوفود عن تقديرهم لما سبق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيام به فعلا في الميدان، فإنهم طلبوا مزيدا من التوضيح لدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبيئة الملائمة لأنشطته، وذلك في ضوء قلة موارده، والمساعدة المقدمة من الأطراف الفاعلة الأخرى. وشدّد عدد من الوفود على أهمية الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمبادرات التنمية، وأعطوا أمثلة من خبرات بلدانهم تتعلق بالدور التحفيزي الذي لعبه تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٣١- وذكر مدير البرنامج، وكبير مستشاري مدير البرنامج ومدير برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، في معرض ردودهم، أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي له دور محدد يضطلع به، وأن مجال تركيزه الرئيسي يتمثل في مساعدة حكومات البلدان النامية على مواجهة ''تحديات السياسات'' المتعلقة بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية - ويكمن ذلك في تحديد مجالات العمل والتنفيذ الاستراتيجية للاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية الرامية إلى نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدامها بشكل يكون ذا أثر على تحقيق أهداف التنمية. وقالوا إنه تقع على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا مسؤولية خاصة في مساعدة البلدان التي تمر بأزمات أو فترات انتقال، أو بظروف خاصة. وأشار كبير مستشاري مدير البرنامج إلى أن استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية تمثل مجالا جديدا وناشئا، ولا يبدو أن هناك وكالة واحدة مؤهلة بمفردها لتقديم الدعم في هذا المجال. وقال إن تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإمكانياته في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، تؤهلانه للقيام بدور نشط في هذا المجال؛ وإن البرنامج يعمل بالاشتراك مع منظمات إنمائية عديدة أخرى تركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وذكر كذلك أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو في وضع جيد للعمل مع الحكومات التي هي مسؤولة في المقام الأول عن مواجهة هذه المسائل. وبوسعه تقديم العون لها في الحصول على الخبرة التقنية والموارد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومن شبكات الموارد، التي يمكن أن تلعب دورا حاسما في مواجهة إخفاقات السوق، وفي إقامة أعمال تجارية جديدة ونماذج إنمائية، وفي توفير الموارد الضرورية جدا لتحقيق الإفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

٢٣٢- وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تكنولوجيا المعلومات من أجل التنمية (DP/2001/CRP.8).

ثاني عشر – الموارد المالية

الالتزامات التمويلية

٢٣٣- وعند عرضه للتقرير عن حالة الالتزامات التمويلية العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصناديقه وبرامجه المشاركة (DP/2001/18)، والمعلومات المستكملة عن الالتزامات التمويلية (DP/2001/CRP.9)، كرر مدير البرنامج قوله بوجود حاجة إلى ترجمة الالتزامات السياسية المنبثقة عن الاجتماع الوزاري، والتي أكدت عليها عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات/التقرير السنوي لمدير البرنامج وتنفيذ خطط الأعمال التجارية، إلى زيادة في الموارد الأساسية. وبيّن أن أهداف التنمية للألفية والمؤتمر القادم المعني بتمويل التنمية، يتيحان فرصة لمواجهة الوضع التمويلي للأمم المتحدة في مجال التنمية بالتعاون مع صناع القرار السياسيين، وأكد على عدم كفاية المستويات الحالية للتمويل لتمكين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تنفيذ مهام ولايته، وعلى معالجة احتياجات أقل البلدان نموا، وعلى أن يكون شريكا موثوقا به. واعترف بأهمية الموارد غير الأساسية، مؤكدا في الوقت نفسه أن الموارد الأساسية هي التي تشكل حجر الزاوية لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأضاف أن الموارد غير الأساسية هي موارد مكملة، ولكنها ليست بديلة.

٢٣٤- ووضّح مدير البرنامج وضع الموارد الحالي فيما يخص الدخل الأساسي المتوقع لسنة ٢٠٠١، الذي ينتظر أن يرتفع بنسبة تزيد على ٣٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٠. وقال إن العوامل المتعلقة بمعدلات الصرف قد حوّلت الانتباه عن قيام عدد يصل إلى ١٤ بلدا من البلدان العضوة في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بزيادة تبرعاتها. وشجّع أيضا المانحين، وهم يشملون كلا من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان المشمولة ببرامج الصندوق، على كفالة تحقيق زيادة حقيقية ومستدامة في الموارد الأساسية. وعبَّر مدير البرنامج عن عرفانه على حد سواء لأولئك المانحين الذين قدموا القدر الأكبر من التبرعات، وذلك من حيث الحجم وعلى أساس النسبة المئوية للفرد، وأولئك الذين حققوا نموا كبيرا ومستداما في التبرعات. وأشار إلى أنه يتوقع طروء أوجه تحسن، وذلك ليس فقط من حيث حجم التبرعات، ولكن من حيث إمكانية التنبؤ بها، بما في ذلك طروء أوجه تحسن في طريقة الدفع، أي احترام المواعيد المحددة للدفوعات.

٢٣٥- وشجّع مدير البرنامج أولئك المانحين الذين لم يعلنوا بعد عن تبرعاتهم على القيام بذلك، وأولئك الذين سبق لهم التعهد بها أن ينظروا بجدية في إمكانية التعهد بالتزامات إضافية. وحث أيضا المانحين على تقديم الأدلة المتوفرة إلى حكوماتهم عن التقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إصلاحاته وكفالة بروز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الخطط السياسية ذات النطاق الأوسع للحكومات المانحة.

٢٣٦- وقدّم مدير البرنامج لمحة عامة عن الوضع التمويلي للصناديق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤكدا على ما شهده صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومتطوعو الأمم المتحدة، من توجه نحو النمو خلال السنتين الماضيتين. وأضاف أن التبرعات الأساسية الممنوحة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة قد زادت بنسبة ١٣ في المائة في سنة ٢٠٠٠، وأنه يتوقع طروء زيادات أخرى في سنة ٢٠٠١، ويعود ذلك لقيام ستة مانحين بزيادة تبرعاتهم بنسبة ٢٠ في المائة، أو ما يربو على ذلك. وأشار إلى أنه في الوقت الذي يبقى فيه مبلغ التبرعات الممنوحة إلى متطوعي الأمم المتحدة، ٣ مليون دولار، فإن زيادة ملحوظة متوقعة لعام ٢٠٠٠ سترفع من حجم هذه التبرعات إلى ١٠ مليون دولار، حيث إن الإنجازات الفعلية لمتطوعي الأمم المتحدة يزداد الاعتراف بها عالميا. وقال إنه بسبب حركة أسعار الصرف، فقد وقع انخفاض في التبرعات الممنوحة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بيد أنه استطاع أن يوسّع من قاعدة جهاته المانحة، وذلك بقيام مانحين جديدين ينتمون إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، خلال سنة ٢٠٠٠، وثلاثة مانحين آخرين، خلال سنة ٢٠٠١، بالتعهد بالتزامات. ويتوقع لهذه التطورات الإيجابية أن تقود إلى زيادة متواضعة في التمويل الأساسي خلال السنوات الثلاث القادمة.

٢٣٧- وأعربت الوفود عن امتنانها لزيادة متوقعة في التبرعات لسنة ٢٠٠١ أعلن عنها مدير البرنامج، وهو ما يمثل تحولا بعد سبع سنوات من التدني. وفي الوقت نفسه، أشاروا إلى أن التبرعات، وإن كانت آخذة في الزيادة، فهي تظّل دون الأهداف المتفق عليها. واتفق المتحدثون على الحاجة إلى موارد أكبر لتمكين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تنفيذ مهام ولايته ولتحقيق أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأبرز بعض المانحين أهمية الاعتراف بما حققه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من إصلاحات وتقدم. وأكد أحد المانحين على أهمية أن تكون الولاية المنوطة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قوة دافعة لخططه، واستفسر عن استخدام ما تم توفيره من مبالغ جراء تخفيض عدد الموظفين. ووضّح مدير البرنامج أن هذه الوفورات قد أعيد توزيعها، بصفة رئيسية، تجاه تطوير الموظفين.

٢٣٨- وعلّق بعض الوفود عن الأثر السلبي لأسعار الصرف على زيادة حجم التبرعات للموارد العادية. وأثار أحد الوفود مسألة الأثر العام للقدرة الشرائية على المدخلات المحلية. وتساءل عن حجم إنفاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المرتبط بالدولار، وعن حجمه المرتبط بالعملات المحلية، مؤكدا على الحاجة إلى التوضيح.

٢٣٩- وذكر عدة متحدثين أن حكوماتهم تعتزم زيادة تبرعاتها الأساسية، أو الحفاظ على مستواها، خلال سنة ٢٠٠١. وتعهد أحد الوفود بالتزام إضافي، في حين ذكر وفد آخر أنه، نظرا لكونه شريكا رئيسيا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنه سيتبنى الدعوة لتقديم دعم

إضافي. وفي الوقت الذي أكد فيه بعض الوفود امتثالهم لشرط إعلان التبرعات لعدة سنوات، بينت وفود أخرى أن ذلك ليس بوسعها بسبب قوانين الميزانية.

٢٤٠- واقترح بعض الوفود تدابير يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتخاذها لكفالة الدعم المستمر، من أبرزها الحاجة إلى تصور واضح الملامح، وتنسيق البرامج، واتباع إجراءات موحدة. وذكر أحد الوفود أن حكومة بلاده تضع إطارا لتقييم المنظمات المتعددة الأطراف، تحدد على أساسه مستوى تبرعاتها وتمويلها الإضافي. وأشار بعض المتحدثين إلى ضم الموارد غير الأساسية إلى الموارد الأساسية، وأوصوا بدمج الصناديق الاستئمانية القائمة، في صناديق استئمانية لأنشطة مختلفة.

٢٤١- وردا على المسائل التي أثارتها الوفود، بيّن مدير البرنامج أنه من الضروري القيام بحملة واسعة النطاق لدعم التعبئة، لمساندة أهداف التنمية للألفية. وشدد أيضا على الحاجة إلى توفير المعلومات لوزراء المالية عن مسألة الموارد، وضمان الاستمرار في إبقائهم على دراية بصفة متسقة بأهمية توفير قاعدة تمويلية كافية للأمم المتحدة، ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوجه خاص.

تمويل المشاريع

٢٤٢- أشار مدير البرنامج المعاون إلى أن الغرض من ورقة غرفة الاجتماعات المتعلقة بتمويل المشاريع (DP/2001/CRP.10) يتمثل في الشروع في عملية استشارية تقود إلى قرار يتخذه المجلس التنفيذي في سنة ٢٠٠٢ عن الترتيبات البرنامجية لسنة ٢٠٠٤ وما بعدها. وسيفي الترتيب الجديد بهدف التركيز على أشد البلدان فقرا، وتحسين الأثر على التنمية البشرية. وذكر أن التجربة قد بينت بأنه من الممكن تحسين ترتيبات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الداخلية فيما يتعلق بهدف تخصيص الموارد من خط الأموال الأساسية ١-١-٢. وأشار إلى أن المكاتب القطرية بحاجة إلى المرونة عند طلب الموارد لجهودها في مجال الدعوة، وللقيام بدورها الاستشاري على مستوى وضع السياسات.

٢٤٣- وعبر أحد الوفود عن الانشغال الذي يعود إلى أن العناصر المتغيرة لنظام تخصيص الموارد من الأموال الأساسية ذي المستويات الثلاثة يمكن أن يكون ذا أثر سيئ على تدفق الموارد لأقل البلدان نموا وأقل البلدان دخلا، عند مقارنته مع الطبيعة الثابتة لنظام رقم التخطيط الإرشادي. وأشار إلى أن القيام باستعراض نظام تخصيص الموارد من الأموال الأساسية خلال الدورة العادية لعام ٢٠٠٢ هو من السابق لأوانه. واستوضح وفد آخر عن العبارة التالية الواردة في الفقرة ٨ من الوثيقة DP/2001/CRP.10: "... ومن الممكن تحسين الترتيبات الداخلية المتبعة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحديد تخصيص خط الموارد من

الأموال الأساسية ١-١-٢؛ إذ يمكن مثلا جعلها ذات استخدام أقل كثافة للأيدي العاملة ...".

٢٤٤- وشدد أحد الوفود على أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للكيفية التي يمكن أن تؤثر بها صيغ توزيع الموارد على تخصيص الموارد للبلدان الكبيرة المشمولة ببرامج الصندوق. وأكد على أهمية زيادة الموارد الأساسية المخصصة للبلدان الكبيرة والصغيرة المشمولة بالبرامج.

٢٤٥- وأجاب مدير البرنامج المعاون ومدير مكتب الإدارة على الاستفسارات. وأشار إلى أن ورقة غرفة الاجتماعات هي مجرد بداية لعملية استشارية طويلة تتعلق بهذه المسألة المهمة. ووفقا لقرار المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥، فإن نظام تخصيص الموارد من الأموال الأساسية قد حقق تقدما أكبر مما أنجزه نظام رقم التخطيط الإرشادي تجاه تلبية احتياجات أقل البلدان نموا وأقل البلدان دخلا. ويكفل نظام تخصيص الموارد من الأموال الأساسية أن ٦٠ في المائة من موارد البرنامج على الأقل تخصص لأقل البلدان نموا، و ٨٨ في المائة منها تخصص لأقل البلدان دخلا. وأشار إلى أن الحسابات المخصصة لرقم التخطيط الإرشادي خلال الدورة البرامجية الخامسة أتاحت لأقل البلدان نموا بنسبة تصل إلى حوالي ٥٦ في المائة فقط من إجمالي موارد البرنامج. ولاحظ أيضا أنه في ضوء المستوى المنخفض للموارد الأساسية المتاحة، فإن تكلفة المعاملات المرتبطة بعمليتي تحديد هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية - ٢ وهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية - ٣، كانت مرتفعة نسبيا، لا سيما في ضوء ما كانت عليه سابقا. وذكر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيهدف إلى تبسيط الإجراءات الداخلية بما يتفق مع مبادئ الإدارة القائمة على النتائج، وذلك حتى يتسنى تخفيض هذه التكاليف.

٢٤٦- وأضاف مدير البرنامج المعاون قائلا إن هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية - ٢ موضوع لمكافأة البرامج المتميزة بالجودة العالية، استنادا إلى الأداء. بيد أن قياس الأداء يعني أولا تحديد مجموعة من المعايير الموضوعية لتوضيح المسائل ذات العلاقة: أي أداء ينبغي تقييمه - أهو أداء المكاتب القطرية أم أداء البلدان نفسها؟ هل ينبغي منح مزيد من الأموال لذوي الأداء المتفوق خلافا لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها؟

٢٤٧- وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير عن حالة الالتزامات للتمويل العادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به (DP/2001/18)، والمعلومات المستكملة عن التزامات التمويل (DP/2001/CRP.9).

٢٤٨- وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير عن المسائل والمبادئ المتعلقة بأوجه التحسين في الترتيبات الحالية لتمويل البرامج (DP/2001/CRP.10).

ثالث عشر – أطر التعاون والمسائل ذات الصلة

٢٤٩- قدم مدير البرنامج المعاون تقريرا عن الخيارات المتاحة لوضع أدوات برمجة قطرية جديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2001/CRP.11). وأشار إلى أن أدوات الإدارة القائمة على أساس النتائج بشكلها الحالي مثلت عبئاً على عاتق البلدان التي تنفذ فيها البرامج، وأوصى بتبسيط هذه الأدوات ومواءمتها مع غيرها من الأدوات والإجراءات.

٢٥٠- وأضاف أن الإجراءات المقترحة لن تؤثر على أي من المبادئ الرئيسية للبرمجة، بما فيها الملكية الوطنية، والاتجاه نحو تحقيق النتائج والمساءلة. واعتبر أن هذه المبادرات ستقلص من تكاليف تسيير المكاتب القطرية وستمكِّن الموظفين من تخصيص مزيد من الوقت لتنمية البلدان التي تنفذ فيها البرامج.

٢٥١- وأعرب أحد الوفود عن اقتناعه بورقة غرفة الاجتماع المتعلقة بأدوات البرمجة (DP/2001/CRP.11)، مشيراً إلى أن الأدوات المعدلة سوف تحد من الأعباء الواقعة على عاتق البلدان التي تنفذ فيها البرامج. وأوصى هذا الوفد بضرورة مناقشة هذه الورقة بالتفصيل في الدورة العادية الثانية.

٢٥٢- وطلب وفد آخر توضيحات عن العلاقة بين إطار التعاون القطري وإطار النتائج الاستراتيجية، مشيراً إلى أنه سيكون من الأفضل استخدام البرامج القطرية كأساس لإطار النتائج الاستراتيجية بدلاً من استخدام إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري المشترك. كما أعرب الوفد عن تحفظه بشأن عمليات الاستكمال السنوية المقترحة.

٢٥٣- وفي رده على ذلك، لاحظ مدير البرنامج المعاون أن إقامة صلة بين إطار التعاون القطري وإطار النتائج الاستراتيجية سوف يتطلب إجراء مزيد من المشاورات مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى. وأشار مع ذلك إلى أن إطار النتائج الاستراتيجية هو آلية لاستكمال وتكييف إطار التعاون القطري بدلاً من تعديله.

٢٥٤- وقدم مدير البرنامج المعاون عرضاً عاماً شمل أطر التعاون القطري الثانية لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (DP/CCF/MCD/2) ولطاجيكستان (DP/CCF/TAJ/2) للفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣. وشمل العرض كذلك عمليات تمديد أطر التعاون القطري لأوكرانيا والجزائر وليسوتو وناميبيا، التي تم طلبها قصد تحقيق تزامن بين أطر التعاون القطري وفترة التخطيط الخاصة بالحكومات المعنية، والمواءمة بين تخطيط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتخطيط مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في تلك البلدان.

٢٥٥- وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير عن الخيارات المتاحة لوضع أدوات برمجة قطرية جديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2001/CRP.11).

٢٥٦- ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الثاني لكل من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (DP/CCF/MCD/2) وطاجيكستان (DP/CCF/TAJ/2).

٢٥٧- ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الثاني لإطار التعاون القطري الأول لأوكرانيا (DP/CCF/UKR/1/Ext.II).

٢٥٨- وأحاط المجلس التنفيذي علماً بعمليات التمديد الثانية لإطار التعاون القطري الأول لكل من الجزائر (DP/CCF/ALG/1/Ext.I)، وليسوتو (DP/CCF/LES/1/Ext.I) وناميبيا (DP/CCF/NAM/1/Ext.I).

رابع عشر – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٢٥٩- ركز المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، لدى تقديم التقرير السنوي (DP/2001/19)، على عدة ملامح ميزت سنة ٢٠٠٠ عن السنوات السابقة. وأشار إلى أن المكتب شهد أول عجز في الإيرادات بسبب العوامل الخارجية التي قد تؤثر على سير عمل المكتب في عام ٢٠٠١. وأشار المدير التنفيذي إلى تطورات كبيرة أخرى تنطوي على آثار تستمر لمدة أطول بكثير، مثل: (أ) الإنجاز الحاسم في مجال تنوع الزبائن؛ (ب) إنشاء المجلس الاستشاري الخاص بالأعمال التجارية؛ (ج) إقامة شراكات مع هيئات غير تابعة للبرنامج الإنمائي تتميز بهياكل واضحة لتقسيم العمل ولمجالات المساءلة؛ (د) تطوير نمط للتعاون فيما بين المدن؛ (هـ) تقديم خدمات الاستشارة في مجال المزايا النسبية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أي الخبرة في مجال إدارة المشاريع؛ (و) وضع نهج يقوم على تحديد المهام في الأعمال المضطلع بها في مجال الإنعاش والتعمير الذي تقوم به الأمم المتحدة في البلدان الخارجة لتوها من صراعات. وبعد أن قدم المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقريرا عن آخر ما استجد بشأن المتغيرات الأساسية التي طرأت على المكتب في مجال الأعمال التجارية منذ بداية عام ٢٠٠١، اختتم كلمته بالتعبير عن التفاؤل بالنسبة لعام ٢٠٠١ ومؤكدا على تفاني موظفي المكتب العاملين في المشاريع والمكاتب على السواء.

٢٦٠- وأعرب العديد من الوفود عن الشكر للمدير التنفيذي للتقرير الذي أعده والذي وصف بأنه واضح ومختصر وشامل. واعتبر أحد الممثلين أن التقرير سيستفيد من إقامة روابط أكبر بين مساهمة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في التنمية عامة من ناحية والأولويات التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة ككل من ناحية أخرى. وشكّل تقديم التقرير في حينه مصدر انشغال لعدة وفود. وأعرب أحد المتكلمين عن سروره لما قامت به لجنة التنسيق الإداري من استعراض للتقرير. ووصفت بعض الوفود المكتب بأنه منظمة تتسم بالحيوية والابتكار والاتجاه نحو خدمة الزبائن وتوفر خدمات ذات جودة عالية. وأشار أحد الممثلين إلى توسيع نطاق الخدمات باعتباره نتيجة إيجابية؛ وحث ممثل آخر على إحداث تغطية جغرافية أوسع نطاقا لما يقدم من خدمات. كما أعرب بعضهم عن دعمهم لجهود المكتب الرامية إلى تعزيز قدرته على إقامة شراكات أكثر فعالية مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص، وإلى تنويع قاعدة زبائنه.

٢٦١- واعتبر ممثلان اثنان أن الصعوبات المالية هي صعوبات مؤقتة، وأعربا عن اقتناعهما بأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سوف يتمكن من تجاوزها؛ وعزا أحد هذين

الممثلين الحالة المالية إلى ظروف السوق المتغيرة باستمرار وليس إلى سهو من جانب إدارة المكتب. ورأي وفد آخر، أن المجلس التنفيذي مسؤول عن تقديم الإرشاد إلى المدير التنفيذي في إدارة المكتب. وقدمت وفود مقترحات بشأن عدد من المجالات، منها تخفيض تكاليف الخدمات وتكاليف المعاملات؛ واستمرار الجهود الرامية إلى احتواء التكاليف؛ وتحسين آلية تحديد الرسوم؛ ووضع نظام مالي موحد ومتكامل لتسهيل إجراء جمع دقيق في الوقت المناسب للبيانات الخاصة بالتكاليف وتجهيزها وتقديم تقارير بشأنها؛ والاشتراك مع عدد من المنظمات في إعداد دليل عن إدارة الإنعاش والاستقرار الاقتصادي في البلدان التي خرجت من الصراعات قصد مواءمة الأنشطة وتنسيقها؛ وتقديم جدول زمني عن تحديد الاحتياطي التشغيلي إلى المجلس التنفيذي لبحثه في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠١. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يسبق خطط التمديد تقييم وتحليل دقيقان وينبغي للمكتب أن يركز على ميزته النسبية وأن يحتاط من حدوث ازدواج في الجهود.

٢٦٢- وطلبت وفود توضيحات أو معلومات إضافية بشأن مسائل متنوعة، مثل العلاقة بين مبادرات الشراكة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والاتفاق العالمي للأمين العام؛ والنقص الواضح في العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ والغرض من وراء إنشاء مكاتب في كوبنهاغن، وطوكيو وواشنطن العاصمة؛ ودور المكتب فيما يتصل بمكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات.

٢٦٣- وأعرب المدير التنفيذي عن شكره للوفود لما أبدته من تعليقات. وأشار، في رده على شواغلهم وأسئلتهم، إلى أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قام بتعديل معدل إيراداته بحيث يمكن إعادة الفوائد الزائدة عن احتياجات مبدأ التمويل الذاتي إلى دوائر الزبائن. وأشار إلى أن عمل المكتب مع المجلس الاستشاري للأعمال التجارية سيكون له أثر على سعي المنظمة الدائم إلى تقليص التكاليف الإدارية؛ بيد أن المكتب سوف يغتنم الفرص أيضا في مجال الحصول على أفضل المشتريات في مقابل المبلغ المدفوع. وأحاط المجلس علما بتواصل العلاقة المثمرة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وذكر كذلك أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أعطى الأولوية للعمل مع الشركاء في القطاع الخاص الذين يلتزمون بالمساءلة الاجتماعية، وتبعا لذلك، بالمبادئ التي يقوم عليها الاتفاق العالمي. كما ذكر أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومكتب الاتفاق العالمي اتفقا مؤخرا على عقد مؤتمر مشترك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ يركز على شراكات القطاع الخاص وتعاملها مع المبادئ الواردة في الاتفاق. وشدد على الطابع التشغيلي البحت لأنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مقابل الطابع التمثيلي، وأوضح أنه تم إنشاء مكتب في كل من طوكيو وواشنطن العاصمة بغرض توفير الاتصال وتقديم الدعم للزبائن الموجودين في

هاتين المدينتين. وسيمكِّن مكتب كوبنهاغن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من تخفيض تكاليف المعاملات لعمليات المشتريات الخاصة به كما سيمكنه من الاستجابة على نحو استباقي أكثر لحاجيات البلدان التي يمكن تغطيتها من موقع أوروبي بسهولة أكبر. وذكر أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع استعان بخدمات مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات لشراء بعض المواد المحددة، وأن العلاقة بين المنظمتين ستعتمد على إجراء مزيد من المناقشات بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وسيتم بحث استيفاء الجدول الزمني الحالي لتجديد الاحتياطي التشغيلي في دورة المجلس التنفيذي العادية الثانية لعام ٢٠٠١.

٢٦٤- ووجه وكيل الأمين العام لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الإدارية، بوصفه عضوا في لجنة التنسيق الإداري، كلمة إلى المجلس التنفيذي عن أعمال اللجنة فيما يتصل بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وتقريره السنوي. وأعرب عن شكره للوفود لما أبدته من تعليقات ركّزت في كثير من الأحيان على مسائل عالجتها كذلك لجنة التنسيق الإدارية في عام ٢٠٠١. وذكر وكيل الأمين العام أن دور اللجنة يكمن في تقديم المشورة إلى أنشطة المكتب التجارية، وتوجيهها والإشراف عليها، بما فيها عملياتها المعنية بالتخطيط وتقديم التقارير؛ وقدم أمثلة للطرق التي نفذت بها اللجنة هذه المهام عندما أصبحت احتمالات حصول عجز في إيرادات المكتب واضحة. ولاحظ أن التقرير السنوي قد طرأ عليه تحسن كبير بعد إدراج المعلومات التحليلية الإضافية التي تعتبرها اللجنة مهمة، بيد أنه ذكر كذلك أن اللجنة تواصل حث المدير التنفيذي على نشر بيانات أكثر دقة وشمولا عن ربحية مجال النشاط التجاري. وأشار إلى أن اللجنة تحرص على أن لا يقدم المكتب، في سعيه إلى تقديم خدمات إضافية، خدمات بأي ثمن لمجرد زيادة حجم هذه الخدمات.

٢٦٥- وفي المناقشة التي أعقبت البيان، اقترحت ممثلة لأحد الوفود، باسم مجموعتها، أن يقوم المجلس التنفيذي فقط بالإحاطة علما بالتقرير السنوي نظرا إلى أن الجزء المتبقي من مشروع المقرر يتضمن بعض العناصر المتصلة بالاستعراض الذي يجريه حاليا مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأشار ممثل آخر، وهو يتكلم باسم منطقته، إلى استعداده لاعتماد المقرر بصيغته الواردة في التقرير السنوي. وقُدم اقتراح كذلك بتأجيل النظر في الوثيقة DP/2001/CRP.15 عن التقييم إلى الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١ على ضوء المعلومات الإضافية التي وردت خلال الأسبوع. وأشار أحد الوفود إلى ضرورة إتاحة وقت لإجراء المشاورات قبل اتخاذ قرار بشأن المقترح الثاني. وللعلم، ذكر رئيس المجلس أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لن يعترضا على تأجيل النظر في البند ١٤ من جدول الأعمال إلى الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١.

٢٦٦- واعتمد المجلس المقرر ٢٠٠١/١٠ (انظر المرفق الأول).

خامس عشر – التقييم

٢٦٧- قدم مدير مكتب التقييم تقريرا عن تقييم موارد التمويل غير الأساسية (DP/2001/CRP.12) وتقريرا عن تقييم التنفيذ المباشر (DP/2001/CRP.13)، مشيرا إلى أن أفرقة مستقلة أعدت كلا من التقريرين. وكان المجلس التنفيذي قد طلب في مقرره ٢/٩٨ إجراء تقييم للموارد غير الأساسية، في حين أُجري تقييم التنفيذ المباشر بمبادرة من مدير البرنامج. وعالج كل من التقييمين العناصر المشتركة مثل قضية الملكية الوطنية وقدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم الخدمات بشكل فعال. وترتب على عدم كفاية نظام الأعمال التجارية للبرنامج ارتفاع في تكاليف المعاملات؛ ولذلك أوصى التقييمان بإعادة التفكير في أنظمة التنفيذ التي تدعم الملكية الوطنية.

٢٦٨- وقدم مدير البرنامج المعاون تعليقات على تقريري التقييم من وجهة نظر الإدارة وشدد على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما برح ملتزما بمبدأ التنفيذ الوطني ومركزا في الوقت نفسه على ضرورة تحسين الممارسات القائمة. ولاحظ المدير المعاون أن المناقشة الحالية ينبغي النظر إليها على أنها بداية لعملية تشاور سوف ترمي بعد ذلك إلى مناقشة موضوعية كاملة تجري خلال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي المعقودة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

٢٦٩- وأعربت وفود عن الشكر لمدير البرنامج المعاون ولمدير مكتب التقييم على التعليقات الافتتاحية البناءة. واتفقت الوفود على أن أعضاء المجلس التنفيذي لم يتسن لهم قراءة التقرير وأن المناقشة الكاملة ينبغي أن تؤجل إلى الدورة العادية الثانية المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وأكدت الوفود على الملاحظة التي أبداها مدير البرنامج المعاون بشأن استمرار البرنامج الإنمائي في الالتزام بالتنفيذ الوطني. ومن شأن هذا الالتزام أن يبدد القلق الذي أثير في ورقة غرفة الاجتماع عن تقييم التنفيذ المباشر، التي يبدو أنها أوصت بضرورة أن يمتد نطاق النموذج إلى أبعد من مساعدة البلدان التي تعيش ظروفا خاصة. وجرى التشديد على أن التنفيذ المباشر ينبغي ألا يحل محل التنفيذ الوطني. واعتبر أحد الوفود أن مسألة الفساد التي أثيرت في هذه الورقة هي أمر غير مقبول. وأثارت المناقشة التي جرت بشأن موارد التمويل غير الأساسية قضية الافتقار إلى محاسبة التكاليف فيما يتعلق باستردادها.

٢٧٠- وكرد على ذلك، وافق البرنامج الإنمائي على ضرورة مناقشة هذا الموضوع بصورة كاملة خلال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٢٧١- وأبرز مدير مكتب التقييم أنه نظرا للبيئة الجديدة للمعونة الإنمائية التي تركز على الأداء والفعالية، فقد تعين على الأنظمة القائمة أن تكيف نفسها لكي تعزز الملكية الوطنية.

وأوضح أن استنتاجات التقييم تدعو إلى وضع تدابير تهدف إلى تعزيز التنفيذ الوطني الذي يلتزم به البرنامج الإنمائي التزاما قويا. وأضاف أن نموذج التنفيذ المباشر لا ينبغي أن يفسر على أنه منافس للتنفيذ الوطني. فالبيئة الجديدة التي يعمل فيها البرنامج الإنمائي تتطلب، مع ذلك، إجراء عمليات تحسين، تشمل إمكانية توسيع نطاق التنفيذ المباشر ليشمل حالات أخرى غير حالات الأزمة. وينبغي إيجاد توازن في تقديم الخدمات بصورة فعالة على المستويين التمهيدي والتنفيذي لمشاريع البرنامج الإنمائي. وتعد التكاليف المرتفعة للمعاملات أمرا مشتركا بين جميع طرائق التنفيذ القائمة. وأوضح أن مسألة المساءلة عن النتائج تدفع إلى العمل على إجراء مزيد من المساءلة في مجال تقديم الخدمات، بغض النظر عن طريقة تقديمها.

٢٧٢- وأحاط المجلس التنفيذي علما بالملخصين التنفيذيين المتعلقين بموارد التمويل غير الأساسية والتنفيذ المباشر ووافق على إجراء مناقشات موضوعية خلال الدورة العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٢٧٣- وقرر المجلس التنفيذي مواصلة النظر في تقييم موارد التمويل غير الأساسية (DP/2001/CRP.12) وتقييم التنفيذ المباشر (DP/2001/CRP.13) خلال دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠١.

سادس عشر – مسائل أخرى

تقرير عن النتائج التي توصلت إليها لجنة التنسيق المعنية بالصحة

٢٧٤- قدم رئيس فرع الصحة الإنجابية بالنيابة تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن الاجتماع الثالث للجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي عقد في الفترة ١٩-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١. واشترك ممثلون عن خمس دول أعضاء في المجلس التنفيذي هي: الاتحاد الروسي وإثيوبيا والدانمرك وغواتيمالا وفييت نام. وترأس الاجتماع ممثل الدانمرك.

٢٧٥- أحاطت لجنة التنسيق المعنية بالصحة، في اجتماعها، علما بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه في مجال الدعوة وبأن العمل ما زال مستمرا في مجالات تطوير البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وأوصت بأن تورد الأمانة في تقاريرها المقبلة المقدمة إلى لجنة التنسيق المعنية بالصحة تفصيلا أوضح عن المدى الذي تحققت فيه توصيات اللجنة. وشددت اللجنة على ضرورة القيام بمزيد من العمل في مجال تخفيض معدلات وفيات الأمهات لكفالة حصول جميع النساء على الرعاية. غير أنها لم توص بإنشاء أفرقة مواضيعية للأمومة في البلدان التي تنفذ فيها البرامج لأن هذا الموضوع مشمول أصلا في أفرقة مواضيعية أخرى أوسع نطاقا. وفيما يتعلق بصحة المراهقين، أكدت اللجنة على ضرورة توسيع نطاق البرامج الحالية وإنشاء مجموعة من المؤشرات لتقييمها. وهنا أيضا لم توص اللجنة بإنشاء أفرقة مواضيعية محددة. وفي مجال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ركزت اللجنة على ضرورة تكثيف الأنشطة للحيلولة دون إصابة الحوامل بعدوى الفيروس ونقل ذلك إلى أطفالهن.

٢٧٦- وشكلت النهج القطاعية الموضوع الرئيسي للاجتماع الثالث للجنة التنسيق المعنية بالصحة. وقالت الرئيسة بالنيابة إن النهج القطاعية ليست مخططا بل إطارا لإدارة المساعدة الإنمائية، تقودها الحكومات من خلال خطة عمل منسقة تشارك فيها الجهات المانحة والحكومة والمجتمع المدني. وكانت لجنة التنسيق قد استمعت إلى ممثلي حكومتي كمبوديا وأوغندا اللذين تكلما بالتفصيل عن خبرات بلديهما في مجال النهج القطاعية فيما يتعلق بالصحة. وكانت إحدى النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها ضرورة تجنب تكاثر المبادرات العالمية وأهمية إدماج الاستراتيجيات الجديدة ذات الصلة الأكبر في الممارسات القائمة.

٢٧٧- وأفادت الرئيسة بالنيابة أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعزز من مشاركته في النهج القطاعية في عدد من البلدان، بهدف كفالة أن تلقى مسائل الصحة الإنجابية ونوع الجنس والسكان الاهتمام الذي تستحقه. وأشارت إلى أن الصندوق يزيد من قدرته في المقر ويبني دراية ومهارات ممثليه في الميدان ليواجه التحدي الذي تشكله النهج القطاعية. وقالت إنه ينبغي إدخال مزيد من التطوير على الروابط بين النهج القطاعية وآليات التنسيق الأخرى،

كالتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وورقات استراتيجية الحد من الفقر. وإن الصندوق يرحب بتوصية لجنة التنسيق المعنية بالصحة بمتابعة دراسة آثار النهج القطاعية بالنسبة لعمل الوكالات الثلاث.

٢٧٨- وستستمر مناقشة النهج القطاعية في الاجتماع الرابع للجنة التنسيق المعنية بالصحة، المزمع عقده في جنيف في عام ٢٠٠٣، كما ستناقش صحة الأم والمواليد الجدد، والعنف ضد المرأة والفتيات، وانتشار الفيروس/الإيدز بين الشباب.

٢٧٩- وقال أحد الوفود إن لجنة التنسيق المعنية بالصحة يمكن أن تكون منتدى قيما لتنسيق أعمال المنظمات الثلاث في مجال الصحة. غير أنها في الوقت الحاضر لا تجتمع إلا كل سنتين. وتساءل الوفد عما إذا كان من الضروري أن تجتمع بتواتر أكبر كي تكون أكثر فاعلية. ورأى الوفد أيضا أن اجتماعات لجنة التنسيق المعنية بالصحة ينبغي أن تكون أكثر توجها نحو الأهداف. وقال وفد آخر إنه يؤيد تشكيل لجنة التنسيق المعنية بالصحة ومشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان فيها. غير أنه بدأ يتساءل، بعد ثلاثة اجتماعات، عن القيمة الحقيقية المضافة، لا سيما في ضوء تغير عضويتها وقلة تواتر اجتماعاتها. فالوكالات الثلاث تتعاون بالفعل في المجالات المشتركة في ولاياتها؛ ولا بد من تقوية ذلك وتعزيزه، غير أنه ربما حان الوقت للنظر في دور لجنة التنسيق في مجال تشجيع مثل هذا التعاون.

٢٨٠- وخاطب ممثل اليونيسيف المجلس التنفيذي قائلا إن لدى اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان علاقة وثيقة في الميدان ومن خلال المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. ومن بين المجالات المحددة التي هي موضع اهتمام مشترك سلامة الأمومة، ومنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، والنهج القطاعية في مجال الصحة، وهي مجالات نوقشت في آخر اجتماع للجنة التنسيق المعنية بالصحة. وقد تتطلع الوكالتان إلى مزيد من التعاون الأوثق، من خلال لجنة التنسيق المعنية بالصحة وعلى مستوى الأمانة على حد سواء.

٢٨١- وأعربت مديرة شُعبة الدعم التقني عن شكرها لممثل اليونيسيف على تعليقاته المشجعة. ورحبت بتعليقات الوفود على دور لجنة التنسيق المعنية بالصحة. فاللجنة وسيلة هامة للتعاون، لكنها وافقت على أن هناك وسائل كثيرة مثلها ويبدو أن عددها يتزايد. وربما حان الوقت لاستعراض آلية لجنة التنسيق من حيث التكرار الدوري لاجتماعاتها، وبنود جدول أعمالها، والتكاليف المتكبدة. وقد تقرر في اجتماع هذه السنة أن تستعرض اختصاصات لجنة التنسيق في الاجتماع المقبل مع الوكالات الثلاث وأعضاء لجنة التنسيق.

٢٨٢- وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي عن نتائج الاجتماع الثالث للجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي عقد في الفترة ١٩-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٢٨٣- أبلغ مدير البرنامج المعاون أن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عقدت دورتها الثانية عشرة في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وقدم قرارات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، المعتمدة في دورتها الثانية عشرة، ٢٩ أيار/مايو - ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (DP/2001/CRP.14).

٢٨٤- وأكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جديد أهمية الشراكات بين بلدان الجنوب لدى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ودعا إلى إيجاد وسائل جديدة، بما في ذلك شراكات جديدة ودراية جديدة، لتحقيق ذلك الغرض. وأكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جديد التزامه بتمويل أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب، وبالمساعدة على تشكيل شراكات واسعة القاعدة، وبتمكين البلدان النامية من تجميع خبراتها وتنسيق استراتيجياتها لدى أداء الخدمات في إطار ترتيبات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢٨٥- وقد طلبت اللجنة الرفيعة المستوى إلى مدير البرنامج أن يقوم، على سبيل الأولوية، بدعم الجهود الرامية إلى تبسيط استعمال أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأنشطة التنفيذية من أجل تطوير منظومة الأمم المتحدة؛ واتخاذ التدابير اللازمة لتعبئة مزيد من الموارد من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال الصندوق الاستئماني للتبرعات من أجل تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب؛ وتعزيز فعالية آلية مراكز التنسيق المستخدمة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. لا سيما على المستوى الإقليمي، وعلى المستوى القطري من خلال نظام المنسقين المقيمين؛ وكفالة المحافظة على الهوية المستقلة للوحدة الخاصة في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وتقديم تقرير شامل إلى اللجنة في دورتها الثالثة عشرة عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، والاستراتيجية التي تؤيد التوجهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتنفيذ المقررات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الثانية عشرة.

٢٨٦- وأحاط المجلس التنفيذي علما بمقررات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (DP/2001/CRP.14) التي اتخذتها في دورتها الثانية عشرة.

٢٨٧- واختتم المجلس التنفيذي أعماله باعتماد المقرر ١٢/٢٠٠١ (انظر المرفق الأول).

الجزء الثالث
الدورة العادية الثانية

المعقودة في مقر الأمم المتحدة، نيويورك، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

أولا – المسائل التنظيمية

مدة الدورة

١ – نظرا للأحداث المأساوية التي جدت في نيويورك في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قلصت الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان من ٥ إلى ٣ أيام.

خطة عمل المجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٢

٢ – وافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال وخطة العمل للدورة.

٣ – ووافق المجلس التنفيذي على قائمة البنود التي سيتناولها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٢ (DP/2001/CRP.16).

٤ – كما وافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني لعمله في عام ٢٠٠٢: الدورة العادية الأولى من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ٨ شباط/فبراير؛ والدورة السنوية من ١٧ إلى ٢٨ حزيران/يونيه (جنيف)؛ والدورة العادية الثانية من ٢٣ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

ترشيد الوثائق وتبسيط أساليب عمل المجلس التنفيذي

٥ – عرض مدير مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية الوثيقة DP/2001/CRP.17-DP/FPA/2001/CRP.2 بشأن ترشيد الوثائق وتبسيط أساليب عمل المجلس التنفيذي التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٦ – وفيما يتعلق بحجم الوثائق، لاحظ المدير أن البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان يقترحان خفض حجم الوثائق بنسبة ٥٠ في المائة. وفيما يخص مسألة العرض، اقترح اعتماد نهج أكثر دقة وإحكاما حتى يتسنى الإلمام بالعناصر الرئيسية للوثائق بطريقة أسهل. وفيما يتصل بأساليب العمل، اقترح أن يواصل المجلس التنفيذي استكشاف سبل تحسين أساليب عمله. وأكد أن الاضطلاع بهذا المجهود سيتم في نطاق الأطر والمبادئ القائمة. وشدد على أن المجلس هو الذي يقع على عاتقه اتخاذ قرار بشأن تلك المسائل وإعطاء توجيهاته للأمانة.

٧ - وأعرب رئيس فرع المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن موافقته على آراء مدير مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية. وأضاف أن الغاية من ورقة غرفة الاجتماعات هي الاستفادة من المقرر ٤٥/٩٦ الذي ساهم بالفعل وعلى نحو هام في تحسين أساليب العمل، بما في ذلك المسائل المتصلة بالوثائق. بيد أن هذه المسائل ظلت محط إشكال. ولذلك أشار إلى أن الوقت قد حان لاستعراض العملية من أجل خدمة المجلس على نحو أفضل وخفض الطلب على خدمات المؤتمرات للأمم المتحدة.

٨ - وأثنى عدد من الوفود على البرنامج الإنمائي وصندوق السكان على جودة الورقة والبيانات الاستهلالية. ووافقوا على أن النقاط التي أثيرت تستحق عناية جادة.

٩ - وفيما يتعلق بالوثائق، كان ثمة توافق في الآراء بشأن ضرورة خفض حجم الوثائق بنسبة كبيرة دون التضحية بالجودة. وينبغي توزيع وثائق المجلس التنفيذي على البعثات بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة في غضون ستة أسابيع وفقا لقرارات الجمعية العامة. وحث وفدان على إعداد الوثائق بلغة أبسط تقل فيها المختصرات باختلاف أنواعها. ولاحظ أحد الوفود وجود عدد كبير من ورقات غرف الاجتماعات. وأعرب عن أسفه للجوء المتزايد إلى اتخاذ قرارات بناء على تلك الورقات التي ليست وثائق رسمية. وأضاف قائلا إن المجلس التنفيذي يمكنه في ظروف استثنائية اتخاذ قرارات استنادا إلى نص باللغة الانكليزية فقط. وأعرب عن أسفه لكون هذا الأمر أصبح الآن قاعدة عوض أن يظل استثناء. وحث على اتخاذ تدابير لتجنب تلك الممارسات.

١٠ - كما حصل اتفاق عام على أن أساليب عمل المجلس التنفيذي تحتاج إلى تحسين ضمن الأطر والمبادئ القائمة. ونظرا للأهمية التي يحظى بها الموضوع، اقترح بعض الوفود مواصلة المشاورات داخل المجموعات وفيما بينها. واقترح أحد الوفود أن تجمع الأمانة التوصيات الناشئة عن تلك المشاورات في تقرير ينظر فيه المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٢.

١١ - وذكر أحد الممثلين أن وفد بلده مستعد لدعم الأمانة، بناء على طلبها، في تنفيذ بعض التوصيات التي قدمها أعضاء المجلس.

١٢ - ووجه مدير مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية شكره للوفود على تعليقاتها واقتراحاتها البناءة. وقال إنه يوافق على أن المطلوب هو مواصلة المناقشة؛ وستواصل الأمانة تشاورها مع أعضاء المجلس التنفيذي في الشهور المقبلة.

١٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالمقترحات المتعلقة بترشيد الوثائق وتبسيط أساليب عمل المجلس التنفيذي (DP/2001/CRP.17-DP/FPA/2001/CRP.2)، مع التعليقات.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا – الشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

تقديرات ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

١٤ - عرض مدير البرنامج تقريره عن تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/2001/21). واستهل عرضه بتقديم آخر المعلومات المتعلقة بالتطورات الحاصلة منذ الدورة السنوية لعام ٢٠٠١. ومن الأحداث التي يجدر ذكرها على وجه الخصوص انعقاد دورة الأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) التي اضطلع فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور فعال وواصل دعم جهود الأمين العام من أجل تعبئة الموارد ودعم الجمهور. وأبلغ بالشروع بنجاح في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١: تسخير التكنولوجيات الجديدة لتحقيق التنمية البشرية. وقد استضافت حكومة المكسيك انطلاقة التقرير التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة.

١٥ - وأبلغ مدير البرنامج بالإحاطة التي قدمها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية المعقودة في جنيف وباجتماع مؤتمر القمة لمجموعة الـ ٨ المعقود في جينوا بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض التنمية. كما اجتمع مع الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وحضر في فييت نام المؤتمر اللاحق للاجتماع الوزاري بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومحفل ''شركاء في الحوار'' التابع لها والاجتماع العاشر للجنة الحكومية الدولية المعنية بمتابعة وتنسيق التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المعقود تحت رعاية مجموعة الـ ٧٧ في جمهورية إيران الإسلامية، والمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، كما شارك في رئاسة اجتماع موظفي البرنامج الإنمائي عامة انطلاقا من جنوب أفريقيا في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١. وقد أكد مدير البرنامج في هذا الاجتماع أن اختيار جنوب أفريقيا بلدا مضيفا للحدث يبرز الأهمية التي يوليها البرنامج الإنمائي للمكاتب القطرية في عمله. ولاحظ أن زياراته الميدانية الأخيرة أثبتت له أن البرنامج الإنمائي قد اجتاز المرحلة الصعبة بنجاح وأكد إيمانه بمبدأ التنفيذ الوطني وأقام الدليل على ما يتمتع به البرنامج من قوة ملفتة للنظر في أنشطة بناء القدرات. كما ساهمت أمثلة الشراكات المتميزة مع بلدان البرنامج وإيمانها وثقتها الحقيقيين في البرنامج الإنمائي في تكوين هذا الرأي.

١٦ - وفي حديثه عن تنفيذ خطة عمل الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، أبلغ مدير البرنامج باكتمال عملية إعادة تنظيم ٨٠ مكتبا قطريا. وستساهم عملية إعادة التنظيم في تلبية الاحتياجات الجديدة لبناء القدرات وحوار السياسات العامة في بلدان البرامج وخفض

التكاليف الإدارية بنسبة ١٥ في المائة في المتوسط، وبالتالي التقيد بأهداف عدم نمو الميزانية الجديدة لفترة السنتين. وقد تمت العملية بقيادة البرنامج الإنمائي، وجرت إدارتها بمساعدة عدد قليل من الاستشاريين. وساهمت هذه الجهود بالفعل في زيادة التركيز والفعالية على الصعيد القطري. وأبلغ أيضا بتخفيض أعداد الموظفين في المقر بنسبة ١٨ في المائة – أي بـ ٢١٢ موظفا من أصل مجموع ٩٤٨. ونظرا للحاجة الماسة لبناء بعض القدرات المتواضعة في مجالات متزايدة الأهمية – مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتكريس تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض التنمية، ومواجهة حالات الطوارئ ونظام إدارة المعلومات الداخلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – فإن النقصان الصافي في نهاية عام ٢٠٠١ سيبلغ حوالي ٢٢ في المائة وليس ٢٥ في المائة، على نحو ما كان مقررا في البداية. وكان من المتوقع عند الشروع في عملية الإصلاح إجراء تخفيضات إضافية في عدد الموظفين خلال الفترة المتراوحة بين الستة أشهر والإثني عشر شهرا التالية من سنة ٢٠٠٢ وفقا لهدف خفض عدد الموظفين بنسبة ٢٥ في المائة مقارنة بسنة ٢٠٠٠.

١٧ – وأبلغ مدير البرنامج بأن عملية التبسيط أحرزت تقدما واضحا في تركيز عمل البرنامج الإنمائي على النتائج، من خلال الربط بين أدوات البرمجة والإدارة وتقييم الأداء. ولهذه الغاية، ستستخدم المكاتب القطرية نظاما واحدا للإدارة المرتكزة على النتائج لتخطيط عملها ورصده والإبلاغ عن معظم جوانبه. وبحلول نهاية عام ٢٠٠١، ستستخدم المكاتب القطرية إطارا للنتائج الاستراتيجية أقل احتشاء وإطارا للتعاون القطري أكثر بساطة، على غرار إطار النتائج الاستراتيجية والأدوات البرمجية للأمم المتحدة. وسيصبح سجل النتائج أداة الإدارة الوحيدة حيث تكون هناك أداة مبسطة للتقييم لكفالة التواؤم بين النتائج وأداء فرادى الموظفين. وستكفل مبادرة التبسيط بالتأكيد المجدد على إعادة تصميم العمل لتحسين كفاءة المكاتب القطرية. وسوف يقود تحسين أساليب العمل إلى الجيل الجديد من نظم تكنولوجيا المعلومات في البرنامج الإنمائي كما سيعزز عمل الأمم المتحدة في ميدان المواءمة. وشدد مدير البرنامج على أن البرنامج الإنمائي سيواصل تشجيع التنفيذ الوطني بوصفه الطريقة المفضلة لتنفيذ البرامج.

١٨ – ولاحظ مدير البرنامج أن مركز التقييم الجديد سيتولى إدارة عملية اختيار المنسقين المقيمين والممثلين المقيمين، عن طريق تحديد المرشحين المستوفين للمواصفات المطلوبة لقيادة عملية الإصلاح في الأمم المتحدة والأفرقة القطرية في بيئة متزايدة التعقيد. وأعرب عن امتنانه للحكومات التي قدمت دعمها المالي لعملية التقييم.

١٩ - وأفاد مدير البرنامج أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد انتهى لتوه من استعراض مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ويعتزم الأمين العام ولجنة التنسيق الإداري استعراض التقرير قريبا وسوف يتم إجراء مشاورات مع المجلس التنفيذي بعد إتمام الاستعراض.

٢٠ - وذكر مدير البرنامج أن استراتيجية الميزانية تتمثل في المواءمة بين الموارد وأهداف خطط العمل وأولوياتها. وقد أصبح من الضروري تقليص الميزانية الاستراتيجية وإعادة تحديد أولوياتها بسبب الضائقة المالية. وقد رُصدت الموارد لدعم رؤية قوية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حُلته الجديدة. وسوف تستثمر الوفورات المتأتية من التخفيضات الإضافية في الموارد البشرية، ولا سيما في تدريب الموظفين وأمنهم، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وعملية التبسيط وتسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية. وتتطلب الرؤية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجمع بين مجموعة من الخدمات التي تعتمد على القدرات المتاحة من خلال ميزانية الدعم والموارد البرنامجية على السواء. وما دام بناء القدرات والخدمات الاستشارية للبرنامج الإنمائي أنشطة إنمائية ترتكز على الأشخاص، فإن المنظمة تحتاج إلى استعراض كيفية تصور الموارد وتوزيعها بين الميزانية البرنامجية وميزانية الدعم. وأبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي بأن البرنامج الإنمائي سيقدم مزيدا من التفاصيل خلال استعراض المجلس للترتيبات الخلف في عام ٢٠٠٢.

٢١ - ولاحظ مدير البرنامج أن اتجاه الموارد العادية نحو الانخفاض منذ ثماني سنوات أصبح معكوسا ومن المتوقع أن تزداد المساهمات بنسبة ٥,٦ في المائة، أي ٣٦ مليون دولار، في سنة ٢٠٠١ مقارنة بالمبلغ الإجمالي وقدره ٦٣٤ مليون دولار (مبلغ صاف) في سنة ٢٠٠٠. ومع ذلك فقد جرى خفض أهداف إطار التمويل المتعدد السنوات لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ لتعكس اسقاطات أكثر واقعية قدرها ٨٠٠ مليون دولار و ٩٠٠ مليون دولار على التوالي. وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي قد جدد الاحتياطي التشغيلي وعاد إلى السبيل القويم بفضل المدفوعات التي يمكن التنبؤ بها والتزام بعض الجهات المانحة بجداول زمنية ثابتة للتسديد في سنة ٢٠٠١. كما أفاد باستمرار التمويل المشترك بين الجهات المانحة (غير الأساسي)، في الارتفاع حيث استأثر بحوالي ٣٠ في المائة من إجمالي الإيرادات في سنة ٢٠٠٠. ووفقا للاجتماع الوزاري والدورة العادية الثانية للمجلس في سنة ٢٠٠٠، وضع البرنامج الإنمائي ميزانية جديدة أكثر انسجاما وتلاحما مع ظروف الموارد المتغيرة. وتعرض الميزانية نوعين مختلفين من الإيرادات إلى جانب الموارد العادية. فالأول، وهو التمويل المشترك من قبل أطراف ثالثة، شبيه بالموارد العادية من حيث كونها يستعمل لأولويات التنمية خارج البلد المساهم. والثاني، وهو مشاركة بلدان البرامج في التكاليف، يمول المشاريع في البلد المساهم. وفي وثيقة الميزانية الجديدة، ترد الموارد العادية والتمويل المشترك من قبل أطراف ثالثة

بوصفها فئة تمويل متميزة من فئات المانحين، مستقلة عن الموارد المحلية المقدمة من بلدان البرامج. ويبلغ إجمالي الإيرادات المتوقعة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ما قدره ٤,٩ بلايين دولار، تشمل ٣ بلايين دولار من إجمالي الموارد المقدمة من الجهات المانحة و ١,٩ بليون دولار من الموارد المحلية. وسوف تخصص ٨٣ في المائة من هذه الموارد للأنشطة البرنامجية، فيما ستُرصد نسبة ١٧ في المائة المتبقية لأنشطة ميزانية الدعم. ومن نسبة الـ ١٧ في المائة المرصدة لميزانية الدعم، خصصت ٦ في المائة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٢٢ - وأكد مدير البرنامج أن الميزانية الصافية الجديدة البالغة ٥٠٢,٦ مليون دولار للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ تقل بمبلغ ١٥,٧ مليون دولار عن الميزانية التي أُقرت للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. ويشمل ذلك نقصانا صافيا في حجم الميزانية قدره ٤٣,١ مليون دولار وزيادات في التكاليف، تعود إلى حد كبير إلى التضخم (٢٤,٦ مليون دولار). وقد توصل البرنامج الإنمائي إلى هذه الأرقام من خلال خفض الموارد بمبلغ ٧٠,٥ مليون دولار في المقر والمكاتب القطرية، الشيء الذي مكنه من زيادة الدعم المؤسسي في مجالات من قبيل الأمن وتقييم الكفاءات، بمبلغ قدره ١١ مليون دولار، وتخصيص المجالات ذات الأولوية ولا سيما في المكاتب القطرية بمبلغ قدره ١٥,٧ مليون دولار. وتعكس المقترحات أيضا تقديرات أكثر واقعية للإيرادات.

٢٣ - كما عرض مدير البرنامج مقترحات الميزانية لمتطوعي الأمم المتحدة، ومكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لاحظ أنه قد تمت مواءمة الميزانية مع قاعدة موارده المتزايدة وإدارة البرامج وتوجه النتائج الاستراتيجية. وتعكس تكاليف دعم البرامج التغييرات الاستراتيجية في ميدان الموظفين التي ستمكن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من تحسين تعاونه التقني والخدمات التي يقدمها لبرامج المساواة بين الجنسين في البلدان المتعاونة مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

تعليقات عامة على تقرير مدير البرنامج

٢٤ - أشادت الوفود بمدير البرنامج لعرضه الممتاز والجودة العالية التي تطبع التقارير. ولاحظت أن تقديرات ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ تتسم بالتوازن والواقعية وبطابعها الاستراتيجي. وأعرب العديد من الوفود عن الأسف لعدم كفاية المساهمات في الموارد العادية واعتمادها على جهات مانحة قليلة. وشددت على أن الموارد العادية تمثل نسخ المنظمة وحثت على تكملتها - دون تعويضها - بأموال من مصادر أخرى. وبناء عليه، رحبت بانعكاس اتجاه الموارد العادية التي انخفضت على امتداد السنوات الثماني الماضية، رغم

أن المستوى يظل دون مستوى أهداف التمويل المتعدد السنوات الأصلية. ومع ذلك فإن هذا الانعكاس يبرز الدعم السياسي لأولويات البرنامج الإنمائي ويمثل اعترافا بالنتائج المحققة في سياق خطط العمل. وأكدت وفود ضرورة توفير مزيد من الموارد العادية للمحافظة على الحضور العالمي للبرنامج الإنمائي، اعتمادا على مبادئ الحياد وتعددية الأطراف. وأشار بعض المتكلمين إلى أن الزيادة المتوقعة البالغ قدرها ٨٠٠ مليون دولار تنطوي على تفاؤل، فيما حذّر أحد الوفود من إمكانية الحصول على مبلغ أقل من المبلغ المتوقع. وأعرب متكلمون آخرون عن نية حكوماتهم المحافظة على مستوى مساهمتها في عام ٢٠٠٢ أو زيادتها. وشدد بعض الوفود على أهمية تقاسم العبء للمحافظة على مستوى عال من المساهمات.

٢٥ - وأعرب العديد من الوفود عن التقدير لجهود البرنامج الإنمائي من أجل احتواء الميزانية الإجمالية، مع التعبير في الوقت ذاته عن القلق إزاء انخفاض الموارد المخصصة لأنشطة التنمية في البلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما في أفريقيا. وحثت تلك الوفود مدير البرنامج على النظر في إجراء تخفيض محدود في ميزانية الدعم لأقل البلدان نموا مع الإبقاء على قدر حاسم لصالح تلك البلدان. وسيساهم هذا الإجراء في مراعاة الاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نموا على نحو ما تنص عليه خطة العمل المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا. وأكد وفدان ضرورة مراعاة الظروف الخاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قبل تخفيض الميزانية.

٢٦ - وشجع عدة متكلمين نهج البرنامج الإنمائي إزاء تعبئة الموارد من مصادر أخرى وتنويع قاعدة الموارد. وأشارت عدة وفود إلى أن أقل البلدان نموا لم تحصل بعد على حصة عادلة من تلك الموارد. واستفسر أحد المتكلمين عن احتمالات تعبئة الموارد غير الأساسية لأفريقيا. وأكد العديد من الوفود أن تكاليف الدعم ينبغي أن تعكس بصورة دقيقة التكاليف الكاملة التي ينطوي عليها تقديم الخدمات للموارد الأخرى مستشهدة في ذلك بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ورحب بعض الوفود بالنهج المقترح لزيادة استعادة التكاليف، بينما اعترف وفد آخر بأن تكاليف الدعم في سياق الموارد الأخرى ينبغي أن تساهم بـ ''حصة عادلة'' ولكن ينبغي أن تظل أيضا قادرة على التنافس.

٢٧ - ولاحظ أحد الوفود أن إجمالي نسبة الدعم إلى التكاليف يظل مرتفعا نسبيا إذ تبلغ تلك النسبة ٢١,٩ في المائة. وطلب وفد آخر الحصول على معلومات عن نسبة مشابهة بالنسبة لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى. ولم يؤيد أحد الوفود مقترح تحويل عنصر الميزانية

المتعلق بـ ٢٧ وظيفة لإخصائيي الاقتصاد إلى التمويل البرنامجي، مستشهدا بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٢٨ - وأيد بعض المتكلمين عملية إعادة التنظيم على صعيد المكاتب القطرية الرامية إلى زيادة كفاءة تلك المكاتب وتحسين نوعية خدماتها. وأشار أحد المتكلمين إلى أن تلك المهمة ينبغي الاضطلاع بها بالتشاور مع حكومة بلد البرنامج.

٢٩ - وأيد العديد من المتكلمين الاستثمارات الإضافية في مجالات التعلم وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وأمن الموظفين وعملية التقييم بالنسبة للمنسقين المقيمين وعمليات التبسيط وتسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية. وأشارت عدة وفود إلى أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن ينسق عمله مع أنشطة فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض التنمية.

٣٠ - وأكدت عدة وفود دور نظام المنسقين المقيمين في ولاية البرنامج الإنمائي، بما في ذلك مكتب المجموعة الإنمائية. وشجع أحد الوفود البرنامج الإنمائي على تكثيف جهوده لإنشاء دور الأمم المتحدة كجزء من أنشطة المواءمة داخل منظومة الأمم المتحدة. وأيد وفدان مبادرة البرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لإنشاء مكتب مشترك تحت رئاسة مدير تنفيذي واحد يعمل في الوقت ذاته بوصفه منسقا مقيما وممثلا للمنظمات المشاركة.

٣١ - وأيدت بعض الوفود تركيز البرنامج الإنمائي على حالات الأزمات وحالات ما بعد الصراعات من خلال شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ. إلا أنه ينبغي أن تتقيد المنظمة بولايتها في هذا المجال. وأشار وفد آخر إلى أنه ينبغي أن يعزز البرنامج الإنمائي دور التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في هذا المجال. وأضاف وفد آخر أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يحتاج إلى مزيد من الموارد للقيام به على الوجه الصحيح.

٣٢ - واعترف بعض الوفود بمنجزات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. بيد أن وفدين أعربا عن القلق إزاء ارتفاع مستويات ميزانية الدعم وملاك الموظفين في المقر. وحذرا من أن يتحول صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى وكالة متخصصة أخرى توجد بها جميع مهام الدعم ذات الصلة.

٣٣ - وأشاد بعض الوفود بالجودة العالية لأداء صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في أنشطة اللامركزية وفي قطاعات التمويل الصغير.

٣٤ - وأيد بعض الوفود اسقاطات أكثر واقعية لمساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية. بيد أن أحد الوفود طلب أن تتضمن مقترحات الميزانية في المستقبل تفصيلا للمساهمات في تكاليف المكاتب المحلية لإبراز المساهمات الحكومية من بلدان البرامج.

٣٥ - ومن أجل خفض الازدواجية إلى الحد الأدنى، حث بعض الوفود البرنامج الإنمائي والبنك الدولي على زيادة تنسيق جهودهما في ضوء ميزاتهما المقارنة.

رد مدير البرنامج

٣٦ - وجّه مدير البرنامج شكره لأعضاء المجلس التنفيذي على تعليقاتهم البناءة على تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وللحكومات المانحة على مساهماتها السخية في الموارد العادية والموارد غير الأساسية للبرنامج الإنمائي. وأعرب عن أمله في أن تحذو الجهات المانحة حذو الجهات المانحة الأخرى التي زادت من مساهماتها بهدف تعبئة الموارد الكافية ليتمكن البرنامج الإنمائي من الاضطلاع بولايته بصورة ملائمة.

٣٧ - ورحب مدير البرنامج بالنقاش المتعلق باستعادة التكاليف. وأوضح أن الموارد العادية تمول المهام المركزية للبرنامج الإنمائي، بما في ذلك دور المنسق المقيم - الذي قال إنه ينبغي ألا يؤخذ بعين الاعتبار لدى تحديد نسبة تكاليف الدعم للموارد العادية. وتساهم موارد أخرى بشكل هام في عمل المنظمة بصفة عامة، ولا سيما في البلدان التي تتوفر فيها الموارد الأخرى بكميات كبيرة مثل البرازيل.

٣٨ - وفي معرض حديثه عن انخفاض تخصيص الموارد للبلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما في أفريقيا، أوضح مدير البرنامج أن توزيع الموارد البرنامجية العادية يخضع لصيغة موضوعية يتفق عليها المجلس التنفيذي. وأوضح أن توفير المزيد من الموارد للبلدان المنخفضة الدخل لن يتأتى إلا بازدياد المساهمات الإجمالية في الموارد العادية. وأعرب عن موافقته على أن ثمة حاجة إلى رصد أموال إضافية من الموارد الأخرى لأفريقيا؛ وقال إنه يجري اتخاذ عدد من التدابير في هذا الصدد. وأضاف أن تعبئة الموارد قد أدمجت في خطط الأداء الإداري للمنطقة، على نحو ما تم الاتفاق بشأنه في اجتماع المجموعة الإقليمية. ويجري تطبيق استراتيجيات تعبئة الموارد الناجحة في المناطق الأخرى، وخاصة أمريكا اللاتينية، على منطقة أفريقيا، التي سيكفل البرنامج الإنمائي لها توفر حصة كافية من الصناديق الاستئمانية المواضيعية.

٣٩ - وأوضح مدير البرنامج أن خفض عدد الموظفين في أفريقيا أجري على مراحل متعاقبة لتفادي تعطل خطير في عمليات المكاتب القطرية. وأفاد أن المكاتب القطرية لا يوجد بها سوى موظفين دوليين اثنين في المتوسط، نظرا لتركز عمليات التخفيض السابقة على هذه الفئة. ومن أجل المحافظة على مبدأ العالمية في التوظيف، لا يمكن خفض عدد الموظفين

الدوليين أكثر من ذلك بكثير. وأثرت التخفيضات المقترحة الحالية بدرجة ملموسة في الموظفين الوطنيين.

٤٠ - وأوضح مدير البرنامج أن فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال هي بمثابة منتدى لتيسير التفاعل بين القطاع العام والقطاع الخاص وحشد الموارد من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وبما أن فرقة العمل لم تكن إذن تشارك في الجوانب التنفيذية، لم يحدث بينها وبين البرنامج الإنمائي تداخل في مسائل السياسات العامة. بيد أنه لاحظ أن ثمة شراكة قوية بين البرنامج الإنمائي وفرقة العمل.

٤١ - وأشار مدير البرنامج إلى أن البرنامج الإنمائي يعمل بصورة جيدة مع المؤسسات المالية الدولية، وخاصة البنك الدولي. وأعرب عن موافقته على ضرورة تنقيح دوري كل من البنك الدولي والبرنامج الإنمائي. ودعا أعضاء المجلس التنفيذي إلى دعم توزيع استراتيجي للعمل فيما بين المؤسستين عن طريق هيئتيهما التشريعيتين.

٤٢ - وذكر مدير البرنامج أن مقترحات ميزانية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مناسبة في ضوء عبء عمل المنظمة الذي تزايد مع مرور الوقت؛ ومن ثم كان من الضروري إدخال تعديلات إدارية متناسبة مع ذلك. وأكد للمجلس التنفيذي أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لن يتحول إلى وكالة متخصصة.

٤٣ - وشدد مدير البرنامج على أن البرنامج الإنمائي يدعم الدور الحيوي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ووافق على أن ثمة حاجة إلى توفير موارد مالية إضافية وأكد بالتالي الحاجة الماسة إلى تعبئة الموارد لتلك الغاية.

٤٤ - وأعرب مدير البرنامج عن موافقته على أن زيادة قدرات شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ ستمول بالكامل من الموارد غير الأساسية، مضيفا أن عمليات البرنامج الإنمائي في هذا المجال ستكون متسقة تماما مع ولايته.

٤٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير عن الاستعراض السنوي للحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٠ (DP/2001/22 و Add.1).

٤٦ - كما أحاط المجلس التنفيذي علما بمذكرة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقديرات ميزانية برنامج الأمم المتحدة الانمائي للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/2001/24).

٤٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالمعلومات عن نفقات الأمم المتحدة المتعلقة بالتعاون التقني لعام ٢٠٠٠ (DP/2001/30 و Add.1).

٤٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتعديل الذي أدخل على القواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2001/CRP.18).

٤٩ - كما أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بآخر المستجدات عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات والإطار المتكامل المنقح للموارد (DP/2001/25).

٥٠ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠١/١٣ (انظر المرفق الأول).

الصندوقان الاستئمانيان للطاقة والبيئة من أجل التنمية المستدامة

٥١ - أعلن مدير البرنامج رسميا عن بدء الصندوقين الاستئمانيين المواضيعيين للطاقة والبيئة يوم ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي. وأشار مدير البرنامج إلى أن الصندوقين الاستئمانيين الجديدين يؤكدان الأهمية المحورية لخدمات الطاقة والمحافظة على البيئة في الجهود العالمية من أجل الحد من الفقر. كما لاحظ أن الطاقة والبيئة يدخلان في صميم الأولويات الإنمائية للمنظمة. وسيكمل الصندوقان الاستئمانيان الجديدان الجهود المبذولة على الصعيد العالمي بإتاحة منفذ للجهات المانحة لمعالجة الاحتياجات المحلية المتعلقة بالبيئة والطاقة والتي لا يمكنها حاليا الحصول على التمويل من مصادر أخرى. ويتمثل الهدف المالي لكل من الصندوقين الاستئمانيين الجديدين في مبلغ ٦٠ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات. ويمكن توقع أن يظل مرفق البيئة العالمية وبروتوكول مونتريال مصدرين هامين لتمويل البرامج لمعالجة المسائل البيئية العالمية في إطار العمليات القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٢ - ومن شأن الصندوق الاستئماني المواضيعي للبيئة أن يعزز جهود البرنامج الانمائي في مساعدة البلدان على إرساء سياسات ومؤسسات فعّالة تحمي البيئة وتحد من الفقر على حد سواء. وسيركز البرنامج الإنمائي دعمه على دمج اهتمامات إدارة الشؤون البيئية ضمن الأطر الإنمائية الوطنية، وتعزيز الإدارة المحلية للشؤون البيئية والتصدي للمشاكل البيئية العالمية والإقليمية.

٥٣ - أما الصندوق الاستئماني المواضيعي للطاقة من أجل التنمية المستدامة فمن شأنه أن يساعد البلدان على إنتاج الطاقة واستخدامها بطرق مستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. وسيركز الصندوق على أطر السياسات الوطنية وخدمات الطاقة في الأرياف وتكنولوجيات الطاقة النظيفة وآليات التمويل الجديدة لدعم الطاقة المستدامة.

٥٤ - ويقدم الصندوقان الاستئمانيان المواضيعيان أنواعا متعددة من الدعم للمكاتب القطرية، حيث تمثل مجالات تقديم الخدمات ميادين التركيز التي تحظى بالأولوية في مجالي

الطاقة والبيئة بالنسبة للبرنامج الإنمائي ككل. وهي تحدد الميادين البرنامجية الأولية والتمويل من موارد الصندوقين الاستئمانيين. وسيعمل مكتب سياسات التنمية بالاشتراك مع المكاتب الإقليمية من أجل وضع معايير لترتيب طلبات التمويل حسب الأولوية. واختتم مدير البرنامج كلامه بالإشارة إلى أن الفريقين البرنامجيين المعنيين بالطاقة والبيئة بصدد تعبئة الموارد غير الأساسية ووضع معايير ترتيب الأولويات. وعلى المكاتب القطرية أن تتوقع شروع الصندوقين الاستئمانيين المواضعيين في تمويل العمليات في مستهل سنة ٢٠٠٢، رهنا باستلام موارد من الجهات المانحة.

ثالثا – الإطار التمويلي المتعدد السنوات

٥٥ – عرض مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب شؤون الإدارة آخر المستجدات عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات والإطار المتكامل المنقح للموارد (DP/2001/25). ولاحظ أن إطار الموارد المتكامل قدم إلى المجلس التنفيذي سنويا، حسبما يقتضي القرار ١/٩٩. كما لاحظ أن إطار الموارد قد جرى تحديثه بأرقام سنة ٢٠٠٠ وبالاسقاطات المنقحة للسنوات الثلاث المتبقية من الفترة البرنامجية. وأبلغ بوجود تأخير في هدف الإطار التمويلي المتعدد السنوات للموارد العادية، بيد أنه أشار إلى وجود زيادة في أهداف التمويل المشترك من الجهات المانحة للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقال إن المساهمات في تقاسم التكاليف بين بلدان البرامج ظلت على نفس المستوى. وأفاد المدير أن إطار التمويل المتكامل يتواءم بالكامل مع مقترحات ميزانية فترة السنتين. واختتم قوله بالإشارة إلى أن معظم الوفود سبق أن علقت على الإيرادات المستهدفة.

٥٦ – وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بآخر المستجدات عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات والإطار المتكامل المنقح للموارد (DP/2001/25).

رابعا – التقييم

٥٧ – قرر المجلس أن يؤجل النظر في البند المتعلق بالتقييم إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٢.

خامسا – أطر التعاون القطرية والمسائل ذات الصلة

٥٨ – أشار مدير البرنامج المساعد إلى وجود ثلاث مجموعات من الوثائق وهي: الاستعراضات القطرية، وأطر التعاون القطرية، وتمديد أطر التعاون القطرية. كما تطرق لمقترح تقديم مساعدة البرنامج الإنمائي لميانمار في المستقبل وإطار التعاون الإقليمي الجديد لآسيا. ولاحظ أن أطر التعاون القطرية الأخرى ستقدم في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٢.

٥٩ – ولاحظ أن الاستعراضات القطرية تمثل تقييمات مستقلة لأداء البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري. فهي توفر للبرنامج الإنمائي والسلطات الوطنية دروسا وفرصا لاكتساب الخبرة من المعلومات المرتدة المنظمة والموضوعية. وقد أكمل اثنان وعشرون استعراضا في سنة ١٩٩٩، و ٥١ في عام ٢٠٠٠ وأزيد من ٢٠ استعراضا عموميا قبل نهاية آب/أغسطس ٢٠٠١. وقد استمدت أطر التعاون القطرية الجديدة دروسا من هذه الاستعراضات.

٦٠ – وعلى نحو ما وافق عليه المجلس التنفيذي، جرى تقديم ١٠ استعراضات قطرية للمجلس في سنة ٢٠٠١، بواقع استعراضين من كل منطقة. وانتهت الاستعراضات عموما إلى أن ثمة مزيدا من التركيز على تعزيز نتائج عمليات البرنامج الإنمائي. إلا أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للإجراءات الجنسانية من أجل مكافحة تأنيث الفقر وتصنيف البيانات حسب الجنس لرصد الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال. وبتوحيد نظام الإدارة القائمة على النتائج للبرنامج الإنمائي، سوف تتوقف الاستعراضات القطرية في الجولة الجديدة من البرامج القطرية.

٦١ – ولاحظ مدير البرنامج المساعد فيما يتصل بأطر التعاون القطرية الجديدة أنها تعتنق رؤية البرنامج الإنمائي في حلته الجديدة على النحو الموافق عليه في خطط عمل مدير البرنامج للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. فهي تركز على إحداث أثر إيجابي يفيد الفقراء من خلال الدعوة في المراحل التمهيدية وتقديم المشورة في ميدان السياسات العامة وتركز على تحسين الحكم من أجل القضاء على الفقر، مع مراعاة مختلف الأولويات والمصالح الوطنية للجهات المعنية الأخرى. بيد أن التوجه العام يتركز على إقامة النظم ودعم المؤسسات ووضع السياسات بما يكون له وقع إيجابي على الفئات غير المحظوظة والمستضعفة. وفي إطار هذا التوجه، تدعم أطر التعاون القطرية الإصلاحات الديمقراطية والمرتكزة على الحقوق، بما في ذلك تعزيز الشفافية والمساءلة، واللامركزية وتعزيز الحكم المحلي، وتقديم الدعم للنظم الانتخابية وحقوق الإنسان.

٦٢ - ومن الأبعاد الجديدة لأطر التعاون القطرية التوجه نحو النتائج. ومن أجل إبراز الأهمية الكاملة للتوجه نحو النتائج وربطه على نحو أوثق بإطار النتائج الاستراتيجي وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، جرى تشجيع بعض المكاتب القطرية على العمل مع الحكومات لتجريب الأشكال الجديدة لأطر التعاون القطرية.

٦٣ - وتشمل أوجه التجديد الأخرى استحداث مصفوفة توائم أهداف إطار التعاون القطري مع الإطار التمويلي المتعدد السنوات وإطار النتائج الاستراتيجية. وأقيمت أيضا روابط مع عملية المواءمة التي تقوم بها الأمم المتحدة عن طريق تنظيم نتائج البرنامج الإنمائي في مجالات استراتيجية. وجرى تقليص الوثائق جزئيا بتوفير خلاصات ووصلات بمواقع الإنترنيت المتضمنة للمعلومات ذات الصلة.

٦٤ - وأشار مدير البرنامج المعاون إلى أن إطار التعاون دون الإقليمي لبلدان منظمة دول شرق البحر الكاريبي وبربادوس يمثل تحولا من ١٠ أطر تعاون قطرية فردية إلى إطار واحد دون إقليمي للتعاون أكثر شمولية. وقد وضع إطار النتائج الاستراتيجية بتنسيق مع منظمة دول شرق البحر الكاريبي وحكومة بربادوس.

٦٥ - أدى الإطار دون الإقليمي إلى تمكين البرنامج الإنمائي من تحقيق وفورات الحجم، إذ توجب إعداد وثيقة واحدة فقط بدل عشر والتركيز على استراتيجية التنمية والبرمجة الإقليمية لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي.

٦٦ - وأشار المدير المعاون للبرنامج إلى أن ثمة نوعين من تمديدات أطر التعاون القطرية هما: التمديدات لمدة سنة واحدة والتمديدات الثانية لمدة سنة واحدة. وتعد التمديدات ضرورية للتوفيق بين فترات البرمجة في البرنامج الإنمائي وفترات البرمجة في غيره من مؤسسات الأمم المتحدة، أو بسبب حصول تغييرات في الحكم أو غير ذلك من الظروف. وتمكن التمديدات الثانية، التي تقتضي الحصول على موافقة المجلس، السلطات من إعداد استعراض قطري مستفيض يضع في الاعتبار الأوضاع السائدة في بلد ما.

٦٧ - واختتم المدير المعاون حديثه بالتأكيد على أن أطر التعاون القطرية تشير بوضوح إلى تغير مجالات تركيز البرنامج الإنمائي باتجاه معالجة محنة الفقراء، والتركيز على مصدر المشاكل وعلى المجالات التي تتمتع فيها المنظمة بميزة مقارنة، مع الاستمرار في اتباع نهج قائم على الطلب وتحقيق النتائج. وأكد لأعضاء المجلس التنفيذي أن بإمكان البرنامج الإنمائي تحقيق المزيد من النتائج إذا وفرت له المزيد من الموارد.

٦٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقارير الاستعراض القطري التالية:

تقرير الاستعراض القطري لغانا	DP/CRR/GHA/1
تقرير الاستعراض القطري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	DP/CRR/DRK/1
تقرير الاستعراض القطري لمصر	DP/CRR/EGY/1
تقرير الاستعراض القطري لمولدوفا	DP/CRR/MOL/1
تقرير الاستعراض القطري للبرازيل	DP/CRR/BRA/1
تقرير الاستعراض القطري لغيانا	DP/CRR/GUY/1

٦٩ - ووافق المجلس التنفيذي على أطر التعاون القطري التالية:

إطار التعاون القطري الثاني لبوركينا فاسو	DP/CCF/BKF/2
إطار التعاون القطري الثاني لبوروندي	DP/CCF/BDI/2
إطار التعاون القطري الثاني لتشاد	DP/CCF/CHD/2 و Corr.1 (بالفرنسية فقط)
إطار التعاون القطري الثاني لغامبيا	DP/CCF/GAM/2
إطار التعاون القطري الثاني لليسوتو	DP/CCF/LES/2
إطار التعاون القطري الثاني لملاوي	DP/CCF/MLW/2
إطار التعاون القطري الثاني لموزامبيق	DP/CCF/MOZ/2
إطار التعاون القطري الثاني للسنغال	DP/CCF/SEN/2
إطار التعاون القطري الثاني لسوازيلند	DP/CCF/SWA/2
إطار التعاون القطري الثاني لتوغو	DP/CCF/TOG/2
إطار التعاون القطري الثاني لجمهورية تترانيا المتحدة	DP/CCF/URT/2
إطار التعاون القطري الثاني لزامبيا	DP/CCF/ZAM/2
إطار التعاون القطري الثاني لبوتان	DP/CCF/BHU/2
إطار التعاون القطري الثاني للصين	DP/CCF/CPR/2
إطار التعاون القطري الثاني لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	DP/CCF/DRK/2
إطار التعاون القطري الثاني لإندونيسيا	DP/CCF/INS/2

إطار التعاون القطري الثاني لمنغوليا	DP/CCF/MON/2
إطار التعاون القطري الثاني لنيبال	DP/CCF/NEP/2
إطار التعاون القطري الثاني لسري لانكا	DP/CCF/SRL/2
إطار التعاون القطري الثاني لجمهورية مولدوفا	DP/CCF/MOL/2
إطار التعاون القطري الثاني للبرازيل	DP/CCF/BRA/2
إطار التعاون القطري الثاني لشيلي	DP/CCF/CHI/2
إطار التعاون القطري الثاني لغواتيمالا	DP/CCF/GUA/2
إطار التعاون القطري الثاني لبيرو	DP/CCF/PER/2
إطار التعاون القطري الثاني لأوروغواي	DP/CCF/URU/2

٧٠ - ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون دون الإقليمي الأول لمنطقة البحر الكاريبي (DP/SCF/CAR/1).

٧١ - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الثاني لإطار التعاون القطري الأول للأرجنتين (DP/CCF/ARG/1/Extenssion II).

٧٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتمديدات التالية لأطر التعاون القطري:

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لبنن	DP/CCF/BEN/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لجزر القمر	DP/CCF/COI/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لكوت ديفوار	DP/CCF/IVC/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لغانا	DP/CCF/GHA/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لموريتانيا	DP/CCF/MAU/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لفيجي	DP/CCF/FIJ/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لولايات ميكرونيزيا الموحدة	DP/CCF/FSM/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول للهند	DP/CCF/IND/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لكريباتي	DP/CCF/KIR/1/Ext.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لجزر مارشال	DP/CCF/MAS/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لنيوي	DP/CCF/NIU/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لبالاو	DP/CCF/PLU/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لبابوا غينيا الجديدة	DP/CCF/PNG/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لساموا	DP/CCF/SAM/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لجزر سليمان	DP/CCF/SOI/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لتونغا	DP/CCF/TON/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لتوفالو	DP/CCF/TUV/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لفانواتو	DP/CCF/VAN/1/Ext.I

٧٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بناورو: المبالغ المرصودة في إطار المبالغ المستهدفة لتخصيص الموارد من الأموال الأساسية (DP/2001/31)

إطار التعاون الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

٧٤ - عرض المدير المعاون والمسؤول عن المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ إطار التعاون الإقليمي الثاني لآسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٢-٢٠٠٦ (DP/RCF/RAP/2). ولاحظ أنه تم إعداد البرنامج، بميزانية مجموعها ١٣٠ مليون دولار، في أعقاب مشاورات مستفيضة، وهو يأخذ في الاعتبار الاتجاهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية في المنطقة. وسيدعم البرنامج توفير المنافع العامة على الصعيد الإقليمي، كما سيقلص تأثير العوامل الخارجية وسيعزز جهود الدعوة والتعاون الإقليمية.

٧٥ - وأشار المدير كذلك إلى أن البرنامج سيركز على الحكم الديمقراطي من أجل تحقيق التنمية البشرية، والتنمية المستدامة، والعولمة والإدارة الاقتصادية. وقدم أيضا تفاصيل عن مختلف المجالات البرنامجية والنتائج المتوقعة منها، وأكد على أنه أقيمت بين أطر التعاون العالمية والإقليمية والقطرية. واختتم حديثه بالإشارة إلى أن ١٢ إلى ١٣ بلدا في المنطقة ستتخذ خلال تلك الفترة، في إطار تبني المشاريع على الصعيد الإقليمي والمشاركة المتزايدة للشركاء الوطنيين، مبادرات إقليمية شتى بموجب إطار التعاون الإقليمي الثاني.

٧٦ - ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون الإقليمي الثاني لآسيا والمحيط الهادئ (DP/RCF/RAP/2).

مذكرة مدير البرنامج بشأن تقديم المساعدة إلى ميانمار في المستقبل

٧٧ - عرض الممثل المقيم مذكرة مدير البرنامج بشأن مواصلة البرنامج الإنمائي تقديم المساعدة إلى ميانمار (DP/2001/27).

٧٨ - وقدم لمحة عامة عن المقترحات الواردة في المذكرة، مؤكدا أن جميع تلك المقترحات قد صيغت وستنفذ في إطار الولاية الحالية التي تنظم أنشطة البرنامج الإنمائي في ميانمار. وأفاد كذلك أن المذكرة أعدت بالتشاور مع مختلف أصحاب المصلحة والجهات المستفيدة، بمن فيهم الشركاء الأساسيون ومنظمات المجتمع المدني. وعلى العموم، ستواصل أنشطة مبادرة التنمية البشرية في المرحلة المقبلة تحسين قدرات المجتمعات المحلية على مستوى القاعدة الشعبية لمساعدتها في تلبية احتياجاتها البشرية الأساسية بصورة أفضل وتحسين آفاقها الاقتصادية والمتعلقة بالأمن الغذائي. وستنفذ تلك الأنشطة بواسطة عدد من الاستراتيجيات والآليات حتى يكون لها بالغ الأثر في عمليات صنع القرار والريادة المجتمعية التشاركية، ولزيادة تعزيز وتوسيع نطاق مجموعة الشركاء الإنمائيين المؤهلين في المجتمعات المدنية على مستوى القاعدة الشعبية. وسينفذ مشروعان رئيسيان للتنمية المجتمعية المتكاملة يتضمنان عنصرين محدودي النطاق لحفظ البيئة وحمايتها وهما: مشروع للتمويل الصغير من أجل منح قروض صغيرة للمجتمعات المحلية الريفية واستدامة مؤسسات التمويل الصغير على مستوى المجتمعات المحلية؛ ومشروع لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سيسعى إلى تعزيز التدخلات المضطلع بها في إطار المراحل السابقة لمبادرة التنمية البشرية، بما في ذلك برنامج لضمان سلامة عمليات نقل الدم، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوفير الرعاية للمصابين. وإضافة إلى ذلك، ستجرى دراسة استقصائية اقتصادية للأسر المعيشية على نطاق كامل البلد وعمليات تقييم شاملة في قطاعي الزراعة والبيئة.

٧٩ - وأفاد الممثل المقيم أيضا بأنه تم وضع الصيغة النهائية لإطار برنامجي من أجل تقديم المساعدة المتواصلة إلى سكان ولاية راخيني الشمالية وأنه جاهز للتقديم إلى الجهات المانحة. وما زال البرنامج الإنمائي ينتظر منذ أيار/مايو ٢٠٠١ موافقة الحكومة على الوثيقة المعنونة ''برنامج المساعدة المتعلقة بتوفير الاحتياجات الأساسية'' لولاية راخيني الشمالية، التي بدأت فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ عام ١٩٩٣ إرجاع العائدين من بنغلاديش إلى وطنهم وإعادة توطينهم. وفي غضون ذلك، تقوم المفوضية، بدعم من البرنامج الإنمائي،

بوضع خطة مؤقتة للطوارئ لضمان استمرار تقديم المساعدة إلى ولاية راخيني الشمالية إلى حين الموافقة على برنامج المساعدة المتعلقة بتوفير الاحتياجات الأساسية.

تعليقات عامة على مذكرة مدير البرنامج

٨٠ - أثنت سبعة وفود على جودة المذكرة وشكرت الممثل المقيم على العرض الواضح والمفيد الذي قدمه وعلى العمل الممتاز الذي اضطُلع به في ميانمار. ولاحظت تلك الوفود الأثر الإيجابي للأنشطة المتصلة بمبادرة التنمية البشرية، والذي تحقق على مستوى القاعدة الشعبية في ظل ظروف صعبة. وأعربت عن ارتياحها لمواصلة البرنامج الإنمائي متابعته عن كثب لمقررات مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي التي تنظِّم المساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي إلى ميانمار، وأعربت عن تأييدها لضرورة مواصلة تقديم المساعدة إلى سكان الأرياف في ميانمار في إطار الولاية الحالية. وأكد أحد الوفود أن، الاستنتاجات التي خلصت إليها بعثة تقييم مبادرة التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ تعكس استنادا إلى المعلومات التي تلقاها من سفارة بلده في يانغون،بأمانة حالة التهميش التي يعيش في ظلها غالبية سكان البلد، وأعرب عن اتفاقه مع الرأي القائل بإمكانية تحقيق المزيد من النتائج لفائدة المجتمعات المحلية الريفية في إطار الولاية الحالية.

٨١ - وأعرب وفد آخر عن الأمل في أن تدعم النتائج التي تحققت في إطار مبادرة التنمية البشرية الجهود التي ستبذل في المستقبل للتكيف الاقتصادي في قطاعي المالية والزراعة. وستزيد تلك الأنشطة فرص تعزيز الحوار داخل البلد، كما دعا إلى ذلك المبعوث الخاص للأمين العام. وفيما يتعلق بالفقرة ٤٨ من المذكرة، طلب الوفد توضيحات بشأن تخصيص الموارد المتوقع للمرحلة القادمة من مبادرة التنمية البشرية وتساءل عن الموارد التي جرت تعبئتها حتى الآن.

٨٢ - ودعا بعض الوفود إلى تحقيق عملية انتقالية سلسة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأعربت عن دعمها لتنفيذ برنامج المساعدة المتعلقة بتوفير الاحتياجات الأساسية في أسرع وقت ممكن. وحثت تلك الوفود المجتمع الدولي على دعم البرنامج. واقترحت أيضا أن يكون للبرنامج الإنمائي استراتيجية واضحة فيما يتعلق بالعائدين، تفاديا لوقوع أزمة إنسانية عند انتهاء أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ولاية أراخيني الشمالية. وأكد بعض الوفود أهمية الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة على نحو أكثر تنسيقا. واستفسر أحد الوفود عن موقف الحكومة من برنامج المساعدة المتعلقة بتوفير الاحتياجات الأساسية.

٨٣ - وحث أحد الوفود البرنامج الإنمائي على النظر في معالجة المسائل المتصلة بالمشردين داخليا في البلد وعلى توسيع نطاق علاقته مع المنظمات غير الحكومية لزيادة تعزيز الأنشطة المتعلقة بمبادرة التنمية البشرية. وأعرب أحد الوفود عن الأمل في أن يسمح للبرنامج الإنمائي بالتعاون مع الحكومة من أجل استئناف أنشطة البرمجة القطرية الكاملة بأسرع وقت ممكن.

٨٤ - وشدد بعض الوفود على ضرورة مواصلة البرنامج الإنمائي إعلام العصبة الوطنية للديمقراطية بالأنشطة التي يضطلع بها في إطار مشاريعه في البلد.

رد البرنامج الإنمائي

٨٥ - أعرب الممثل المقيم عن شكره للوفود على ما أدلت به من تعليقات وتوجيهات إيجابية. وبشأن تخصيص الموارد للمرحلة القادمة من مبادرة التنمية البشرية، أفاد الممثل المقيم أن مبلغ ٢٠ مليون دولار قد يتوفر من المبالغ المستهدفة لتخصيص الموارد من الأموال الأساسية لفترة الثلاث سنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٤. وحفاظا على الزخم الحالي لأنشطة مبادرة التنمية البشرية، تمت الموافقة على حوالي ٥٠ مليون دولار وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ١٤/٩٨. وسيقتضي الأمر تخصيص موارد إضافية لتكميل الموارد المتاحة من المبالغ المستهدفة لتخصيص الموارد من الأموال الأساسية، وذلك لتلبية احتياجات الجهات المستفيدة المستهدفة في إطار المرحلة المقبلة من مبادرة التنمية البشرية. وأعرب عن الأمل في أن تعبأ الموارد من أجل برنامج مشترك للأمم المتحدة يكون الهدف منه معالجة المسائل المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلد على نطاق أوسع. ولم تجر حتى الآن تعبئة الأموال غير الأساسية فيما عدا مبلغ صغير تأتّى من تقاسم التكاليف من قِبل اليابان في إطار مبادرة التنمية البشرية.

٨٦ - ولاحظ الممثل المقيم أن البرنامج الإنمائي قد وضع ترتيبات عمل مع عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية منذ المرحلة الأولى من مبادرة التنمية البشرية، ولا سيما في مجالي التمويل الصغير وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويتوقع أن يتواصل العديد من تلك الترتيبات، حسب الاقتضاء، خلال المرحلة المقبلة من المبادرة. وبخصوص المشردين داخليا، أفاد الممثل المقيم بأن البرنامج الإنمائي ليس في موقف يسمح له بمعالجة هذه المسألة بصورة مباشرة غير أنه سيدعم الأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى التي منحت لها ولاية التصدي لهذه المسألة. ولاحظ كذلك أن البرنامج الإنمائي يشارك بنشاط في الأعمال التحضيرية للبعثة المقترحة لمنظمة العمل الدولية التي من المقرر أن تبدأ في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وستكون تلك هي المرة الأولى التي تناقش فيها مثل هذه البعثة مسألة المشردين داخليا.

٨٧ - وبخصوص برنامج المساعدة المتعلقة بتوفير الاحتياجات الأساسية، أفاد الممثل المقيم، فيما يتصل بالمعلومات الواردة في الفقرة ٤٩ من المذكرة، بأنه وضعت صيغة نهائية لإطار برنامجي بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقُدم إلى الحكومة للحصول على موافقتها في أيار/مايو ٢٠٠١. ويتوقع أن يأتي رد الحكومة قريبا. والمفوضية بصدد إعداد خطة طوارئ لولاية راخيني الشمالية بدعم من البرنامج الإنمائي، وذلك في انتظار الموافقة على برنامج المساعدة المتعلقة بتوفير الاحتياجات الأساسية وسينظم في أعقاب الحصول على تلك الموافقة اجتماع للجهات المانحة.

٨٨ - وأعرب مدير البرنامج المساعد ومدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ عن شكره لأعضاء المجلس التنفيذي على تدخلاتهم وتقديرهم للعمل الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في ميانمار في إطار الولاية الحالية. كما وجه الشكر إلى المجلس لاعترافه بما يقوم به الممثل المقيم وزملاؤه في ميانمار.

٨٩ - وأعرب ممثل ميانمار عن تقديره لمدير البرنامج، ومدير البرنامج المساعد، ومدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، والممثل المقيم التابع للبرنامج الإنمائي في ميانمار على إسهاماتهم وعلى الجودة العالية للمذكرة. كما أعرب عن الامتنان لأعضاء المجلس التنفيذي لاعتمادهم المقترحات المتعلقة بمواصلة البرنامج الإنمائي لتقديم المساعدة إلى ميانمار. وأكد أن شعب ميانمار، ولا سيما أكثر الشرائح ضعفا وحرمانا، سيستفيد من تقديم المساعدة الإنمائية إلى ميانمار دون انقطاع. وحث أعضاء المجلس، في ضوء النتائج المشجعة التي حققتها أنشطة مبادرة التنمية البشرية حتى الآن، على النظر خلال مداولاتهم المقبلة في الموافقة على إطار تعاون قطري موحد لميانمار. وأكد على التزام الحكومة الكامل بتحقيق التنمية الاقتصادية في البلد واستعدادها للتعاون مع جماعة المانحين في دعم البرامج الرامية إلى تلبية احتياجات الشعب.

٩٠ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٥/٢٠٠١ (انظر المرفق الأول).

سادسا – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: الشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

٩١ – عرض المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقرير المتعلق بالتقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ومستوى الاحتياطي التشغيلي (DP/2001/28 و Add.1) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقرير المكتب (DP/2001/29).

٩٢ – وضم صوته إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تعاطفه وتضامنه مع أسر ضحايا الأحداث التي جدّت في الولايات المتحدة، ثم أدلى ببيان مقتضب بسبب الظروف الاستثنائية ولإعادة النظر في الوقت المخصص للاجتماع. وذكر أن الإنفاق البرنامجي في عام ٢٠٠٠ كان أقل مما كان منتظرا ويعود ذلك إلى حد كبير إلى ظروف خارجة عن إرادة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهو استنتاج أكده خبراء مستقلون من شركة المحاسبة KPMG ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأن الميزانية المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (١١٠,٥ ملايين دولار) أقل من المبلغ الذي ووفق عليه أصلا. وحتمت الواقعية في الميزنة تقليص المبلغ المستهدف في إنجاز المشاريع لعام ٢٠٠١ إلى ٦١٦ مليون دولار، وما استتبعه ذلك من تخفيضات في الإيرادات والميزانية، نتيجة لحالة عدم التيقن بشأن مركز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حيال البرنامج الإنمائي (تشاطر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المدير التنفيذي انشغاله بشأن الأثر السلبي للمداولات المطولة بشأن مركز المكتب في المستقبل على عملياته). غير أن المكتب عوض بالكامل عن انخفاض حافظة مشاريع البرنامج الإنمائي في النصف الأول لعام ٢٠٠١ بمشاريع حصل عليها من غيره من شركاء الأمم المتحدة، واتخذ تدابير لموازنة ميزانية عام ٢٠٠١ (وشمل ذلك على سبيل المثال إرجاء الاستثمارات، وتجميد التعيينات الجديدة وإعادة تصنيف الوظائف وإعادة توزيع الموظفين في المناطق التي يتزايد فيها الطلب)، وهو مجهود أثنت عليه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وأعرب المدير التنفيذي أيضا عن تأييده لمبادرات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الهادفة إلى تحسين أمن الموظفين.

٩٣ – وبخصوص تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، والتي تعكس انخفاضا آخر في موارد البرنامج الإنمائي، فإن تقديرات ميزانية عام ٢٠٠٢ تبدو واقعية في حين لا يصل مبلغ حافظة المشاريع لعام ٢٠٠٣ إلى مستوى يسمح باتخاذه أساسا لوضع ميزانة تفصيلية ذات معنى. وهكذا فإن ميزانية عام ٢٠٠٣ تعكس ميزانية عام ٢٠٠٢، مع تقديرات منقحة ستعرض على المجلس التنفيذي في

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وسيشرع في تجديد الاحتياطي التشغيلي بمبلغ ١,٥ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠٠١، وسيتبع ذلك وضع خطة للتجديد في ربيع عام ٢٠٠٢، استنادا إلى الوفورات التي تتحقق بفضل الإصلاحات التنظيمية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والسعي إلى تحقيق التجديد الكامل بحلول عام ٢٠٠٥. وسترد تفاصيل بهذا الشأن في التقرير السنوي القادم الذي سيقدم إلى المجلس. واقترح المدير التنفيذي أيضا إدخال تعديل على القاعدة المالية ٨-٣ (أ) ('٤') حتى يكون الاحتياطي التشغيلي مصدرا لتمويل الاستحقاقات الطبية واستحقاقات طب الأسنان للموظفين المتقاعدين (وهو تعديل ترى لجنة التنسيق الإداري أنه سابق لأوانه في حين توصي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالحصول على موافقة المجلس بشأنه). وأوصى أيضا بتغيير الأسلوب المستخدم لتحديد مستوى الاحتياطي من حساب سنوي إلى حساب على أساس متوسط الثلاث السنوات الأخيرة لمجموع النفقات الإدارية ونفقات المشاريع.

٩٤ - وأكد المدير التنفيذي، عند الرد على التعليقات السابقة للجنة التنسيق الإداري بخصوص مقترح الميزانية، موثوقية طلبات المشاريع التي يوقع عليها زبائن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ ولاحظ أن التنوع الكبير لمشاريع المكتب يعزز قدرته على مواجهة المواقف غير المتوقعة؛ وأكد أن تخصيص نسبة ٢٠ في المائة كاحتياطي كافية لتغطية التزامات المشاريع التي قد لا ترى النور؛ وأعرب عن اتفاقه مع التوصية بوجوب وضع جدول زمني لتجديد الاحتياطي التشغيلي. كما أكد للمجلس التنفيذي أن النفقات ستقلص إذا لم يتحقق المستوى المتوقع لميزانية المشاريع البالغ ٧٩٠ مليون دولار. كما سيمكن اعتماد نهج قائم على الحوافز إزاء ميزانيات فرادى الوحدات من منح قدر من المرونة لم يكن موجودا من قبل.

٩٥ - وأعرب عن دعم اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للمقترح الداعي إلى إنشاء ٤٥ وظيفة أخرى، مقابل إلغاء ٣٢ وظيفة، وعن اتفاقه مع اللجنة الاستشارية في التوصية بأن يقوم مدير البرنامج الإنمائي والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع باستعراض مسألة المركز المقبل لموظفي البرنامج الإنمائي الذين يعملون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مقترحا أن يتم ذلك في إطار مذكرة التفاهم الموقعة في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وسيعلم مكتب خدمات المشاريع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والمجلس التنفيذي بجدوى قيام اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية باستعراض ميزانيات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مرة كل سنتين فقط.

٩٦ - وأعرب أحد الوفود عن شكره للمدير التنفيذي على ما قدمه من وثائق مفيدة، في حين أثنى وفد آخر على وضوح العرض الذي قدمه. وإن توازن ميزانية مكتب الأمم المتحدة

لخدمات المشاريع وتنوع زبائنه والروح المهنية لموظفيه، كل ذلك يعتبر دليلا على نوعية الخدمات التي يقدمها وقدرته على أداء دور الوكالة المنفذة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة برمتها. وأعرب وفدان عن دعمهما الكامل للميزانية؛ كما أعرب ممثلان عن سرورهما إزاء الرد الإيجابي للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بخصوص الميزانية. وأعرب أحد الوفود عن انشغاله حيال عدم تقديم تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى المجلس التنفيذي حتى الآن؛ في حين أعرب وفدان آخران عن الأمل في تسوية هذه المسألة خلال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٢. وطُلب الحصول على المزيد من المعلومات بشأن التقدم المحرز في العملية التي ستفضي إلى تغيير صورة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وعن الإطار الزمني المخصص لتلك العملية.

٩٧ - وقدم المدير التنفيذي، بعد توجيه الشكر إلى الوفود على ما أدلت به من ملاحظات، معلومات أساسية موجزة عن عملية الإصلاح وآخر مستجداتها. وتشمل تلك العملية تبسيط تدفقات العمل، وإنشاء أفرقة متكاملة، وتخفيض التكاليف وزيادة الإنتاجية. وسيستفيد الهيكل الجديد، المستند إلى حسابات الزبائن من الطابع العالمي لمكتب خدمات المشاريع، وسيقي على وظائف الدعم التي يمكن الاضطلاع بها على أفضل وجه وبأكبر قدر من الفعالية من حيث التكاليف. ومن المتوقع أن يتم إعداد خطة أولية للهيكل التنظيمي الجديد بحلول مطلع عام ٢٠٠٢، مع تنفيذها تدريجيا خلال ذلك العام. وسيبدأ تراكم الوفورات من التكاليف التي تتحقق بفضل إعادة تشكيل الهياكل اعتبارا من عام ٢٠٠٣.

٩٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٤/٢٠٠١ (انظر المرفق الأول).

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

سابعا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٩٩ – بعد افتتاح المناقشة بشأن البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة، أعطى الرئيس الكلمة لوفد لبنان الذي كان طلب الإدلاء ببيان. وذكر الممثل أنه، نتيجة لمقرر المجلس التنفيذي ١٩/٢٠٠٠، تغير تصنيف لبنان في إطار نظام تخصيص الموارد في الصندوق من الفئة ''باء'' إلى الفئة ''جيم''، وهو أمر قد يترتب عليه انخفاض في الموارد المخصصة لبلده. وقال إن هذا يمثل مصدر قلق بسبب ما قد يكون له من آثار ضارة على آفاق التنمية في البلد. وذكر أنه رغم كون لبنان بلدا متوسط المستوى من حيث مؤشرات التنمية، فهذا التصنيف لا يأخذ في الاعتبار المفاهيم الحالية للتنمية، التي تعترف بعوامل تتعدى الاستجابة لأبسط الاحتياجات الأساسية للسكان وتأخذ في الحسبان كيفية توزيع الموارد. وقال إن التنمية في بلده تحققت بصفة رئيسية في المجالين المصرفي والعقاري، وكان تأثيرها على الحالة الاجتماعية في البلد أقل مما كان متوقعا، إذ لم تخفف من وطأة الفقر الذي يعاني منه الكثير من السكان. وقد ساءت الأحوال بسبب الانكماش الاقتصادي المستمر منذ عام ١٩٩٦.

١٠٠ –وأشار الممثل أيضا إلى أنه لم يطرأ على المؤشرات المعينة التي تستخدم في إطار نظام الصندوق لتخصيص الموارد، مثل وفيات الرضع ومعدلات إلمام البالغات بالقراءة والكتابة، أي تحسن في لبنان في السنوات من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠. وأضاف أن استعمال المعدلات الوطنية يخفي الاحتياجات الماسة لبعض المناطق أو لشرائح معينة من السكان. وأعرب أيضا عن الأسف للاعتماد على المؤشرات الكمية التي لا تظهر نوعية الخدمات المتاحة. وقال إن حكومته تسعى إلى تحقيق هدفين هما: تذليل الفجوة بين المعدلات الوطنية ومعدلات أقل المناطق نموا وتحسين نوعية الخدمات. وأعرب الممثل عن تخوفه من أن تترتب على أي انخفاض في الموارد آثار سلبية على قدرة الحكومة على تحقيق ذينك الهدفين، بل ومن أن يسفر ذلك الانخفاض عن فقدان مكاسب تحققت بالفعل. واقترح أن يضع الصندوق في الاعتبار عند تخصيص موارد للبنان معايير أخرى، منها الاحتياجات الإنسانية للبلد، لا سيما في الجنوب. وأعرب عن أمله في أن يكون بوسع الصندوق، نتيجة للاعتبارات الهامة التي بينها في عرضه، أن يخصص للبنان موارد كفيلة بتعزيز التنمية في البلد.

١٠١ –وفي أعقاب البيان الذي أدلى به ممثل لبنان، أفاد الرئيس بأن الأمانة لم تتلق أي طلب بإجراء مناقشة مستقلة لأي برنامج من برامج الصندوق القطرية المقترحة. ولذلك، ووفقا لأحكام المقرر ١٢/٩٧، وافق المجلس التنفيذي على البرامج القطرية المقترحة لإثيوبيا،

وإريتريا، وبوتان، وتايلند، والجمهورية العربية السورية، وسري لانكا، والسنغال، والسودان، وغامبيا، والمغرب، ومنغوليا، وموزامبيق، والنيجر. كما وافق المجلس على موارد إضافية للبرنامج المتعلق بالبلدان الناطقة بالانكليزية والهولندية في منطقة البحر الكاريبي. وبعد الموافقة على البرامج القطرية، أخذت العديد من الوفود الكلمة للإدلاء بتعليقات أو طرح أسئلة بشأن البرامج التي جرت الموافقة عليها.

١٠٢ -وبخصوص إريتريا، تساءل أحد الوفود عما إذا كان من المستصوب إحداث الرفالات الخاصة بالإناث في جميع المناطق الإدارية الست للبلد؛ وأضاف أنه ربما يكون من الأفضل بدء العمل ببرنامج نموذجي في منطقة واحدة. وتساءل الوفد أيضا عما إذا كان الصندوق ينوي تقييم إمكانيات الحصول على خدمات مراكز الرعاية الصحية في البلد، وليس فقط توفير الرعاية الاستعجالية للحوامل. وفيما يتعلق بموزامبيق، تساءل الوفد عما إذا لم يكن برنامج الصندوق طموحا أكثر من اللازم وما إذا لم يكن واسع النطاق جدا إلى درجة تجعله لا يترك أثرا حقيقيا؛ وأوصى بأن يعيد الصندوق تركيز أنشطته على المجالات التي تكون له فيها ميزة مقارنة، أي مجالي السياسة العامة والدعوة. وذكر الوفد أيضا أنه يعتقد أن نطاق برنامج السودان أوسع من اللازم. وأوصى الصندوق بالتركيز على أنشطة دعم القابلات؛ وإتاحة وسائل منع الحمل، بما في ذلك الدعم في مجال النقل والإمداد؛ وتيسير التعاون مع الجهات المانحة الأخرى لكفالة صرف رواتب منصفة للعاملين في قطاع الصحة. وفيما يتعلق بالسنغال، أعرب الوفد عن رغبته في معرفة كيف يكمِّل الدعم المقدم في إطار برنامج الصندوق إلى ''المراكز الخاصة بالمراهقين'' مبادرة ''مراكز الشباب'' الحكومية. وقال الوفد إنه يجري إعداد دراسة نموذجية في منطقتين للوقوف على كيفية جعل وسائل منع الحمل جزءا من مبادرة باماكو. فإذا تبين من الدراسة أن توسيع الإمداد بوسائل منع الحمل كعقاقير أساسية ممكن على النطاق الوطني، فإن الوفد يحث الصندوق على الدعوة إلى اتخاذ الحكومة لإجراءات مناسبة.

١٠٣ -وذكر أحد الوفود أن طلب تخصيص مبلغ مليوني دولار من الموارد الإضافية للبرنامج المتعلق بالبلدان الناطقة بالانكليزية والهولندية في منطقة البحر الكاريبي يبعث على القلق الشديد بشأن إدارة البرنامج. حيث أن من الواجب أن يكون إعداد وتقديم تقارير الإنفاق في الموعد المناسب عنصرا اعتياديا في أي برنامج من البرامج، لا يتوقع المرء عادة نشوء حاجة إلى موارد إضافية بمقتضى أمر واقع. وتساءل الوفد عن التدابير التصحيحية التي يجري اتخاذها وعن المبادرات المقررة لوضع ضوابط أكثر صرامة في مجالي الرصد المالي ومراجعة الحسابات. وأعرب الوفد عن أمله في أن تعالج هذه المسائل المثيرة للقلق معالجة كاملة قبل تقديم البرنامج دون الإقليمي المقبل لمنطقة البحر الكاريبي إلى المجلس التنفيذي. وأعرب وفد آخر عن تأييده

لهذه الملاحظات. وقال وفد آخر إن تخصيص موارد إضافية لبرنامج منطقة البحر الكاريبي له ما يبرره لأن المنطقة دون الإقليمية تشكو من ارتفاع معدلات الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، التي تعد الآن من أعلى المعدلات في العالم. وأضاف أن التصدي لمثل هذه الشواغل يتطلب تدخلات على الصعيدين الإقليمي والوطني على حد سواء. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن الصندوق يعمل بالتعاون مع جميع الشركاء المعنيين لمجابهة هذه التحديات المتزايدة.

١٠٤ -وأعرب أحد الوفود عن دعمه لجميع البرامج القطرية وعن شعوره بأن الصندوق يؤثر تأثيرا حقيقيا في جميع البلدان التي يعمل بها. غير أن الوفد لاحظ أن الوثائق المتعلقة بالبرامج القطرية كثيرا ما يغلب عليها الطابع الوصفي ويفتقر العديد منها إلى تحديد المنجزات بوضوح. وذكر الوفد أن من المهم بالنسبة للصندوق أن يستخلص دروسا من نتائج أنشطته البرنامجية، وأن تحليل المنجزات ذو أهمية حاسمة إذا رغب في القيام بذلك. وقال الوفد إنه أعرب عن نفس الشواغل في مناقشات سابقة حول الإطار التمويلي المتعدد السنوات بخصوص تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥.

١٠٥ -وأعرب ممثل منغوليا عن شكره للمجلس التنفيذي على دعمه لبرنامج الصندوق الخمسي الجديد الخاص ببلده. وقال إن من حسن الطالع أن يتصادف هذا البرنامج مع الذكرى الأربعين لانضمام بلده إلى الأمم المتحدة. وأفاد أن الصندوق يعمل في منغوليا بنشاط منذ عدة سنوات وأن حكومته تشعر بارتياح بالغ إزاء مستوى التعاون الذي يقدمه الصندوق. وسيساعد البرنامج الذي اعتمده المجلس منغوليا على تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستعراض تنفيذ أهداف مؤتمر السكان والتنمية بعد مرور خمس سنوات على انعقاده. ويعمل الصندوق بالتعاون الوثيق مع الحكومة والمجتمع المدني على بناء القدرات الوطنية في مجالات الصحة الإنجابية والسكان والاستراتيجيات الإنمائية. وسينتج عن ذلك تحسين صحة جميع المنغوليين، لا سيما النساء والأطفال. واختتم حديثه بالإعراب عن الشكر لجميع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف التي تساعد في تنمية بلده.

١٠٦ -وأعرب نائب المدير التنفيذي للبرنامج عن شكره لأعضاء المجلس لموافقتهم على البرامج القطرية، وعلى المقترحات الممتازة وعبارات التأييد التي أعربوا عنها خلال المناقشة. واعترف بما تبديه المكاتب القطرية التابعة للصندوق من تفان في أداء العمل. وفيما يتعلق بالإنفاق الزائد عن الحد في منطقة الكاريبي دون الإقليمية، قال إن الصندوق يعمل على تحسين نظامه المالي والنظام المتعلق بإدارة البرامج، وإن ذلك يمثل أحد المجالات التي ينصب عليها الاهتمام في المرحلة الانتقالية الجارية. وإضافة إلى ذلك، أفاد أن الصندوق يقوم حاليا

بتنقيح المبادئ التوجيهية المتعلقة ببرامجه من أجل مساعدة المكاتب القطرية على إدارة البرامج بقدر أكبر من الفعالية. وستقوم المبادئ التوجيهية الجديدة على نهج للإدارة يستند إلى النتائج ويأخذ في الاعتبار التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ويكفل إقامة صلات مع الورقات المتعلقة باستراتيجيات تخفيف وطأة الفقر والنهج القطاعية الشاملة. وستنعكس هذه المبادئ التوجيهية في البرامج القطرية المقبلة المقدمة إلى المجلس.

١٠٧ -وأفادت مديرة المجموعة القطاعية للدول العربية أن البرنامج القطري المقبل للبنان قيد الإعداد وسيغطي الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. وقالت إن جميع المسائل التي أثارها ممثل لبنان ستوضع في الاعتبار عند وضع البرنامج. وأعربت عن اتفاقها مع ما ذكره الممثل من أن البيانات المجهزة على الصعيد الوطني تخفي مدى الحاجة في أجزاء عديدة من البلد، وقالت إن الصندوق يعمل حاليا في إطار الدراسة الاستقصائية للصحة الأسرية في الدول العربية لجمع بيانات على المستويات دون الوطنية مع التركيز على المناطق المحرومة. وأفادت أن الصندوق يقدم المساعدة الإنسانية في المناطق المحررة من جنوب لبنان. وأعربت عن شكرها لممثل لبنان على البيان الذي أدلى به، والذي سيساعد في توجيه أعمال الصندوق في بلده.

١٠٨ -وفيما يتعلق بالسودان، قالت مديرة المجموعة القطاعية إن الملاحظة المتعلقة بضرورة تدريب القابلات في محلها، وإن الصندوق يركِّز في الوقت الحالي على تنمية الموارد البشرية، ولا سيما القابلات، وذلك في المجالات التي يستهدفها البرنامج القطري. وقالت إن للصندوق ميزة مقارنة في إدارة نقل وسائل منع الحمل والإمداد بها، وإن البرنامج سيساعد النظراء الوطنيين على وضع ومواصلة نظام مستدام لإدارة النقل والإمداد، بما في ذلك بناء القدرات في مجالات التنبؤ، وتوفير مواد للصحة الإنجابية وتوزيعها. وسيواصل الصندوق توفير وسائل منع الحمل لكنه سيعمل على المساعدة في إنشاء نظام مستدام. وبالإضافة إلى هذه المجالات، قالت المديرة إن البرنامج يرى أنه ينبغي التركيز أيضا على مسائل ناشئة مثل الحصول على الدعم السياسي للوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ولتلبية احتياجات الشباب من حيث الصحة الإنجابية.

١٠٩ -وأعرب مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ عن شكره للوفود على ما أدلت به من ملاحظات إيجابية بشأن البرامج القطرية، وقال إن الصندوق سيواصل عمله لزيادة طابعها التحليلي، استنادا إلى الدروس المستخلصة وإلى تحليل الأوضاع الوطنية. وبخصوص البرنامج القطري لمنغوليا، أعرب عن شكره لممثل ذلك البلد على ما أدلى به من ملاحظات، وقال إن حكومة منغوليا تواصل العمل بشكل استباقي مع الصندوق في تنفيذ البرنامج. والصندوق

فخور جدا بتعاونه مع ذلك البلد، الذي يحتفل بالذكرى الأربعين لانضمامه إلى الأمم المتحدة.

١١٠ -وقالت مديرة شعبة أفريقيا إن القرار القاضي بتوسيع نطاق توزيع الرفالات الخاصة بالإناث في جميع المناطق الإدارية الست لإريتريا يستند إلى نتائج مشروع نموذجي يعود إلى عام ١٩٩٧. وكانت دراسة المتابعة المتعلقة بذلك المشروع قد أوصت بتوسيع نطاق الإمداد بالرفالات الخاصة بالإناث إلى المناطق الست جميعها. وأفادت أن الصندوق يركز حاليا على مناطق أسمرة، ومساوة وعصب بدعم مالي من حكومة المملكة المتحدة بمبلغ ٠٠٠ ٦٠ دولار. وأفادت أيضا أن البرنامج الفرعي للصحة الإنجابية يدعم عملية لوضع الخرائط من أجل الرعاية الاستعجالية تضم بيانات عن مراكز الرعاية الصحية الأولية. وسيجري الاضطلاع بجمع هذه البيانات وتحليلها بالتعاون مع البرنامج الفرعي المعني باستراتيجيات السكان والتنمية.

١١١- وقالت المديرة، ردا على السؤال المتعلق بما إذا كان نطاق تدخلات الصندوق في موزامبيق أوسع من اللازم، إن البرنامج سيركز ضمن المواضيع التي سيغطيها على مجالين رئيسيين، أولهما الصحة الإنجابية للمراهقين، بسبب ارتفاع مستوى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في صفوف الفئة العمرية من ١٥ إلى ٣٤ سنة، ولا سيما معدل الإصابة المرتفع في صفوف الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة، وهو أعلى من معدل الإصابة لدى الذكور من نفس الفئة العمرية. كما سيركز البرنامج على وفيات الأمهات بسبب ارتفاع معدلاتها في البلد. والبرنامج يسعى إلى وضع نهج متكامل لخدمات الصحة الإنجابية من أجل جعلها أكثر ملاءمة لاحتياجات الشبان وتحسين نوعية خدمات الرعاية المقدمة للحوامل. وسيعمل البرنامج التابع للصندوق أيضا في مجال الدعوة ووضع السياسات العامة على الصعيد الوطني. كما سيعمل على بناء القدرات التقنية والمؤسسية على المستوى الوطني وعلى صعيد المحافظات، بما في ذلك القدرة على جمع البيانات ذات الصلة وتحليلها. وستكون مراعاة المنظور الجنساني جزءا من جميع الأنشطة البرنامجية. وإضافة إلى الأنشطة على المستوى الوطني وعلى صعيد المحافظات، سيُضطلع أيضا بأنشطة في مقاطعات مختارة في المحافظات المستهدفة، ويمكن للحكومة تكثيف تلك الأنشطة في وقت لاحق.

١١٢- وفيما يتعلق بالسنغال، قالت المديرة إن ''المراكز الخاصة بالمراهقين'' التي يدعمها الصندوق حاليا، ستكمل ''مراكز الشباب'' وتدعمها، وإن المبادرتين تتقاسمان نفس أماكن العمل المعدة لاستعمالات متعددة. وأضافت أن مسألة جعل وسائل منع الحمل جزءا من مبادرة باماكو مهمة جدا. وكما ذكر خلال المناقشة، سيكون الغرض هو إدراج وسائل منع

الحمل في مبادرة العقاقير الأساسية. وسيعمل الصندوق مع شركاء آخرين على تقديم الدعم إلى الحكومة من أجل إنشاء هذه الآلية.

١١٣- وأعربت مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن تفهمها للشواغل التي أعربت عنها الوفود بشأن طلب موارد إضافية لبرنامج البلدان الناطقة بالانكليزية والهولندية في منطقة البحر الكاريبي. وقالت إن تقديم مثل هذا الطلب إلى المجلس التنفيذي أمر يندر حصوله سواء بالنسبة للصندوق أو لمنطقة البحر الكاريبي. وتشمل أسباب الإنفاق الزائد عن الحد في البرنامج،كما ذكر نائب المدير التنفيذي للبرنامج، مشاكل تتعلق بالرقابة الإدارية والمالية. وأضافت أن الشواغل التي أعربت عنها الوفود لها ما يبررها تماما وأن إدارة الصندوق، بما فيها شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تشاطر تلك الشواغل. وأبلغت المجلس بأن الموارد الإضافية استخدمت بالكامل لتنفيذ أنشطة برنامجية حظيت بموافقة المجلس، لا سيما من أجل تلبية احتياجات هامة ومشروعة في مجال الصحة الإنجابية للمراهقين. وقد أبرز تقييم في تحقيق البرنامج لعدة إنجازات جديرة بالملاحظة في مجالي الدعوة والصحة الإنجابية للمراهقين.

١١٤- وأفادت المديرة أنه يجري اتخاذ تدابير تصحيحية للحيلولة دون نشوء الحاجة إلى موارد إضافية في المستقبل. ويشمل ذلك تدابير على نطاق كامل الصندوق لتحسين النظم المالية من أجل إتاحة تسجيل المخصصات والنفقات بدقة أكبر ورصدها في الوقت المناسب. كما يجري اتخاذ تدابير محددة لتحسين مؤهلات الموظفين المكتبيين والإداريين في المكتب دون الإقليمي. وسيتولى ممثل جديد مهمة إدارة البرنامج، وسيشترط فيه مستوى عال من الكفاءة الإدارية. وأفادت أيضا أن الصندوق عزز مؤخرا قدراته في مجال مراجعة الحسابات. وأعربت عن اتفاقها التام مع الوفد الذي ذكر أن الانتشار السريع للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في المنطقة يقتضي أن يكون للصندوق برنامج قوي في منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية.

برنامج تقديم المساعدة إلى ميانمار

١١٥ -عرض مدير شعبة آسيا والمحيط الهادي برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان المقترح لمساعدة ميانمار (DP/FPA/MMR). وأبلغ المجلس بأن البرنامج المقترح مصمم لتقديم المساعدة الإنسانية على مدى خمس سنوات بغية التصدي لثلاثة تحديات حاسمة هي: ارتفاع معدل وفيات الأمهات، والانتشار السريع لفيروس نقص المناعة البشرية (حيث وُجد أن ٢ في المائة من النساء الحوامل مصابات بالعدوى)، والحاجة إلى بيانات تتعلق بالسكان والصحة الإنجابية لدعم جهود البرنامج.

١١٦ -وقال المدير إن البرنامج المقترح سيستهدف الفئات السكانية الأكثر تعرضا، وسيعمل بصورة أساسية في ٧٢ بلدة. وقال إن البرنامج سيعمل بالتعاون مع برامج وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، ومع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. وذكر أن عددا متزايدا من المنظمات غير الحكومية تعمل في البلاد، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الحاجة إلى مواجهة التحدي المتزايد الذي يشكله فيروس نقص المناعة البشريةالإيدز. وذكر أيضا أنه إذا وافق المجلس على البرنامج المقترح، فإن الصندوق ينوي زيادة عدد موظفيه الدوليين في ميانمار، بطرق عدة منها تعيين رئيس عمليات مقيم في يانغون. واختتم المدير بإعادة التأكيد على أن البرنامج المقترح ليس برنامجا قطريا عاديا، وإنما صُمم لتقديم المساعدة الإنسانية التي توجد حاجة ماسة إليها في بعض المجالات البرنامجية؛ وأعرب عن أمله في أن يتسن وضع برنامج قطري عادي في موعد لاحق.

١١٧ -وأعرب أحد الوفود عن قلقه بشأن ما ورد في الوثيقة DP/FPA/MMR من أن برنامج المساعدة المقترح سوف يعمل من خلال الدرجات الدنيا من هيكل الصحة العامة. وقال الوفد إن ذلك قد يُفهم منه ضمنيا أن البرنامج سوف يُضفي شرعية سياسية لا مبرر لها على الحكومة. وشدد الوفد على أن أنشطة صندوق السكان ينبغي أن تقلل من مدى التفاعل مع السلطات الحكومية على جميع المستويات. وطلب الوفد أيضا أن يُبلغ الصندوق حزب المعارضة في البلاد بالبرنامج.

١١٨ -وذكر وفد آخر أنه ليست لديه اعتراضات على البرنامج المقترح من حيث المضمون، ولكنه طلب إيضاحات حول التشريعات السابقة للجمعية العامة أو للمجلس التنفيذي التي طُبِّقت لوضع البرنامج.

١١٩ -وقال وفد آخر إنه أحاط علما بكون صندوق الأمم المتحدة للسكان يدعم أنشطة محدودة النطاق في مجال الصحة الإنجابية في ميانمار منذ عام ١٩٧٣، إلا إن البرنامج المقترح يمثل توسيعا كبيرا لنطاق الدعم الذي يقدمه الصندوق. وقال الوفد إنه يرى أن هذا الدعم له ما يبرره بالنظر إلى الإحصاءات المفزعة المتعلقة بمعدل وفيات الأمهات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي وردت في التقرير المعروض على المجلس. وقال الوفد إنه يؤيد البرنامج المقترح، في ضوء الحاجة الماسة، إلا أنه أضاف أن من واجب صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يلزم جانب الحرص في تنفيذ البرنامج ورصده لكفالة إيصال المعلومات والخدمات في مجال الصحة الإنجابية مباشرة إلى المحتاجين، دون أن تجني الحكومة أو العسكريون أية فوائد. كما حث الوفد الصندوق على العمل بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية

ومع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعلى تشجيع التغير السلوكي، والقيام بالمبادرات الوقائية. وأعرب الوفد عن موافقته على أنه يتعين على الصندوق أن يسعى، على النحو المبين في وثيقة البرنامج، لتلبية الحاجة القائمة إلى وسائل منع الحمل، ولدعم عملية جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالصحة الإنجابية وبفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٢٠ -وفي معرض رده، أكد مدير شعبة آسيا والمحيط الهادي مجددا على أن البرنامج المقترح سيُنفذ من خلال المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، وبالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وإجابة على السؤال المتعلق بالتشريع ذي الصلة، قال إن المجلس التنفيذي لم يتخذ قط أي قرار بشأن أنشطة الصندوق في ميانمار. وبهذا الصدد قال الوفد الذي طرح السؤال إنه، رغم أنه لا يعترض على البرنامج المقترح من حيث المضمون، فإنه يرى أنه يتعين على الصندوق التماس توجيهات المجلس مسبقا إذا لم تكن هناك توجيهات واضحة صيغت سابقا، وأضاف أنه يتعين على الصندوق ألا يفترض معرفة آراء المجلس قبل أن يعرب عنها رسميا.

١٢١ -وطلب أحد الوفود أن يقدم الصندوق تقارير سنوية عن تنفيذ برنامجه إلى المجلس التنفيذي أثناء دورته السنوية، وقد قبل المجلس ذلك الشرط عند موافقته على برنامج مساعدة ميانمار.

١٢٢ -وبعد إقرار برنامج المساعدة، شكر ممثل ميانمار أعضاء المجلس التنفيذي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على دعمهم، وقال إن مجالات تركيز برنامج الصحة الإنجابية قد حُدِّدت استجابة لاحتياجات شعب ميانمار.

ثامنا – المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

١٢٣ –افتتحت المديرة التنفيذية بيانها أمام المجلس التنفيذي بقولها إن أعضاء المجلس يجتمعون وقلوبهم مفعمة بالأسى بسبب الأحداث المأساوية التي جدّت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقالت إنها تبتهل لكي يسود التسامح بين جميع الشعوب والبلدان، وقدمت تعازي موظفي الصندوق لشعب الولايات المتحدة الأمريكية وحكومتها لما عانوه من هجمات إرهابية.

١٢٤ –ثم عرضت المديرة التنفيذية الاستعراض المالي السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٠ (الوثيقة DP/FPA/2001/11). وبين الاستعراض أن الصندوق في وضع مالي أفضل في نهاية عام ٢٠٠٠ مما كان عليه في نهاية عام ١٩٩٩، عندما اضطر الصندوق إلى سحب مبلغ ٢٦ مليون دولار من احتياطيه التشغيلي. وذكرت المديرة التنفيذية أنه أمكن تجديد الاحتياطي خلال عام ٢٠٠٠. وقالت إن الإيرادات العادية شهدت زيادة قدرها ٩,٥ ملايين دولار في عام ٢٠٠٠ بالقياس إلى العام السابق، وقد بُذلت جهود مقصودة للحد من النفقات. وقالت إنه نتيجة لذلك حقق الصندوق فائضا صافيا يناهز ٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٠؛ وقد استخدمت تلك الأموال لتجديد الاحتياطي التشغيلي، ولتوفير أموال إضافية للبرامج القطرية في عام ٢٠٠١، ولبعض المبادرات الأخرى مثل تحسين الوصلات بالمكاتب القطرية. وأشارت أيضا إلى أن المساهمات لموارد أخرى، بما فيها الصناديق الاستئمانية، قد زادت بشكل ملحوظ، وخصت بالذكر المساهمات الكبيرة التي قدمتها هولندا والمملكة المتحدة للمساعدة على كفالة سلامة سلع الصحة الإنجابية.

١٢٥ –وقدمت المديرة التنفيذية للمجلس معلومات مستكملة عن العملية الانتقالية الجارية. وقالت إن أحد الأجزاء الرئيسية في العملية الانتقالية يتمثل في إعادة تصنيف الوظائف في مقر الصندوق، التي بدأت في عام ١٩٩٨، والهادفة إلى جعل مستوى تلك الوظائف متسقا مع مستوى الوظائف التي تؤدي مهام مماثلة في مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وذكرت أن الأهداف العامة للعملية الانتقالية تتمثل في تعزيز القدرات المؤسسية للصندوق، وبناء منظمة على قدر عال من التواصل، وتحديد هوية تنظيمية واضحة، وخلق ثقافة مشتركة في جميع أنحاء الصندوق، تتسم بالسعي الحثيث لتحقيق الجودة.

١٢٦ –وقالت إن أحد الأنشطة الرئيسية في العملية الانتقالية يتمثل في دراسة استقصائية ميدانية لتحديد الاحتياجات أجريت في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠١. وقالت إنه في إطار العملية قامت أربعة أفرقة بزيارة ١٤ بلدا. وأضافت أن الموضوع الرئيسي الذي برز من الدراسة هو الحاجة إلى عملية تفاعلية حقيقية على جميع مستويات المنظمة، وعلى الأخص بين الميدان والمقر. وقالت إن نتائج التقييم تناولت بصورة رئيسية الثقافة المؤسسية للصندوق،

وعملياته وإجراءاته، والعلاقات داخل المنظمة وطرق التفكير السائدة فيها. وذكرت عددا من استنتاجات الدراسة في كل من هذه المجالات. وقالت إنه يجري تعميم استنتاجات التقييم على جميع الموظفين، ويطلب منهم إبداء ردود فعل وملاحظات عليها. وقالت إنه سيُنظر في الاستنتاجات والتوصيات أثناء خلوة لكبار المسؤولين الإداريين ستنظم في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر، وسيجري حينذاك اتخاذ قرارات بشأن التغييرات التي ستُنفذ على الفور. وقالت إن التوصيات الباقية سترسل إلى ستة أفرقة عاملة معنية بعملية الانتقال، لتنظر في أفضل السبل لتنفيذها.

١٢٧ -ثم عرضت المديرة التنفيذية ميزانية الدعم المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، قائلة إن الميزانية المقترحة تمثل زيادة قدرها ١٩,١ مليون دولار بالقياس إلى اعتمادات فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وقالت إنه يجب تحليل الزيادة في سياقها المناسب. فأولا وقبل كل شيء يواجه الصندوق تحديات برنامجية عديدة تشمل إدماج القضايا السكانية إدماجا تاما في استراتيجيات القضاء على الفقر والنهج الشاملة للقطاعات. والأهم من ذلك، فإن الصندوق يؤدي دورا هاما في مواجهة أزمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، خاصة فيما يتعلق بسلامة سلع الصحة الإنجابية، وكذلك الدعوة. ثم أشارت إلى عدد من التحديات التشغيلية والإدارية التي يواجهها الصندوق.

١٢٨ -وأفادت المديرة التنفيذية بأنه من أصل الاعتمادات الإضافية المطلوبة البالغة ١٩,١، سيخصص ٧٢ في المائة للزيادات في ''التكاليف''، أي الزيادات في التكاليف الثابتة مثل الإيجار والزيادات السنوية في المرتبات، والمبالغ المعاد تسديدها إلى أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة مقابل خدمات مقدمة، بما في ذلك الخدمات المقدمة من أجل أمن الموظفين، الذي يشكل مسألة متزايدة الأهمية. أما النسبة المتبقية من الزيادة البالغةُ ٢٨ في المائة فإنها تمثل زيادة في ''الحجم'' - ومن ذلك مبادرات جديدة مثل ضمان التواصل مع المكاتب الميدانية، وإنشاء نظام جديد لإدارة الموارد، وإنشاء بعض الوظائف الجديدة في المقر، وتمويل الاتفاقات الشاملة لإنهاء الخدمة، وتعزيز عملية تدريب الموظفين واستيعاب التكاليف المتعلقة بإعادة تصنيف الوظائف التي أشارت إليها منذ حين.

١٢٩ -وذكرت المديرة التنفيذية أن عملية التغيير الجارية في الصندوق لم تكتمل بعد، ولم يتسن أخذها بعين الاعتبار كليا في الميزانية المقترحة المعروضة على المجلس. وقالت إن استنتاجات دراسة تقييم الاحتياجات الميدانية يمكن أن تؤثر في إعادة توزيع الموظفين في المقر. وبالتالي اقترحت عرض ميزانية منقحة على المجلس في دورته العادية الثانية لعام

٢٠٠٢، تنطوي على رؤية شاملة ومتكاملة لاحتياجات الصندوق المتعلقة بالميزانية، استنادا إلى استنتاجات تقييم الاحتياجات الميدانية، في جملة أمور.

١٣٠ -وفي معرض مناقشتها لتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (الوثيقة DP/FPA/2001/12)، قالت المديرة التنفيذية إن اللجنة أعربت عن عدة مشاغل. وردا على أسئلة طرحت بخصوص الاسقاطات المتعلقة بالموارد في المستقبل، قالت إنها ترى استنادا إلى أحدث التقديرات للتبرعات من المانحين العشرين الرئيسيين، أنه يمكن بالتوقعات المالية الواردة في وثيقة الميزانية. وأوضحت أن التوقعات بصدد الاتفاقات الشاملة لإنهاء الخدمة هي بالاضافة إلى عملية التقاعد العادية، وأن عمليات إنهاء الخدمة هذه تشكل أداة تنظيمية لا غنى عنها لتنشيط المنظمة. وبينت ضرورة كل من الوظائف الرئيسية الثماني من الفئة الفنية المطلوبة في المقر: وقالت إنه لن تحدث زيادة صافية في عدد الوظائف في المقر لأنه وظيفتين من الفئة الفنية يجري نقلهما إلى الميدان، كما يجرى إلغاء ست وظائف من فئة الخدمات العامة. وقالت إن إعادة التصنيف المقترحة للوظائف تمثل تتويجا لعملية طويلة، تتم من خلالها مواءمة توصيف الوظائف مع العمل الفعلي الذي يقوم به الموظف. وأخيرا أبلغت المجلس بأن الإبقاء على القدرة الكاملة في مجال مراجعة الحسابات يمثل أحد المشاغل الرئيسية للصندوق.

١٣١ -واختتمت المديرة التنفيذية تقريرها للمجلس بالاعتراف بأن تقديرات ميزانية فترة السنتين تمثل زيادة إذا قيست كنسبة مئوية من مجموع الموارد العادية مقارنة بالميزانيات السابقة للصندوق. وقالت إن هذا اتجاه ستتم مراقبته عن كثب، غير أن الميزانية المقترحة تمثل احتياجات الصندوق إذا أريد تحقيق أهدافه الاستراتيجية. وقالت إن ارتفاع النسبة يرجع جزئيا إلى أن التقديرات السابقة للموارد كانت متفائلة أكثر مما ينبغي؛ وهي ترى أن تقديرات الموارد الواردة في الميزانية المقترحة الحالية تتسم بالواقعية. وفضلا عن ذلك فإن نسبة ميزانية الدعم إلى مجموع الموارد العادية مشابهة لما هي عليه في وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بل هي أفضل منها. وطلبت من المجلس أن يقر ميزانية الدعم المقترحة لفترة السنتين، مع العلم أن الصندوق سيقدم ميزانية مقترحة منقحة استنادا إلى استعراض كامل وشامل، بما في ذلك دراسة تقييم الاحتياجات الميدانية، في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام ٢٠٠٢.

١٣٢ -وردا على عرض المديرة التنفيذية للاستعراض المالي السنوي لعام ٢٠٠٠، وميزانية الدعم المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، قال أحد الوفود، متكلما باسم ١٦ وفدا آخر، إنه يوافق تماما على أن لصندوق الأمم المتحدة للسكان دورا في تلبية احتياجات العالم

إلى المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية وفي تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقال إن الوفود التي يتكلم باسمها تؤيد الصندوق بهذا الصدد تأييدا تاما. وقال الوفد إن الانخفاض في الموارد العادية في التسعينات يشكل اتجاها مثيرا للقلق، شأنه شأن اختلال التوازن بين الموارد العادية والموارد الأخرى. وسأل الوفد عن أثر هذه الاتجاهات على الصندوق فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التي حددها في إطاره التمويلي المتعدد السنوات. وطلب من المديرة التنفيذية أيضا أن تدلي بآرائها عن الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز ورعاية الصحة، وعن التمويل عن طريق المنح الذي تقدمه المؤسسات المالية الدولية إلى ذلك الصندوق. وسأل الوفد أيضا عما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان قد وضع قواعد فيما يتعلق بالنسبة بين التكاليف المباشرة وغير المباشرة، سعيا لتفادي الإنفاق الزائد على التكاليف غير المباشرة.

١٣٣ -وقال الوفد إنه يحبذ المقترحات المقدمة في ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ فيما يخص ملاك الموظفين. غير أنه أضاف أن المديرة التنفيذية ذكرت أن إيضاح أدوار وحدات المقر ووظائفها يشكل مسألة ذات أهمية تم تحديدها في دراسة تقييم الاحتياجات الميدانية. ورأى الوفد أنه ينبغي الاهتمام عن كثب بنتائج تلك الدراسة، بغية معالجة الاحتياجات في كل من الميدان والمقر معالجة كلية. وطلب الوفد من المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا عن نتائج الدراسة وأية آثار تترتب عليها في ميزانية الدعم لفترة السنتين إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٢، بعد أن تنظر فيها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية كما ينبغي. وأيد وفد آخر كذلك هذا الطلب.

١٣٤ -وأعرب وفد آخر عن موافقته على أن صندوق السكان يضطلع بدور حيوي، وأشار إلى أن الانخفاض في الموارد العادية قد عكس اتجاهه في العام السابق، وأعرب عن أمله في أن يكون ذلك بداية لاتجاه مطرد. وأدلى وفد آخر بنفس الرأي، قائلا إنه يرى أن الفلسفة الإدارية الجديدة القائمة على النتائج التي يجري ترسيخها في الصندوق سوف تزيد من ثقة مجتمع المانحين، وأن هذه الثقة يمكن أن تسفر عن نمو مطرد في الموارد العادية. وأشاد الوفد بصندوق السكان لتحقيقه هدفه المتمثل في ١٠٠ بلد مانح في عام ٢٠٠٠.

١٣٥ -وأثار أحد الوفود مسألة كان قد أبرزها تقرير اللجنة الاستشارية وهي أن الموارد غير الأساسية تسترد ٢,١ في المائة فقط من تكاليف الدعم الإدارية والتشغيلية، بينما يفترض أن تسترد تلك التكاليف بمعدل ٧,٥ في المائة. وقال إن ذلك يعني أن الموارد العادية تستخدم لدفع التكاليف الإدارية لبرامج ممولة عن طريق موارد أخرى. وأضاف أن تلك الحالة غير

مقبولة. وطلب وفد آخر أن تحتوي وثيقة ميزانية الدعم لفترات السنتين في المستقبل على إيضاحات أكثر تفصيلا للبند المعنون ''موارد أخرى''، والوارد في خطة موارد الصندوق.

١٣٦ -وأعربت المديرة التنفيذية في ردها على التعليقات والأسئلة، عن امتنانها للتأييد الذي يحظى به الصندوق ولتقدير قيمة عمله في سبيل تحقيق أهداف مؤتمر للسكان والتنمية. وأضافت أن الانخفاض العام في الموارد العامة بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩ قد كان له وقع دون شك، خاصة فيما يتعلق بقدرة الصندوق على مواجهة التحديات المتزايدة لوباء الإيدز. وقالت إن أي انخفاض آخر في في الموارد سوف يهدد أهداف مؤتمر السكان والتنمية وتنفيذها.

١٣٧ -وقالت المديرة التنفيذية في معرض حديثها عن الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز ورعاية الصحة، إن للصندوق، بوصفه عضوا في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، دورا هاما في ضمان استمرار التأكيد على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وكذلك على معالجة المرض. وقالت إن الإيدز ينبغي النظر إليه كقضية إنمائية تمس كافة قطاعات المجتمع. وقالت إن الأولوية ينبغي أن تعطي لدعم الإجراءات على المستوى القطري التي تستجيب لاحتياجات كل بلد، وإن أحد الأدوار الهامة التي يمكن لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يؤديها هو في الواقع المساعدة على وضع خطط عمل وطنية في هذا المجال. وقالت إن أحد الإجراءات المحددة الواجب اتخاذها هو تعزيز أفرقة الأمم المتحدة المواضيعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عدة بلدان. وقالت أيضا إن الفيروس كثيرا ما يعالج كمجرد إصابة تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، بينما قد يكون النهج الأكثر فعالية النظر إليه في إطار شامل للصحة الإنجابية، يتضمن اتخاذ إجراءات على مستويات مختلفة لتشجيع حدوث تغييرات إيجابية في السلوك. وقالت إن مثل هذا الجهد يتيح لصندوق الأمم المتحدة للسكان فرصا فريدة لتقديم الدعم، حيث أن الصندوق قد اكتسب تجارب ثرية في التعامل مع المساءل الحساسة، كالتي تحيط بوباء الإيدز. واختتمت بالإشارة إلى أن الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز ورعاية الصحة ينبغي أن يعتمد على الموارد الإضافية التي يقدمها مجتمع المانحين، لا على تحويل الموارد عن الجهود الإنمائية الأخرى.

١٣٨ -وتناولت نائبة المديرة التنفيذية)الإدارة) مسألة استرداد التكاليف الإدارية من الموارد الأخرى. وأشارت إلى أن هذه التكاليف تنقسم إلى ثلاثة أنواع: (أ) الدعم الإداري والتشغيلي؛ (ب) دعم الخدمات الإدارية؛ (ج) استرداد تكاليف المشتريات المقدمة على أساس السداد. وقالت إن مقرر المجلس التنفيذي ٢٢/٩٨ قد حدد نسبة ٧,٥ في المائة لاسترداد نفقات الدعم الإداري والتشغيلي، و ٥ في المائة لاسترداد تكاليف دعم الخدمات

الإدارية. واستدركت قائلة إن الصندوق يواجه معضلة: ففي أحيان كثيرة عندما يقدم المانحون تبرعات لأغراض محددة، فإنهم يفعلون ذلك شريطة أن تُستخدم نسبة أقل بكثير مما هو مقرر لتغطية التكاليف الإدارية العامة. وقالت إنه يتعين عندئذ على الصندوق أن يقرر ما إذا كان في وضع يسمح له برفض تبرعات من شأنها تمويل أنشطة ذات شأن. ووجهت انتباه المجلس إلى أن ميزانية الدعم المقترحة لفترة السنتين قدّرت سداد مبلغ صاف للصندوق يبلغ ٨,٧ ملايين دولار من جراء عملية استرداد التكاليف، وهو مبلغ أقل مما كان سيُحصَّل لو أمكن استرداد التكاليف بالكامل وفقا لمقرر المجلس التنفيذي. وقالت إن تلك مسألة خطيرة يتعين على الصندوق معالجتها بالتشاور مع المجلس التنفيذي والحكومات المانحة.

١٣٩ - واختتمت المديرة التنفيذية بقولها إنها أرسلت مؤخرا رسالة لالتماس تبرعات إضافية لنهاية العام للمساعدة في المجال الهام المتمثل في كفالة سلامة سلع الصحة الإنجابية؛ وذلك بالإضافة إلى أية تبرعات لنهاية العام قد يتمكن المانحون من تقديمها. وذكرت أن الصندوق حدد هدفا لعام ٢٠٠١ يتمثل في تلقي تبرعات من ١١٠ بلدان مانحة. وأضافت أنه على الرغم من أن هذه التبرعات ستكون قليلة حتما في بعض الحالات، فإنها ستشكل دليلا ملموسا على التزام الحكومات بتحقيق أهداف مؤتمر السكان والتنمية.

١٤٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالاستعراض المالي السنوي لعام ٢٠٠٠ (DP/FPA/2001/11) وبتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/FPA/2001/12)، واعتمد المقرر ١٦/٢٠٠١ (انظر المرفق الأول).

تاسعا – مسائل أخرى

١٤١ – لم تُثَر أية مسائل تحت البند ٩ من جدول الأعمال.

١٤٢ –اختتم المجلس التنفيذي عمله باعتماد المقرر ١٧/٢٠٠١ (انظر المرفق الأول).

المرفق الأول

المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي خلال عام ٢٠٠١

المحتويات

رقم المقرر — الصفحة

الدورة العادية الأولى

(٢٦ كانون الثاني/يناير و ٢٩ كانون الثاني/يناير - ٥ شباط/فبراير، نيويورك)

١/٢٠٠١ دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الأزمة وما بعد الصراع ٢٣١

٢/٢٠٠١ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ٢٣١

٣/٢٠٠١ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: متابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ .... ٢٣٢

٤/٢٠٠١ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: متابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ ..... ٢٣٣

٥/٢٠٠١ صندوق الأمم المتحدة للسكان: متابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ ... ٢٣٣

٦/٢٠٠١ النظام المالي المشترك المتعلق بالمساهمات الآتية من مصادر غير حكومية ٢٣٤

٧/٢٠٠١ استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠١ ..... ٢٣٥

الدورة السنوية لعام ٢٠٠١

(١١-٢٢ حزيران/يونيه، نيويورك)

٨/٢٠٠١ استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الإعلام والاتصال ٢٤٢

٩/٢٠٠١ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب والإيدز، للفترة ٢٠٠١/٢٠٠٥ ..... ٢٤٢

١٠/٢٠٠١ التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٢٤٣

١١/٢٠٠١ عملية البرمجة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٤٤

١٢/٢٠٠١ نظرة عامة على المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠١ ..... ٢٤٦

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١

(١٠-١٤ أيلول/سبتمبر، نيويورك)

١٣/٢٠٠١ تقديرات ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ٢٥٠

١٤/٢٠٠١ التقديرات المنقحة لميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وتقديرات ميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، والتقرير المتعلق بمستوى الاحتياطي التشغيلي ... ٢٥٣

١٥/٢٠٠١ تقديم المساعدة إلى ميانمار ٢٥٣

١٦/٢٠٠١ صندوق الأمم المتحدة: تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ٢٥٤
١٧/٢٠٠١ نظرة عامة على المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠١ ..... ٢٥٥

١/٢٠٠١

دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الأزمة وما بعد الصراع

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير المتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الأزمة وما بعد الصراع (DP/2001/4 و Corr.1)؛

٢ - **يعيد تأكيد** الولاية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتمثلة في تعزيز التنمية البشرية المستدامة، فضلا عن الحاجة إلى توافق عملياته مع ولايته ومبادئه وإلى إنجاز تلك العمليات بناء على طلب الحكومة المعنية؛

٣ - **يُسلم** بوجوب اعتبار اتقاء الأزمات والتخفيف من حدة الكوارث جزءً لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية البشرية المستدامة، ويسلم أيضا بأن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدرا من الخبرة التشغيلية ذات الصلة في حالات الأزمة وما بعد الصراع؛

٤ - **يُعرب ثانية** عن بالغ قلقه إزاء انخفاض مستوى الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويطلب إلى مدير البرنامج اتخاذ جميع التدابير المناسبة لزيادة هذه الموارد مع تحسين نوعية جميع الخدمات التي يقدمها البرنامج؛

٥ - **يشجع** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يضطلع، في سياق المناقشات الجارية على نطاق المنظومة، بدور في مجال الدعوة إلى الترويج لما يكتسيه منظور التنمية الطويلة الأجل من أهمية أساسية؛

٦ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته مديرا لنظام المنسقين المقيمين، أن يعزز دوره التنسيقي وتعاونه مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى بما يتماشى مع ولايته الأساسية.

٥ شباط/فبراير ٢٠٠١

٢/٢٠٠١

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يشير** إلى أن إطار التعاون الثاني الخاص بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية للسنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣ (DP/CF/TCDC/2) قد أقر في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، ويشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر

١٩٩٨ وإلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠؛

٢ - **يحيط علما** بالدروس المستخلصة من إطار التعاون الأول، التي تفيد بضرورة تحقيق التآزر والتكامل مع الجهود الأخرى التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال وبضرورة توخي مزيد من الانتظام في تقييم أثر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وضرورة التركيز على تيسير عملية بناء القدرات فيما بين بلدان الجنوب؛

٣ - **يرحب** بالجهود التي يبذلها مدير البرنامج لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وإدماجه ضمن السياق العام لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويسلم بالدور الفريد الذي تضطلع به الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ضمن هذه الجهود؛

٤ - **يقدر** مساهمة عدد من البلدان وجهات مانحة أخرى في الصندوق الاستئماني لبلدان الجنوب، ويشجع جميع الشركاء على زيادة جهودهم لدعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ولا سيما باتباع نماذج مبتكرة للتعاون بين بلدان الجنوب، مع التسليم بأن الشراكات القائمة والجديدة فيما بين البلدان النامية ومنظماتها الإقليمية تُشكل أساسا جيدا للنهوض بالتنمية؛

٥ - **يُعرب ثانية** عن قلقه إزاء تدني مستوى الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما أثر بدوره على الموارد المرصودة للوحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين البلدان النامية؛

٦ - **يطلب** إلى مدير البرنامج أن ينظر في استعراض إمكانية رصد موارد إضافية للأنشطة المنطوية على تعاون تقني فيما بين البلدان النامية، وذلك في إطار الترتيبات اللاحقة في مجال البرمجة، على أن يراعي الحالة المالية العامة وضرورة رصد موارد مناسبة للأنشطة الأخرى.

٢ شباط /فبراير ٢٠٠١

٣/٢٠٠١

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: متابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بما أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تقدم هائل في تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير السابقة لمجلس مراجعي الحسابات وباتخاذ إجراءات في الوقت

الراهن لمعالجة جميع توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩؛

٢ - **يُرحب** بالتدابير المبينة في الوثيقة DP/2001/CRP.5، ويحث الأمانة على اتخاذ مزيد من التدابير المناسبة لكفالة التقدم في الوقت المناسب ببيانات مالية دقيقة ومتوافقة مع المعايير المحاسبية المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة.

١ شباط/فبراير ٢٠٠١

٤/٢٠٠١

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: متابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير المتعلق بمتابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات (DP/2001/8)؛

٢ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٢، نظرة عامة مستكملة عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، بما في ذلك إجراءات المتابعة التي أنجزت.

١ شباط/فبراير ٢٠٠١

٥/٢٠٠١

صندوق الأمم المتحدة للسكان: متابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بالتقرير المرحلي الذي قدمته المديرة التنفيذية عن التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/FPA/2001/2

١ شباط/فبراير ٢٠٠١

٦/٢٠٠١

النظام المالي المشترك المقترح المتعلق بالمساهمات الآتية من مصادر غير حكومية

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير المقدم عن النظام المالي المشترك المتعلق بالمساهمات الآتية من مصادر غير حكومية (DP/FPA/2001/3 و DP/2001/9)؛

٢ - **يوافق** على النظام المالي المشترك المقترح بصيغته الواردة في مرفق هذا المقرر.

٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

مرفق

المادتان المشتركتان المقترحتان

١ - المادة المشتركة الأولى

فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

"يجوز لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقبل المساهمات الآتية من حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفي الوكالات المتخصصة وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك من تلك المنظمات والوكالات نفسها. كما يجوز للصندوق أن يقبل مساهمات أخرى بما فيها المساهمات الآتية من مصادر حكومية دولية، أو غير حكومية أو من القطاع الخاص وأن يستخدمها للدعم العام للصندوق أو للأغراض التي تتفق مع أغراض الصندوق."

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

"يجوز لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقبل المساهمات الآتية من حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفي الوكالات المتخصصة وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك من تلك المنظمات والوكالات نفسها. كما يجوز للبرنامج أن يقبل مساهمات أخرى بما فيها المساهمات الآتية من مصادر حكومية دولية أو غير حكومية أو من القطاع الخاص وأن يستخدمها للدعم العام للبرنامج الإنمائي أو للأغراض التي تتفق مع أغراض ذلك البرنامج".

٢ - المادة المشتركة الثانية

فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

''يقدم المدير التنفيذي تقريرا سنويا إلى المجلس التنفيذي عن المساهمات المنفردة الآتية من مصدر حكومي دولي أو غير حكومي أو من القطاع الخاص، رهنا بالقيود التي قد يحددها المجلس التنفيذي.''

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

''يقدم مدير البرنامج تقريرا سنويا إلى المجلس التنفيذي عن المساهمات المنفردة الآتية من مصدر حكومي دولي أو غير حكومي أو من القطاع الخاص، رهنا بالقيود التي قد يحددها المجلس التنفيذي''.

٣ - لدى تنفيذ المادة المشتركة الثانية، يجب العمل بالقاعدة المشتركة الجديدة التالية: ''يقدم تقرير سنوي إلى المجلس التنفيذي بشأن المساهمات المنفردة التي تتجاوز قيمتها ١٠٠ ٠٠٠ دولار وترد من مصدر حكومي دولي أو غير حكومي أو من القطاع الخاص''.

٤ - وبالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، سيستعاض بالمادة المالية المشتركة الأولى عن البند ٤-١ من النظام المالي ويحذف البند ٤-٩ من النظام نفسه. وتحل المادة المشتركة الثانية محل البند ٤-١١ من النظام المالي الساري.

٥ - وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحل المادة المالية المشتركة الأولى محل البند ٥-٢ من النظام المالي الساري، كما يستعاض بالمادة المالية المشتركة الثانية عن البند ٥-٩ من النظام المالي الساري.

٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

٢٠٠١/٧

استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠١

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه، خلال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١، وفيما يختص بـ:

البند ١

المسائل التنظيمية

انتخب أعضاء المكتب الآتية أسماؤهم، لعام ٢٠٠١:

الرئيس:	سعادة السيد غيرت روزنتال	(غواتيمالا)
نائب الرئيس:	السيد غرانت روبرتسون	(نيوزيلندا)
نائب الرئيس:	السيد آزاناو تاديسي أبريها	(إثيوبيا)
نائب الرئيس:	السيد لوهواي ترونغ	(فييت نام)
نائب الرئيس:	السيد فولوديمير غ. كروخمال	(أوكرانيا)

أحاط علما بانتخاب المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفد جيبوتي، ليحل محل وفد جزر القمر كعضو في المجلس التنفيذي للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣؛

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠٠١ (DP/2001/L.1 و Corr.1) بصيغتهما المعدلة شفويا؛

اعتمد تقرير الدورة الثالثة لعام ٢٠٠٠ (DP/2001/1)؛

أقر خطة عمله السنوية لعام ٢٠٠١ (DP/2001/3)؛

وافق على إرجاء النظر في البند ٨ من جدول الأعمال المتعلق ببرنامج المشورة التقنية لصندوق الأمم المتحدة للسكان من الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١ إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٢؛

أقر خطة عمله المؤقتة الموضوعة للدورة السنوية لعام ٢٠٠١؛

وافق على الجدول الزمني التالي لدورتي المجلس التنفيذي المقبلتين في عام ٢٠٠١:

الدورة السنوية لعام ٢٠٠١:	من ١١ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١:	من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢
خطط عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣

أحاط علما بالصيغة المستكملة لخطط عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/2001/CRP.2)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بمتابعة الاجتماع الوزاري المعقود في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (DP/2001/CRP.3) مع التعليقات المدلى بها بشأنه؛

اعتمد المقرر ١/٢٠٠١ المؤرخ ٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ المتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الأزمة وما بعد الصراع؛

البند ٣
إطارات التعاون القطري وما يتصل بها من مسائل

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة إلى ميانمار (DP/2001/5)، وطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي، في أقرب وقت ممكن ومع مراعاة نتائج بعثة التقييم المستقلة الموفدة إلى ميانمار، مقترحا ينظر فيه المجلس، بخصوص استمرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم المساعدة إلى ميانمار، وفقا للمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في مقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣ وفي مقرري المجلس التنفيذي ١/٩٦ و ١٤/٩٨؛

وافق على إطارات التعاون القطري التالية:

إطار التعاون القطري الأول الخاص بتركيا	DP/CCF/TUR/1
إطار التعاون القطري الثاني الخاص ببنغلاديش	DP/CCF/BGD/2
إطار التعاون القطري الثاني الخاص ببيلاروس	DP/CCF/BLR/2
إطار التعاون القطري الثاني الخاص بالبوسنة والهرسك	DP/CCF/BIH/2 و Corr.1
إطار التعاون القطري الثاني الخاص بكمبوديا	DP/CCF/CMB/2
إطار التعاون القطري الثاني الخاص بكرواتيا	DP/CCF/CRO/2
إطار التعاون القطري الثاني الخاص بجورجيا	DP/CCF/GEO/2
إطار التعاون القطري الثاني الخاص بلاتفيا	DP/CCF/LAT/2

إطار التعاون القطري الثاني الخاص بليتوانيا DP/CCF/LIT/2

إطار التعاون القطري الثاني الخاص بموريشيوس DP/CCF/MAR/2

إطار التعاون القطري الثاني الخاص بالاتحاد الروسي DP/CCF/RUS/2 و Corr.1

إطار التعاون القطري الثاني الخاص بسانت هيلانه DP/CCF/STH/2

إطار التعاون القطري الثاني الخاص بالمملكة العربية السعودية DP/CCF/SAU/2

إطار التعاون القطري الثاني الخاص بأوغندا DP/CCF/UGA/2؛

أحاط علما بالتمديدات التالية لإطارات التعاون القطري:

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول الخاص ببوروندي DP/CCF/BDI/1/EXT.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول الخاص بالكويت DP/CCF/KUW/1/EXT.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول الخاص بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية DP/CCF/LAW/1/EXT.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول الخاص بالجماهيرية العربية الليبية DP/CCF/LIB/1/EXT.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول الخاص برواندا DP/CCF/RWA/1/EXT.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول الخاص بسوريا DP/CCF/SYR/1/EXT.I

وافق على التمديدات التالية لإطارات التعاون القطرية والإقليمية:

التمديد الثاني لإطار التعاون القطري الأول الخاص بإريتريا DP/CCF/ERI/1/EXT.II

التمديد الثاني لإطار التعاون القطري الأول الخاص باستونيا DP/CCF/EST/1/EXT.II

التمديد الثاني لإطار التعاون القطري الأول الخاص بجمهورية مولدوفا DP/CCF/MOL/1/EXT.II

التمديد الثاني لإطار التعاون الإقليمي الأول

الخاص بأوروبا ورابطة الدول المستقلة	DP/CCF/REC/1/EXT.II
أحاط علما بالاستعراضات القطرية والإقليمية التالية:	
تقرير الاستعراض القطري الأول لليسوتو	.DP/CRR/LES/1
تقرير الاستعراض القطري الأول لليتوانيا	DP/CRR/LIT/1
تقرير الاستعراض القطري الأول لنيبال	DP/CRR/NEP/1
تقرير الاستعراض القطري الأول لليمن	DP/CRR/YEM/1 و Corr.1
استعراض إطار التعاون الإقليمي الأول الخاص بالدول العربية	DP/RRR/RAS/1
وافق على إطار التعاون العالمي الثاني (DP/GCF/2)؛	

البند ٤

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

وافق على إطار التعاون الثاني الخاص بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (DP/CF/TCDC/2)؛

اتخذ المقرر ٢/٢٠٠١ المؤرخ ٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

الجزء المشترك الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥

التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

أحاط علما بتقريري مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2000/6) والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2001/1) المقدمين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووافق على إحالتهما إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشفوعين بالتعليقات المدلى بها بشأنهما؛

البند ٦

توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩

اتخذ المقرر ٣/٢٠٠١ المؤرخ ١ شباط/فبراير ٢٠٠١ بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: متابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩؛

اتخذ المقرر ٤/٢٠٠١ المؤرخ ١ شباط/فبراير ٢٠٠١ بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: متابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩؛

اتخذ المقرر ٥/٢٠٠١ المؤرخ ١ شباط/فبراير ٢٠٠١ بشأن صندوق الأمم المتحدة للسكان: متابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩؛

البند ٧

المسائل المالية والميزانوية والإدارية

اتخذ المقرر ٦/٢٠٠١ المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ المتعلق بالنظام المالي المشترك المقترح المتعلق بالمساهمات الآتية من مصادر غير حكومية (DP/FPA/2001/3 و DP/2001/9)؛

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٨

البرامج القطرية وما يتصل بها من مسائل

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج المشترك بين الأقطار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣؛

وافق على برامج المساعدة التالية:

تقديم المساعدة إلى حكومة بوركينا فاسو	DP/FPA/BFA/5
تقديم المساعدة إلى حكومة تشاد	DP/FPA/TCD/4
تقديم المساعدة إلى حكومة غانا	DP/FPA/GHA/4
تقديم المساعدة إلى حكومة ناميبيا	DP/FPA/NAM/3
تقديم المساعدة إلى حكومة أوغندا	DP/FPA/UGA/5

تقديم المساعدة إلى شعب فلسطين	DP/FPA/PAPP/2
تقديم المساعدة إلى حكومة تركيا	DP/FPA/TUR/3
تقديم المساعدة إلى حكومة إندونيسيا	DP/FPA/INS/6
تقديم المساعدة إلى حكومة إكوادور	DP/FPA/ECU/3
تقديم المساعدة إلى حكومة غواتيمالا	DP/FPA/GTM/4
تقديم المساعدة إلى حكومة بيرو	DP/FPA/PER/6

البند ٩

مسائل أخرى

أذن لمكتب المجلس التنفيذي بتأكيد اختيار ممثلين من الدول الأفريقية، والدول الآسيوية، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعضوية لجنة التنسيق المعنية بالصحة، المشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وذلك لولاية مدتها سنتان؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي الذي قدمه المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن استخدام الاحتياطي التشغيلي؛

البند ١٠

الاجتماع المشترك بين المجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، بمشاركة برنامج الأغذية العالمي

عقد اجتماعا مشتركا للمجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، بمشاركة برنامج الأغذية العالمي، لبحث التقدم المحرز في استخدام أُطر المؤشرات الخاصة بالتقييم القطري المشترك.

٥ شباط/فبراير ٢٠٠١

٨/٢٠٠١

استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الإعلام والاتصال

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** باستعراض استراتيجية الصندوق للإعلام والاتصال الواردة في الوثيقة DP/FPA/2001/6؛

٢ - **يؤيد** الإجراءات التي اتخذها الصندوق لتعزيز قدرته على تنفيذ استراتيجية الإعلام والاتصال التي أقرها المجلس التنفيذي في مقرره ١٣/٩٧؛

٣ - **يحث** الصندوق على مواصلة أعماله بناء على خبراته الماضية وعلى الاستمرار في استحداث طرائق مبتكرة لتنفيذ استراتيجية الصندوق للإعلام والاتصال؛

٤ - **يحث** المجتمع الدولي على زيادة دعمه المالي لتشجيع أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والاستعراض الخمسي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١

٩/٢٠٠١

الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن فيروس نقص المناعة المكتسب والإيدز، للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علما** بالوثيقة DP/FPA/2001/9؛

٢ - **يؤيد** التركيز الموضوعي المقترح للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/2001/9؛

٣ - **يؤيد** النهج العام الذي يتبعه صندوق الأمم المتحدة للسكان في التعاون والتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وغير ذلك من وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص؛

٤ - **يسلم** بما يحظى به الصندوق من خبرة وميزة نسبية في الاضطلاع بدوره القيادي في تنفيذ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والتدابير الرئيسية للاستعراض الخمسي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وما يحققه من استفادة من شبكاته الكبيرة المنتشرة

على الصعيد القطري، وفي هذا الصدد، يطلب إلى الصندوق أن يقوم، في سياق توصيات المجلس التنسيقي[1] لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بمضاعفة جهوده، والقيام بدور قيادي أوضح في مجال الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، ولا سيما بين صغار السن؛

٥ - **يشجع** صندوق الأمم المتحدة للسكان على زيادة الاستفادة من خبرته في مجال التصدي للمسائل الجنسانية، بما في ذلك دور الرجال، باعتباره دورا متمما لأنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية؛

٦ - **يشجع أيضا** جميع الحكومات على دعم جهود الصندوق بزيادة ما تبديه من التزام، بما فيه الالتزام المالي، وكبح جماح انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعكس مسارهما في البلدان المشمولة بأنشطة البرنامج.

١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١

١٠/٢٠٠١
التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علما** بتقرير المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2001/19)؛

٢ - **يحيط علما أيضا** باستعمال مبلغ قدره ٦,٨ من ملايين الدولارات من الاحتياطي التشغيلي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ٢٠٠٠، وهذا المبلغ يتألف من نفقات غير متكررة سبق اعتمادها تصل إلى ٣ ملايين من الدولارات، ومن عجز مقداره ٣,٨ من ملايين الدولارات في إيرادات عام ٢٠٠٠؛

٣ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يبقي ضوابط النموذج المالي للمكتب قيد الاستعراض الدقيق، وأن يقدم تقريرا عن الاتجاهات القائمة في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١ باعتباره جزءا من التقرير المتعلق بتقديرات الميزانية في فترة السنتين الجارية وفترات السنتين التالية.

---

(١) كما وردت تحت البند ٢ في الخطة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة المكتسب والإيدز، للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، في تقرير المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة المكتسب والإيدز عن الاجتماع الحادي عشر الذي عقده المجلس التنسيقي للبرنامج.

١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١

١١/٢٠٠١

عملية البرمجة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

١ - **يكرر القول** بأن الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة ينبغي أن تتمثل في شموليتها، وطوعيتها، وطابع المنح الذي تتصف به، واتسامها بالحياد، وتعدد الأطراف المشاركة فيها؛

٢ - **يؤكد مجددا** مقرره ١٢/٢٠٠٠، ويرحب في هذا الصدد بالجهود التي بذلها أعضاء اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لأجل تحقيق المزيد من المواءمة للبرامج وتوحيد الإجراءات المتعلقة ببرامجها؛

٣ - **يشدد** على أن عملية البرمجة ينبغي أن تكون بقيادة البلدان، ونابعة منها، وأن تقوم على الأولويات والاحتياجات الوطنية، ويعيد التأكيد في هذا الصدد على أن المسؤولية الرئيسية عن وضع البرامج القطرية تقع على عاتق الحكومات الوطنية، بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها الوكالات المتخصصة، وغيرها من الشركاء ذوي الصلة، حسب الاقتضاء؛

٤ - **يؤكد** أهمية توطيد نظام المنسقين المقيمين بتعزيز الشراكة التعاونية بين وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وصناديقها، وبرامجها، سواء على صعيد المقر أو على الصعيد القطري، بغية تحقيق المزيد من الاتساق والتآزر والتنسيق؛

٥ - **يشدد** على أهمية وضع إطار خاص بكل قطر يقيم على أساسه شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية برامجهم تعزيزا لأثر الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة لأغراض التنمية؛

٦ - **يشجع** البلدان التي بها برامج وسبق لها وضع تقييم قطري مشترك و/أو إطار من أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ينفذ بالاشتراك مع الحكومة وبموافقتها أو البلدان التي بها برامج وتخطط لوضع مثل هذا التقييم أو الإطار، على أن تستخدمه، بصفة تجريبية، باعتباره إطار التخطيط المشترك للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد القطري، وذلك بدءا من الدورة السنوية لعام ٢٠٠٢؛

٧ - **يقرر** ما يلي:

(أ) أن تستند عملية البرمجة المشتركة على إطار التخطيط المشترك القائم، وتقوم الحكومات الوطنية بوضع المخططات القطرية لكل منظمة بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها الوكالات المتخصصة، والشركاء الآخرين ذوي الصلة، حسب الاقتضاء؛

(ب) أن تبرز مشاريع المخططات القطرية العناصر الرئيسية للبرامج القطرية المقترحة، التي من قبيل الأولويات، والاستراتيجيات والنتائج والميزانية المقترحة؛

(ج) أن تقدّم مشاريع المخططات القطرية إلى المجالس التنفيذية لمناقشتها في دوراتها السنوية، وأن يتاح التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للاطلاع، حيثما ينطبق ذلك؛

(د) أن يقوم المجلس التنفيذي باستعراض مشاريع المخططات القطرية، وبناء على ذلك، يتولى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان مساعدة الحكومات على وضع الشكل النهائي للبرامج القطرية، مع أخذ تعليقات المجلس في الاعتبار؛

(هـ) أن يُعلَن عن البرامج القطرية بحلول تشرين الأول/أكتوبر من السنة الأخيرة للبرنامج القطري على المواقع الخاصة بكل من شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على الشبكة الدولية، وأن تتم الموافقة عليها في كانون الثاني/يناير على أساس عدم وجود اعتراض عليها، دونما عرض أو مناقشة، ما لم يقم خمسة أعضاء على الأقل بإشعار الأمانة خطيا قبل الاجتماع برغبتهم في عرض برنامج قطري معيّن على المجلس التنفيذي؛

٨ - **يطلب إلى** مدير البرنامج والمديرة التنفيذية أن يقدما إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٣ تقريرا عن الأدوات المشتركة المستخدمة في رصد التقدم المحرز في برامج قطرية معينة، وتقييم نواتجها/نتائجها، بهدف تحقيق مزيد من المواءمة والتوحيد لعملية البرمجة؛

٩ - **يطلب إلى** مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مواصلة صقل عملية البرمجة استنادا إلى هذا المقرر، آخذة في الاعتبار التعليقات المبداة في كل مجلس تنفيذي؛

١٠ - **يدعو** المجلسين التنفيذيين لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي إلى مناقشة عملية البرمجة في دورتيهما المقبلتين؛

١١ - **يطلب إلى** مدير البرنامج والمديرة التنفيذية أن يقدما إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٤ تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر.

٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١

١٢/٢٠٠١

نظرة عامة على المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠١

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى قيامه، أثناء دورته السنوية لعام ٢٠٠١، بما يلي:

البند ١

المسائل التنظيمية

انتخب السيدة جينيت لاشانس (كندا) لمنصب نائبة رئيس المجلس كي تحل محل السيد غرانت روبرتسون (نيوزيلندا)؛

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠٠١ (DP/2001/L.2 و Corr.1) بصيغتهما المعدلة شفويا؛

أقر تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١ (DP/2001/11)؛

وافق على الجدول الزمني الآتي لدورات المجلس التنفيذي في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١: ١٠ – ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٢: ٢٨ كانون الثاني/يناير – ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٢: ١٧ – ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (جنيف)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٢: ٢٣ – ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

وافق على خطة عمله المؤقتة الموضوعة للدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١؛

عقد في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ اجتماعا استثنائيا بمناسبة مرور ثلاثين سنة على إنشاء برنامج متطوعي الأمم المتحدة؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢

تقرير المديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٠

أحاط علما بتقرير المديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٠ (DP/FPA/2000/4 (Part I و Part I/Add.1، و Part II، و Part III، و Part IV))؛

البند ٣

التزامات تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

أحاط علما بالتقريرالمتعلق بالتزامات التمويل المتعدد السنوات للصندوق (DP/FPA/2001/5)؛

البند ٤

استراتيجية الإعلام والاتصال

اتخذ المقرر ٨/٢٠٠١ المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ بشأن استراتيجية صندوق الأمم المتحدة في مجالي الإعلام والاتصال؛

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥

عملية البرمجة

اتخذ المقرر ١١/٢٠٠١ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ بشأن عملية البرمجة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٦

المراجعة والرقابة الداخليتان

أحاط علما بالتقارير المتعلقة بأنشطة المراجعة والرقابة الداخليتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2001/13)، ولصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2001/8) ولمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2001/15)؛

البند ٧

التقارير المتعلقة بالزيارات الميدانية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية إلى هندوراس (DP/2001/CRP.6) وبالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية إلى البوسنة والهرسك (DP/2001/CRP.7)؛

البند ٨

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

اتخذ المقرر ٩/٢٠٠١ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١ المتعلق بالمساهمات في الخطة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥؛

قرر استئناف النظر في مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الخطة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٦/١٩٩٩، الفقرة ٩) في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٢؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٩

التقرير السنوي لمدير البرنامج

أحاط علما بالتقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ٢٠٠٠، بما في ذلك التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠ الذي يركز على النتائج (DP/2001/14 و Add.1 – 3)؛

البند ١٠

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

أحاط علما بالتقرير السنوي الذي يركز على النتائج والصادر عن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (DP/2001/17)، ووافق على إرجاء النظر في تقييم تأثير برامج الصندوق ومشاريعه، المطلوب بموجب مقرره ٢٢/٩٩، إلى عام ٢٠٠٤؛

البند ١١

تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية (DP/2001/CRP.8)؛

البند ١٢

الموارد المالية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بحالة التزامات التمويل العادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وللصناديق والبرامج المرتبطة به (DP/2001/18)، وبالمعلومات المستكملة بشأن الالتزامات بالتمويل (DP/2001/CRP.9)؛

وأحاط علما بالتقرير المتعلق بالمسائل والمبادئ المتعلقة باحتمالات تحسين الترتيبات الحالية لتمويل البرنامج (DP/2001/CRP.10)؛

البند ١٣

أُطر التعاون البرنامجي وما يتصل بها من مسائل

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالخيارات الخاصة باستحداث أدوات برمجة قطرية جديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2001/CRP.11)؛

وافق على أُطر التعاون القطري التالية:

إطار التعاون القطري الثاني لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	(DP/CCF/MCD/2)
إطار التعاون القطري الثاني لطاجيكستان	(DP/CCF/TAJ/2)
وافق على التمديد الثاني لإطار التعاون القطري الأول لأوكرانيا	(DP/CCF/UKR/1/Ext.II)

أحاط علما بالتمديدات التالية لأُطر التعاون القطري:

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول للجزائر	(DP/CCF/ALG/1/Ext.I)
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لليسوتو	(DP/CCF/LES/1/Ext.I)
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لناميبيا	(DP/CCF/NAM/1/Ext.I)

البند ١٤

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ١٠/٢٠٠١ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2001/19)؛

البند ١٥

التقييم

قرر النظر في تقييم موارد التمويل غير الأساسية (DP/2001/CRP.12) وتقييم التنفيذ المباشر (DP/2001/CRP.13) في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠١؛

قرر إرجاء النظر في مجمل العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠١؛

البند ١٦

مسائل أخرى

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن نتائج الاجتماع الثالث للجنة التنسيق المعنية بالصحة، المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، المعقود في ١٩ و ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١؛

أحاط علما بمقررات اللجنة الرفيعة المستوى لاستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية المعتمدة في دورتها الثانية عشرة، ٢٩ أيار/مايو - ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١

١٣/٢٠٠١

تقديرات ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين المقبلة، ٢٠٠٢-٢٠٠٣

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بتقرير مدير البرنامج عن تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من إطار الموارد المتكاملة في إطار التمويل المتعدد السنوات، حسبما ورد في الوثيقة DP/2001/21؛

٢ - **يحيط علما أيضا** بمقترحات مدير البرنامج بشأن الإطار المالي وما يتصل به من موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حسبما ورد في الفقرات من ٣ إلى ١١ من الوثيقة DP/2001/21؛

٣ - **يحيط علما كذلك** بتقرير مدير البرنامج بشأن تحسُّن أداء حكومات البلدان المضيفة فيما يختص بتقديم تبرعاتها لأجل تكاليف المكاتب المحلية، وفي هذا الصدد يشجع جميع حكومات البلدان المضيفة على موالاة الوفاء بكامل التزاماتها؛

٤ - **يحيط علما** بتقرير مدير البرنامج بشأن نسبة التكاليف المنقحة المعزوة على مستوى المكاتب القطرية إلى دعم الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة؛

٥ - **يقدر** جهود مدير البرنامج الرامية إلى احتواء الميزانية الشاملة، ويؤكد التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إزاء أقل البلدان نموا، ومراعاة منه للاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نموا حسبما أعرب عنها في خطة العمل المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، يطلب إلى مدير البرنامج أن ينظر في ضغط ما يقتطع من ميزانية الدعم المخصصة لأقل البلدان نموا؛

٦ - **يحيط علما** بمقترحات مدير البرنامج المتعلقة بإدارة الموارد البشرية بصيغتها الواردة في الفقرات من ١٠١ إلى ١٠٣ من الوثيقة DP/2001/21؛

٧ - **يحيط علما أيضا** بمقترحات مدير البرنامج المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصيغتها الواردة في الفقرات من ١٠٤ إلى ١٠٩ من الوثيقة DP/2001/21، **ويوافق** على طلب مدير البرنامج تجنيب ١١,٤ مليون دولار كاحتياطي انتقالي يحمّل على رصيد الموارد العام ويمكن تعويضه عن طريق الوفورات في الميزانية الجارية؛

٨ - **يحيط علما كذلك** بمقترح مدير البرنامج المتعلق بالتأمين الصحي بعد الخدمة بصيغته الواردة في الفقرات من ١١٦ إلى ١١٨ من الوثيقة DP/2001/21؛

٩ - **يحيط علما** بالتقرير الخاص بمقترح مدير البرنامج المتعلق بمخصصات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقترح رصدها لأمن الموظفين، بصيغته الواردة في الفقرات من ١١٩ إلى ١٢٤ من الوثيقة DP/2001/21؛

١٠ - **يوافق على** اعتمادات إجمالية قدرها ٧٠٠ ٨٨٩ ٥٦٦ دولار للأغراض المبينة أدناه، ويقرر أن تستخدم الإيرادات المقدرة بمبلغ ٠٠٠ ٣٢٧ ٦٤ دولار لمقابلة إجمالي الاعتمادات، وبذلك يصبح صافي الاعتمادات المقدرة ٧٠٠ ٥٦٢ ٥٠٢ دولار؛

١١ - **يفوض** مدير البرنامج في إعادة توزيع الموارد بين بنود الاعتمادات حتى نسبة أقصاها ٥ في المائة من بند الاعتمادات الذي توجه إليه الموارد؛

ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

دعم البرنامج:	
المكاتب القطرية	٢٧٣ ٧٨١,١
المقر	٦٢ ٣٥٦,٠
المجموع الفرعي	**٣٣٦ ١٣٧,١**
التنظيم والإدارة	١١٦ ٤٥٧,٧
دعم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة:	
المكاتب القطرية	٨١ ٧٧٨,٨
مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية	٢ ٧٠٠,٩
مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات	١ ١١٢,٧
متطوعو الأمم المتحدة	٢٨ ٧٠٢,٤
المجموع الفرعي	**١١٤ ٢٩٤,٨**
مجموع الاعتمادات الإجمالية	٥٦٦ ٨٨٩,٧
مطروحا منه: الإيرادات المقدرة	٦٤ ٣٢٧,٠
صافي الاعتمادات المقدرة	٥٠٢ ٥٦٢,٧

١٢ - **يحيط علما** بتقرير مدير البرنامج عن تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2001/21؛

١٣ - **يوافق على** الاعتمادات الإجمالية لكل من الصندوقين على النحو التالي:

ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
مجموع الاعتمادات	١٣ ٦٥٨,٥	١٢ ٣٣٧,٥

١٤ - **يحيط علما** باقتراح المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الوارد في الفقرة ١٣٨ من الوثيقة DP/2001/21 ويطلب إلى المديرة التنفيذية أن تستمر في كفالة دعم جميع الأمور المتصلة بمستويات الملاك وترتيب الوظائف للأهداف المجازة الواردة في الاستراتيجية وخطة العمل لفترة السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣ دعما تاما، بحيث تتناسب تلك المستويات وذلك الترتيب مع الموارد المالية المتاحة.

١٤/٢٠٠١

التقديرات المنقحة لميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وتقديرات ميزانيته لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، والتقرير المتعلق بمستوى الاحتياطي التشغيلي

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بتقرير المدير التنفيذي عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وتقديرات ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، واستعراض مستوى الاحتياطي التشغيلي (DP/2001/28 و Add.1)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتعلق بذلك (DP/2001/29)؛

٢ - **يوافق** على التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ البالغة ١١٠,٦ ملايين دولار؛

٣ - **يوافق** على تقديرات ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ البالغة ١١٣ مليون دولار؛

٤ - **يوافق** على مستوى الملاك المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١؛

٥ - **يوافق** على تعديل قاعدة المكتب المالية ٨-٣ (أ) '٤'، حسبما ورد في الفقرة ٤٠ من الوثيقة DP/2001/28؛

٦ - **يوافق** على الاقتراح الداعي إلى تغيير أساس احتساب مستوى الاحتياطي التشغيلي للمكتب ليصبح ٤ في المائة من المتوسط الدوار للنفقات الإدارية والمشاريعية المشتركة للسنوات الثلاث السابقة.

١٥/٢٠٠١

تقديم المساعدة إلى ميانمار

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علماً** بالمقترحات المقدمة في الفصل الثالث من الوثيقة DP/2001/27 بشأن تقديم المساعدة إلى ميانمار في المستقبل؛

٢ - **يوافق** على مواصلة تمويل أنشطة مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأجل ميانمار من هدف تخصيص الموارد من التمويل الأساسي (نحو ٢٢ مليون دولار) في القطاعات المبينة سابقاً في مقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣، والمؤكدة في مقرري المجلس التنفيذي

١/٩٦ و١٤/٩٨ لفترة تخطيط البرنامج الثلاثية (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)؛

٣ - **يأذن** لمدير البرنامج بالموافقة، على أساس كل مشروع على حدة، على تمديدات مشروع مبادرة التنمية البشرية بحد أقصى قدره ٥٠ مليون دولار في حالة إتاحة تمويل إضافي من الموارد غير الأساسية، حسبما ورد ذكره في الفصل الرابع من الوثيقة DP/2001/27؛

٤ - **يأذن أيضا** لمدير البرنامج بتعبئة موارد غير أساسية لأجل استكمال الموارد الأساسية المحدودة للأنشطة المقترحة لمبادرة التنمية البشرية لفترة التخطيط البرنامجي (٢٠٠٢-٢٠٠٤) كي تنفذ وفقاً للمبادئ التوجيهية الواردة في مقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣ ومقرري المجلس التنفيذي ١/٩٦ و ١٤/٩٨.

١٦/٢٠٠١

صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

إن المجلس التنفيذي،

وقد نظر في تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لصندوق الأمم المتحدة للسكان، كما وردت في الوثيقة DP/FPA/2001/10،

١ - **يُقر** اعتمادات إجمالية قدرها ١٦٨,٣ مليون دولار للأغراض المبينة أدناه ويقرر استخدام الإيرادات المقدرة بمبلغ ٢١,٨ مليون دولار لمقابلة الاعتمادات الإجمالية، مما يجعل صافي الاعتمادات المقدرة ١٤٦,٥ مليون دولار؛

ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الدعم البرنامجي	
المكاتب القطرية	٨٢ ٠٦٤,٠
المقر	٣٧ ٥٨٥,٢
المجموع الفرعي	**١١٩ ٦٤٩,٢**
تنظيم وإدارة المنظمة	٤٨ ٦١١,٠
مجموع الاعتمادات الإجمالية	١٦٨ ٢٦٠,٢
مطروحا منه: الإيرادات المقدرة للميزانية	(٢١ ٨٠٠,٠)
صافي الاعتمادات المقدرة	١٤٦ ٤٦٠,٢

٢ - **يأذن** للمديرة التنفيذية بنقل الموارد فيما بين بنود الاعتمادات، بحد أقصى قدره ٥ في المائة من الاعتماد الذي تنقل إليه الموارد؛

٣ - **يحث** المديرة التنفيذية على تنفيذ إعادة ترتيب الوظائف المرتآة بأقصى قدر ممكن من الحصافة والشفافية، لا سيما فيما يتعلق باحتمال ظهور ما يناقض الاحتياجات الناشئة عن المسح التقييمي للاحتياجات الميدانية؛

٤ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم استراتيجية شاملة بشأن تنمية الموارد البشرية، وذلك لاعتمادها في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٢؛

٥ - **يطلب أيضا** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم التنقيحات المقترحة لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ الناشئة عن مواصلة استعراض الاحتياجات التنظيمية، بما فيها المسح التقييمي للاحتياجات الميدانية، في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٢.

١٧/٢٠٠١
نظرة عامة على المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠١

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى قيامه، في أثناء الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١، بما يلي:

البند ١
المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠٠١ (DP/2001/L.3 و Corr.1) بصيغتهما المعدلة شفويا؛

أقر قائمة البنود التي سيتناولها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٢ (DP/2001/CRP.16) بصيغتها المعدلة شفويا؛

وافق على خطة عمله المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٢؛

وافق على الجدول الزمني الآتي لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٢:

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٢: ٢٨ كانون الثاني/يناير - ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢

الدورة العادية لعام ٢٠٠٢: ١٧-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (جنيف)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٢: ٢٣-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

أحاط علما بالمقترحات المتعلقة بترشيد الوثائق وتبسيط أساليب عمل المجلس التنفيذي (DP/2001/CRP.17-DP/FPA/2001/CRP.2) مشفوعة بالتعليقات المدلى بها بشأنها؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢
المسائل المالية والميزانوية والإدارية

اتخذ المقرر ٢٠٠١/١٣ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بشأن تقديرات ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالاستعراض السنوي للحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة ٢٠٠٠ (DP/2001/22 و Add.1)؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/2001/24)؛

أحاط علما بالمعلومات المتعلقة بنفقات منظومة الأمم المتحدة تحت بند التعاون التقني لعام ٢٠٠٠ (DP/2001/30 و Corr.1 و DP/2001/30/Add.1)؛

أحاط علما بتعديل النظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2001/CRP.18)؛

البند ٣
الإطار التمويلي المتعدد السنوات

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالمعلومات المستكملة عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات وإطار الموارد المتكامل المنقح (DP/2001/25)؛

البند ٤
التقييم

قرر إرجاء النظر في البند ٤ من جدول الأعمال حتى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١.

شدد على مسؤوليته عن توفير التوجيه الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن متابعة تقييم علاقتهما، وبعد أن أشار إلى مقرريه ٢٠٠٠/١٦ و ٢٠٠٠/٢٢ المتعلقين بالوثيقة DP/2000/35، أبدى رغبته في تلقي تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن هذه المسألة مشفوعا بما يتصل بذلك من تعليقات الأمين العام وتعليقات البرنامج الإنمائي وتعليقات مكتب خدمات المشاريع في موعد لا يتجاوز منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١؛

البند ٥

أطر التعاون القطري وما يتصل بها من مسائل

اعتمد المقرر ٢٠٠١/١٥ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بشأن تقديم المساعدة إلى ميانمار؛

وافق على إطار التعاون الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، DP/RCF/RAP/2

أحاط علما بتقارير الاستعراض القطرية التالية:

تقرير الاستعراض القطري لغانا DP/CRR/GHA/1

تقرير الاستعراض القطري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية DP/CRR/DRK/1

تقرير الاستعراض القطري لمصر DP/CRR/EGY/1

تقرير الاستعراض القطري لمولدوفا DP/CRR/MOL/1

تقرير الاستعراض القطري للبرازيل DP/CRR/BRA/1

تقرير الاستعراض القطري لغيانا DP/CRR/GUY/1

ووافق على أطر التعاون القطري التالية وتمديدها:

إطار التعاون القطري الثاني لبوركينا فاسو DP/CCF/BKF/2

إطار التعاون القطري الثاني لبوروندي DP/CCF/BDI/2

إطار التعاون القطري الثاني لتشاد DP/CCF/CHD/2

إطار التعاون القطري الثاني لغامبيا DP/CCF/GAM/2

إطار التعاون القطري الثاني لليسوتو DP/CCF/LES/2

إطار التعاون القطري الثاني لملاوي DP/CCF/MLW/2

إطار التعاون القطري الثاني لموزامبيق	DP/CCF/MOZ/2
إطار التعاون القطري الثاني للسنغال	DP/CCF/SEN/2
إطار التعاون القطري الثاني لسوازيلند	DP/CCF/SWA/2
إطار التعاون القطري الثاني لتوغو	DP/CCF/TOG/2
إطار التعاون القطري الثاني لجمهورية تترانيا المتحدة	DP/CCF/URT/2
إطار التعاون القطري الثاني لزامبيا	DP/CCF/ZAM/2
إطار التعاون القطري الثاني لبوتان	DP/CCF/BHU/2
إطار التعاون القطري الثاني للصين	DP/CCF/CPR/2
إطار التعاون القطري الثاني لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	DP/CCF/DRK/2
إطار التعاون القطري الثاني لإندونيسيا	DP/CCF/INS/2
إطار التعاون القطري الثاني لمنغوليا	DP/CCF/MON/2
إطار التعاون القطري الثاني لنيبال	DP/CCF/NEP/2
إطار التعاون القطري الثاني لسري لانكا	DP/CCF/SRL/2
إطار التعاون القطري الثاني لجمهورية مولدوفا	DP/CCF/MOL/2
إطار التعاون القطري الثاني للبرازيل	DP/CCF/BRA/2
إطار التعاون القطري الثاني لشيلي	DP/CCF/CHI/2
إطار التعاون القطري الثاني لغواتيمالا	DP/CCF/GUA/2
إطار التعاون القطري الثاني لبيرو	DP/CCF/PER/2
إطار التعاون القطري الثاني لأوروغواي	DP/CCF/URU/2
وافق على إطار التعاون دون الإقليمي الأول لمنطقة البحر الكاريبي	DP/SCF/CAR/1
وافق على التمديد الثاني لإطار التعاون القطري الأول للأرجنتين	DP/CCF/ARG/1/Ext.II

وأحاط علما بالتمديدات التالية لأطر التعاون القطري:

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لبنن	DP/CCF/BEN/1/Ext.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لجزر القمر	DP/CCF/COI/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لكوت ديفوار	DP/CCF/IVC/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لغانا	DP/CCF/GHA/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لموريتانيا	DP/CCF/MAU/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لفيجي	DP/CCF/FIJ/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لولايات ميكرونيزيا الموحدة	DP/CCF/FSM/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول للهند	DP/CCF/IND/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لكريباتي	DP/CCF/KIR/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لجزر مارشال	DP/CCF/MAS/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لنيوي	DP/CCF/NIU/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لبالاو	DP/CCF/PLU/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لبابوا غينيا الجديدة	DP/CCF/PNG/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لساموا	DP/CCF/SAM/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لجزر سليمان	DP/CCF/SOI/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لتونغا	DP/CCF/TON/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لتوفالو	DP/CCF/TUV/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لفانواتو	DP/CCF/VAN/1/Ext.I

أحاط علما بالتقرير المتعلق بنـاورو بصـدد رصـد مبلغ ضمـن هـدف تخصيـص المـوارد من التمويل الأساسي (DP/2001/31)؛

البند ٦

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والميزانوية والإدارية

اتخذ المقرر ١٤/٢٠٠١ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بشأن تقديرات ميزانية المكتب المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقديرات ميزانية المكتب المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢ وتقديرات ميزانيته لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/2001/29)؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٧

البرامج القطرية وما يتصل بها من مسائل

وافق على برامج تقديم المساعدة التالية:

تقديم المساعدة إلى حكومة بوتان	DP/FPA/BTN/4
تقديم المساعدة إلى حكومة إريتريا	DP/FPA/ERI/2
تقديم المساعدة إلى حكومة إثيوبيا	DP/FPA/ETH/5
تقديم المساعدة إلى حكومة غامبيا	DP/FPA/GMB/5
تقديم المساعدة إلى حكومة منغوليا	DP/FPA/MNG/3
تقديم المساعدة إلى حكومة المغرب	DP/FPA/MAR/6
تقديم المساعدة إلى حكومة موزامبيق	DP/FPA/MOZ/6
تقديم المساعدة إلى حكومة النيجر	DP/FPA/NER/5
تقديم المساعدة إلى حكومة السنغال	DP/FPA/SEN/5
تقديم المساعدة إلى حكومة سري لانكا	DP/FPA/LKA/6
تقديم المساعدة إلى حكومة السودان	DP/FPA/SDN/4
تقديم المساعدة إلى حكومة الجمهورية العربية السورية	DP/FPA/SYR/6

تقديم المساعدة إلى حكومة تايلند DP/FPA/THA/8

وافق على طلب موارد إضافية لبرنامج الصندوق المخصص لبلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالانكليزية والناطقة بالهولندية (DP/FPA/CP/179/EXT/1)؛

وافق على برنامج الصندوق المخصص بتقديم المساعدة إلى ميانمار (DP/FPA/MMR) وطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية تقريرا سنويا عن تنفيذ ذلك البرنامج؛

البند ٨

المسائل المالية والميزانوية والإدارية

اتخذ المقرر ٢٠٠١/١٦ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بشأن تقديرات ميزانية الدعم بالصندوق لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛

أحاط علما بالاستعراض المالي السنوي لعام ٢٠٠٠ (DP/FPA/2001/11)؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات ميزانية الدعم بالصندوق لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/FPA/2001/12)؛

البند ٩

مسائل أخرى

المرفق الثاني

عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠١

(تنتهي مدة العضوية في اليوم الأخير من السنة المبينة)

الدول الأفريقية: توغو (٢٠٠٢)؛ جزر القمر (٢٠٠٤)؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠٠٣)؛ جيبوتي (٢٠٠٣)؛ غابون (٢٠٠٣)؛ مصر (٢٠٠٢)؛ موريتانيا (٢٠٠٣)؛ موزامبيق (٢٠٠٣).

دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: إندونيسيا (٢٠٠٢)؛ إيران (جمهورية - إسلامية) (٢٠٠٣)؛ باكستان (٢٠٠٤)؛ الصين (٢٠٠٣)؛ الفلبين (٢٠٠٣)؛ فييت نام (٢٠٠٢)؛ اليمن (٢٠٠٤).

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: إكوادور (٢٠٠٣)؛ أنتيغوا وبربودا (٢٠٠٤)؛ البرازيل (٢٠٠٢)؛ بيرو (٢٠٠٤)؛ هندوراس (٢٠٠٢).

دول أوروبا الشرقية ودول أخرى: الاتحاد الروسي (٢٠٠٢)؛ بلغاريا (٢٠٠٣)؛ الجمهورية التشيكية (٢٠٠٤)؛ رومانيا (٢٠٠٤).

دول أوروبا الغربية ودول أخرى: أسبانيا (٢٠٠٣)؛ بلجيكا (٢٠٠٢)؛ تركيا (٢٠٠٣)؛ الدانمرك (٢٠٠٢)؛ سويسرا (٢٠٠٤)؛ فنلندا (٢٠٠٣)؛ كندا (٢٠٠٤)؛ لكسمبرغ (٢٠٠٣)؛ المملكة المتحدة (٢٠٠٤)؛ هولندا (٢٠٠٢)؛ الولايات المتحدة (٢٠٠٤)؛ اليابان (٢٠٠٢).